مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع لعام ١٩٧٦ـ السنة الرابعة ـ صدر في كانون ثاني / يناير ١٩٧٧

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الرابع ــ السنة الرابعة ــ كانون ثاني ــ يناير ١٩٧٧

فصلية أكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٥١٠١٨٨/٢٧٣/٢٥٠

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

• الاشتراكات :

للافراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوى) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .
أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

المحتويات

- **دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا**
- **قاموس الترجمة والتعريب**

المصطلحات الاقتصادية

- **ملخصات الأبحاث الانجليزية**
- **قواعد النشر بالمجلة**
- **مراجعات كتب بالانجليزية**

١ - الصراع في الشرق الأوسط — مراجعة **د. ميخائيل سليمان**

٢ - الأنظمة السياسية للشيوعية — مراجعة **جورج ساكوا**

- **أبحاث بالانجليزية**

١ - شارون وبهاء أبو لبن ، تعليم الإناث في العالم العربي.

٢ - توفيق فرح وفيصل السالم ، التغير السياسي المنتظم في بعض البلاد العربية

كلمة التحرير

لم تنجح المجلة طوال الأعوام الفائتة . في التحول الى مجلة فصلية . اللهم باستثناء سنتها الرابعة هذه . ففي السنة الأولى . صدر عدد واحد . وفي السنة الثانية . صدر عددان . وفي السنة الثالثة صدر عددان . وهذه السنة الرابعة . هي المرة الأولى التي تنجح فيها المجلة في اكتساب لقب : « فصلية » . ذلك أنه بصدور هذا العدد يكون قد صدر عن المجلة – في العام ١٩٧٦ – أربعة أعداد رأى كل واحد منها النور في الموعد المقرر . وفقا للوعد الذي قطعته السكرتارية الجديدة على نفسها وتمشيا مع الخطة التي رسمت منذ البداية .

والمسألة ليست مسألة مجرد صدور عدد رابع . ذلك أن هذا العدد يصدر هذه المرة أيضا حاملا معه القفزة النوعية ذاتها التي شاهدناها على الصعيدين الشكلي والموضوعي في الأعداد الثلاثة السابقة . فبالاضافة الى الهوية الخارجية التي لم تكن – في أي وقت مضى – أكثر منها ثباتا على ما هي عليه الآن ، تمكنت المجلة في هذا العدد من تطوير نفسها بحيث لم يعد ثمة ظلال على كونها مجلة العلوم الاجتماعية . من جهة . وأنها غدت مجلة الأكاديميين العرب المتخصصين في حقول المعرفة الخاصة بالعلوم الاجتماعية من جهة ثانية . وليس أدل على هاتين الحقيقتين من مضمون العدد ذاته . فطبيعة مقالاته لا لبس ولا غموض حول هويتها المتخصصة ، وطبيعة المساهمين فيها توضح قدرة المجلة على جذب الدراسات والأبحاث الرصينة من قاعدة واسعة لها في دنيا العرب ، سواء داخل الوطن العربي أو خارجه . وعلاوة على ذلك كله ، حافظت المجلة على مستواها المتفوق نسبيا في مجالات اللغة والطباعة والاخراج بحيث اكتسبت ، من الناحيتين الشكلية والموضوعية ، احتراما متزايدا تراه فيما يصل المجلة من ردود فعل ايجابية ، وفي انهمار الدراسات والأبحاث على عنوان المجلة من كل حدب وصوب ، وفي التزايد المضطرد في عدد المشتركين أفرادا ومؤسسات .

وازاء هذا النجاح الأولي كله ، ليس بمقدور السكرتارية الجديدة أن تنسى أن كل ما حققته في المجالات المختلفة ، ما كان ليكون ممكنا لولا ما تراكم من خبرة لدى

المجلة بفضل جهود وتجارب هيئات التحرير السابقة بشكل عام وبفضل الرعاية التي طالما أحاط بها الدكتور حسن الابراهيم ـ مدير الجامعة ـ كل الاقتراحات والجهود التي قدمت لتطوير المجلة من قبل السكرتارية الجديدة بشكل خاص .

ومجددا : ليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة باتجاه تطوير العلوم الاجتماعية عند العـــرب .

سكرتير التحريــــر

سيوسيولوجيا المعرفة : الماهيّة والمنهج

دكتور عاطف أحمد *

تمهيد :

لم تعد قيمة العلم – أى علم – قاصرة على ما يقدمه من تراكمات نظرية ، قد تضيف إلى المعرفة الانسانية شيئا جديدا ، أو قد لا تضيف شيئا إلى هذه المعرفة ، بل تعّد ركاما لا قيمة له ، فلا هى مقدمة للعلم جديداً ولا هى مساهمة في تقويم المستحدث في هذا العلم ولا قديمه . لذلك ، فان الحكم على علم ما بالحركة والتقدم ، أو بالثبات والتأخر ، يكمن في يقيني فيما يقدمه هذا العلم أو لا يقدمه من مناهج جد حديثة وطرق بحث تساهم في الكشف عن الواقع وتفسير حدوث ظواهره ، فضلا عما يستحدثه هذا العلم من قضايا لم تخضع للدراسة من قبل .

وعلم الاجتماع كأحد العلوم الانسانية يحاول ، منذ أن قدرّ له أن ينشأ كنسق معرفي جديد مستقل عن الفلسفة ، أن يطور مناهج بحثه . هذا فضلا عن محاولته خلق ميادين بحث جديدة بطرق ومناهج مستحدثة . ومن بين هذه الميادين ، الذي استطاع من خلالها ان يقدم نسقا معرفيا جديدا وفرعا هاما من فروعه المختلفة ، علم اجتماع المعرفة ، أو سسيولوجيا المعرفة ذلك العلم الذي يعني ، أساسا ، بدراسة العلاقة بين الفكر والمجتمع .

نشأه هذا العلم وأهم رواده :

اذا كان لماركس فضل تقديم الافكار الرئيسية لهذا العلم ، ولا سيما عند محاولته التحلل من الفكر الهيجلى كما هو واضح في عمله الموسوم الفلسفة النقدية وفي اجتهاداته الاولى التي تبلورت في محاولته اقامة علاقة بين الفلسفات من جانب ، والابنية الاجتماعية التي نشأت في ظلها الفلسفات من جانب آخر ، الا أننا نستطيع ان نرجع الاهتمام بقضايا هذا العلم الى أبعد من ذلك حيث نجد أن أول مؤرخ لهذا العلم هو أرنست جرين والدّ – كما أشارا الى ذلك ميريـّون[1] . ومما يؤكد هذا ، أن

* مدرس علم الاجتماع بكلية البنات الإسلامية في جامعة الأزهر .

«كوزر» و « روزمبرج » قد أشار الى أن علم اجتماع المعرفة كنسق فكري منظم ، نبع من الفكر الاوربي في القرن التاسع عشر . الا أننا نستطيع أن نجد ارهاصات له في صورة أفكار وقضايا عامة . ومن الأمثلة على ذلك ما يشير اليه « بيكون » من أن هناك قيودا تفرض على العقل وعلى الفكر وتتمثل في عدد من المتغيرات كالصحة والمرض والعمر والجمال والقبح والسيادة أو الانتماء الى طبقة بعينها كطبقة النبلاء . فضلا عن المكانة الاجتماعية من حيث كون الفرد حاكما أو قاضيا ، أو الرخاء الاقتصادي ، أو الحظ السعيد الثابت ، أو الحظ السعيد المتغير ، أو وضع الشخص في تدرج معين ، وما شابه ذلك[٢]

ويشير «كارل مانهيم » الى تلك البدايات أو الارهاصات التي بشرت بظهور سوسيولوجيا المعرفة ، فيذكر على سبيل المثال « نيتشه » ، الذي حاول أن يقدم بعض ملاحظاته في هذا الصدد ولا سيما فيما قدمه من أفكار خاصة بنظرية الحوافز ونظرية المعرفة ، فضلا عما قدمه من اجتهادات خاصة بالعزو السوسيولوجي أو رد الافكار الى اصولها سوسيولوجيا مستخدما في ذلك مقولاته الاساسية عن الثقافتين الارستقراطية والديمقراطية[٣] .

ويؤكد « مانهيم » كذلك أن هناك اسهاما آخر قدمه كل من « فرويد » « وباربتو » وبخاصة فيما قدماه من افكار تتعلق بالدوافع أو الحوافز الاصلية ، وما ابتدعاه من اساليب متقدمة في النظر الى الفكر الانساني باعتباره مسائل ممسوخة أو مشوهة من جهة ، وكنتاج لميكانيزمات غريزية من جهة اخرى .

ولم يكن ميلاد هذا العلم نتاج جهد فردي ، بل هو محصلة ظروف اجتماعية وثقافية تضافرت – فيما يرى ميرثون – ومحصلة للصراع الاجتماعي وللاختلافات القائمة بين الجماعات المختلفة في قيمها واتجاهاتها وأشكال الفكر التي تصبغ هذه الجماعات بصبغة معينة . واذا كانت هذه الافكار والمنظورات الخاصة بالجماعات المختلفة والتي تتسم عادة بالصراع ، قد أدت الى أن تتخذ كل جماعة من الاخرى موقفا يتسم بعدم الثقة ، فانه في ظل هذا السياق ، سياق عدم الثقة ، أصبح التساؤل المثار عادة هو : كيف حدث تعضيد لافكار هذه الجماعة ورؤاها ؟ . ولم يكن البحث عن مضمون هذه الرؤى وتلك الأفكار هو محور التساؤل ، ولم يكن التأكيد على ما

اذا كانت هذه الافكار صادقة أو غير صادقة محور جدل أو نقاش . فالسؤال كان دائما هو «كيف» عضدت هــذه الافكــار ، ولم يكــن عــن «ماهية» هــذه الافكار ومضمونها (٤) .

واذا كان هذا العلم ، بصورته المنظمة ، قد ظهر من خلال اتجاهين اساسيين سادا في الفكر السوسيولوجي في القرن التاسع عشر في أوروبا وهما الفكر الماركسي في المانيا والفكر الدوركايمي في فرنسا الا أننا نستطيع أن نذهب مؤكدين مع كل من كوزر و روزمبرج أن هناك بعض الاستبصارات المشابهة والخاصة بارساء قــواعـد هذا العلم قد ظهرت بطريقة غير منظمة في القرنين السابع والثامن عشر بين المفكرين الاوروبيــين (٥) .

ويشير ميرتون الى أن هناك اجتهادات أخرى تبلورت فيما قدمه علماء الاجتماع الامريكيون وأصحاب المذهب البراجماتي من اسهامات تتعلق ببعض مشكلات هذا العــلــم (٦)

والحقيقة انه من العسير علينا ان نفهم ماهية هذا العلم وحدوده اذا لم نقف على اسهامات اهم رواده ، الذين نجد ابرز تجسيد لهم في الفكرين الالماني والفرنسي ، حيث يمثل الفكر الاول بشكل خاص كل من ماركس وكارل مانهيم ، أما الثاني فيمثله دوركايم ، ومن سار على دربه كروبرت ميرتون مثلا .

والقضية الاساسية في علم اجتماع المعرفة – فيما يذكر مانهيم – هو أن هناك أشكالا من التفكير لا يمكن فهمها دون أن تفهم في أصولها الاجتماعية (٧) . وهو الامر الذي دعا ماركس (٨) دائما ، ولا سيما في عمله الخاص بالايديولوجية الالمانية ، الى البحث عن سوسيولوجيا الافكار فيقول ما معناه : اننا لكى نبحث في العلاقة بين الفلسفة والواقع الالمانى ، ينبغي ان نرد هذه الفلسفة الى حدودها المادية (٩)

ولقد تجاوز كارل ماركس اهتمامه الاول بالمشكلات الفلسفية في حد ذاتها الى الاهتمام بدراسة العلاقة بين الفلسفة والمجتمع . وبعبارة اكثر دقة ، أصبح ماركس مهتما بتحليل الاسلوب أو المنهج الذي ظهرت من خلاله الافكار معتمدا في ذلك على الوضع الاجتماعى ، أو بالاحرى على الوضع الطبقى (١٠) .

والملاحظ ان ماركس حاول ان يوظف الافكار بطريقة منظمة . ولقد ظهر هذا الامر في محاولته ربط افكار الافراد بادوراهم الاجتماعية وبأوضاعهم الطبقية التي يشغلونها في المجتمع . وهو الامر الذى دعاه الى التأكيد على أن شكل الانتاج في الحياة المادية هو الذى يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسيةوالعقلية للحياة[11] . وعندها تحدث تغيرات في شكل الحياة ، وفي علاقات الافراد الاجتماعية وفي الانساق الاجتماعية ، فان هذه التغيرات سوف تنعكس بالضرورة على افكارهم ووجهات نظرهم ومفاهيمهم . ويتساءل ماركس عادة عما يشير اليه تاريخ الافكار اذا لم يتغير الانتاج العقلي بشكل ملازم للانتاج المادى[12]

من الجلي ، اذن ، ان حتمية تغير الافكار ونشأتها وتأثرها مرتبط – فيما يرى ماركس بالتغير الحادث في الانتاج المادى للمجتمع ،وبالوضع الطبقي للافراد . الا ان كارل مانهيم ، رغم اعترافه بجهد كارل ماركس في وضع أسس سوسيولوجيا المعرفة من حيث الافكار والقضايا التي زوده بها ، يعيب عليه انه لم يميز بين محاولته كشف النقاب عن الدعاوى الايديولوجية Unmasking of Ideologies ، وبين علم اجتماع المعرفة ولا سيما في تركيز ماركس على الشرائح الاجتماعية والطبقات ، بما تحمله هذه الشرائح وتلك الطبقات من ايديولوجيات خاصة بها[13].

والحقيقة ان ما دفع مانهيم الى ان يتهم ماركس بعدم قدرته على التمييز بين ما يدخل في نطاق عملية فضح الدعاوي الايديولوجية وبين وضع أسس علم اجتماع المعرفة ، ان ماركس لم يكن مهتماً بالايديولوجية الا باعتبارها مجموعة من الأفكار والرؤى والتصورات الخاصة لكل طبقة ، وأن ايديولوجية الطبقة الحاكمة هى التي تسود عادة . ومن هنا ، تلونت الافكار لديه تلوناً ايديولوجيا واصطبغت الرؤى عنده بصبغة سياسية بحتة . ولكن ما أسهم به ماركس بحق ، في هذا المجال ، يكمن في مقولته الخاصة بالعلاقة بين البناء الفوقي الذي يشتمل على مجموعة من الافكار والفلسفات والنظم والقيم والمثل . . . . الخ ، وبين البناء التحتي للمجتمع . وكذلك يكمن فيما أشار اليه من علاقة الفكر والفلسفة بالتكوينات الاجتماعية والاقتصادية وهو الامر الذي لخصه لنا « انجلز » فيما معناه ان أفكار كل مرحلة تاريخية تفسر – – ببساطة – من خلال الظروف الاقتصادية للحياة ، ومن خلال العلاقات الاجتماعية

والسياسية لكل مرحلة من مراحل التاريخ . وخلاصة القول ، أنه على الرغم من كون الفكر الماركسي التقليدي لم يسهم في الصياغة المنظمة لسوسيولوجيا المعرفة ، الا انه قدم لها الارضية التي نهضت على أساسها والتي تمثلت في عدد من المقولات الاساسية الخاصة بهذا الفكر .

واذا كان كارل ماركس قد أسهم اسهاما واضحا في ارساء قواعد سوسيولوجيا المعرفة ، فان اسهامات اميل دوركايم والمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع لا تقل اهمية عن اسهامات كارل ماركس في هذا المجال . ويتجلى هذا الاسهام ، اول ما يتجلى ، في دراسة « دوركايم » « وموس » عن الاشكال البدائية والتي أكدا من خلالها على أن الاصل في نشأة المقولات الخاصة بالفكر يرجع الى بناء الجماعة والى طبيعة العلاقات القائمة داخل هذا البناء . ولقد لاحظ « دوركايم » أن مقولات الفكر هذه تختلف عادة باختلاف التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي [١٤]. كما اكدّ هذا الأخير، من خلال بحثه عن الاصول الاجتماعية لمقولات الفكر ، على أن الافراد عادة ما يكونون موجهين تجاه الجماعات التي يعيشون في ظلها ، أكثر من كونهم موجهين تجاه الطبيعة . وفي دراسة « دوركايم » عن الاشكال البدائية للفكر ، تناول بعض الانشطة الاجتماعية (الحفلات ، الاعياد ، الطقوس) وبناء البدنة . . . الـخ ، باعتبارها امورا لها دور في تدعيم الاسس الاجتماعية للفكر [١٥] .

ولم يكن دوركايم في هذا الا محاولاً تطوير تفسير سوسيولوجي للمقولات الاساسية للفكر الانساني ولا سيما في تناوله لمفهوميّ الزمن والفراغ . وهو بهذا يؤكد الدور الحاسم الذي يلعبه المجتمع في تشكيل الفكر المنطقى الذي يتكون من عدة مفاهيم تسهم في تشكيل ذلك الفكر وبلورته [١٦] .

سوسيولوجيا المعرفة بين الماهية والمنهج :

لم يقدر لعلم اجتماع المعرفة ان ترسخ دعائمه ، وتأخذ ملامحه الاساسية تتضح وتتبلور، الا على يد لفيف من علماء الاجتماع والفلاسفة والمهتمين بالفكر الانساني بوجه عام . ومن هؤلاء المفكر المجرى « جورج لوكاش » [١٧] ، والالمانيين « ماكس شيلر » [١٨] وكارل مانهيم ، وهما في الواقع العالمان اللذان قدما اكبر اسهام في بلورة

هذا العلم باعتباره نسقا معرفيا له مناهجه الخاصه وطرائق بحثه المتميزة . الا اننا نجد على الطرف الاخر « روبرت ميرتون » ، حيث يقدم لنا نموذجا قياسيا (Paradigm) يطرح فيه عدة تساؤلات تشكل في مضمونها القضايا الاساسية لعلم اجتماع المعرفة .

ولعل في تركيزنا على كل من« كارل مانهيم »و « وروبرت ميرتون » مع عرض رؤاهما الخاصة لهذا العلم ما يحدد لنا ماهيته وحدوده ومنهاجه وطرائق البحث فيه .

أولا : كارل مانهيم :

لعل مفتاح فهم تصور كارل مانهيم ورؤيته الخاصه لسوسيولوجيا المعرفة يكمن في تتبعنا لعمله الرائد عن الايديولوجية واليوتوبيا : مقدمة في علم اجتماع المعرفة الذى حدد الهدف منه في العمل على تقديم منهج مناسب لوصف الافكار والفلسفات الاجتماعية وتغيرها مع محاولة تحليلها ، فضلا عن محاولة صياغة المشكلات وثيقة الصلة بهذه الإفكار . ويسمى هذا المنهج ، الذى يسعى مانهيم الى البحث عنه بعلم اجتماع المعـرفة (Wissessoziolologie) [١٩]

والقضية الاساسية لسوسيولوجيا المعرفة كما يقدمها مانهيم ، هي ربما في قوله ان هناك اشكالا من الفكر لا يمكن فهمها دون ان نفهم اصولهـــا الاجتماعية . ذلك ان الاتجاه الخاص بعلم اجتماع المعرفة لا يبدأ بالفرد وفكره ، بل يسعى الى البحث عن الفكر الشمولى في الموقف التاريخي - الاجتماعي . ووفقا لهذا ، فان الأفراد المعزولين يعجزون عن التفكير . ولكن البشر في جماعات بعينها . هم الذين يطورون اسلوبا مميزا وخاصا في التفكير من خلال سلسلة لا نهائية من الاستجابات تجاه مواقف متشابهة تميز وضعهم العـام . [٢٠]

ويؤكد « مانهيم » على أنه ليس من الصواب أن نشير الى أن الفرد يقوم بعملية التفكير وحده بل يكون أقرب الى الصواب أن نؤكد بأن هذا الفرد يشترك في عملية تفكير لم يقم بها إلا بشر سبقوه في ذلك من قبل . فالفرد قد يجد نفسه في مـوقـف موروث ذي انماط معينة من التفكير تتناسب وهذا الموقف الذي هو موقف مصنوع سلفا (جاهز) ، وجد الفرد نفسه مستغرقا فيه ، محدودا بنماذج معينة من الفكر [٢١] .

وفي محاولة « مانهيم » تحديد طبيعة هذا العلم وماهيته ومجالاته ، يذهب الى أن سوسيولوجيا المعرفة ، كأحد الفروع الهامة لعلم الاجتماع العام ، يتسم بكونه نظرية ، وباعتباره بحثا تاريخيا سوسيولوجيا . فهو كنظرية ، يحاول أن يحلل العلاقة بين المعرفة والوجود ، وهو كبحث تاريخي سوسيولوجي ، يحاول أن يقتفي أثر الاشكال التي تتخذها هذه العلاقة ، أي العلاقة بين المعرفة والوجود في التطور العقلي للبشرية [٢٢] .

وسوسيولوجيا المعرفة – كما يتصورها « مانهيم » – تهدف من جهة الى الكشف عن المحكّات العملية التي تحدد العلاقة بين الفكر والفعل ، وتهدف من جهة أخرى الى تناول مشكلة العلاقة بين المعرفة والوجود بشكل عقلي وبطريقة تحررية غير متعصبة . ولعل الهدف الاكبر أو الامل الاكبر لعلم اجتماع المعرفة ، هو أن يقدم بطرق متطورة تتناسب والموقف المعاصر ، وتهتم بالتركيز على العوامل غير النظرية في المعرفـــة [٢٣] .

ولما كان علم اجتماع المعرفة كما يتصوره « مانهيم » نظرية من جهة ، ومنهج أو طريقة تاريخية سوسيولوجية من جهة اجرى ، فانه كنظرية يتخذ شكلين : الشكل الاول ، يعتبر هذا العلم بحثا امبريقيا (Empirical) من خلال الوصف أو التحليل البنائي للسبل التي تؤثر من خلالها العلاقات الاجتماعية على الفكر . اما الشكل الثانى ، فيعتبر هذا العلم بحثا ابستمولوجيا (Epistemological) أى بحث في المعرفة يهتم بتأثير هذه العلاقة الارتباطية على مشكلة الصدق (Validity) [٢٤] .

ويؤكد « مانهيم » على أن هذين الشكلين الخاصين بعلم اجتماع المعرفة كنظرية ليسا بالضرورة مرتبطين . فقد يقبل فريق النتائج الامبريقية دون ان يترسم النتائج البستيمولوجيه المعرفية [٢٥]

وسوسيولوجيا المعرفة كنظرية ، يمكن تناولها باعتبارها نظرية للحتمية الاجتماعية أو الوجودية (Social or Existential) للفكر الواقعى . ويمكن النظر الى الحتمية الوجودية للمعرفة (Seinsverbundenheit des Wissens) باعتبارها واقعة (Fact) تتوسط عوالم الفكر [٢٦] .

والحتمية الوجودية للمعرفة ، تعني ، كما يذهب « مانهيم » ، أن المعرفة لا

تتطور تاريخيا وفقا لقوانين داخلية فطرية (Immanent Laws) كما انها لا تتبع فقط من طبيعة الاشياء أو الممكنات أو الاحتمالات المحصنة (Pure Logical Possibilities) كماأنها لا تشتق عن الجدل الداخلي ، ولكن على العكس من ذلك ، أن بزوغ وبلورة الفكر الواقعي يتأثر بعدة عوامل تسمى العوامل النظرية الخارجية (Extra-theoretical Factors) وهى ما يطلق عليها اسم الحتمية الوجودية (٢٧).

واذا كانت الحتمية الوجودية والاجتماعية هى جوهرسوسيولوجيا المعرفة بأعتبارها نظرية ، فان جوهر سوسيولوجيا المعرفة باعتبارها بحثا سوسيولوجيا تاريخيا يكمن في انه يحاول العمل على اخراج محكات لضمان دقة تحديد الحقائق الامبريقية وضبطها (٢٨). ولما كانت الوظيفة الاساسية للبحث في سوسيولوجيا المعرفة ، هـى تعيين أو تحديد الرؤى المختلفة أو وجهات النظر بشكل تدريجي في تاريخ الفكر ، وبشكل هادئ وثابت في عملية التغير ، فانه لتحقيق هذه الوظيفة فان علم اجتماع المعرفة يستخدم منهجا أو طريقة تسمى منهج أو طريقة العزو أو رد الشئ الى أصوله (Imputations) ويتضمن هذا المنهج تصورا واضحا للمنظور الخاص لكل نتاج فكرى ، ويعنى اننا ينبغي ان نقتفى اثر التيارات الفكرية في علاقتها بالقوى الاجتماعية التي تعمل على تشكيل هذه التيارات الفكرية وبلورتها (٢٩).

ولمنهج العزو مستويان : يتناول المستوى الاول (Sinngemasse Zurechnung) المشكلات العامة للتفسير ، وهو يحاول – اى هذا المستوى – أن يعيد بناء الاساليب التكاملية للفكر والمنظورات المختلفة له ، كما انه يقتفى اثر التعبيرات المفردة فضلا عن الحصيلة العامة للفكر (٣٠) . ويقدم لنا « مانهيم » مثلا للمستوى الاول لمنهج العزو ، حيث يذهب مؤكداً على ان غالبية النشاطات العقلية في النصف الاول من القرن العشرين من الممكن ان نعزوها الى الفكرين الليبرالى والمحافظ . ومعنى ذلك ، ان أى نشاط عقلى من الممكن ارجاعه الى هذين الشكلين من اشكال الفكر واللذين سادا في النصف الأول من القرن الحالي وأن أى « تفسير » لهذه النشاطات العقليـة ينبغي ان يرد اليهما (٣١).

اما عن المستوى الثاني (Faktizitatatszurechnung) فهو يعني بالنماذج المثالية

التي يفرزها البناء الفكري[٣٢] . ويعد هذا المنهج ، اى منهج العزوأو رد الشئ الى أصوله - دليلا على التحول من المرحلية القائمة على التخمينات الانطباعية (Impressionistic Conjectures) الى مرحلة اخرى تنهض على البحوث الامبريقية الواقعية[٣٣].

من الجلى اذن كان لكارل مانهيم رؤياه الخاصة في تناول سوسيولوجيا المعرفة باعتبارها نظرية ومنهجا للبحث التاريخي السوسيولوجي . وتتلخص رؤياه هذه في انه ينظر الى هذا العلم باعتباره نظرية للحتمية الاجتماعية والوجودية للفكر . واذا كان ماركس قد ركز بصورة اولية على العوامل الاقتصادية والطبقية في تحديد الافكار ، فان كارل مانهيم قد تجاوز ذلك مضيفا عوامل اجتماعية اخرى كالاجيال ومكانة الجماعات ، والجماعات المهنية . . . السخ[٣٤].

وما يميز مانهيم عن ماركس هو ان الاول أراد تحويل ماأراد به الثاني ان يكون بمثابة وسائل للهجوم ضد فكر المعارضين ، الى اداة عامة للتحليل . ويؤكد مانهيم انما كان مجرد اداة أو سلاحا عقليا للحزب ، تحول الى منهج واداة للبحوث في التاريخ الاجتماعى والعقلى بوجه عام ، وان فكر كل جماعة ينبغي ان ننظر اليه على انه تابع من ظروف الحياة نفسها[٣٥] .

وخلاصة القول ان رؤية مانهيم لسوسيولوجيا المعرفة باعتبارها نظرية ومنهجا في البحث السوسيولوجي التاريخي ترى ان كل الافكار « حتى الحقائق » ذات صلة بالموقف الاجتماعي والتاريخي الذي ظهرت من خلاله هذه الافكار وتأثرت . ولا شك ان لكل مفكر صلة بجماعات خاصة في المجتمع ، وبالتالى فانه يشغل مكانة محددة ويضطلع بدور اجتماعي معين ، الامر الذي يصبغ نظريته العقلية بصبغة خاصة[٣٦].

ولا شك ان فضل ما نهيم على سوسيولوجيا المعرفة من حيث تطوير نظريته وابتداع منهج سوسيولوجي تاريخي أمر لا ينكر ، وان كان اعتمد كثيرا على ما قدمه ماركس من مقولات أساسية وقضايا نهضت على أساسها كثير من افكاره ورؤاه الخاصة بسوسيولوجيا المعرفة . فبفضله ، أصبح لهذا العلم ملامحه الخاصة ومنهاجه المتميز الذي ساعد على تحديده كثيرا ما قدمه لنا روبرت ميرتون في نموذجه

القياسي عن علم اجتماع المعرفة .

ثانيا : روبرت ميرتون .

ينظر روبرت ميرتون إلى سوسيولوجيا المعرفة بمنظور شمولي فيرى ان اصلاح « المعرفة » ينبغي أن يفسر تفسيرا أكثر اتساعا بحيث يتضمن تلك الدراسات الخاصة بالنتاج الكلي للثقافة كالافكار والايديولوجيات والمعتقدات التشريعية والخلقية والفلسفة والعلم ، والتكنولوجيا [٣٧]

وسوسيولوجيا المعرفة كنسق معرفي ، يتجه دائما كما يرى ميرتون إلى الاهتمام بالعلاقات القائمة بين المعرفة والعوامل الوجودية الاخرى في المجتمع أو الثقافة . والعلم بذلك ، يتجه إلى الاهتمام بتلك المشكلات ذات التاريخ الطويل ، وهو بهذا ، يبحث في الاصول التاريخية والعقلية للمعرفة ، الأمر الذي يشكل الهدف الأساسي للاهتمام المعاصر لعلم اجتماع المعرفة [٣٩]

ويقدم لنا ميرتون نموذجا قياسيا [٤٠] للبحث في سوسيولوجيا المعرفة ، وهو عبارة عن تساؤلات حاول أن يجيب عليها موضحة من خلالها طبيعة هذا العلم وحدودة وأهم القضايا التي يعنى بدراستها :

وأولى هذه التساؤلات التي يثيرها ميرتون ، خاصة بالاساس الوجودي للانجازات العقلية ، حيث يقسمها إلى اسس اجتماعية واخرى ثقافية . ويرى ان الأسس الاجتماعية تتضمن الوضع الاجتماعي ، والطبقة ، والجيل ، والدور المهني ، وأسلوب الانتاج ، والبناءات الجماعية (الجامعة ، والبيروقراطية ، والاكاديميات العلمية ، العقائد ، والاحزاب السياسية) والموقف التاريخي ، والمصالح ، والمجتمع ، والانتماء السلالي أو العنصري ، والحراك الاجتماعي وبناء القوة ، والعمليات الاجتماعية (التنافس ، والصراع . . . الخ) [٤١] . اما عن الأسس الثقافية ، والتي تعد العنصر الثاني الذي يسهم في صياغة الأسس الوجودية ، فهي تتضمن القيم ، ونفسية الشعب ، والفولكلور ونمط الثقافة . . الخ .

ويثير ميرتون تساؤلا اساسيا آخر يساهم في تشكيل النموذج القياسي الذي ابتدعه لمجال البحث في سوسيولوجيا المعرفة ، حيث يتساءل فيه عن طبيعة الانجازات العقلية التي يمكن أن تحلل سوسيولوجيا ؟ .

ويجيب ميرتون عن هذا التساؤل مشيرا إلى تلك الانجازات العقلية التي من الممكن أن تحلل سوسيولوجيا والتي يرى انها تنحصر في المعتقدات الخلقية ، والايدولوجيات ، والأفكار ، ومقولات الفكر ، والفلسفة ، والمعتقدات الدينية ، والمعايير الاجتماعية ، والعلوم الوضعية ، والتكنولوجيا . . . . . الخ (٤٢) .

ويحاول ميرتون بعد ذلك أن يبحث عن العلاقة بين الأساس الوجودي (الذي يتضمن كلا من الأسس الاجتماعية والأسس الثقافية) وبين تلك الانجازات العقلية ، فيتساءل عن الكيفية التي تعقد من خلالها الصلة بين تلك الانجازات العقلية وبين الأساس الوجودي ؟ . ويرى ميرتون أن العلاقة بين الانجازات العقلية والأساس الوجودي من الممكن أن تنهض من خلال ما يسميه أولا العلاقات السببية أو الوظيفية (Causal or Functional) بما تشتمل عليه من حتمية وتفاعل ، واعتماد وظيفي .. الخ ، ثم ما يسميه ثانيا بالعلاقات الرمزية أو العضوية ، أو ذات المعنى ، وهي تتضمن الثبات ، والانسجام ، والتماسك ، والوحدة ، والكفاءة ، الملاءمة والتعبير ، والادراك ، والتعبير الرمزي Strukturzusammenhang الخ (٤٣) .

وتعد مشكلة العلاقة القائمة بين كل من المعرفة والأساس الوجودي نواة لأي نظرية في علم اجتماع المعرفة . وتظهر هذه المشكلة بشكل جلي خلال عملية التطبيق . وان أي دراسة للعلاقة بين المعرفة والمجتمع لابد وأن تفترض نظرية كبري للمنهج السوسيولوجي وللسببية الاجتماعية (٤٤) .

وبعـد ،

لعل الملاحظ حول ما قدمه كلٌ من مانهيم وميرتون من رؤى وأفكار خاصة بتصورهما لسوسيولوجيا المعرفة كنسق معرفي أنه يدرك بالرغم من اختلاف المنطق النظري لكل منهما وتباين الرؤية الفلسفية والايديولوجية لمشكلة علاقة الفرد بالمجتمع وطبيعة المجتمع بما يتضمنه من عدة عناصر وجماعات . كذلك ، يقف كل منهما

إزاء طبيعة العلاقة التي تحكمهم جميعا موقفا مختلفا يضمر اختلافات جذرية في الرؤى والتصورات . الا ان كل منهما قد تلاقيا من حيث لايدريان فيما يتعلق بتحديد ماهية علم اجتماع المعرفة ومنهجه وحدوده ومجالات البحث فيه .

الا أننا نرى أن ما قدمه هذان العالمان من مناهج وطرائق بحث خاصة بهـذا العلم ، من الممكن استخدامها في اقتفاء أثر الظروف والعوامل الاجتماعية والوجودية التي ساعدت على نشأة افكارهما وتصوراتهما هذه إزاء هذا العلم وغيره من العلوم الاخرى .

الحواشي

(1) Robert K. Merton, **Social Theory and & Social Structure** (N\Y.: The Free Press of Glencoe, 1962), p.456.
(2) Lewis A. Coser and B. Rosenberg, (eds.), **Sociological Theory: A Book of Reading** (London: The MacMillan, 1968), p.662.
(3) Karl Mannheim, **Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Dnowledge,** translated by lowis Wirth and Edward Shills (N.Y: Harvest Books, 1936) pp.309-310.
(4) Merton, **op.cit,** p.456.
(5) Goserand Rosenberg (eds.), **op.cit.,** p.667.
(6) Merton, **op.cit.,** p.457.
(7) Mannheim, **op.cit.,** p.3
(9) Coser and Rosenberg (eds.) **op.cit.,** p.667.
(10) **Ibid,** p.668
(11) **Ibid,** p.669
(12) **Ibid.**
(13) Mannheim, **op.cit.,** p.309
(14) Merton, **op.cit.,** p.465
(15) **Ibid,** p.466
(16) Coser and Rosenberg (eds.) **op.cit.,** p.673.

(١٧) يصيب كارل مانهيم على لوكاش أنه وقع في الخطأ نفسه الذي انزلق فيه ماركس من قبل ، من حيث أنه لم يميز بين عملية كشف النقاب عن الأيديولوجيات من جهة ، وبين علم اجتماع المعرفة من جهة أخرى . (أنظر كارل مانهيم ، **الأيديولوجية واليوتوبيا** ، ص ٣١٠) .

(١٨) يذهب مانهيم الى أن محاولات شيلر تتلخص في أنه حاول أن يقوم بعملية تكامل بين علم اجتماع المعرفة من جانب ، وبناء النظرية الفلسفية للعالم من جانب آخر . ويعيب مانهيم عليه أن انجازاته في هذا الصدد ، كانت موجهة توجيها ميتافيزيقيا ، حيث أنه تجاهل الصراعات الداخلية الخاصة بهذا الاتجاه العقلي كما تجاهل التطبيقات والمشكلات الجديدة التي تنبثق من خلال هذه التطبيقات . (أنظر كارل مانهيم ، **المرجع نفسه** ، ص ص ٣١٠–٣١١) . ومضمون تصور شيلر لسوسيولوجيا المعرفة تتلخص في أنه ليس هناك أي متغير ثابت ومستقل يحدد انبثاق الأفكار وبزوغها . حيث أنه لكل مرحلة تاريخية عوامل محددة للأفكار أو كما يسميها « العوامل التحقيقية » . ففي الجماعات البدائية ، نجد طاقما معينا من العوامل هي التي تحدد أفكار هذه الجماعات وتعمل على صياغة معرفتها . وهذه العوامل هي روابط الدم والقرابة ، والتي تعتبر متغيرا مستقلا . أما في العصر الحديث ، فيرى شيلر أنه من الضروري أن تؤخذ العوامل الإقتصادية في الاعتبار باعتبارها متغيرات مستقلة مرتبطة بأبنية الفكر .
أنظر : لويس تورز ، **النظرة السوسيولوجية** ، ص ٦٧٢).

(19) Mannheim, **op.cit.,** 0p.2.
(20) **Ibid,** p.3
(21) **Ibid.**
(22) **Ibid.,** p.264.
(23) **Ibid.,** p.264.
(24) **Ibid.,** p.266.
(25) **Ibid.,**
(26) **Ibid.,** p.267.

(27) **Ibid.**
(28) **Ibid.,** p.306
(29) **Ibid.,** p.307
(30) **Ibid.**
(31) **Ibid.**
(32) **Ibid.,** p.308
(33) **Ibid.,** p.309
(34) Coser and Rosenberg(eds.) **op.cit.,** p.672.
(35) **Ibid.,** pp.669-670.
(36) **Ibid.**
(37) Merton, **op.cit.,** p.456
(38) **Ibid.,** p.457.
(40) Merton, **op.cit,** p.466.
(41) **Ibid.,** p.461
(42) **Ibid.**
(43) **Ibid.**
(44) **Ibid.,** p.476.

القيادة الإدارية، مفهومها وأنماطها

دكتور حسين حريم *

كثيرا ما نسمع البعض يردد ان هذا التنظيم أو تلك المؤسسة « تفتقر الى القيادة » ، وحالما نسمع هذه العبارة يتبادر الى أذهاننا ان اجراء ما أو عملا ما كان يجب ان يتم ولكن احدا لم يحرّك ساكنا ولم يبادر الى اقناع الآخرين بحاجتهم الى هذا الاجراء ، وهكذا لم يتم عمل شيْ . وبعبارة اخرى يمكننا القول ان القيادة في تلك المؤسسة قد اخفقت لانها لم تبذل اى جهد للتأثير على اعمال الآخرين وسلوكهم .

فالقائد ، اذا ، يحتل مكانة مرموقة في المجتمع الذى يعيش فيه ، ونلحظ ذلك من خلال تمجيد الصحفّ له . وفي احيان كثيرة يرقى القائد في نفوس المواطنين الى حد العبادة . ولسنا بحاجة هنا الى التذكير بمدرسة « القائد العظيم » (Great Man) في التاريخ ،

تعريف مفهوم القيادة

لم يتمكن علماء الاجتماع من الاتفاق على تعريف موحد لمفهوم القيادة ، ولا حتى على اهمية عمليات القيادة . ويستخدم مفهوم القيادة في العلوم الاجتماعية في احدى المعاني الرئيسية الثلاثة التالية : (١) ان ترتبط بوظيفة ما (وظيفة قيادية) مثل رئيس دائرة ، (٢) نوع من السلوك فمثلا يمكن ان يكون رئيس الدائرة هو القائد الاسمى بينما يتولى معاونه زمام الأمور ، (٣) صفة أو سمة شخصية اذ تسمع ان فلانا قائـــد وآخر غير قائد ، أو أن هذا الشخص ولد قائدا وذلك قائد مـــدرب .[1]

وفي صدد تعريف القيادة يقول Felix Anigro ان جوهر القيادة هو التأثير على أعمال الآخرين ، وان الصفة الاساسية للقائد هي اقتناعه بان عملا ما يجب ان يتم وان يقنع الآخرين على مساعدته على القيام بهذا العمل .[2] بينما Katz and Kahn يعتبران جوهر القيادة التنظيمية هو التأثير الزائد عن مجرد التمشّي الاوتوماتيكي مع التوجيهات الروتينية في التنظم .[3] ويقول Sven Lundsted بان القيادة هي المقدرة

* الاستاذ بمعهد الادارة العامة بالأردن .

على التأثير على سلوك الاخرين في جماعة او تنظيم ، ووضع اهداف للجماعة ، ورسم الطرق لتحقيق هذه الاهداف ، وخلق تقاليد اجتماعيه في الجماعة .[٤] واخيرا يصف James Gribbin القيادة بانها عملية التأثير على جماعة ، في موقف وزمن وظروف معينة ، حافزة الافراد على الكفاح برغبة من اجل تحقيق اهداف التنظيم ، مانحة اياهم الخبرة لتحقيق الاهداف المشتركة ، والرضا عن اسلوب القيادة المتبع[٥] . ويتحدث Gribbin عن هذه العناصر الاساسية[٦] فيقول بان عملية التأثير تتضمن تقبل المرؤوسين للرئيس والتطلع اليه لتوجيههم وارشادهم ، وادراكهم بانه قادر على اشباع رغباتهم وحاجاتهم . وفي معرض الحديث عن الموقف والزمن والظروف المعنية يقول Gribbin بان القيادة ليست شيئا عاما بل هو محدّد ، فبينما نمط معين من السلوك القيادى يناسب موقفا معينا فهو قد لا يناسب موقفا آخر . وحول حفز الناس على الكفاح برغبة من أجل تحقيق الاهداف فهذا يتطلب من الادارى المسؤول ان يدخل الى أعماق الافراد ويدفعهم للعمل . يطلب منه ان يبني جماعة متماسكة ملتزمة بتحقيق اهداف التنظيم . ثم يعطيهم الفرصة لتحديد أهدافهم واجراءات العمل شريطة ان تتفق هذه مع اهداف وسياسات التنظيم . وهذا لا يبنى الا على أساس الثقة المتبـادلــة .

اما بالنسبة للمساعدة على تحقيق الاهداف المشتركة فاذا ما اراد المدير — القائد ان يكون لدى موظفيه انتماء للتنظيم ومسؤولية عن نجاحه ، فيجب عليه انيساعد موظفيه على فهم كيف يمكن ان يساهم عمل كل منهم في نتيجة ما ، كما وعليه ان يشكر الموظف على هذه المساهمة ،مهما كانت . وحول الرضا عن اسلوب القيادة يجب ان لا يهتم القائد فقط بمساعدة الآخرين على الانجاز ، وانما يجب الاهتمام كذلك باشباع رغبات الأفراد المتصلة بالعمل في نفس الوقت الذي يفي بمتطلبات التنظيم . وهكذا بينما يقوم القائد بالتأثير على المرؤوسين . يسمح لهم بالتأثير عليه عندما يكونون قادرين على ذلك . وحينما يكونون ذوي معرفة واسعة يستعين بهم ويتوخى اقتراحاتهم ومشورتهم ، ويزودهم بالفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مركزهم وعملهم .

يتضح مما سبق ان القيادة اساسا تتمثل في التأثير على أعمال الآخرين وتفكيرهم

وسلوكهم من أجل تحقيق أهداف التنظيم ، وان القيادة عملية مستمرة وليست متقطعة . ومن هنا يجب ان لا ننظر الى القائد بأنه رجل خارق وغير عادى ، فالقائد هو شخص يقود . . . ولكن لا يسوق . . والتنظيم يفتقر الى القيادة حينما يجلس الموظفون مكتوفي الايدى بينما تتردى أمور التنظيم الى حافة الهاوية . والقائد يتطلع باستمرار ودوما الى الأمام والى المستقبل ويحاول نقل الواقع الحاضر الى الافضل . ومن سوء الحظ ان هذا النوع من القيادة نادر ، بينما الغالبية من القادة تتذرع دائما بأن الحاضر أفضل من الماضي وبذلك يغفلون المستقبل .

الحاجة الى القيادة (٧)

هناك أربعة عوامل رئيسية تستدعي وجود قيادة في اية مؤسسة . وهذه العوامل هـــي :

١- **عدم شمول واكتمال تصميم المؤسسة** : من العبث ان نحاول الشمول والكمال في تصميم اية مؤسسة ووضع لوائحها وهيكلها التنظيمي . فالواقع العملي أكثر تعقيدا وتنوعا وشمولا من التصاميم والخطط . وهذا يستدعي ممارسة نوع من القيادة لسد الثغرات في التصميم وفق ما يتطلبه الواقع .

٢- **تغير بيئة المؤسسة** : تعتبر اي مؤسسة او تنظيم نظاما مفتوحا يتفاعل مع البيئة المحيطة به . لذا فأي تغيير يحدث في هذه البيئة يستلزم ادخال بعض التغيير في التنظيم . ولا داعي للتركيز على أننا نعيش في عصر يتسم بالتغيير أكثر من أى عصر مضى . وهنالك حالات كثيرة كان مصير بعض المؤسسات فيها الفناء لأنها أخفقت في التكيف مع البيئة التي حولها . ودور القيادة هنا هو تكييف التنظيم وفق التغييرات التي تحيط به .

٣ - **ديناميكية المؤسسة** : ان احداث تغيير وتطوير في التنظيم قد يتأتي كـذلك من عوامل داخلية في التنظيم نفسه . فمن ناحية تميل أية مؤسسة باستمرار الى النمـو والاتساع ، وهذا يستدعي التوسع في وظائف التنظيم ونشاطاته وبالتالي يستلزم احداث تغييرات في بنيان التنظيم . ومن ناحية أخرى كثيرا ما ينشأ عدم توازن بين الوحدات المختلفة في التنظيم ويسود التنافس والصراع بدلا من التعاون . وهذا يستلزم اتخاذ

الاجراءات الكفيلة بزيادة التنسيق واحداث التغيير لتحقيق التوازن .

٤ – **طبيعة البشر الذين يضمهم التنظيم** : تقوم أية مؤسسة أساسا على العنصر البشرى. ويختلف الأفراد من ناحية الدوافع والميول والاتجاهات ، الخ . ومن ناحية أخرى ، الفرد العامل في التنظيم يكون في ذات الوقت عضوا في جماعات أخرى ربما تملي عليه بعض المتطلبات التي قد تتعارض مع مستلزمات وظيفته . أي ان النشاطات الخارجية تؤثر على سلوك الفرد ونشاطاته في المؤسسة مما يستدعي اتخاذ اجراءات علاجية .

القيادة الرسمية وغير الرسمية

يتضمن أى تنظيم عددا من الوظائف القيادية التي يكلّف شاغلوها بتوجيه ومراقبة نشاطات مرؤوسيهم . ومن أجل تمكينهم من القيام بذلك يمنحهم التنظيم بعض الصلاحيات والسلطة . ومن السهل التعرف على هؤلاء من خلال ألقاب وظائفهم ومراكزهم وطريقة معاملة مرؤوسيهم لهم . الاّ أنه في حالات كثيرة نلاحظ بعض جماعات العمل ترشح وتختار من بين الجماعة بطريقة سرية قادة آخرين (غير رسميّين) تتطلع اليهم في التوجيه والارشاد . وهكذا كثيرا ما يكون القائد الرسمي قائدا اسميا فقط بينما تكون زمام الأمور في يدى القائد غير الرسمي الذي لا تعترف به الادارة العليا . ففي هذه الحالة ينال القائد غير الرسمي دعم وتأييد الجماعة له . ومع أن القائد الرسمي لديه الحق الشرعي في ادارة الآخرين الا أن هذا لا يعني أنه مؤهل لقيادتهم . ويصبح مؤهلا حينما يحوز على الحق النفساني والاجتماعي للقيادة ، حيث أن تأثيره على الجماعة لا يفرض ولا يطلب وانما يكتسب ويتحقق عن جدارة . [٨]

يجب ألا ننظر إلى ظاهرة القائد غير الرسمي بأنها ليست صحيّة بالنسبة للتنظيم . فقد اعتبرها Barnard أمرا طبيعيا ومحتما وعلى العموم ظاهرة صحيحة لكونها تساعد التنظيم على التكيف مع الواقع .

تتأتي قوة القائد غير الرسمي من عدة مصادر منها : ربما يولد قائدا ، في الغالب يمثل ويترجم المشاعر الحقيقية للجماعة ، باستطاعته التأثير على تفكير الجماعة واتجاهاتها ، بامكانه اعانة أو اعاقة خطط الادارة واجراءاتها ، وفي بعض الأحيان

يكون عاملا أساسيا في شبكة الاتصالات ، ويكون بمقدوره منح المكافأة أو ايقاع العقاب ذات أثر أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسة .

في ضوء ذلك كله يجدر بالمدير – القائد أن يبني علاقات مع القائد غير الرسمي مبنية على الاحترام المتبادل متحاشيا التضحية بمصلحة التنظيم والصراع الزهيد .

نظريات القيادة

يمكننا القول بأن هنالك ثلاث نظريات أو مدارس لدراسة القيادة وهي : نظرية السمات الشخصية ، نظرية الموقف ، ونظرية العلاقة المركبة ، وفيما يلي نبذه عن كل منهـا :

١ – نظرية السمات الشخصية

يعتقد أصحاب هذه النظرية أو المدرسة أن القيادة الناجحة تعتمد على توفر خصائص وسمات معينة في القائد تميزه عن غيره . أى أنه إذا توفرت هذه الخصائص في شخص ما فانه يصبح قائدا . وهذه النظرية من أقدم النظريات . وقد اثبتت دراسات كثيرة عدم صحتها . ومن بين الصعوبات التي تواجهها عدم التوصل إلى حصر هذه الخصائص ثم عدم المقدرة على قياسها .

٢ – نظرية الموقف

تتلخص هذه النظرية في أن الموقف المعين هو الذي يتطلب قيادة معينة أي صفات خاصة في القائد ، فالقيادة ترتبط بالموقف الذى تمارس فيه . وهكذا فالقائد الناجح في موقف معين لا يكون بالضرورة قائدا ناجحا في كل المواقف لأن هذه المواقف متغيرة ، حيث كل موقف يرتبط بالزمان والمكان ونوع الجماعة المقودة واتجاهاتها وحاجاتها ومشاكلها وغير ذلك .

من هنا فالمدرسة الموقفية تؤمن بأن كل فرد في التنظيم يملك امكانات القيــادة إذا اتيحت له فرصة الموقف المناسب ، لأنه يملك قدرات وخصائص معينة لابد أن تصلح لقيادة مواقف معينة . ومن هنا تبرز أهمية تدريب القادة . فالمدرسة الموقفية تعترف بمقدرة كل فرد على القيادة ولا تأخذ بمبدأ « القائد يولد قائد » ، وانما القائد يصنع .

٣ – القيادة كعلاقة مركبة : تربط هذه المدرسة الاتجاهين السابقين أى السمات

الشخصية والموقف بتفاعل ديناميكي . والقيادة هي حصيلة التفاعل والاستجابة بينهما ، أي عبارة عن العلاقة المركبة بين القائد نفسه وخصائص وحاجات الموقف .

هذا سرد موجز لملامح النظريات الثلاثة في دراسة القيادة . وتميل الدراسات والابحاث المختلفة في الادارة العامة وغيرها من العلوم الاجتماعية إلى تأييد ودعم النظرية الثالثة .

القوة والقيادة

سبق أن ذكرنا بأن جوهر القيادة هو التأثير على أفعال المرؤوسين وسلوكهم في التنظيم . وهذا التأثير لا يتأتي الا باستخدام نوع من القوة ، وقد ذهب البعض إلى حد عدم الفصل بين القيادة والقوة الاجتماعية . وترتكز هذه القوة على خمس قواعد هي : قوة المكافأة reward power ، قوة العقاب أو القسر أو الاكراه Coercive power ، القوة الشرعية Legitimate Power ، قوة الخبرة Expert power ، وقوة الاشارة أو المرجع Referent power (١٠) .

تبني قوة المكافأة على ادراك المرؤوس بأن المدير يملك القدرة على اعطاء مكافأة مرضية . أما قوة العقاب أو الاكراه فهي تعتمد على ادراك أن شخصا آخر بمقدوره ايقاع الأذى (نفسانيا وجسمانيا) . وتبنى القوة الشرعية على ادراك أن شخصا آخر يملك الحق الشرعي لتحديد سلوك شخص آخر أو اخباره ما يجب عمله .

ان كل رئيس اداري يملك قوة المكافأة وقوة العقاب والقوة الشرعية حيث أن التنظيم يمنحه اياها ، ولكن بدرجات متفاوته ، حسب مستوى الرئيس في التنظيم . وفي الغالب تتساوى هذه القوى لدى الرؤساء في المستوى ذاته . ولكن هذا لا يعني انهم يحققون نفس التأثير لدى الجماعات التي يديرونها . فمن الرؤساء من يستغل هذه القوى احسن استغلال ويؤثر على جماعته بشكل كبير ، ومنهم من يفشل في استغلالها وبذلك يفقد تأثيره على الجماعة .

يستطيع الرئيس أو المدير تحقيق التأثير على الجماعة من خلال نشاطاته وسلوكه الخارجة عن استعمال القوة الرسمية . فخبرته الفنية والتنظيمية ومهاراته ومعرفته الواسعة تشجع مرؤوسيه على قبول اقتراحاته وتوجيهاته . كذلك حسب المرؤوسين واحترامهم له وثقتهم واحتذاؤهم به يزيد من تأثيره عليهم . ويميز هذين النوعين من

القوة (الخبرة والاشارة) عن الأنواع الثلاثة السابقة في انهما لا يمنحان للقائد من قبل التنظيم . وهذا لا يقلل من أهميتهما . بل على العكس يعتبران اساسيان لانجاز العمل الرسمي . هذا بالاضافة إلى أنه من الصعب تحديد القوة الشرعية في كتيّب التنظيم بالنسبة للوظائف العليا المعقدة . ومن ناحية أخرى يمكن استعمال الخبرة بدلا من مصادر القوة الأخرى ، وخاصة العقاب والاكراه ، وتحاشي بعض النتائج غير المتوقعة وغير المرغوبة . فمثلا الفرد الذي ينصاع للاوامر نتيجة الخوف من العقاب ينتظر اليوم الذي يستطيع فيه التهرب أو قهر الشخص الذي يعطيه الأوامر ، وكذلك فان الفرد الذي يطيع بسبب المكافآت الاضافية يفكر في كيفية الحصول على المكافأة دون تحمل عناء الاطاعة ، وحتى القوة الشرعية إذا لم يصحبها قوة الخبرة والمرجع فمن الممكن أن تؤدي الى الحقد والجمود [11] وباختصار ان قوة الخبرة والمرجع لهما دورهما الايجابي في خدمة التنظيم . ولا ننسى ان مدرسة العلاقات الانسانية في الادارة قد ركزت على تنمية قوة الاشارة بالاضافة إلى أو بديلا عن قوة المكافأة والعقاب والقانون . واخيرا يمكننا القول بأن قوة الخبرة والاشارة يمكن أن تتوفر لدى جميع أعضاء التنظيم ، حيث تعتمدان على خصائص الفرد والجماعة لا على دور الفرد الرسمي . لذا فهما يزيدان من فعالية التنظيم وضوابطه .

هذا وقد صنف Amiti Etzioni القوة إلى نوعين أساسيين :

النوع الأول هو قوة الوظيفة حيث تعتمد على وظيفة الشخص أو رتبته في التنظيم ، والنوع الثاني يدعى القوة الشخصية التي تنبع من شخصية الفرد . وهذا التصنيف يوازي تصنيف ميكيافيللي للقوة . إذ كان Machiavelli قد نصح أميره بأن القائد الناجح كان أتباعه يحبونه ويخافونه . فالخوف ينبع من قوة الوظيفة ، وهذا يعني أن الحاكم لديه القدرة على ايذاء أتباعه إذا لم يستجيبوا لارادته . في حين ان حب اتباعه له ينبع من القوة الشخصية التي تؤثر على الناس لتنفيذ ارادة شخص آخر لأنهم يريدون أن يرضوا هذا الشخص . وعليه فان Etzioni و Machiavelli كلاهما يوصيان بأن القائد الناجح عليه أن يتمتع بمحبة الآخرين وخوفهم ، بالقوة الشخصية وبقوة الوظيفة . [12]

أساليب القيادة

لسنا بحاجة إلى القول بأن القيادة الادارية تشكل عنصرا هاما في العملية الادارية ، وتزداد أهميتها يوما بعد يوم مع نمو التنظيمات المختلفة واتساع نشاطاتها ودورها في المجتمع . من هنا كان الاهتمام بأساليب القيادة كبيرا بين الكثيرين في أوساط الادارة العامة والعلوم الاجتماعية الأخرى . فقد أجريت الدراسات والابحاث والتجارب العديدة لتصنيف الأساليب المختلفة للقيادة والمفاضلة بينها . وقد اعتمدت هذه الدراسات اسسا ومعايير مختلفة للتصنيف ، فمنها ما استخدم كيفية اتخاذ القرارات ، والبعض الآخر استخدم كيفية استعمال القوة ، وآخرون اعتمدوا الاهتمام بالانتاج والانسان ، ورابع اعتمد الايديولوجية كاسس للتصنيف . . . الخ .

ان أكثر هذه التصنيفات شيوعا هو المبني على أساس الايديولوجية ، وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أساليب القيادة وهي : الاوتوقراطي ، الديمقراطي والانسيابي (Laisses-faire) ، وهذا التصنيف قد شاع في وقت كانت تقوى براثن الفاشستية والديكتاتورية في أماكن مختلفة من العالم . ويوضح الشكل(١) أنواع السلوك القيادي في كل نوع من الأساليب الثلاثة . وفي بعض التجارب استخدمت الأساليب الثلاثة في ادارة نوادي الطلاب ، حيث تم ممارسة كل الأساليب في كل ناد . ثم جرى تقييم كل أسلوب وردود فعل الطلاب ، وكان من بين الاستنتاجات الرئيسية ما يلي :

الاوتوقراطي	الديمقراطي	الانسيابي
١- السياسة يقررها القائد	١- السياسة موضع نقاش وقرار الجماعة ، بتشجيع القائد ومساعدته .	١- يترك للفرد والجماعة الحرية ، مع ادنى تدخل من القائد
٢- الوسائل وخطوات العمل تمليها السلطة ، خطوة خطوة ، وهكذا لا يكون	٢- ترسم ملامح المستقبل خلال نقاش الجماعة وكذلك الاهداف ،	٢- المعلومات يزودها القائد الذى يوضح للجماعة بأنه سيزودها

المستقبل معروفا الى حد كبـــير .	وعندما تطلب الجماعة المشورة الفنية من القائد يقترح بعض البدائل ليتم اختيار احدها .	بالمعلومات حينما تطلب منه . لا يلعب دورا آخر في المناقشة .
٣- في العادة يقوم القائد باختيار العمل لكـــل شخص وكذلك زميله في العمل .	٣- يترك الافراد احرارا في اختيار الشخص الذى يرغبون العمل معه ويترك تـوزيـع العمــل بين الاعضــاء للجمـاعة .	٣- عدم المشاركة مـــن قبـــل القائـــد .
٤- يميل القائد الى الأتجاه الشخصي في ثنائه ولومه للموظف ويبقى بعيدا عن المناقشة الجماعية البنـــاءة	٤- القائد موضوعي ويتبنى الحقائق عند المدح او اللوم ، ويحاول ان يكون فردا في المجموعة دون عمل الكثير من واجباتها.	٤- يوجه القائد تعليقات تلقائية غير متكررة حول نشاطات الافراد الا اذا طلب منه ، لا يبذل محاولة ، لتقـيم او تنظـم مجـــرى الحوادث .

الشكل ١ . خصائص انماط القيادة الثلاثة .

From Ralph White and Renald Lippitt, Quoated in Nigro, Op-Cit, p. 234.

١- في الاشراف الانسيابي اثبت الطلاب كفاية أقل ، ولم يحبوا نشاطات النادى بمقدار محبتهم في ظل القيادة الديمقراطية . وقاموا بعمل اقل وادنى نوعية في الاشراف الديمقراطي .

٢- اذا ما قيمت الكفاية من ناحية الانتاج والرضا ، فإن الديمقراطية كانت متفوقة بشكل واضح على الاسلوبين الآخرين . ومع ان الطلاب قد عملوا بنفس

٣ – حينما كان القائد يترك المجموعة العاملة في ظل الاوتوقراطي يتوقف أفراد الجماعة عن العمل رأسا ، بينما في حالة الأسلوب الديمقراطي لم ينقطع الأفراد عن العمل عند خروج القائـد .

٤ – أظهر الطـلاب في ظل الأسلوب الديمقراطي تفكيرا خلاقـا مبدعا أكثر من الأسلوبين الآخرين .

٥ – من الممكن أن تخلق الاوتوقراطية العداء والهجوم والتخريب الخ .

٦ – اتسمت الديمقراطية بالروح والعقلية الجماعية والصداقة أكثر من الأسلوبين الآخرين . فكلمة « نحن » كانت أكثر شيوعا في ظل الأسلوب الديمقراطي منه في الأسلوبين الآخرين[١٣] .

وقد أثبتت الدراسات المختلفة فعالية الأساليب الثلاثة ، وبعبارة أخرى لم تؤيد الدراسات دوما أسلوبا واحدا من هذه الأساليب ، الا أنه يمكن القول بأن معظم هذه الدراسات تبدو أنها تؤيد الميل والرغبة في التحرك نحو الأسلوب الديمقراطي .

أما Tagliere فهو يعتمد على كيفية استعمال القوة – الى أي مدى يفرض القائد التنظيم Structure على اتباعه ، ولا تدخل أية عوامل أخرى في الاعتبار مثل الكفاءة ، الفضيلة ، الأخلاق ، المهارة والفاعلية . وعلى هذا الأساس فقد حدّد أربعة أساليب كما يتضح في الشكل الثاني : الأقصى ، الأكبر ، المعتدل والأدنى .

	الأقصى	الأكثر	المعتدل	الأدنى
أسلوب القيادة	محتكر القوة	المحتفظ بالقوة	المشارك بالقوة	المتخلي عن القوة

فرض التنظيم
Structure–imposing

0 25 50 75 100

شكل رقم ٢

Tagliere, Op. cit, P. 17

وفي النوع الأول (الأقصى) يفرض القائد الحد الأقصى من التنظيم على اتباعه ، وهذا الأسلوب يوازي الأسلوب الأوتوقراطي . ويشار الى القائد هنا بالأوتوقراطي أو محتكر القوة أو متبني نظرية × . وهذا القائد يعرف ماذا يجب عمله وكيف يجب

عمله . ويشار اليه بأنه يهتم بالعمل لأنه يريد انهاء العمل مهما بلغت تضحيه اتباعه . فهو يريد انجاز العمل بطريقته الخاصة . ويقول Tagliere أن أصحاب هذا الأسلوب معروفون بمقدرتهم على انجاز الأعمال الصعبة والخروج من الفوضى ومعالجة الحالات الطارئة بفعالية(١٤) . بالاضافة الى أن القائد الذي يحتكر القوة من الجائز أن يكون لطيفا ، متعاونا ، محبا ولكن حازما ، ويحرص على مصلحة أتباعه ويعتبرها مسؤوليته الرئيسية في الحياة(١٥) .

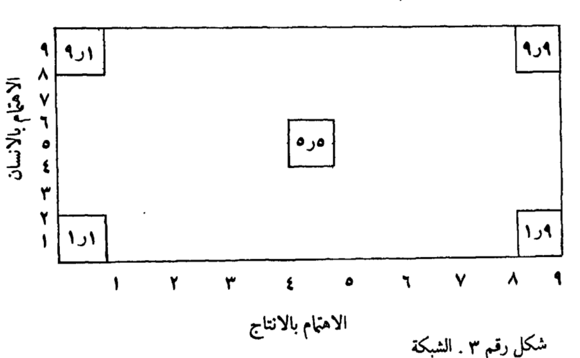
أما النوع الثاني من القادة فيطلق عليهم المحتفظون بالقوة . وهذا النوع يمكن أن يصر بقوة على أن تسود ارادته ، ولكنهم في الغالب أكثر مرونة من النوع الأول . ان هذا القائد يرغب في احراز النتيجة بالشكل الذي يتصوره ، ولكنه ، يميل الى أن يكون متسامحا فيما يتعلق بأسلوب انجاز العمل . كما أن هذا القائد يميل الى استغلال جماعته ، عقولهم وأيديهم . ولذا فهو يميل الى استعمال فنون الحوافز في التأثير على اتباعه في عمل ما يريده . وقد يمنح أتباعه مكافآت لقاء القيام بعمل يريده . وقد يكون ذلك علانية(١٦) .

أما النوع الثالث فيدعى المعتدل أو مشارك القوة . وهذا القائد لا يميل الى فرض التنظيم على أتباعه ويمكن أن تمتد هذه المرونة فتشمل الهدف أو نتيجة العمل . ويفترض هذا القائد أن أتباعه لديهم الدافعية لتحقيق نفس الأهداف المندفع لتحقيقها هو نفسه . وفي كثير من الحالات يفترض أنهم قادرين على انجاز العمل بأنفسهم . وأسلوبه المتبع في الغالب يتمثل في اخبار أتباعه ما يجب انجازه ويقوم بالكشف الدوري للتأكد أن كل شئ يسير على ما يرام(١٧)

وأخيرا نأتي الى النوع الرابع من القيادة وهو الأدنى أو الذي يعطي القوة للغير ، لأن القائد هنا يفرض أدنى حد من التنظيم على أتباعه وبعبارة أخرى يعطيهم القوة لتنظيم نشاطاتهم بأنفسهم . ويطلق على هذا النوع في الغالب ، رجل نظرية . أو القائد الديمقراطي ، أو القائد المشارك ، أو القائد الذي يركز على الناس ، وهذا النوع من القادة يترك للفرد حرية في رسم أهدافه وأساليب العمل لتحقيق هذه الأهداف(١٨)

ويختتم Tagliere مناقشته حول هذه الأساليب بالتأكيد على أن يحكم على أي أسلوب بأنه جيد أو سيئ فقط في ظل عوامل التنظيم الأخرى"[19] . أي لا يمكن أن نعطي حكما مطلقا ونقول أن هذا الأسلوب أفضل من ذاك .

أما Blake & Mouton فيصنفان أساليب القيادة الى خمسة أساليب على أساس اهتمام القائد بعاملين أساسيين هما الانتاج والانسان ، كما هو واضح في الشكل (٣) ، اهتمت النظريات التقليدية في الادارة بعامل الانتاج واغفلت الانسان على افتراض وجود تناقض بين هذين العاملين ، وقد أثبتت الدراسات عدم صحة هذا الافتراض ، ومن ناحية أخرى زاد الاهتمام بالإنسان وأصبح يشكل عنصرا أساسيا في نجاح التنظيم ، وبدأ الميل الى اعطاء اهتمام متواز لكلا العاملين .



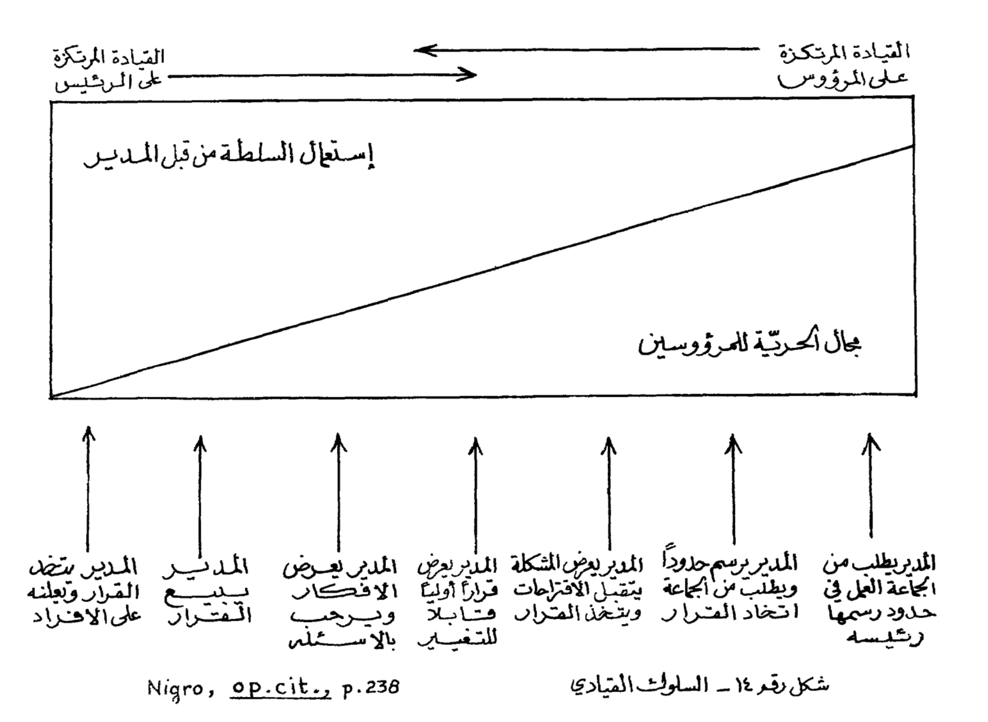
شكل رقم ٣ . الشبكة

R.C. Blake and J.S. Mouton, **The Managerial Gride** (Houston: Gulf Publishing Co., 1964) p. 10.,

يتضح من الشكل ٣ أن الأساليب الخمسة هي ١ ، ١) ، (٩ ، ١) ،·(١ ، ٩) ، (٥ ، ٥) و (٩ ، ٩) . ففي الأسلوب (١ ، ١) لا يبذل القائد جهدا يذكر لانجاز العمل الرسمي – بينما الأسلوب الثاني (٩ ، ١) يهتم جدا بعامل الانتاج وتتركز الكفاية في تنظيم ظروف واجراءات العمل دون الأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري . أما الأسلوب الثالث (٥ ، ٥) فيتركز تحقيق الاداء المناسب من خلال ايجاد التوازن بين

انجاز العمل وخلق معنويات على مستوى مرض . والأسلوب الرابع (٩ ، ١) فهو كما هو واضح يولي اهتماما زائدا بالفرد ويعطى أدنى اهتمام بالانتاج ، ويركز على حاجات الناس على فرض أن العلاقات الحسنة تؤدي الى جو تنظيمي مريح . أما الأسلوب الخامس (٩ ، ٩) فهذا في رأي Blake & Mouton هو أفضل الأساليب الخمسة وأكثرها فعالية . وفيه يتم انجاز العمل عن طريق التزام الأفراد ، والترابط من خلال المصلحة المشتركة في المؤسسة يؤدي الى علاقات ثقة متبادلة واحترام متبادل .

ومن بين الأسس التي اعتمدت لتصنيف أنماط السلوك القيادي هو كيفية اتخاذ القرارات . وقد أوضح Robert Tannenbaum & Warren H. Smidt أن لدى القائد بدائل كثيرة من السلوك تتدرج حسب السلطة التي يمارسها القائد ومدى الحرية التي يمنحها للمرؤوسين كما يتضح في الشكل رقم ٤ .



شكل رقم ١٤ ــ السلوك القيادي

Nigro, op.cit., p.238

في الاسلوب الاول لا يعطي الرئيس لمرؤوسيه اية فرصة للمشاركة المباشرة في عملية اتخاذ القرارات . فالقائد يقرر المشكلة ويحدد الاجراءات البديلة ويختار احدها ويطلب من الجماعة تنفيذ هذا الاجراء . وفي الاسلوب الثاني يحاول الرئيس اقناع المرؤوسين لقبول القـــرار .

يقوم القائد في الاسلوب الثالث باعطاء الفرصة للمرؤوسين لاكتشاف ذيول القرار ، فبدلا من توضيح سبب قبولهم للقرار يدعوهم لتوجيه الاسئلة ويأخذ بعض الوقت في تفاصيـــل « تفكيره ونوايـــاه » .

وفي الاسلوب الرابع يعطي المرؤوسون لاول مرة الفرصة للتأثير على القرار ولكن المدير يحتفظ بالمسؤولية عن تحديد المشكلة وتطوير حل لها ، على أساس مبدئي .

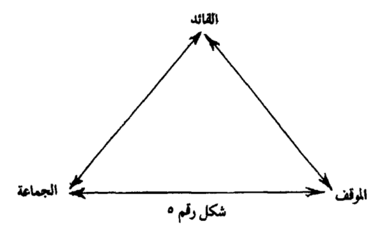
وفي الاسلوب الخامس يقوم الرئيس بالتعرف على اراء المرؤوسين قبل ان يتخذ القرار ، سواء الاولى او النهائي ، فهو يحترم معرفتهم ويعترف بقدرتهم على اقتراح الحلول التي من الممكن ان لا تتبادر الى ذهنه . وبعد تقييم الافكار المختلفة يختار الحل الــذى يعتبره مناسبا .

يقوم الرئيس في الاسلوب السادس بتفويض سلطته للمرؤوسين لاتخاذ قرار معين .ولكنه يوضح المشكلة لهم ويحدد القيود على ما يمكنهم ان يقرروه . ويختلف الاسلوب السابع عن الاسلوب السادس في ان الاول يمنح الافراد سلطة عامة لاتخـاذ القرارات وليست سلطة محدودة بمشكلة معينة . مثال ذلك فريق من المهندسين تكون مسؤوليتهم ليست محصورة فقط في تحديد المشاكل ولكن تشمل كذلك كيفية معالجتها . والقيود الوحيدة هنا هي التي يحددها الرئيس المباشر لرئيس الفريق .

اختيار الاسلوب القيادى المناسب

ان السؤال الذى يطرح نفسه الان هو الى اين تقودنا المناقشة السابقة حول اساليب القيادة ؟ ان اول مايلفت الانتباه الى انه ليس هنالك تصنيف واحد شامل ، وان نفس الاسلوب يمكن ان يندرج تحت اكثر من تصنيف واحد . والاهم من ذلك هو انه من غير الحكمة والصواب ان نتحدث عن القيادة بشكل عام مطلق ونستقطبها كأن نقول

اما هذا واما ذاك الاسلوب . فالامر ليس بهذه السهولة ذلك لان القيادة هي تفاعل بين متغيرات عديدة اهمها القائد ، الجماعة التي يديرها والموقف الذى يقود فيه ، كما يتضح من الشكل رقم ٥ ، ومحصلّة هذا التفاعل هي التي تحدد اختيار الاسلوب المناسب .



شكل رقم ٥

ويجب التركيز عل ان كل عامل من هذه العوامل الرئيسية يتكون بدوره من عدة عوامل متفاعلة . ومن هنا فان اختيار الاسلوب المناسب يتطلب تحليل هذه العوامل تحليلا دقيقا . ومن بين العوامل الهامة الواجب مراعاتها حين اختيار الاسلوب المناسب ما يلي :

١- القائد

وهنا يجب التعرف على فلسفة القائد ، وميوله وخبراته واتجاهاته ، وما اذا كان . يؤمن بمشاركة المرؤوسين ويثق بهم ام لا . ومما لا شك فيه ان هذه العوامل تجعل من السهل عل القائد اتباع سلوك معين دون غيره .

٢- الجماعة التى يديرها القائد

كما يختلف القادة في ميولهم واتجاهاتهم وفلسفتهم ، كذلك يتقارب المرؤوسون في ميولهم واتجاهاتهم وقيمهم وخبراتهم . . . الـخ . ولا بد من الاجابة على الاسئلة التالية لتحديد الاسلوب الذى يناسب جماعة دون غيرها :

١) هـل يميل المرؤوسون الى الاستقلالية ؟
٢) هـل يودون المزيد مـن المسؤولية ؟
٣) هـل هـم مهتمون بالمشكلة قيـد البحث ؟
٤) ما مدى تفهمهم لاهداف المؤسسة وانتمائهم لهـا ؟
٥) هـل يملكون الخبرات والمعلومات والمهارات اللازمة ؟
٦) هـل اعتادوا عـلى المشاركة في اتخاذ القرارات ؟
٧) هـل يرحبون بالتعليمات العامة ام يرغبون في تعليمات واضحة مفصلة ؟ [٢٠]

وبطبيعة الحال يختلف الاسلوب القيادى المناسب باختلاف الاجابات عن هـذه الاسئلة ، فبينما نرى جماعة تتقبل اسلوبا معينا وتنجذب اليه ، نجد ان جماعة اخرى يمكن ان ترفضه ولا تنجذب اليه .

٣- الموقف

وتشير عوامل الموقف الى الضغوط البيئية الحساسة التي تحيط بالقائد والتي تتبع من التنظيم ، الجماعة ، طبيعة المشكلة وضغط الوقت [٢١].

فبينما نجد مختلف التنظيمات تشترك في خصائص معينة ، نلاحظ في الوقت ذاته ان اى تنظيم له تقاليده وقيمه ومناخه الفريدة التي تملي بعض القيود على سلوك المدير . كذلك من الامور التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عدد موظفي التنظيم ، حجم التنظيم عدد الموظفين في جماعات العمل ، التوزيع الجغرافي للمؤسسة ومدى سرية خطط التنظـيم .

وفيما يتعلق بفاعلية الجماعة ، يجدر بالرئيس او المدير ان يتأكد من ان الجماعة اهل وقادرة على حل المشكلة او القيام بالعمل المناط بها . وهنا يمكن للمدير ان يسأل نفسه هل اثبتت الجماعة في الماضي فاعليتها ؟ وهل هي واثقة من مقدرتها على معالجة المهمـة ؟

اما بالنسبة لطبيعة المشكلة فليس هنالك شك في انها تفرض بعض القيود على اختيار الاسلوب المناسب . لذا على المدير الادارى ان يراعي ما اذا كانت الجماعة على

اطلاع على المشكلة ، وما اذا كانت تملك القدرات والمهارات اللازمة لحلها .

وفيما يتعلق بالوقت ، تتفاوت المشاكل والمهام في استفحالها واوليتها ومدى الالحاح والاستعجال لحلها . وبذلك تختلف اساليب القيادة المناسبة باختلاف ضغط الوقت بالنسبة لكل مشكلة .

مفاهيم خاطئة عن القيادة

هنالك بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة عن القيادة الادارية ، واهمها [٢٢]

١- القيادة تعني ان تكون «لطيفا » ، مع الناس او ان تجعلهم سعداء .

٢- يجب ان تكون القيادة ديمقراطية .

٣- يمكن ان تتحول القيادة الى نوع ذكي من التحكم او السيطرة .

٤- القائد يولد ولا يصنع .

٥- يملك القائد هالة Charisma لا تتوفر في اتباعه .

الخلاصة

وهنا لا بد من السؤال ماذا يعني كل ذلك بالنسبة للمدير المباشر او الممارس ؟ ولكن قبل الاجابة عن هذا السؤال تجدر الاشارة الى انه من الصعب ان تعطي الدراسات العناية اللازمة في بحث قصير كهذا ، ولذا يجدر بالمدير الرجوع الى هذه الدراسات ، هذا يمكننا القول بان النقاش السابق قد القى بعض الضوء على الطريق الذى يسلكه القائد اثناء العمل .

ان اول خطوة على درب القيادة الناجحة هي ان يقوم المدير - القائد بتحديد مهامه واعماله ، وعلاوة على ذلك يجدر به تصنيفها حسب اهميتها الى اساسى ، هام غير هام مثلا . ذلك لان لديه موجودات (القدرة ، الوقت ، المواهب الخ) محدودة وهذا يتطلب منه توضيح كيفية استغلالها ، وبالاضافة الى تحديد عمله ، يقتضي ان يقوم المدير بالتعاون مع مرؤوسيه تحديد نشاطات هؤلاء المرؤوسين .

من الواضح ان على المدير ان يتبع انواع السلوك القيادى الرئيسية التالية : السلوك الموجه نحو اداء العمل وتحقيق الهدف ، السلوك الذي يبني قبولا واحتراما متبادلين وروح التعاون في مرؤوسيه ، السلوك الذى ينظم موارد قسمه حتى يتم انجاز العمل

بكفاية ، السلوك الذى يتحسس حاجات الافراد وتظلماتهم المشروعة ، وغير ذلك[٢٣] هذه الانواع من السلوك وامثالها ضرورية تحت كـل الظروف .

واذا ما اراد المدير ان يتجنب الفشل فعليه التعرف عن كثب على تقاليد وقيم المؤسسة ، وتوقعات رؤسائه منه . كما وعليه ان يعترف بان شخصيته تملي عليه الانشغال بانواع من النشاطات والامتناع عن الانواع الأخرى ، بالاضافة الى ذلك يراعي القائد ان تكون اتجاهاته نحو الافراد الرئيسيين في جماعته وطريقة تعاملهم معهم هادفة ليس فقط الى تقبلهم له ، ولكن بالاضافة الى ذلك تهدف الى ارضاء توقعاتهـم عنـه [٢٤].

واخيرا يجدر بالمدير – القائد ان يتصور نفسه انه طبيب أو جراح . فالطبيب يختار العلاج ليتلاءم مع شخصية المريض والمرض الذي يعاني منه ، ويكون حساسا للاثـار الجـانبيـة التي قـد تكون بالغـة الضرر .

FOOTNOTES

1 - Daniel Katz and Robert L. Kahn, **The Social Psychology of Organizations** (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1966) p. 31.
2 - Felix A. Nigro, **Modern Public Administration** (New York: Harper & Rou, Publishers, 1970), p. 222.
3 - Katz & Kahn, **op. cit.**, p. 302.
4 - Sven Lundstedt, "Administrative Leadership and use of Social Power," in **The Dimensions of Public Administration**, edited by Joseph A. Uveges, Jr. (Boston: Holbrook Press, Inc., 1973.
5 - James J. Cribbin, **Effective Managerial Leadership** (New York: AMA, Inc., 1972), p. 9.
6 - **Ibid.**, pp. 9-12.
7 - See Katz and Kahn, **op. cit.**, pp. 303-308.
8 - Cribbin, **op.cit**, p. 20.
9 - **Ibid.**, pp. 19-21.
10- Lundstedt, **op. cit.**, p. 215.
11- Katz and Kahn, **op. cit.**, p. 303.
12- Daniel A. Tag **liere, People, Power and Organization** (New York: AMACOM, A. Division of AMA, 1973), p. 11.
13- Nigro, **op. cit.**, pp. 233-36
14- Tagliere, **op. cit.**, p. 12
15- **Ibid.**, pp. 12-13.
16- **Ibid.**,
17- **Ibid.**, p. 14.
18- **Ibid.**, p. 15.
19- **Ibid.**, p. 16.
20- Nigro, **op. cit.**, p. 240.
21- **Ibid.**
22- Cribbin, **op. cit.**, p. 14.
23- **Ibid.**, p. 47.
24- **Ibid.**, p. 48.

ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي

دكتور عمار بوحوش *

عندما يتحدث الأفراد عن الاشتراكية ، تتباين وجهات النظر وتتضارب الآراء حول المفهوم الحقيقي لكلمة « الاشتراكية » . والسبب في ذلك هو أن مفهوم الاشتراكية يختلف من بيئة الى أخرى والناس لا يتقبلون بسهولة مفهومها العام وهو أن الاشتراكية تعني القيام بأعمال ثورية تهدف الى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك لصالح الضعفاء والفقراء الذين حُرِمُوا من الثروة والنفوذ أو التعلّم .

والمشكل الأساسي ، بالنسبة لقضية الاشتراكية ، هو أن القيام بأية ثورة اشتراكية قد يؤدي الى الحاق أضرار بمصالح الأقلية التي تعتبر صاحبة امتيازات اذا قورنت وضعيتها الحسنة بوضعية الفقراء الكادحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في كل مجتمع متخلف . ثم إن الشيء المثير في موضوع الاشتراكية هو أن تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية لتحقيق مطالب جميع الفئات الاجتماعية يعنى أنه لا مفر من الاعتماد على النخبة المثقفة المؤهلة علميا ومهنيا لاحتلال المناصب الحساسة في أجهزة الدولة .

الا أن مصالح هذه المجموعات المحظوظة قد تقتضي التحالف بين أعضاء نخبة التقنوقراطيين لتدعيم الميزات الاجتماعية الموجودة ، بدلا من التفرغ لخدمة المصلحة العامة . واذا حدث مثل هذا التضارب والاختلاف بين نظرية الدولة الاشتراكية وبين الاطارات التي تظهر قلة تحمسها للبرامج المسيطرة من طرف الحكومة ، فان فكرة الاشتراكية ، تفقد قيمتها الحقيقية وتبقى عبارة عن نظرية تجريدية . ولهذا ، فان الخطر الكبير الذي يهدّد الاشتراكية في دول العالم الثالث هو التناقض بين النظرية والتطبيق .

والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الاشتراكية في عصرنا هذا تعتبر بمثابة سلاح سياسي تستعمله الصين والاتحاد السوفياتي لمحاربة النظام الرأسمالي والاطاحة به ، في حين تقوم الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا من جهتها بهجوم معاكس وتحاول

* رئيس قسم علوم التنظيم بمعهد العلوم السياسية والاعلامية في جامعة الجزائر

ابطال مفعول هذا السلاح الفتاك . واذا نحن حللنا الأسباب الرئيسية التي أدت الى قيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، فاننا نجد أن كل طرف يستعمل الاشتراكية بقصد تحقيق وخدمة أغراضه الخاصة .

فالأمريكيون الذين يظهرون تعلقهم بالديمقراطية قد ساندوا سالازار في البرتغال وزودوه بالأموال والسلاح لتدعيم الديكتاتورية في ذلك البلد ولم يكن يهمهم أي شيئ آخر سوى استعمال القواعد العسكرية الموجودة بالأراضي البرتغالية ضد الشعوب الاشتراكية أو الدول المناهضة لسياسة واشنطن .

وعندما أطاح الجيش البرتغالي بالنظام الديكتاتوري في شهر نيسان – ابريل – من العام ١٩٧٤ ، أظهرت حكومة واشنطن قلقها وانزعاجها من انتقال السلطة الى أيدي مجموعة من الاشتراكيين . والشيئ الذي أقلق أمريكا هو مصير القواعد العسكرية في البرتغال وليس مصير الشعب البرتغالي الذي يطمح للتحرر السياسي والاقتصادي من جميع التكتلات الأجنبية . والشيئ نفسه يمكن أن يقال عن تورط أمريكا في حرب الهند الصينية وفي كوريا الجنوبية . فالأمريكيون الذين خسروا ما لا يقل عن ١٤٠ مليار دولار في حروب الهند الصينية خلال ١٤ سنة قبل أن يخسروا الحرب نفسها في العام ١٩٧٥ ، كانوا يحاولون محاصرة الصين الشعبية ومحق الحركات التحررية في الهند الصينية التي كانت تبدو لهم وكأنها حركة شيوعية تهدف الى السيطرة على العالم .

والظاهرة نفسها نلاحظها عند الاتحاد السوفياتي الذي تهجم على يوغسلافيا واعتبرها دولة منحرفة عن الخط الاشتراكي وذلك طالما لم تقبل بالانضمام الى حلف وارسو العسكري والقبول بالسير في فَلَكِ الاتحاد السوفياتي . وعندما حاول المجريون في العام ١٩٥٦ القيام بثورة داخلية ، لم يتردد الاتحاد السوفياتي في التدخل عسكريا واعدام القادة الوطنيين الذين أظهروا ولائهم للشعب المجري ، بدلا من ولائهم للاتحاد السوفياتي . والتبرير الذي استعمله السوفيات لتدخلهم في بودابست هو أن المجر دولة اشتراكية ، والاتحاد السوفياتي يحتفظ لنفسه بحق التدخل وحماية النظام الاشتراكي عندما يتعرض لأي خطر .

وقد تكررت العملية ذاتها في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ وذلك عندما تدخلت

الجيوش السوفياتية للقضاء على الثورة الشعبية التي قادها الزعيم التشيكي دوبتشيك وأنصاره . والعبرة التي يمكن أن نستخرجها من هذه الأحداث هي أن الاتحاد السوفياتي ، مثل الولايات المتحدة ، يريد أن يكون صاحب الوصاية على الأقطار التي تتعامل معه[1] .

اذا ، فالتنافس على الزعامة في العالم أعطى مفهوما خاطئا للاشتراكية فالأمريكي ، بصفة عامة يعتبرها تساوي « الشيوعية » وهذه الكلمة الأخيرة توحي اليه بأن النظام الشيوعي يهدد كيانه ونظام الحكم الرأسمالي الموجود ببلاده .

وحسب المعلومات الأساسية التي نحصل عليها في المدرسة الأمريكية ، فان نجاح الشيوعية الدولية يعني انتصار الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وتحكّمهما في العالم ، خاصة وأن حكومة موسكو قد نجحت في بسط نفوذها في شرق أوروبا . ان الشيوعية ، بالنسبة للأمريكيين ، تعني ما قاله ماركس وهو حرمان الناس من العبادة وتجريدهم من المِلْكيَّة واستعمال العنف، للاطاحه بالنظام السياسي القائم بالبلاد[2] .

أما بالنسبة للصينيين ، فان الاتحاد السوفياتي لا يعتبر دولة اشتراكية وانما دولة بورجوازية ، والأدلة على ذلك عديدة ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) ان حكومة موسكو لا تحترم سيادة واستقلال الدول الاشتراكية .
(٢) ان الاتحاد السوفياتي يرفض اقتسام الأسرار العسكرية والتعاون مع الدول الاشتراكية في ميدان الأبحاث النووية .
(٣) أن قادة الكرملين يحاولون التدخل في الشؤون الداخلية لدول الكتلة الاشتراكية وذلك عن طريق خلق أحزاب موالية لهم في داخل كل بلد اشتراكي ، وهذا التصرف هو الذي أثار غيظ تيتو وماوتسي تونغ[3] .

أما بالنسبة للجزائري والعربي التقدمي بصفة عامة ، فان الاشتراكية تعني الثورة المستمرة على استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وتوفير التعليم لجميع أبناء المواطنين حتى يتسلحوا بالعلم وتكون فرص العمل متساوية عند التوظيف وأثناء العمل سواء في المعمل أو في الجامعة أو في أي مكان آخر . إن الكفاح من أجل تحقيق الاشتراكية يعني خلق التوازن بين المواطنين الأثرياء والمواطنين الفقراء المحرومين سواء من ناحية

النفوذ السياسي أو ناحية الثروة . فبالنسبة للميدان السياسي ، تعمل الدولة الاشتراكية على اتاحة الفرص لأبناء الطبقة الكادحة لكي يساهموا في تسيير المجالس الشعبية واشراكهم في اتخاذ القرارات سواء في مجالس التسيير الاشتراكي للمؤسسات أو مجالس الولايات .

وفي الميدان الاقتصادي ، تبذل الدولة الاشتراكية كل مجهوداتها من أجل حصول المواطن الفقير على نصيب من الثروة وذلك عن طريق توفير الشغل لكل من بلغ سن العمل . فبصفته مواطنا ، يحتاج الفقير الى اعانته على كسب العيش لأفراد أسرته بطريقة شريفة وبعرق جبينه .

واذا تدخلت الدولة الاشتراكية بقصد ايجاد فرص العمل للمواطنين المعوزين فذلك يعتبر تجسيما للعدالة الاجتماعية وتأكيدا لمن يراوده أي شك بأن القيادة تسعى لخدمة المصلحة العامة وتحقيق الرفاهية لجميع أبناء الشعب .

وفي الحقيقة ، أن دور الدولة الاشتراكية لا ينحصر في توجيه الاقتصاد الوطني وخدمة المصلحة العامة فقط ، بل يتعداهما الى ما هو أبعد من ذلك بكثير . فالدولة تعمل جاهدة لزيادة الانتاج واستثمار الأموال الطائلة في المشاريع الصناعية التي لا يمكن جني ثمارها إلا في المدى البعيد . فاذا كانت الأموال التي تستثمر من طرف القطاع الخاص في المشاريع التي يمكن أن تجلب الأرباح في المدى القصير ، فالدولة لا تستعمل هذا المقياس وانما تستعمل مقياسا آخر هو مضاعفة الانتاج وتوسيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بحيث يجد كل مواطن بلغ سن العمل الفرصة المواتية للعثور على عمل وقضاء حاجاته بسهولة والحصول على قسط كبير من التعليم أو التكوين .

وهناك أيضا نقطة أخرى ينبغي أن لا نتجاهلها عندما نتحدث عن الفلسفة الاشتراكية في دول العالم الثالث بصفة عامة ، وهي أن سوء توزيع الأراضي والمحلات التجارية خلال فترة الاحتلال الأجنبي للدول الحديثة العهد بالاستقلال ، قد خلق ارتباكا داخل صفوف الجماهير الشعبية . فالقيادة الوطنية في أي بلد نامي لا تستطيع أن تنجح في تطوير اقتصادها وتحقيق نهضة صناعية ما دامت الأغلبية الساحقة من الشعب محرومة من الأرض ومن الأموال ومن وسائل العمل التجاري .

ولهذا ، يتحتم على أية قيادة واعية ومدركة لمسؤولياتها الوطنية أن تبادر إلى تجنيد كل المحرومين للاستفادة من الثروات الوطنية وذلك بتوزيغ الأراضي عليهم واقتسام الخيرات مع بقية مواطنيهم . ومعنى هذا ، أن كل العناصر النشيطة تعمل وتنتج . أما إذا كانت مجموعة صغيرة من المواطنين هي التي تعمل والأغلبية الساحقة متفرجة وتعيش عالة على الفئة المنتجة ، فانه لن يحصل أي تقدم اقتصادي .

وقد عبر عن هذه الفكرة كاتب عربي عندما قال « ليس من المهم أن نزيد رقعة الأرض الزراعية ، بل الأهم هو أن نزيدها ونعيد توزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون حتي يتقارب الذين يملكون والذين لا يملكون . »(٤)

والشيء ذاته يمكن أن يقال عن مشاركة العمال في اتخاذ القرارات وتمكينهم من التعبير عن آرائهم في كل موضوع يتعلق بالانتاج والتسيير ، لأن التعاون الوثيق بين المنتج والمسير هو الذي يقود إلى الانتاج في عصرنا هذا .

التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي

انه لمن البديهي أن نقول ، منذ البداية ، أن كارل ماركس لم يكن يفكر في الاتحاد السوفياتي عندما وضع نظرياته عن الاشتراكية . كما أن قادة الاتحاد السوفياتي قد انتهجوا على الدوام سياسة واقعية مستمدة ومستوحاة من وضعية بلادهم الداخلية ولم يحاولوا تطبيق النظريات الماركسية أو غيرها بحذافيرها . وبدون شك ، فان تمسك القادة السوفياتيين بفكرة خدمة المصلحة العليا لبلادهم وعدم الانسياق وراء النظريات المستوحاة من تجارب الشعوب الأخرى ، قد مكنهم من احراز نجاح هائل في ميدان التقدم التكنولوجي ونصنيع الاتحاد السوفياتي في وقت قصير وبسرعة فائقة .

وفي البداية كان قادة الحزب الروسي — الديمقراطي للعمل الذي تأسس عام ١٨٩٨ يهدفون الى تنظيم حركة نقابية بقصد تحسين وضعية العمال وتمكينهم من الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية . الا أن قادة هذا الحزب لم يتفقوا على الخطة التي ينبغي اتباعها لتحقيق حرية العمال . فزعيم الحزب ، بليخانوف ، كان يحبذ فكرة الاعتدال والالتزام بالدفاع عن حقوق العمال ، بينما كان زميله لينين والفئة المناصرة له داخل الحزب ، ينادي بتكوين سلطة مركزية وتنظيم العمل السياسي . كما أن الجناح المعتدل في الحزب الروسي — الديمقراطي للعمل قد تبنى فكرة تأسيس حركة شعبية

غير مركزية ، أي أن تكون العضوية مفتوحة لجميع الأفراد الذين يرغبون في الانتساب اليها ، لكن لينين وجماعته لم تعجبهم هذه النظرية وطالبوا بعدم السماح للعناصر غير المناضلة أن تتسرب الى داخل الحزب ، وعبروا عن تمسكهم بالعمل وفقا لنظرية « الديمقراطية المركزية » ، أي أن القرارات التي تتخذها القيادة العليا تكون نهائية وغير قابلة للمناقشة من طرف أية هيئة فرعية أو جهوية .

وفي المؤتمر الذي عقده الحزب بلندن سنة ١٩٠٣ ، استطاع اليسار بزعامة لينين أن يحصل على الأغلبية وأصبح بعد ذلك يدعي « البولشفيك » أي الأكثرية . أما الفئة المعتدلة فأصبحت تدعى « المشوفيك » أي الأقلية(٥) .

وفي الحقيقة ، أن جوهر الخلاف بين اليساريين والمعتدلين كان حول الأسلوب الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الخطة العامة للحزب . فبينما كان يميل لينين وأنصاره الى الأسلوب الثوري واستعمال العنف لتحقيق الغاية المنشودة ، كان الجناح المعتدل يفضل الأسلوب السلمي والعمل تدريجيا للوصول الى الأهداف المنشودة .

ولعل الشيئ المثير في التجربة الاشتراكية السوفياتية هو أن العنف لم يستعمل للاطاحة بنظام الحكم في الاتحاد السوفياتي . ففي الوقت الذي أمضى فيه نيقولا الثاني وثيقة التخلي عن الحكم كان لينين بسويسرة وتروتسكي بمدينة نيويورك وستالين في سيبيريا . وقد عادوا الى عاصمة بلادهم بعد أن فشلت جميع اجراءات القمع ضد العمال والجنود الذين تظاهروا في شهر نيسان – ابريل ١٩١٧ احتجاجا على فقدان المواد الغذائية وانعدام القيادة في الجيش . وفي يوم ٢٠ تموز – يوليو سنة ١٩١٧ ، حاولت الحكومة الانتقالية برئاسة كيرنسكي أن تواصل الحرب ضد المانيا ، لكن لينين وأنصاره نظموا مظاهرة صاخبة طالبوا فيها بعدم مواصلة الحرب . وهكذا وجدت الحكومة الانتقالية نفسها عاجزة عن تحقيق الأمن . وترتب عن ذلك اجراء انتخابات تشريعية لانشاء مجلس تأسيسي يكون بمثابة السلطة العليا بالبلاد . وقد أسفرت النتائج الانتخابية عن حصول الاشتراكيين الثوريين على (١٦,٥٠٠,٠٠٠) صوتاً بينما حصل البولشفكيون على (٩,٠٠٠,٠٠٠) صوتاً(٦) إلاَّ أن البولشفكيين تمكنوا يوم ٧ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩١٧ من الاستيلاء على السلطة وذلك بعد أن فقدت الحكومة المؤقتة سيطرتها على قوات الأمن ولم تجد من يدافع عنها حيث أن ما يـــزيـد عـــن

(٢,٠٠٠,٠٠٠) من الجنود وضباطهم الذين أُرْغَمُوا على خوض الحرب ضد المانيا قد رفضوا الدفاع عنها .[٧] وبمجرد سقوط قصر الشتاء بمدينة بيطروقراد (لينيغراد حاليا) التي كانت هي مقر الحكومة ، تشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين ، تولى فيها تروتسكي الشؤون الخارجية وجوزيف ستالين شؤون الجنسيات . وبعد هـذا الانتصار ، قررت الحركة الثورية بزعامة لينين التخلص من اسم « الحزب البلشفكي » وتعويضه بالحزب الشيوعي . كما وقع الاختيار على مدينة « موسكو » لِتكُونَ عاصمة للدولة الجديدة بدلا من العاصمة القديمة .[٨]

مفاهيم مختلفة للاشتراكية :

لعل الشيء الأول الذي يتبادر إلى الذهن عندما نتحدث عن الحزب الطلائعي (حسب النظرية الماركسية) هو أنه يستمد تأييده ودعمه من الطبقة العاملة في القطاع الصناعي حيث تتمركز في المدن الكبرى . لكن المشكل الذي واجهه لينين وجماعته هو أنه لا توجد طبقة عمالية قوية بالمدن السوفياتية لمساندة الحزب الشيوعي وانقاذ البلاد من خراب اقتصادي محقق . ولهذا ، فان المناضلين الاشتراكيين السوفياتيين أدركوا منذ البداية أن الثورة الاشتراكية ستخفق في حالة ما إذا فقدت تأييد الفلاحين والاطارات السوفياتية التي كانت تخدم حكومة القيصر في الماضي . والبولشفيكيون ، في الحقيقة ، قد وجدوا أنفسهم بين نارين . فالأقليات وجميع العناصر التي صفقت لزوال الحكم الاستبدادي تحمست لتحقيق مشاريعها الخاصة المتمثلة في الحصول على النفوذ والهروب من سلطة الحكومة المركزية . ثم أن الدول الرأسمالية هبت لاضعاف واسقاط الحكومة الاشتراكية ومساندة الحركات الانفصالية التي حملت السلاح ضد الحكومة الجديدة .

وأمام هذه المشاكل العَوِيصَة ، تخلى لينين عن النظريات التجريدية وحاول أن يكون واقعيا في قراراته السياسية . فبعد أن كان يرفض المساومات والتنازلات أصبح يتبع هذا المنهج لتحقيق أهدافه . كما تراجع في نظرياته السابقة وأصبح يرى أن القمع واستعمال القوة قد لا يضمنان تحقيق مجتمع اشتراكي . وبدلا من الاعتماد على العناصر المناضلة فقط لتدعيم النظام السياسي الاشتراكي ، قرر لينين الاستعانة بالفلاحين وجميع العناصر المتوفرة في البلاد لبناء المجتمع الاشتراكي .

لكن الأزمة الحادة التي واجهها لينين تمثلت في أزمة صراع وخلاف حاد بين

ساعديه . فبينما كان تروتسكي ينادى بفكرة « الثورة المتواصلة » كان ستالين يعارض هذه السياسة ، وأصر على ضرورة العمل لتقوية الثورة الاشتراكية في بلد كبير ، مثل الاتحاد السوفياتي ، ثم توجيه الاهتمام بعد ذلك إلى الثورات التي تقع في مناطق أخرى من العالم . وقد اعتبر تروتسكي هذه السياسة بمثابة خيانة لسياسة الثورة الاشتراكية لأنه من الواجب مساندة القضايا الثورية بدون تأني أو تردد . ثم إن ستالين كان من المحبِّذين لفكرة الاعتماد على الفلاحين لتدعيم الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي . إلا أن تروتسكي تمسك بمبدء مساندة طبقة الشغيلة في العالم . كما برز خلاف آخر بين الشخصيتين المتنافستين على السلطة ، وهو في الحقيقة ، الموضوع الرئيسي الذي يتصدر الأحداث بعد وفاة لينين [٩] وخلاصة هذا الخلاف هو أن تروتسكي كان لا يثق في ستالين ، ولهذا طالب بحرية الحديث والمناقشة داخل الحزب . الا أن ستالين الذى يرجع اليه الفضل في تأسيس الحزب الشيوعي رفض ذلك . ولعله لا يخفي على أي أحد أن تروتسكي يعتبر شخصية مرموقة في بلاده ليس فقط لأنه اشتهر بتعلقه الكبير بالمسائل الدولية ، بل لأنه أيضا هو المؤسس الحقيقي للجيش الأحمر الذي ارتفع عدده من (٣٣١,٠٠٠) في عام ١٩١٨ إلى (٥,٥٠٠,٠٠٠) في العام ١٩٢٠ . [١٠]

والحقيقة التي يمكن استخلاصها من هذا الصراع بين القادة الاشتراكيين السوفياتيين هي أن شخصية لينين قد ساهمت إلى حد كبير في انقاذ الاتحاد السوفياتي من حرب أهلية ومن مؤامرات خارجية على الثورة الاشتراكية . ولعل العامل المشترك بين ستالين ولينين أنهما كانَا يفضِّلان انتهاج سياسة اشتراكية تعتمد أساسا على الفلاحين لتدعيم الثورة ، وتأسيس حزب طلائعي يكون بمثابة أداة للمراقبة والتوجيه . واذا كان ستالين يتصف بالخشونة وقلة الليونة ، فانه قد فرض احترامه على رئيسه لينين وذلك بسبب نجاحه في تنظيم الحزب الشيوعي في أول الأمر ثم تنظيم الدولة نفسها . وليس هناك جدال بأن ستالين هو الذي جعل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي يضاهي منصب رئيس الحكومة السوفياتية .كما أنه هو الذي جمع بين المنصبين فيما بعد .

باختصار ، ان اختلاف القادة حول الطريق الاشتراكي الذي ينبغي اتباعه قد

عجّل بقيام العمال في المدن والفلاحين في الريف بضغوط قوية على القيادة الجديدة بحيث أنه في العام ١٩٢١ نظموا مظاهرة صاخبة تعرف في التاريخ باسم « تمـرد كرونستادت » . والخطر الكبير الذي تعرضت له الثورة الاشتراكية السوفياتية يتمثل لا في الضغوط المتواصلة لاستيلاء الفلاحين على الأرض فقط بل يتعداه الى أبعد من ذلك . فالفلاحون الذين أظهروا معارضتهم لنظام الحكم الجديد قد يتوقفون عن انتاج الحبوب ويخلقون بذلك مجاعة بالبلاد . والمشكل العويص الذي واجهته القيادة هو أنه من الصعب فرض أية رقابة محكمة على الفلاحين الذين يوجدون بالمناطق النائية وفي أماكن مختلفة . وفي حالة ما إذا اضْطُهِدُوا فَإِنَّهم يتوقفون عن الانتاج وحرث الأرض وبذلك يموت سكان المدن جوعا . وهذا ما دفع لينين في العام ١٩٢١ لأن يعدل عن سياسته الثورية ويتعامل بلطف مع الفلاحين وكل منتج لأن الاستراتيجية الجديدة هي السماح للنظام الاقتصادي السابق أن يبقى بالبلاد من أجل توفير الغذاء للشعب . وَبِدُون مماطلة ، اتخذ لينين وأنصاره قرارات حاسمة تتمثل في اعادة ثقتهم في النظام الرأسمالي السابق بالبلاد وفتح الأسواق الحرة في وجه الفلاحين لكي يبيعوا انتاجهم بحرية تامة . كما أعْفِيَ الفلاحين من الضرائب الباهظة وشجعهم على تصدير منتوجاتهم الى الخارج . وبفضل هذه السياسة الجديدة تمكن قادة الثورة الاشتراكية من إقناع الفلاحين بمضاعفة انتاجهم وجلب عملة صعبة للبلاد بعد تصدير المواد الغذائية الفائضة عن الاحتياج الى الخارج .

إلا أن فكرة مساندة الفلاحين وتمكينهم من الزيادة في الانتاج الفلاحي والأدخار لتقوية الانطلاقة الصناعية لم تكن مقبولة لليسار المتطرف في القيادة السياسية . فبينما كان اليمين يحرص على الزيادة في الانتاج الزراعي ، كان رجال اليسار يعتقدون أنه لا فائدة تجدى من اعطاء قروض للفلاحين لأن القطاع الزراعي قد نال حقه من الاعانات المتعددة التي كان يغدقها القيصر على المزارعين . فالشيء الأساسي بالنسبة اليهم ، هو ضرورة العمل لتصنيع البلاد في أسرع وقت ممكن ، لأن ما ينتجه الفلاحون تهضمه بطونهم ، ولا فائدة ايجابية ترجى من أي قطاع استهلاكي . وأكثر من هذا ، فان رجال اليسار في الحزب الشيوعي طالبوا بضرورة تمويل مشاريع التصنيع من الفوائد التي تأتي من الفلاحين . ومعني هذا أن الاشتراكيين اليساريين كانوا يرغبون

في إعادة تطبيق الأسلوب الذي كانت تتبعه حكومة القيصر مع الفلاحين . وخلاصة تلك الخطة أن النظام البائد كان يجبر الفلاحين على بيع غلاتهم الزراعية إلى الحكومة بأثمان منخفضة ثم تعود الحكومة وتبيعها بأسعار بسيطة ، وبذلك تكون الأسعار مغرية للأجانب الذين يَتَهَافَتُونَ على شراء المحصولات الزراعية السوفياتية . وبفضل هذا الاسلوب كانت تستطيع الحكومة القيصرية الحصول على العملات الصعبة ودفع ديونها المتراكمة عليها . كما أن انخفاض الأسعار قد دفع بالأجانب الى استثمار أموالهم بالاقتصاد السوفياتي .[11]

ومن عجيب الصدف أن رجال اليسار قد تنبأوا بأن الفلاحين سوف يستعملون سلاح الانتاج لكي يعرقلوا مسيرة الثورة الاشتراكية وذلك في حالة عدم رضاهم عنها . وبالفعل فقد خفضوا انتاجهم في العام ١٩٢٨ . لكن العناصر اليسارية لم تُتَحْ لها فرصة ما حدث وذلك بسببِ ابعادهم من الحزب والقضاء عليهم في البداية . والشيء الذي آزعج لينين ودفعه إلى تطهير حزبه من اليساريين هو أنه قد شعر بأن معارضة الفلاحين ورجال اليمين للحكم يعني نهاية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي .[12]

ستالين يقضي على العناصر التي تعارض التصنيع :

بعد وفاة لينين ، اعتمد ستالين على الحزب لكي يتخلص من خصومه أينما كانوا . فقد استعمل حجج العناصر اليمينية واليسارية لصالحه الخاص بحيث تمكن في النهاية من القضاء على كل العناصر التي تعارضه . وهذا الأسلوب يختلف عن أسلوب لينين الذى كان يسعى للتوفيق بين العناصر المتنافسة والمحافظة على وحدة الصف .

وبالنسبة لستالين ، فإن الشيء الأساسي هو خضوع الفلاحين ورجال اليمين واليسار الى سلطة الحكومة والحزب . ولهذا لم يبالي بأية معارضة وبادر باقامة تعاونيات فلاحية بحيث يسهل على الحكومة مراقبة الانتاج الفلاحي والتحكم في الفلاحين . ومعنى هذا ، أنه جرد عمال الفلاحة من حرية التصرف في محصولاتهم الزراعية وأصبحت الدولة هي التي تتخذ جميع القرارات المتعلقة بالانتاج والكميات التي تستهلك من طرف الفلاحين ومن طرف سكان المدن . وفي الحقيقة ، أن ستالين لم يكن يهدف الى القضاء

على نفوذ الفلاحين فقط ، بل كان يعمل أيضا بقصد ادخال عنصر الفعالية في القطاع الزراعي وتنظيم هذا القطاع بحيث يكون للاستثمارات المالية مردود مالي محترم . والاتحاد السوفياتي في نظر ستالين ، بلد شَاسِعُ الأطراف لا يمكن الاستفادة من أراضيه الخصبة إلاّ باقامة تعاونيات زراعية ضخمة تعمل بطريقة جماعية .

وفي الفاتح من تشرين الأول – أكتوبر سنة ١٩٢٨ جاء المخطط الخماسي الأول الذي كان عبارة عن خطة مدبرة لتصنيع البلاد وخلق التأييد السياسي للحكومة من الطبقة العاملة . وبمجرد أن تحرك الفلاحون وبدأو يفكرون في عرقلة مشاريع التصنيع ، التجأ ستالين الى استعمال العنف والقوة لقهرهم والتخلص منهم وذلك عن طريق تسليط رجال الحزب عليهم . ويقدر عدد الذين أُعْدِمُوا أَوْ جُرِدُوا من أعمالهم بحوالي ٥ ملايين فلاحا . (١٣) وكما قال ستالين ؛ فان المخطط الخماسي كان بمثابة استراتيجية مدروسة تهدف الى جعل الاتحاد السوفياتي قوة صناعية في العالم لا تتأثر بتقلبات العالم الرأسمالي . كما أن المخطط يعد شبه قرار نهائي بتدعيم الاشتراكية وقطع حبل الأمل على كل العناصر المناوئة لفكرة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي .

وبفضل نظام الاستفادة الجماعية وتقوية المراقبة الحزبية ، استطاعت الاشتراكية أن تتدعم في الريف ، وأصبح من الصعب على أية قوة ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، أن تنجح في مؤامراتها الرامية لاعادة النظام الرأسمالي . ثم إن انشاء التعاونيات الفلاحية التي تشرف عليها الدولة قد أعطى فرصة للحزب لكي يقوم أعضاءه بتوجيه الفلاحين وتنظيمهم بحيث يُفِيدُونَ دولتهم ويستفيدون من الخدمات والمعدات التي تقدمها اليهم بانتظام . وأكد ستالين أن أعضاء الحزب قد نجحوا في توسيع رقعة الأرض الصالحة للزراعة بما لا يقل عن (٢١,٠٠٠,٠٠٠) هكتاراً . (١٤)

وما فعله ستالين ، في الحقيقة ، هو ايجاد ايديولوجية اشتراكية للحزب الشيوعي الذي كان يتزعمه . فأعضاء الحزب قد عثروا فجأة على البرنامج الذي فتح لهم المجال لكي يدافعوا عن نظرية استيلاء الدولة على وسائل الانتاج ودفن النظام الرأسمالي في الاتحاد السوفياتي . كما أن الحزب قد تغلب على الضعف الذي ظهر عليه منذ البداية وهو عدم وجود استراتيجية محددة لاعانة الفلاحين وتنظيم طبقة الشغيلة .

وبفضل الثقة التي وضعها ستالين في حزبه ، تمكن الأعضاء الديناميكيون في الحـزب الطلائعي من حماية العمال والاهتمام بقضاياهم بحيث أن الحزب لم يعد متفرجا وانما أداة فعالة لحل مشاكل العمال وتقديم الاقتراحات الكفيلة بتسهيل العمل في كـل قطـاع .

أسلوب الحكم :

لعل الشيء المثير في التنظيم السياسي هو مواصلة العمل بالدستور الذي سنه ستالين في العام ١٩٣٦ . وقد تعهد برجنيف في العام ١٩٧٢ أن يتقدم بمشروع دستور جديد للمؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي الذي إنعقد في شهر نيسان – ابريل ١٩٧٦ .

لكن مشروعه لم يعرض على المؤتمرين لأسباب غامضة . ولهذا فإن نظام الحكـم الحالي لا زال ، مثلما كان في عهد ستالين ، يقوم على أساس السلطة المركزية المطلقة واتباع النظام الحزبي الهرمي في الحكم . وما نقصده بهذا الأسلوب في الحكم هو أن الحزب ، الذي تمكن بفضله ستالين من تدعيم نفوذه بالبلاد ، يعتبر هو المسيطر على الناحية المالية والتخطيط السياسي وصاحب الكلمة الأخيرة في أي تغير يطرأ على البلاد .

وكما وصف ستالين نفسه طريقة العمل في نطاق الحزب الواحد بالاتحـاد السوفياتي ، فانه توجد بالقمة مجموعة من القادة الذين يقدر عددهم بثلاثة أو أربعة آلاف مسؤولون عن التنظيم المركزي . ثم تليهم مجموعة أخرى في الوسط الهرمي تضم حوالي (٤٠,٠٠٠) من الاطارات المتوسطة الذين يتحملون مسؤولية تنفيذ برامج الحزب والتنسيق بين القيادة المركزية والقيادات الفرعية . وفي القاعدة تتجمع العناصر المناضلة التي لا يقل عددها عن (١٥٠,٠٠٠) ، ووظيفتهم الأساسية هي تنظيم عمل الأعضاء . (١٥)

ولكي نفهم جيدا التنظيم الداخلي للحزب ، ينبغي أن نشير إلى أن :

(١) **المؤتمر العام للحزب** هو صاحب السلطة العليا . وحسب احصائيات ١٩٧٦ ، فإن عدد الأعضاء المساهمين في نشاطات الحزب يقدر عددهم بـــــ (١٥,٦٩٠,٠٠٠) سوفياتي وسوفياتية ، وتشير الاحصائيات نفسها إلى أن هؤلاء الأعضاء ينتمون الى الفئات التالية :

أ – ٤١،٦ ٪ من العمال (في العام ١٩٥٣ كانت نسبتهم ٣٢،١ ٪)
ب – ١٣،٩ ٪ من المزارعين في تعاونيات الدولة (نسبتهم في العام ١٩٧٣ كانت لا تقل عن ١٤،٧ ٪)
جـ – ٢٠،٥ ٪ من الخبراء في الشؤون الاقتصادية
د – ٢٤،٠ ٪ من أساتذة الجامعات والأطباء والمفكرين[١٦] .

واعترف الأمين العام للحزب في تقريره للمؤتمر ٢٥ للحزب الذي عقد في شهر نيسان – ابريل من العام ١٩٧٦ بأنه قد تم طرد ما يزيد عن (٣٤٠،٠٠٠) من المنخرطين في الحزب ، بينما أكد مراسل جريدة « لوموند » الفرنسية أن عدد المطرودين في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ لا يقل عن (٦٠٠،٠٠٠) عضواً .

وتشير الاحصائيات السوفياتية الى أن عدد الأعضاء الجدد الذين انخرطوا بالحزب بعد المؤتمر السابق الذي انعقد في العام ١٩٧١ قد بلغ (٢،٦٠٠،٠٠٠) عضوا منهم ٥٨ ٪ من العمال و ١١ ٪ فقط من المزارعين في تعاونيات الدولة .[١٧]

(٢) **اللجنة المركزية** : هي الهيأة التي تنبثق عن المؤتمر العام الحزب وتقوم بتنفيذ القرارات التي يتخذها قادة الحزب .

ويبلغ أعضاء اللجنة المركزية التي تتولى ، أيضا ، تحضير المؤتمر العام للحزب ٢٤١ عضوا دائما و ١٥٥ أعضاء غير دائمين .[١٨] والشيء الملاحظ هنا أن هذه اللجنة هي التي توكل اليها مهمة اتخاذ القرارات بإسم المؤتمر العام للحزب وذلك طوال الأعوام الخمسة التي لا يكون فيها أعضاء المؤتمر العام للحزب مجتمعين . وتعتبر قرارات اللجنة نهائية وتنفذ فور اعلانها .[١٩]

(٣) **المكتب السياسي** : هو في الحقيقة ، الهيأة التنفيذية المصغرة للحزب وعدد أعضائه الدائمين لا يتجاوز ١٦ (في العام ١٩٧٦) وذلك بالإضافة الى ٧ أعضاء آخرين غير دائمين . وميزة هذا المكتب بالنسبة للجنة المركزية للحزب أنه يسهل فيه اتخاذ القرارات وتنفيذها في الحال بينما يصعب اتخاذ القرارات الفورية في اجتماع كبير يضم ٢٤١ عضوا باللجنة المركزية . ويضم المكتب السياسي الشخصيات المرموقة في جهاز الحزب وغروميكو (وزير الخارجية) وبودغورني (رئيس مجلس الدولة) . ومنذ المؤتمر ١٩ للحزب الذي انعقد في شهر تشرين

الأول – أكتوبر ١٩٥٢ ، تقرر دمج المكتب السياسي في رئاسة مجلس الدولة (Presidium) الذي يمثل القيادة الجماعية في الاتحاد السوفياتي ويختار أعضاؤه من المجلسين التشريعيين (١٠ أعضاء من كل مجلس) ورئيس وسكرتير ، ثم اضافة ١٥ نائبا للرئيس الذين يمثلون مجالس الرئاسة في الخمسة عشر جمهورية سوفياتية [٢٠].

وانطلاقا من هذا التنظيم الدقيق للحزب ، نهتدي الى حقيقة أساسية وهي أن الحزب في الاتحاد السوفياتي هو الذي يحكم وهو الذي يقوم بانتقاء كبار رجال الدولة ويتولى تعيينهم وهو الذي يرشد الحكومة ويحدد لها الاتجاهات السياسية [٢١].

كما أنه هو الذي يتكفل بتحديد المواضيع التي تناقش في مجلس السوفيات الأعلى ، وهو الذي يتولى الاشراف على مختلف القطاعات الاقتصادية ، ويقرر ، أيضا ، المنهجية العامة للتعليم بالبلاد .

أما من الناحية النظرية ، فان الدستور ينص على اعتبار السوفيات الأعلى هو صاحب السلطة العليا بالبلاد . وتتكون هذه السلطة العليا من مجلسين : سوفيات الاتحاد Soviet of the Union ومجلس سوفيات القوميات (Soviet of Nationalities) والمفروض في المجلس الأول أن تُمَثَّلَ فيه مصالح جميع المواطنين السوفياتيين . بينما تُمَثَّل في المجلس الثاني مصالح كل جمهورية وكل أقلية في الاتحاد السوفياتي . كما أنه من الناحية القانونية لا توجد فوارق جوهرية بين المجلسين من ناحية السلطة . فكلاهما ينتخب أعضاؤه لمدة – سنوات ، والقوانين التي تقدم للموافقة عليها لا تأخذ صفتها الشرعية الكاملة الا عندما تحظى بموافقة كل مجلس . وفي حالة عدم اتفاقهما على أي قانون ، تتشكل منهما لجنة (١٠ أعضاء من كل مجلس) لصيغة قرار مقبول للطرفين. وفي حالة عدم تمكن أعضاء اللجنة من الاتفاق على صيغة مشتركة للقرار ، فان المجلسين يحلان من طرف رئيس مجلس الدولة .

وبما أن مجلس سوفيات الاتحاد يمثل مصالح جميع المواطنين ، فان جميع أبناء الشعب يشاركون في انتخاب ممثليهم فيه وذلك على أساس نائب واحد لكل ٣٠٠,٠٠٠ مواطن . ومعنى هذا أن الجمهورية الفيدرالية التي توجد بها نسبة كبيرة من السكان هي التي تحظى بارسال نسبة كبيرة من النواب الذين يمثلونها في هذا المجلس الذي يبلغ عدد أعضائه حسب الاحصائيات (٧٦٧,٩٧٣) عضوا .فلو أخذنا ، مثلا ، احصائية

١٩٧٢ التي تشير الى أن سكان الاتحاد السوفياتي كان يقدر عددهم بـ (٢٤٦,٢٥٩,٠٠٠) نسمة لوجدنا أن جمهورية واحدة ، هي جمهورية روسيا التي كان يبلغ عدد سكانها آنذاك (١٣١,٣٩٤,٠٠٠) شخصا هي وَحْدَهَا تملك الأغلبية المطلقة في هذا المجلس ".[٢٢]

ويتمتع مجلس سوفيات الاتحاد بسلطات كبيرة ، نقتصر على ذكر أهمها هنا :

(١) فحص وإثبات وثائق النواب الذين ينتخبهم الشعب .
(٢) تعيين لجان التحقيق والنظر في القضايا المالية .
(٣) تعديل الدستور .
(٤) انتخاب كبار القضاة وتعيينهم في المحكمة العليا .
(٥) تعيين رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة .
(٦) المصادقة على القرارات التي يتخذها مجلس الرئاسة السوفياتي .

أما بالنسبة لمجلس سوفيات القوميات ، فانه يتشكل من ٧٥٠ عضوا (حسب احصائية ١٩٧٣) ، وأعضاؤه ينتخبون من طرف الجمهوريات الفدرالية والأقليات الذين يوجدون بالاتحاد السوفياتي ، وذلك حسب المقاييس التالية :[٢٣]

- ٣٢ نائبا من كل جمهورية فدرالية .
- ١١ نائبا من كل جمهورية صغيرة ذات حكم ذاتي .
- ٥ نائباً من كل ناحية ذات حكم ذاتي .
- عضو فقط من كل مقاطعة قومية .

ويعتبر مجلس الرئاسة بمثابة هيأة للقيادة الجماعية التي توجه الشؤون السياسية والاقتصادية من الناحية الواقعية . وبما أن هذا المجلس ينبثق عن المجلسين التشريعيين ، فانه يتخذ القرارات الالزامية باسمهما طوال فترات عدم اجتماعهما . ومن جملة الوظائف الأساسية لمجلس الرئاسة :

(١) دعوة مجلس سوفيات الاتحاد للانعقاد .
(٢) اصدار المراسيم .
(٣) تحليل القوانين الجاري العمل بها .

(٤) حل المجلسين التشريعيين وتوجيه الدعوة لانتخابات جديدة .
(٥) اجراء الاستفتاءات الشعبية .
(٦) الغاء أي قرار وزاري لا يتطابق والقانون .
(٧) طرد الوزراء اذا لم يكن مجلس السوفيات الأعلى في اجتماع .
(٨) الاعفاء على من يستحق ذلك .
(٩) تسمية وطرد كبار ضباط الجيش .
(١٠) اعلان الحرب ، في حالة ما اذا لم يكن مجلس السوفيات الأعلى في حالة اجتماع .
(١١) اعلان التعبئة العامة .
(١٢) المصادقة على الاتفاقات الدولية .
(١٣) تعيين أو استدعاء السفراء السوفيات .
(١٤) استلام أوراق اعتماد السفراء الأجانب .
(١٥) اقتراح وتقديم القوانين للمجلسين لكي يوافقا عليها . [٢٤]

أما فيما يتعلق بمجلس الوزراء ، فانه عبارة عن سلطة تنفيذية . وفي العادة يعين رئيس المجلس ، بناء على اقتراح من الأمين العام للحزب ، ومن طرف مجلس سوفيات الاتحاد وسوفيات القوميات . ومن حق مجلس الوزراء تقديم الاقتراحات والمشاريع القانونية للمجلسين ولكن بعد الموافقة الأولية للأمانة العامة للحزب وباختصار ، فإن الوظائف الأساسية للحكومة تنحصر فيما يلي :

(١) تنسيق العمل بين الوزارات في كل جمهورية .
(٢) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق المخططات الاقتصادية .
(٣) الاشراف على نواحي الأمن وحماية الشواطيء والتراب الوطني .
(٤) تنظيم العلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية .
(٥) تحديد دفعات شباب الخدمة العسكرية .

مطامح وعقبات :

ان السوفياتيين يتلهفون وينتظرون بفارغ صبر ذلك اليوم الذي يتمكنون

فيه من اللحاق بالولايات المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية وذلك بعد أن أثبتوا تفوقهم ، أو على الأقل مضاهاة زعيمة العالم الغربي ، الولايات المتحدة ، في ميدان انتاج الأسلحة العسكرية وارسال المراكب الفضائية الى القمر . وبدون شك ، فإن مغالاة الاتحاد السوفياتي في تخصيص جزء كبير من ثرواته الوطنية للمشاريع العسكرية قد أحدث خللا واضحا في ميدان التنمية الفلاحية بحيث أصبح الاتحاد السوفياتي يستورد المواد الغذائية من الخارج بعد أن كان يقوم بتصديرها في الماضي .

وحسب الاحصائيات السوفياتية التي نُشِرَتْ في العام ١٩٧٦ ، فإن نسبة انتاج القمح قد انخفض في العام ١٩٧٥ بما لا يقل عن ٤٠ مليون طن . والغريب في الأمر أن هذا الانخفاض قد جاء عقب السنوات العديدة التي أعد فيها القادة السوفيات خِططَهَم الاقتصادية الدقيقة لكي يتغلبوا على مشاكل التنمية الفلاحية في بلادهم . ولقد كان من المفروض أن يكون انتاج الاتحاد السوفياتي من الحبوب كالآتي :

١٩٥٦ — ١٩٦٠ : ١٢١٫٥ مليون طن
١٩٦١ — ١٩٦٥ : ١٣٠٫٣ مليون طن
١٩٦٦ — ١٩٧٠ : ١٦٧٫٦ مليون طن
١٩٧١ — ١٩٧٥ : ١٨٠ مليون طن
١٩٧٦ — ١٩٨٠ : ٢١٥ مليون طن [٢٥]

ولكن الحقيقة هي أن الانتاج الحقيقي في العام ١٩٧٥ لم يتجاوز ٤٠ مليون طن . ولهذا ، فان الحكومة السوفياتية قد أجبرت على استيراد الحبوب من الخارج وذلك لتوفر للشعب المواد الغذائية الكافية .

ولكي تتاح للاتحاد السوفياتي فرصة التركيز على التنمية الزراعية ، فان قادة الكرملين تواقون الى ابرام اتفاقات عسكرية مع القادة الأمريكيين بحيث يتسنى لهم التركيز على استغلال الثروات الوطنية لفائدة الشعب وليس لفائدة الأسلحة الباهظة الثمن (أنظر الجدول رقم ١) .

وبالفعل ، فقد وافق برجنيف ، خلال اجتماعه بكيسنجر في العاصمة السوفياتية في مطلع العام ١٩٧٦ ، على تخفيض عدد الطائرات المحاربة والصواريخ التي تكون

في حوزة الجيش السوفياتي والجيش الأمريكي . وهذا العدد الذي يقدر بـ (٢,٤٠٠) طائرة وصاروخ ، اقترحه الاتحاد السوفياتي ووافقت عليه الولايات المتحدة بتحفظ لأنها لم تملك في العام ١٩٧٦ أكثر من (٢,١٥٠) صاروخ وطائرة استراتيجية تحمل هذا النوع من الصواريخ .[٢٦]

ثم أن وزير خارجية الولايات المتحدة قد اقترح على الاتحاد السوفياتي في نيسان – ابريل ١٩٧٦ أن يسحب من دول شرق أوربا (٦٥,٠٠٠) من جنوده (من جملة ٥٢٥,٠٠٠) ومعهم (١,٧٠٠) دبابة ، ومقابل ذلك تلتزم الولايات المتحدة بسحب (٢٩,٠٠٠) من جنودها في أوربا الغربية ومعهم (١,٠٠٠) دبابة أمريكية . وأكثر من هذا ، فان الدكتور كيسنجر قد أطلع قادة الاتحاد السوفياتي أن سياسة التهدئة قد أثارت ضجة في الكونجرس الأمريكي ، .وعلى القادة السوفيات أن يتقبلوا هذا الاقتراح اذا كانوا جادين في الحصول على التقنولوجيا والمساعدة الأمريكية لتطوير الفلاحة في الاتحاد السوفياتي .[٢٧]

والنقص الذي يعاني منه الاتحاد السوفياتي لا يقتصر على طغيان القطاع العسكري على القطاع الزراعي (انظر الجدول رقم ٢) ، بل يمتد الى أبعد من ذلك حيث أن قلة الفعالية في التنظيم هي التي زادت الوضع تعقيدا . فالتقنوقراطيون الذين يتلقون رواتبهم الشهرية بانتظام ، سواء نقص الانتاج أو زاد عن المعتاد ، لا يربطون بين واقع المؤسسات الانتاجية وبين الكمية والنوعية لكل شيئ يخرج الى الأسواق. وبعبارة أكثر وضوحا ، ان حق المؤسسات الحكومية المتمثل في احتكار البضائع والتحكم في الكمية التي تنتج محليا أو تستورد من الخارج ، هو الذي يتسبب في تحطيم المعنويات وقلة المبالاة بالانتاج . ومادامت الادارات الحكومية هي التي تتخذ أي قرار يحلو لها الإعلان عنه ، بدون أن تجازي أو تكافيء الأفراد الذين يَقُومُونَ بأعمال ميدانية ، فسيبقي هناك تبذير واسراف في سوء استغلال الثروات الوطنية وقلة الفعالية في الانتاج .[٢٨]

وقد لاحظنا ، خلال انعقاد المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي السوفياتي الذي انعقد في شهر شباط – فبراير ١٩٧٦ ، بأن السيد بوليانسكي ، عضو المكتب السياسي منذ ١٩٦٠ ، والمكلف بالشؤون الزراعية في المكتب نفسه ، كان هو

الشخص الوحيد الذي فَقَدَ منصبه في المكتب السياسي وطُرِدَ منه وذلك عقابا له على تدهور الانتاج في القطاع الزراعي .

وهناك من يرى بأن التخطيط المركزي قد أحدث خللا في جميع القطاعات الاقتصادية بالاتحاد السوفياتي . والمشكل الأساسي ، حسبما يرى الخبراء ، هو أن مصير العديد من القطاعات يتوقف على المواد الخام التي تنتجها جهات أخرى . والشيء الذي يحدث في غالب الأحيان هو أن مصانع الانتاج تتوقف عن العمل لأن خللا أو عائقا قد حال دون وصول المواد الخام في الحال . وأكثر من هذا ، فان بعض المخططين لا يتفطنون الى النقص في بعض المواد الأولية التي تحتاجها المصانع الا عند طلبها . وهذا يعني أخذ مهلة طويلة من الوقت الضائع للحصول على المواد التي تنقص في المخازن الحكومية . وهذه الظاهرة قد أقنعت العديد من الملاحظين بأن التقنوقراطي السوفياتي يبحث عن « الحياة الهادئة والْعَلاَوَاتِ المتعددة » .

النظرية الماركسية غير مطابقة للاشتراكية السوفياتية :

لا يمكن اعتبار الاتحاد السوفياتي دولة تطبق بعناية النظرية الماركسية لأن تجربة كارل ماركس مستمدة من ظروف اجتماعية أوروبية مغايرة لظروف المجتمع السوفياتي . فقد اختار ماركس مذهبا شيوعيا ، وليس اشتراكيا ، وذلك بقصد اعطاء طابع مميز لنظريته وعدم الخلط بينها وبين الأفكار الاشتراكية التي كانت عبارة عن دعوات سِلْمِيَة لتحقيق مجتمعات اشتراكية بطرق اصلاحية .

صحيح أن الاتحاد السوفياتي قد سار في الطريق الذى حدد معالمه ماركس وذلك بأتباعه نظام الحزب الشيوعي الواحد ، لأن تعدد الأحزاب لا مبرر له في المجتمع الاشتراكي الذى تعدد فيه الطبقات . ولكن بعد فوات ما يزيد عن نصف قرن من قيام النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي لم يتحقق حتى الآن النظام الشيوعي الذى يعتبر الاشتراكية بمثابة تمهيد له (حسب النظرية الماركسية) . وكما هو معروف ، فان ماركس توقع أن يحصل كل فرد على ما يعادل مقدرته وكفاءته [٣٠]

كما تنبأ ماركس بالاستغناء عن النقود وعدم استعمالها كمقياس للحصول على الأكل واللباس واقتناء البضائع لأن الأفراد في ظل النظام الشيوعي يكون شأنهم

شأن أفراد عائلة واحدة ، بحيث يحق لكل واحد أن يطالب بنصيبه في الطعام بقدر حاجته . الا أن تجربة الاتحاد السوفياتي أثبتت عدم صحة هذه الرؤيا المستقبلية ، ولا توجد أية أدلة في الأفق بأن النظام السياسي السوفياتي يَسيرُ في هذا الاتجاه

ولو نظرنا من زاوية أخرى الى ما توقعه ماركس وهو أن الدولة ستزول عند بلوغ مرحلة الشيوعية ، فاننا نجد أن نفوذ الدولة يتزايد يوما بعد يوم . صحيح أن ماركس قد قال بأن وجود الدولة ضرورى في مرحلة بناء الاشتراكية والتمهيد للشيوعية ، لكن جميع الدلائل الحالية تشير الى أن السلطات المركزية تعمل باستمرار لتدعيم النفوذ الحكومي وتقوية أجهزة الدولة.[٣١] والحقيقة التي ينبغي أن نشير اليها هنا هي أن الاتحاد السوفياتي قد حاول على الدوام أن يتقيد بسياسة واحدة وهي تلك السياسة التي تعود بالفائدة على الشعب السوفياتي . فالنظريات الدخيلة عليه ومصالح الشعوب الأخرى لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا في الحالات التي لا تمس القضايا الحساسة التي يتوقف عليها مصير الاتحاد السوفياتي .

ولعل المشكل الرئيسي الذى أصبح يطغى على السياسة السوفياتية في الوقت الحاضر هو أن هذا البلد يعتبر أهم قوة اشتراكية ، بجانب الصين الشعبية ، ومن واجبة أن يتزعم العالم الاشتراكي المناهض للمعسكر الرأسمالي . الا أن الأحزاب الشيوعية في العالم أصبحت هي الأخرى براجماتية وتسعى لخدمة مصالحها الوطنية . ولهذا ، فان تحفظها في وَلاَئِهَا وتبعيتها للقيادة السوفياتية قد حال دون قيام كتلة اشتراكية متماسكة تعمل لتحقيق أهداف مشتركة .

وهذه الحقائق توحي لنا بأن الهدف الرئيسي للسوفياتيين هو حل المشاكل العويصة التي تواجه بلادهم . والسؤ ال الذى يمكن طرحه هنا : ما هي هذه المشاكل التي يسعى الاتحاد السوفياتي لحلها في السبعينات ؟

المشكل الأو ل الذى يشغل بال القادة السوفيات منذ زمن طويل هو التهدئة السياسية في العالم واعطاء فرصة للاشتراكيين السوفياتيين لكى يتفرغوا للبناء ويحققوا تقدما في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . واذا كان القادة السوفيات يتقربون

الى الولايات المتحدة ويحاولون ترضيتها فذلك بقصد تمكينهم من الحصول على الأمن والسلام ، لأن الأمريكيين أنفسهم قد تقدموا بفضل السلام الذى عاشته بلادهم . والسلام ، بطبيعة الحال ، هو الذى ساعد أمريكا على استغلال ثرواتها وتطوير نفسها بسرعة فائقة .

كما أن السوفياتيين يؤمنون في قرارة أنفسهم بأن الولايات المتحدة هي المحرك الأساسي للخلافات التي تلهي الاتحاد السوفياتي عن قضايا التنمية الاقتصادية . ولهذا فلا بد من مهادنتها ودفعها لكي تساهم في التخفيف من حِدّة الحرب ، وآنذاك تتاح الفرصة لحكومة موسكو لكي تتعاونْ مع حكومة واشنطن وتستفيد الصناعة السوفياتية من التقنولوجيا الأمريكية . ويتضح هذا الاتجاه في السياسة السوفياتية من خلال الأهمية الكبيرة التي تعطيها حكومة موسكو لمعهد العلاقات مع الولايات المتحدة وكندا . فعندما تأسس المعهد في العام ١٩٦٨ لم يكن يتجاوز عد الخبراء فيه ٨ ، وفي العام ١٩٧٥ تجاوز عدد المختصين في الشئون الأمريكية (٣٠٠) خبيرا .[٣٢]

والمشكل الثاني التي توليه القيادة السوفياتية أهمية كبيرة هو تأخر الاتحاد السوفياتي في التنمية الزراعية . ان الشيءُ المُقْلِقْ بالنسبة للسوفياتيين هو أن تقدمهم الصناعي ، وخاصة في ميدان انتاج الأسلحة والفضاء ، قد جعلهم دولة كبرى تضاهي الولايات المتحدة ولكن فشلهم في انتاج الكمية الكافية من الحبوب التي تغذى الشعب السوفياتي قد ترك شعورا مريرا في نفوس جميع الأفراد . فالسوفياتيون يشعرون بخجل عندما يعرف العالم كله بأن (٥٠ر٠٠٠) مزرعة حكومية تابعة للدولة لم تتمكن من سد حاجيات (٢٥٠) مليون نسمة وذلك بالرغم من رفع نسبة الاستثمارات في الفلاحة بحوالي ٦٠٪ في المخطط الحالي . وفي العام ١٩٧٢ تحتم على الاتحاد السوفياتي أن يعدل ميزانيته بما لا يقل عن ٢٦ مليار دولار وذلك لكي يتسنى له استيراد القمح الامريكي . كما أن قادة الاتحاد السوفياتي يشعرون بخيبة الأمل في الميدان الفلاحي لأنهم لم يتمكنوا من مساعدة الدول الصديقة لهم في ميدان التغذية ، وهذا يعكس الأمريكيين الذين امدوا حلفاءهم بالحبوب كلما تعرضوا لنقص في المواد الغذائية . ثم أن الأمريكيين قد أهانوا السوفياتيين عندما اشترطوا

عليهم في العام ١٩٧٥ أن يبيعوا لهم القمح مقابل شرط أساسي وهو أن يسمحوا لليهود السوفيات بالهجرة الى اسرائيل أو أى مكان آخر يقبلهم . وقد رفضت الحكومة السوفياتية هذا الشرط في آخر الأمر لأن قبوله يعنى السماح للأمريكيين بالتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفياتي . ولا يفوتنا أن نشير هنا الى ان ، السوفياتيين يحاولون اللحاق بالأمريكيين في الميدان الزراعي مثلما لحقوا بهم في الميدان العسكرى وميدان القضاء . لكن المشكل هو أن القطاع الفلاحي تنقصه اليد العاملة التي هاجرت الى المدن ، وكذلك الفعالية . فانتاج الفلاح السوفياتي في الوقت الحاضر لا يتجاوز ١٠٪ من انتاج الفلاح الأمريكي . والعجيب في الأمر أن نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالاتحاد السوفياتي تقدر بحوالي ٣١٪ في حين لا تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الفلاحي بالولايات المتحدة ٤٪ . (٣٣)

والمشكل الثالث هو الخلاف مع الصين الشعبية التي أصبحت تزاحم الاتحاد السوفياتي في تزعم الدول التي تنتهج سياسة اشتراكية . وفي شهري كانون الثاني – يناير ١٩٧١ وحزيران – يونيو ١٩٧٣ ، تقابل كوسيجين رئيس الحكومة السوفياتية مع شواين لاى رئيس الحكومة الصينية آنذاك وقدم له اقتراحات بشأن ابرام معاهدة صداقة وعدم اعتداء بين البلدين .

وقد وافق كوسيجين على الاقتراحات التي تقدم بها شواين لاي ، وهي :.

(١)– اتفاق مؤقت ، تعقبه مفاوضات خاصة بالحدود .

(٢)– تجنب الاشتباكات على الحدود وسحب الجيوش الى الداخل .

(٣) ادخال تغييرات معقولة على الحدود .

إلا أن السوفياتيين رفضوا أن يعترفوا بأي شئ اسمه الحدود والشئ الذى يطمح السوفيات تحقيقه هو ايجاد بعض القادة الصينيين الذين يمكن الاعتماد عليهم لتوجيه السياسة الصينية بالاتفاق معهم وبخاصة وان ماوتسي تونغ قد توفي . واذا عرفنا أن الاتحاد السوفياتي قد مر بتجربة ناجحة حتى الآن، وهي، حصول تغير في القيادة بدون صعوبة ، فإننا لا زلنا لا نعرف حتى الآن ماذا سيحدث في بكين عندما تختفي باقي الشخصيات المرموقة عن الأعين . وهذا بالضبط ما يترقبه الاتحاد السوفياتي

باهتمام ويأمل أن يكون ذلك التطور لصالحه .(٣٤)

والمشكل الرابع الذى يواجهه القادة السوفيات يتمثل في ابتعاد الأحزاب الشيوعية عن الاستراتيجية السوفياتية . ففى الوقت الذى اصبحت فيه دول أوروبا الغربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفوضى الاجتماعية وتضاءلت فعالية الحلف الأطلسي الذى، أنشيءَ بقصد محاصرة الاتحاد السوفياتي ، نجد الأحزب الشيوعية في ايطاليا وفرنسا والبرتغال لا تعطي أية أهمية لبقاء حكوماتهم في هذا الحلف الذى تتزعمه الولايـات المتحدة وانما تعطي أهمية للاصلاحات الداخلية ومشاركة الجماعات اليسارية في الحكم

ومعنى هذا ، أن الاتحاد السوفياتي لن يجد من يعينه أو يتحالف معه للضغط على الدول الغربية لكي تبتعد عن الولايات المتحدة وتقبل بالتعايش مع المعسكر الاشتراكي . كما أن هذه الأحزاب التي تنتهج سياسة اشتراكية لن تشعر بحاجتها الى الاتحاد السوفياتي أو تضامنه معها لكي تصل الى كرسي القيادة ، لأن هذه الأحزاب توجهت الى الجماهير الشعبية لكي تحصل على تأييدها وثقتهـــا .(٣٥)

والمشكل الخامس هو أن الاتحاد السوفياتي قد تعثر في الشرق الأوسط حيث لم يعثر حتى الآن على معادلة تمكنه من كسب صداقة العرب ومساندة الأحزاب الشيوعية أو اليسارية التي تطمح للاستيلاء على نظام الحكم بمساعدته . صحيح ، أن منطقة الشرق الأوسط ضعيفة اقتصاديا وغير مستقرة سياسيا ولا توجد بها أحلاف عسكرية مزعجة للحكومة السوفيايتة ، لكن اختلاف قادة الأحزاب اليسارية مع القادة الوطنيين قد احرج الاتحاد السوفياتي أكثر من مرة . فالسوفياتيون يعطفون بطبيعة الحال ، على الأحزاب الشيوعية ولكنهم لا يستطيعون أن يضحوا بصداقة قادة الحكومات من أجل أقلية ماركسية . .

والمشكل السادس والأخير الذي يعاني منه الاتحاد السوفياتي هو سياسة الحيـاد والتحرر التي تحاول أن تتبعها الدول الاشتراكية بشرق أوروبا . فبالاضافة الى يوغوسلافيا التي أصرت منذ البداية على انتهاج سياسة وطنية ومستقلة عن الاتحـاد السوفياتي ، توجد الآن البانيا التي أصبحت تناصر الصين الشعبية في خلافها العقائـدى مع حكومة موسكو . وهناك أيضا رومانيا التي بدأت تتقرب الى يوغوسلافيا وتدير ظهرها لحليفتها في ميثاق وارسو .(٣٦) وأكثر من هذا ، فان الاتحاد السوفياتي يسعى

لاقناع الهند بالدخول في حلف دفاعي معه ضد الصين الشعبية التي تشجع دول أوروبا الشرقية على أظهار استقلالها عن الاتحاد السوفياتي . هذا علاوة على ما يوجهه الاتحاد السوفياتي من ضغط على اليابان لكي تختار بينه وبين الصين الشعبية .

الجدول رقم (١)

التوازن العسكري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة *

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
القوات المسلحة	٢,٠٨٠,٣٥٠	٤,٤١٢,٠٠٠
الدبابات	١٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠
الصواريخ الاستراتيجية	١,٧١٠	٢,٣٧٨
الطائرات الاستراتيجية	٤٦٣	١٣٥
البواخر الحربية	١٨٢	٢٢٦
حاملات الطائرات	١٤	١
غواصات تحمل صواريخ	٤١	٧٣
غواصات للهجوم	٧٣	٢٥٣

الجدول رقم (٢)

مقارنة بين الدولتين العملاقتين

	الولايات المتحدة		الاتحاد السوفياتي	
الاقتصاد				
الدخل القومـــي	١ر٤٩٩	مليار دولار	٨٧٣	مليار دور
انتاج الحديـــد	١٧٧	مليون طـــن	١٥٥	مليون طـــن
انتاج البترول	٤٥٧	مليون طـــن	٥٤٠	مليون طـــن
انتاج الفحـــم	٦٤٣	مليون طـــن	٧٧١	مليون طـــن
انتاج القوى الكهربائية	١ر٩٠٣	مليار كيلواط	١ر٠٣٨	كيلـواط
انتاج السيارات	٦ر٩	مليـــون	١ر٢	مليـــون
انتاج الآت التبريد	٦	ملايـــين	٥ر٦	ملايـــين
انتاج الآلآت الحاسبة	١٧٠ر٠٠٠	آلـــة	١٥ر٠٠٠	آلـــة
الفلاحـــة				
نسبة اليد العاملة في الـــزراعـــة	٣ر٤٪		٢٦٪	
انتاج الحبـــوب	٢٢٤	مليون طـــن	١٥٤	مليون طـــن
انتاج اللحـــوم	١٨ر٨	مليون طـــن	١٦ر٧	مليون طـــن
انتاج الجـــرارات	٤ر٤	مليـــون	٢ر٣	مليـــون
مسائل أخرى متنوعة				
الهـاتـف بالمنـازل والمكـاتـب	١٣٨	مليـــون	١٦ر٨	مليـــون

أجهزة التلفـــزة	١٢١	ميـــون	٥٢ر٩	مليـــون
معدل الدخل الفردى في الشهـــر	٨٢٠	دولار	١٩١	دولار
شهور العمل لشراء سيـــارة	٤ر٣	شهـــور	٥١	شهـــرا
معدل ساعات العمل في الأسبـــوع	٣٦ر٣	ساعـــة	٤٠ر٦	ساعـــة
نسبـــة الـــوفيـــات في ١٠٠٠ر١	١٥		١٨	
عـــدد الأطبـــاء لكـــل ١٠٠ر٠٠٠	١٧٨		٣٦٥	
طول الطرق المعبدة	٣ر٨	مليون ميلا	٩٠١ر٧٦٣	ميلا
طول طرق السكـــك	٢٠٢ر٧٧٥	ميـــلا	٩١ر٢٦٣	ميـــلا

الحواشي

* مصادر الجدولين ١ و ٢ هي على المجلة الأميركية : *Newsweek (March 1st, 1976), p. 16.

(١) في آخر شهر أيار – مايو ١٩٧٥ ، أعلنت السويد أنها لن تتعامل مع البنك العالمي للانشاء والتعمير وذلك لأن رئيس هذا البنك السيد روبرت ماكنامارا رفض أن يقدم مساعدات مالية للحكومية الشيلية الاشتراكية التي كان يتزعمها إليندي بينما أعطى قرضا للحكومة العسكرية الفاشية التي يتزعمها الجنيرال بينوشي الموالي للأمريكيين . أنظر :

Jeune Afrique, No. 751, du 30 Mai, 1975.

(٢) أنظر :

Lyman T. Sargent, **Contemporary Political Ideologies.** (Homewood, Illinois: The Lorsey Press, 1969), pp. 27-35.

(٣) راجع :

Allen's Whiting in, **The Soviet Foreign Policy: Theory and Practice**, (Editor: Arthur E. Adams), (Boston: D.C. Heath and Company), 1961), pp. 375-382.

(٤) كامل زهيري ، **مواقف ومنازعات في الدمقراطية والاشتراكية** . (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب : ١٩٧٣) ، ص. ١٦٣ .

(٥) أنظر :

Robert G. Neuman, **European and Comparative Government.** (New York: Mc Graw-Hill, 1960), p. 508.

(٦) راجع : Neumann, **op. cit.**, p. 510.

(٧) تسمى الآن (ثورة أكتوبر) وليس ثورة نوفبر وذلك لأن الاتحاد السوفياتي لا زال يستعمل التقويم السنوي جوليان .

(٨) أنظر : Neumann, **op. cit.**, pp. 510-1.

(٩) (لينين) اسمه الحقيقي هو Vladimir Ilich Ulyanov
(ستالين) اسمه الحقيقي هو Iosif Vissarionovich Dznugashvili
(تروتسكي) اسمه الحقيقي هو Leib Davydovich Bronstein

(١٠) أنظر : Neumann, **op. cit.**, pp. 505-515.

(١١) أنظر : Jacques Amalric, **Le Monde**, le 25 Fevrier, 1976.

(١٢) راجع : **Le Monde**, le Fevrier, 1976.

(١٣) أنظر : **Le Monde**, le 25 Fevrier, 1976.

(١٤) بالنسبة للمؤتمرات السابقة للحزب ، ينبغي أن الى أنها انعقدت في التواريخ الآتية :

(١) في مارس ١٨٩٨ ، (٢) في يوليو ١٩٠٣ ، (٣) في ابريل ١٩٠٥ ، (٤) في ابريل ١٩٠٦ ، (٥) في ابريل ١٩٠٧ ، (٦) في يوليو ١٩١٧ ، (٧) في مارس ١٩١٨ ، (٨) في مارس ١٩١٩ ، (٩) في ابريل

١٩٢٠ ، (١٠) في مارس ١٩٢١ ، (١١) في مارس ١٩٢٢ ، (١٢) في ابريل ١٩٢٣ ، (١٣) في مايو ١٩٢٤ ، (١٤) في ديسمبر ١٩٢٥ ، (١٥) في ديسمبر ١٩٢٩ ، (١٦) في يوليو ١٩٣٠ ، (١٧) في يونيو ١٩٣٤ ، (١٨) في مارس ١٩٣٩ ، (١٩) في أكتوبر ١٩٥٢ ، (٢٠) في فبراير ١٩٥٦ ، (٢١) في يونيو ١٩٥٩ ، (٢٢) في أكتوبر ١٩٦١ ، (٢٣) في مارس ١٩٦٦ ، (٢٤) في مارس ١٩٧١ ، (٢٥) في فبراير ١٩٧٦ .

(١٥) أنظر : Le Monde, le 20-21 Fevrier, 1976.

(١٦) محمود خيري عيسى ، **النظم السياسية المقارنة** . (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية : ١٩٦٣) ، ص . ١٨٧ .

(١٧)

The Europa Year Book Publication (London: Europa Publications. 1973), p. 1309.

تفيد احصائيات ١٩٧٦ أن عدد سكان الاتحاد السوفياتي سيبلغ ما بين (٣٠٠ و ٣٠٥) مليون نسمة في نهاية القرن الحالي ، هذا حسب ما صرح به الكثير من الديمغرافيين السوفيات . ويبلغ سكان الاتحاد السوفياتي الآن ٢٥٢ مليون نسمة ومن المنتظر أن يكون عدد سكان موسكو في سنة ٢٠٠٠ تسعة ملايين ، عوض ٧ر٧ مليون نسمة حاليا . ومن جهة أخرى ، ستبلغ نسبة سكان الحضر ٧٥٪ زيادة على ما هي عليه الآن ٦٥٪ من مجموع السكان ، ويصل عدد المدن التي تتجاوز سكانها أكثر من مليون نسمة ، (٣٠) مدينة عوض ١٣ الآن . أنظر جريدة **الشعب** العدد الصادر يوم ١٩ نيسان – ابريل ١٩٧٦ .

(١٨) هناك ١٥ جمهورية فدرالية ، و٢٠ جمهورية صغيرة ، و٨ ناحية ، وعشرة مقاطعات قومية بالاضافة الى ٦ مناطق قومية و١٠٥ منطقة .

(١٩) راجع :

Clifford A.L. Rich, **European Politics and Governments**, (New York: The Roland Press Co., 1962), pp. 664-645.

(٢٠) أنظر : Lev Voskressenski, **Le Monde**, le 25 Fevrier, 1976.

(٢١) راجع : **The International Herald Tribune**, February 3, 1976.

(٢٢) أنظر : Jeffrey Record, **The International Herald Tribune**, February 25, 1976.

(٢٣) راجع :

Ota Sik, "The Short Coming of the Soviet Economy as Seen In Communist Ideologies", **Government and Opposition**, Vol. 9, No., 3, (summer) 1974, pp. 263-276.

(٢٤) أنظر : Jacques Amalric, **Le Monde**, le 22-23 Fevrier, 1976.

(٢٥) عبدالحميد متولي ، **الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية** : (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩) ، ص . ٤٥٨ .

(٢٦) متولي ، **المصدر ذاته** .

(٢٧) راجع : André Fontaine, **Le Monde**, le 16 Octobre, 1975.

(٢٨) أنظر : Peter Osnos, **The Washington Post**, (December 6, 1974).

(٢٩) راجع :

C.L. Sulzberger, in **The International Herald Tribune**, issue of November 9, 1974.

(٣٠) راجع : **The Guardian** (November 8, 1971).

(٣١) أنظر : André Fontaine, **Le Monde**, le 16 Octobre, 1975.

الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي

دكتور سمير تناغو

مقدمة :

لا تزال الدول المتخلفة تعتمد على نفسها بصفة أساسية في مجهودات التنمية التي تقوم بها . وحسب تقرير لجنة ليستر بيرسون الذي نشر سنة ١٩٦٩ في كتاب يحمل اسم **شركاء في التنمية** يتبين أن ٨٥٪ من مشروعات التنمية ، تمت في الستينات عن طريق التمويل الذاتي . ومهما كانت فضائل الاعتماد على النفس فان تحقيق التنمية على الوجه المطلوب لا يمكن أن يتم الا عن طريق تمويل خارجي يأتي من الدول الغنية الى الدول الفقيرة .

وموضوع هذا البحث هو دراسة بعض النواحي الخاصة بمشاكل التمويل الانمائي . وفي هذا المجال يهمنا بيان الصيغ المختلفة للتمويل الانمائي ، أو بتعبير آخر بيان الطرق المختلفة لانتقال الثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة . وتعتبر القروض والمنح والاستثمارات الخاصة الصيغة التقليدية أو الصيغة القديمة للتمويل الانمائي . وهذه الصيغة وان كانت تجمع أنواعا مختلفة ، اذ هناك فوارق بين القرض والمنحة والاستثمار الخاص ، الا أن هذه الأنواع تتفق في صفة مشتركة هي صفة العطاء والمساعدة . ومن ثم يطلق عليها أحيانا اسم المساعدات الاقتصادية ، أو المساعدات الخارجية .

ولكن العالم عرف في السنوات الأخيرة صيغة جديدة لانتقال الثروة ، وهي صيغة رفع أسعار المواد الخام ، أو الحصول على السعر العادل لهذه المواد . وأبرز تطبيق لذلك رفع أسعار البترول الذي حدث بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وقد أصبحت هذه الصيغة الجديدة محور ما يطلق عليه الآن النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتؤدي هذه الصيغة الجديدة الى انتقال الثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، وبالتالي تمكين الدول الفقيرة من تمويل مشروعاتها الانمائية . وهذه الصيغة الجديدة تتميز على اختلاف الصيغة التقليدية بفكرة الأخذ والاسترداد . فالعطاء في

المستشار القانوني للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية .

صورة القروض والمنح والاستثمارات الخاصة ، والأخذ في صورة رفع أسعار المواد الخام هما أبرز صيغتين من صيغ التمويل الانمائي . وهذا ما ندرسه في هذا البحث .

(١) نحو أهداف جديدة للقانون الدولي

كان القانون الدولي الى وقت قريب يهدف بصفة أساسية الى المحافظة على السلام بين الدول على أساس مبدأ السيادة ومبدأ المساواة . وقد أدى ابراز فكرتي السيادة والمساواة القانونيتين الى حجب حقيقة واقعية هامة هي عدم المساواة الاقتصادية بين الدول هي العلامة الأساسية للعصر الذي نعيش فيه . وأن عدم المساواة الاقتصادية من شأنها اذا استمرت وتفاقمت أن تجعل فكرتي المساواة القانونية والسيادة بغير مضمون أو معنى .

ويذهب البعض – بحق – الى أن الانقسام البارز للعالم المعاصر لا يوجد بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية . وانما يوجد بين الدول المتقدمة والدول غير المتقدمة . فبعد رجوعه من رحلة الى آسيا سنة ١٩٦٢ أصدر المفكر الفرنسي ريمون آرون كتابه **ثمانية عشر درسا حول المجتمع الصناعي** ، جاء فيه أن « أوربا منظورا اليها من آسيا لا تتكون من عالمين متناقضين بصفة أساسية ، العالم السوفيتي والعالم الغربي ، ولكنها تتكون من عالم واحد هو عالم الحضارة الصناعية ، فالمجتمع السوفيتي كالمجتمع الرأسمالي ، ليسا سوى نوعين من جنس واحد ، أو وصفين لنظام اجتماعي واحد ، هو نظام المجتمع الصناعي المتقدم »(١) .

والمؤلم أن الهوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية تزداد مع مرور الأيام اتساعا وعمقا . وهذه المشكلة لم تصبح محسوسة بقدر كاف الا بعد أن تحررت دول افريقيا وآسيا من الاستعمار ، وأصبح صوتها مسموعا على المسرح الدولي . ذلك أن هذه الدول لم تعد تكتفي باسماع صوتها ، بل أصبحت تبحث عن احداث تغيير في النظام الاقتصادي الدولي يسمح لها بتحقيق أملها في التنمية . ولعل الدول النامية في طريقها الآن الى فرض تحول تدريجي للقانون الدولي أكثر عمقا ودواما مما قد يظن البعض . فالقانون الدولي اذ يعترف بحقيقة عدم المساواة الاقتصادية ، مفروض عليه باسم التضامن وباسم المبادئ الاخلاقية التي لا يستطيع أن يتجاهلها ، أن يبحث عن اصلاح لهذا الوضع ، وبالتالي أن يجعل من التنمية هدفا له(٢) .

وباتخاذ التنمية هدفا جديدا له فان القانون الدولي يتحول من قانون للتعايش السلمي بين الدول ، الى قانون ينظم مجتمعا متضامنا يسعى الى تحقيق الخير الاقتصادي لافراده ، وهذا التحول ينعكس على اسم القانون الدولي فيصبح اسمه القانون الدولي للتنمية الاقتصادية . ولا يعبر هذا الاسم – عند البعض – عن فرع جديد من فروع القانون الدولي ، بل عن القانون الدولي في مجموعه متطورا الى نظامه الجديد . ومع ذلك فان هذا التطور لم يكتمل بعد ، ولا يزال هناك مجال للتساؤل عما اذا كنا لا نزال في مرحلة اللاقانون أو شبه القانون أو قبل القانون[٣]

(٢) حجم المساعدات الانمائية :

القول بأن اتجاه العالم للتنمية من شأنه أن يؤدي الى تحول في القانون الدولي ، أو يؤدي الى خلق نظام اقتصادي دولي جديد لا يمكن أن يصبح حقيقة مقبولة الا اذا بلغ حجم التنمية والنشاط المبذول فيها نسبة ملموسة من حجم النشاط الاقتصادي الدولي . ومع ذلك فان الاحصاءات تدل على غير ذلك . وكما يذكر « مكنمارا » فانه في العام ١٩٧٠ بلغ الانفاق على التسلح في العالم ١٨٣ بليون دولار أي ما يعادل ٢٤ مرة حجم المساعدات الخارجية الى الدول النامية[٤] . والمؤسف أن الانفاق العالمي على التسلح يتزايد سنويا بنسبة ٦٪ . والأشد أسفا أن انفاق الدول النامية على التسلح يتزايد سنويا بنسبة ٧ر٥٪ أي أكثر من نسبة تزايد الانفاق العالمي . والمبالغ التي تنفقها الدول النامية على السلاح تدفعها الى الدول الغنية المنتجة للسلاح ، وهي مبالغ تزيد عن كل ما تحصل عليه هذه الدول من مساعدات انمائية من الدول الغنية ، ولو كفت الدول الغنية عن بيع السلاح الى الدول الفقيرة لكان ذلك أفضل من كل مساعدات التنمية الى هذه الدول .

والدول الفقيرة لا تدفع الى الدول الغنية ثمن السلاح الذي تشتريه منها فحسب ، بل تدفع اليها أيضا أقساط وفوائد ديونها أيا كان سبب أو مصدر هذه الديون . وتبلغ تكاليف خدمة الدين العام التي تتحملها الدول الفقيرة سنويا نسبة كبيرة مما تتلقاه هذه الدول من مساعدات . وقد بلغ حجم الدين العام على عاتق الدول الفقيرة سنة ١٩٧٢ مبلغ ٧٢ بليون دولار ، وبلغت التكاليف السنوية لخدمة هذا الدين أكثر من ٧ بليون دولار . وتتزايد هذه التكاليف بمعدل سنوي يجاوز ١٤٪[٥] . ومعنى ذلك أن الدول

النامية تدفع ثمنا للسلاح ، وسدادا لأقساط وفوائد الدين العام أكثر مما تتلقاه من مساعدات للتنمية .

ولا شك أن هناك أسبابا تستطيع الدول الغنية أن تبديها لتبرير المستوى الضعيف للمساعدات التي تبذلها في الوقت الحاضر الى الدول الفقيرة . ولعل من أهم هذه الأسباب ما يقال من أن الأقربين أولى بالمعروف ، وأن الأجدر بالدول الغنية أن تساعد الفقراء من مواطنيها قبل مساعده الفقراء من الدول الأخرى البعيدة عنها . ففي الولايات المتحدة وهي أغنى دولة في العالم تدل الاحصاءات سنة ١٩٧١ على أن ٩٪ من مجموع العائلات البيضاء و ٢٩٪ من مجموع العائلات السوداء تقف تحت خطر الفقـــر .

ومع ذلك فان هذه الحجة لا تبدو حاسمة لأن الدول الغنية تستطيع أن تساعد مواطنيها الفقراء وأن تساعد أيضا الدول الأخرى الفقيرة . ومع تعاظم الثراء لدى الدول الغنية فان السؤال المطروح عليها ليس هو اهمال الفقراء من مواطنيها في سبيل الفقراء من مواطني الدول الأخرى ، وانما هو الحد من التزائد السريع في معدلات نمو مجتمع الاستهلاك وتلوث البيئة في سبيل جعل الصفات الحقيقية للحياة أفضل سواء داخل الدول الغنية أو خارجها . فالمساعدات الخارجية يجب أن ينظر اليها من وجهة نظر الدول الغنية على أنها موازنة بين ثرائها الشخصي ومسئوليتها العامة[٦] . ولا خوف أن يتأثر الثراء الحقيقي للدولة المتقدمة بسبب المساعدات التي تبذلها أو المفروض عليها أن تبذلها في مجالات التنمية . فكل ما هي مطالبة به في الوقت الحاضر لا يتخطى ١٪ من دخلها القومي . فما هي قضية الـ ١٪.

(٣) قضية أل ١٪ من الدخل القومي للدول المتقدمة :

شعار « شركاء في التنمية » الذى اتخذته لجنة « ليستر بيرسون » عنوانا لتقريرها عن التنمية الدولية الذى اعدته بتكليف من روبرت مكنمارابصفته رئيسا للبنك الدولى يثير في حد ذاته تساؤلا عن النسبة المئوية التي تخصصها الدول الصناعية الغنية من دخلها القومى للاسهام في مجهودات التنمية ولا بد أن يتقدم احد المهتمين بقضية التنمية الدولية لتحديد هذه النسبة ، سواء من جانب الدول الفقيرة او من الغير .وقد قدم اول اقتراح بتحديد هذه النسبة بمعدل ١٪ سنويا من الدخل القومى الاجمالى للدول المتقدمة

بواسطة المؤتمر العالمى للكنائس في العام ١٩٥٨ . وقد ارسل هذا الاقتراح الى وفود جميع الدول بالامم المتحدة وكانت نتيجته ان تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة هذا الاقتراح واصدرت قرارا في هذا المعنى سنة ١٩٦٠[٧] . ثم صدر قرار في المعنى ذاته ايضا في أول اجتماع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)في جنيف سنة ١٩٦٤ ، وفي ثاني اجتماع للمؤتمر في نيودلهي سنة ١٩٦٨ .

ورغم ان نسبة الـ ١٪ متواضعة في ذاتها الا انه لم يمكن تحقيقها حتى الان . ففي العام ١٩٦٨ بلغت المساعدات الرسمية في صورة منح وقروض سهلة نسبة ٣٩ر٠٪ من مجموع الدخل القومي للدول الصناعية المتقدمة . وهي الان اقل من ذلك ، فقد وصلت سنة ١٩٧٤ الى نسبة ٣٣ر٠٪ ، والتناقض مستمر وهكذا تبدو الدول الغنية غير قادرة أو غير مستعدة لتنفيذ القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويبدو أن هذه الدول لا ترغب في التصرف على أساس أن نسبة محددة من دخلها القومي يجب تخصيصها لهدف معين بالذات[٨].

وازاء صعوبة تحقيق هدف الـ ١٪ بدأت تظهر مطالبات اخرى اكثر تواضعا. فتقرير بيرسون يطالب الدول الصناعية بأن تعمل كل ما في وسعها لتصل في العام ١٩٧٥ الى تخصيص ١٪ سنويا من دخلها القومي لاغراض التنمية ، ليس في صورة استثمارات خاصه . اى ان نسبة الـ ١٪ اصبحت تمثل كل التدفق النقدى المطلوب من الدول الصناعيه ان تقدمه الى الدول النامية بما في ذلك الاستثمارات الخاصة .

وقد كانت جملة التدفق النقدي من الدول الصناعية الى الدول النامية سنة ١٩٦٨ تبلغ ٨ر١٢ بليون دولار أي بنسبة ٧٧ر٠٪ من الدخل القومي للدول الصناعية في هذه السنة . وطبقا للهدف الذي حدده بيرسون ، المفروض أن تصل جملة التدفق النقدي سنة ١٩٧٥ الى ٢٣ بليون دولار ، أي نسبة ١٪ من الدخل القومي الاجمالي – بمستوى الأسعار الثابتة – للدول الصناعية في السنة المذكورة[٩] .

أما مكنمارا فهو لا يركز على جملة التدفق النقدي ، بل يركز على جملة المساعدات الرسمية في صورة منح وقروض سهلة . وهو يقدر الدخل القومي الاجمالي للدول الصناعية سنة ١٩٧٠ بمبلغ (٢٠٠٠) بليون دولار . وتبلغ نسبة المساعدة الرسمية الى الدول النامية في هذه السنة ٣٥ر٠٪ من الدخل المذكور . وهو يطالب زيادة هذه

النسبة حتى تصل سنة ١٩٨٠ الى ٧ر٠٪ . وفي هذه السنة سيكون دخل الدول الصناعية قد بلغ (٣٠٠٠) بليون دولار بمستوى الأسعار الثابتة .

ويلاحظ أن نسبة الـ ٧ر٠٪ التي يتخذها مكنمارا هدفا يجب تحقيقه سنة ١٩٨٠ لا تمثل في الواقع سوى ٥ر١٪ من الزيادة في الدخل القومي التي ستحققها الدول الصناعية سنة ١٩٨٠ . وبتعبير آخر فهو لا يطالب الدول الصناعية سنة ١٩٨٠ بتخصيص أي شيء من دخلها القومي الحالي ، بل يطالبها فقط بتخصيص ٥ر١٪ من الزيادة التي ستطرأ على الدخل المذكور[١٠] .

وبتوجيه هذه المطالبة الى الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ دخلها القومي نصف الدخل القومي لجميع الدول الصناعية الغنية ، يذكر مكنمارا أن نسبة المساعدة الأمريكية في بداية الستينات كانت ٥ر٠٪ من دخلها القومي ، ثم هبطت الى ٣١ر٠٪ سنة ١٩٧٠ ، ومن المتوقع أن تهبط الى ٢٤ر٠٪ سنة ١٩٧٥ . فالدخل القومي للولايات المتحدة بلغ سنة ١٩٦٩ نحو (١٠٠٠) بليون دولار ومن المقدر أن يصل سنة ١٩٧٩ نحو (١٥٠٠) بليون دولار أي بزيادة تصل الى ٥٠٪ . والمطلوب من الولايات المتحدة أن تخصص سنة ١٩٧٩ نسبة ٧ر٠٪ من دخلها القومي في هذه السنة لأغراض التنمية ، وهو ما يعادل ٥ر١٪ فقط لا من دخلها القومي الأصلي بل من الزيادة التي ستطرأ على هذا الدخل[١١] . ونسبة الـ ٧ر٠٪ التي يطالب بها مكنمارا لا تشمل الاستثمارات الخاصة وانما تقتصر على المساعدة الحقيقية في صورة منح وقروض سهلة . ومن باب أولى فان هذه النسبة لا تشمل المساعدات العسكرية على نحو ما حاولت الولايات المتحدة أن تعتبر مساعداتها العسكرية المجانية في الحروب التي اشتركت فيها في جنوب شرق آسيا نوعا من المساعدة في التنمية ![١٢] .

وحسب مكنمارا ، فان العجز عن تحقيق هدف الـ ٧ر٠٪ لا يرجع الى عدم قدرة الدول الغنية أو عدم كرمها ، ولكنه يرجع الى النقص في المعلومات . والقول بأن مساعدات التنمية لا تجد لها حماسا لدى الناخبين ، هو قول غير صحيح لأنه لا توجد لدى الناخبين معلومات حقيقية عن الظروف غير الانسانية التي تتميز بها حياة مئات الملايين من شعوب الدول المتخلفة[١٣]

وأيا ماكانت مبررات المساعدات الاقتصادية من أجل التنمية فان أشهر المطالبات المعروضة حتى الآن لا تتخطى ١٪ من الدخل القومي للدول الصناعية ، بينما يكتفي البعض بـ ٠٫٧٪ ويطالب البعض الآخر بـ ١٪ شاملة للاستثمارات الخاصة . أما الواقع الفعلي للمساعدات الاقتصادية فهو أقل من هذه النسب بكثير . وتدعو هذه النسب الضئيلة الى التساؤل عما اذا كان حجم المساعدات المبذول منها والمأمول يكفي للقول بحدوث تحول في القانون الدولي العام .

ومن ناحية أخرى ما هو المقصود بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يكثر الحديث عنه هذه الأيام ؟ . هل يقصد به تخطي نسبة الـ ١٪ والى أي حد ؟ وهل هناك فائدة عملية حقيقية في المطالبة بأكثر من ١٪ واعتبار هذه المطالبة من قبيل النظام الاقتصادي الجديد بينما لم يتحقق حتى الآن أكثر من ½ هذه النسبة الضئيلة ؟ أم أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يقصد به تحقيق الانتقال في الثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة عن طريق آخر وهو مضاعفة أسعار المواد الأولية التي تنتجها الدول الفقيرة كما حدث بالنسبه للبترول ؟ ولكن ما هو موقف الدول المصدرة للبترول من قضية التنمية ؟ .

(٤) موقف الدول المصدرة للبترول من قضية التنمية :

الدول المصدرة للبترول دول حديثة الثراء ، وهي كانت ولا زالت تعتبر من دول العالم الثالث . والحديث عن موقفها من قضية التنمية يقتضي الحديث أولا عن تنمية هذه الدول ذاتها ، ثم عن دورها في مساعدة الدول النامية غير البترولية ، ثم عن النموذج الجديد الذي قدمته في كيفية انتقال الثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة .

١ – استطاعت الدول المصدرة للبترول أن تفرض بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ زيادة أسعار البترول الى أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل هذه الحرب . وبذلك ارتفعت قيمة صادراتها من البترول سنويا من ٣٦ بليون دولار قبل هذه الحرب الى ١١٣ بليون دولار بعدها[١٤] . ثم قررت الدول المصدرة للبترول في اجتماع المنظمة الذي انعقد في ڤينا في سبتمبر سنة ١٩٧٥ رفع سعر البترول مرة أخرى بنسبة ١٠٪ .

ويمكن أن ينظر الى رفع سعر البترول على أنه استرداد لحق كان مسلوبا ، أو أنه تعويض عن الارتفاع المستمر في المنتجات الصناعية التي تضطر الدول المصدرة للبترول الى استيرادها من الدول الصناعية . ويمكن أيضا أن ينظر اليه نظرة بعض الدول

المستوردة للبترول على أنه ارتفاع مبالغ فيه ولا مبرر له . وأيا ماكانت وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن فان رفع سعر البترول أدى بطريقة جديدة ، غير طريقة القروض والمساعدات ، الى انتقال جزء من الدخل القومي الاجمالي للدول الصناعية الغنية الى الدول المصدرة للبترول يزيد عن نسبة الـ ١٪ التي لم تشأ الدول الصناعية أن تقدمها باختيارها الى الدول الفقيرة [١٥]. ولعل من أسباب انزعاج بعض الدول الصناعية أن انتقال الثروة يتم هنا رغم ارادتها لا في صورة قروض واجبة السداد أو في صورة منح واجبة الشكر ، وانما في صورة استرداد لحق . وهو ما قد يغري بالمزيد أو يشجع الدول المصدرة للمواد الخام الأخرى على التقليد .

ويلاحظ أن انتقال الثروة بنسبة أكبر من ١٪ من الدخل القومي للدول الصناعية لم يكن لمصلحة جميع الدول الفقيرة ، بل لمصلحة عدد محدود منها وهي الدول المصدرة للبترول ، وهو ما أدى الى زيادة دخل هذه الدول والى زيادة رصيدها النقدي بشكل يسمح لها دون عناء بالانتقال الى مستوى الدول الصناعية المنتجة الغنية . واذا كان من الملاحظ أن بعض الدول المصدرة للبترول لا تستخدم كل دخلها من البترول في التنمية على أرضها ، فهذه قضية أخرى لا مجال لبحثها في هذا المقام . فالمهم هو أن الدول المصدرة للبترول أصبحت قادرة – اذا أرادت – أن تحقق التنمية الاقتصادية على أرضها .

٢ – والمسألة الثانية التي تثيرها قضية البترول هي تحديد موقف الدول البترولية من قضية التنمية في الدول النامية الأخرى غير البترولية . وقد كان المفروض ابتداء الا تطالب الدول البترولية بعمل شئ لمساعدة الدول النامية ، لأنها هي ذاتها دول نامية تحتاج الى تجنيد كل مواردها لتحقيق التنمية على أرضها . ومع ذلك فان القضية ليست بهذه البساطة . فللسبب ذاته ، وهو أن الدول البترولية جزء من دول العالم النامي ، ثمة ما يفرض على الدول البترولية أن تقوم بواجبات التضامن بين دول العالم النامي ، ولا تكتفي بمجرد النجاة بذاتها من آلام الفقر . ومن ناحية أخرى ، فان بعض الدول البترولية مرتبطة ارتباطات قومية ودينية واقليمية بغيرها من الدول النامية وهو ما يفرض عليها مزيدا من الواجبات نحو هذه الدول الأخيرة . ويضاف الى ذلك الالتزام الاخلاقي العالمي الذي يفرض على كل من معه أن يساعد من ليس معه ، وهو الالتزام الذي تقوم عليه أصلا قضية التنمية .

ولكن الأخطر من كل هذه الأسباب أن الدول المصدرة للبترول أصبحت تتهم صراحة بأن الزيادة في أسعار البترول أدت الى تعطيل برامج التنمية لدى الدول النامية غير البترولية . أو كما قال وزير خارجية الولايات المتحدة ، هنري كيسنجر ، في خطاب ألقاه أخيرا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان زيادة أسعار البترول مسئولة عن « تحطيم » خطط التنمية للدول الفقيرة . ويقال استطرادا في هذه الحجة أن المضرور الأكبر من زيادة الأسعار ، ليست هي الدول الصناعية القادرة على استيعاب هذه الزيادة ، وانما هي الدول الفقيرة التي لا يسمح لها اقتصادها بمزيد من التضحيات . وتمثل الزيادة في أسعار البترول الواجب على الدول النامية دفعها سنة ١٩٧٦ ، ١٣ بليون دولار أكثر مما كانت تدفعه سنة ١٩٧٣ [١٦] . وتعتبر هذه الزيادة من ناحية أخرى انتقالا للثروة من الدول الفقيرة الى الدول البترولية . فاذا أضيف الى ذلك ما طرأ من زيادة في أسعار الغذاء والسماد والمنتجات الصناعية ، فان قيمة واردات الدول الفقيرة زادت بمبلغ يقدر بنحو ٢٠ بليون دولار سنويا ، وهو عبء جديد يضاف الى الاقتصاد المرهق أصلا لهذه الدول .

وبسبب الصعوبات الجديدة التي واجهتها الدول النامية نتيجة لارتفاع أسعار السلع وفي مقدمتها البترول ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ابريل سنة ١٩٧٤ قرارا بتصنيف ٣٠ دولة تحت اسم جديد هي الدول « الأكثر شدة في التأثر » ، وهي دول تحتاج الى مساعدات عاجلة لمواجهة حاجاتها الأساسية في الاستيراد . وتعتبر الدولة من هذا النوع اذا كان العجز في ميزان مدفوعاتها لسنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ لا يقل عن ٥٪ من قيمة وارداتها . وقد روجعت قائمة هذه الدول في آخر سنة ١٩٧٤ فأصبحت تشمل ٣٣ دولة ، ثم أضيف اليها في ابريل سنة ١٩٧٥ ٨ دول أخرى فأصبحت تشمل ٤١ دولة [١٧] . وبحسب تقدير البنك الدولي فان هذه الدول لا تستطيع الاستمرار في التنمية ما لم تحصل على مبالغ هائلة من المساعدات [١٨] . وفي هذا الصدد ، اقترحت بعض الحلول التي لم تقبلها الدول المصدرة للبترول . ومن هذه الحلول أن تبيع البترول بسعر أرخص الى الدول الفقيرة من السعر الذي يباع به الى الدول الغنية . ومنها أن تتبع سياسة « منح الاعانة من أجل البترول » شبيهة « بمنح الاعانة من أجل الغذاء » التي تقدمها بعض الدول الغنية الى الدول التي تهددها المجاعات .

ومن الاقتراحات التي تعتبر نوعا من التبرع ، الاقتراح الذي تقدم به رئيس فنزويلا كارلوس أندروز بيريز في خطاب وجهه الى السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهيم في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، بانشاء صندوق لدول الأوبك بمبلغ ٥ر١ - ٢ بليون دولار لكي يغطي بدون سداد « الزيادة في تكاليف البترول الناشئة عن تعديل الأسعار » ، وهو يضيف الى ذلك أن (مثل هذا القرار من شأنه أن يقوي المركز المعنوي لدول الأوبيك ويثبت روح الزمالة الحقيقية لديها . . ويقف ضد الضغوط الخطرة التي حاول بها البعض تفتيت وحدة العالم الثالث »[١٩].

ولكن الدول البترولية رفضت وترفض فيما يبدو كل محاولة لجعلها مدينة بالتزام تبرعي في مواجهة الدول الفقيرة الأخرى . وهي مع ذلك تقوم بمساعدة هذه الدول بكل الطرق المعروفة ابتداء من دعم ميزان مدفوعاتها ، الى تمويل المشروعات الانمائية بها ، الى الاسهام في عمليات الأمم المتحدة العاجلة ، الى منح تسهيلات ائتمانية لاستيراد البترول ، الى تدعيم التسهيلات البترولية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ، الى الاسهام في المؤسسات المختلفة للبنك الدولي ، الى انشاء وتدعيم صناديق التنمية الاقليمية ، الى القيام بالمشروعات الاستثمارية التجارية ، وغير ذلك . ومن المعروف أن دولة مثل الكويت على سبيل المثال ، تخصص ما يقرب من ٥٪ الى ٦٪ من دخلها القومي الاجمالي للاسهام في مجهودات التنمية[٢٠].

ولكن نموذج الكويت يصعب تكراره ، فاذا أردنا تعميم النظر الى ما تقوم به الدول المصدرة للبترول في مجموعها ، وجدنا طبقا لاحصائية نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أن مجموع مبالغ التدفق النقدي من الدول البترولية الى الدول الفقيرة سنة ١٩٧٤ هو ٤ر٦ بليون دولار أي ما يعادل نسبة ٤ر٣٪ من الدخل القومي الاجمالي للدول البترولية في هذه السنة . أما المساعدات الرسمية في صورة منح وقروض سهلة فتبلغ في هذه السنة ٢ر٢ بليون دولار أي ما يعادل ٨ر١٪ من الدخل القومي الاجمالي للدول البترولية .

وهذه المساعدات تزيد بكثير عما تقدمه الدول الصناعية الغنية وذلك من ناحيتين :

أ - من ناحية نسب المساعدات الى الدخل القومي الاجمالي ، فهي قد بلغت سنة ١٩٧٤ عند الدول الصناعية ٧ر٢٦ بليون دولار أي بنسبة ٧٨ر٠٪ فيما يتعلق

بمجموع المساعدات الرسمية ، بينما سبق أن ذكرنا أن هذه النسب عند الدول البترولية هي ٤ر٣٪ و٨ر١٠٪ على التوالي (٢١)

ب – الدول المصدرة للبترول لا تعطي في الواقع نسبة من دخلها القومي السنوي ، وانما هي تعطي نسبة من ثروتها القومية . فالدخل الناتج من البترول ليس دخلا يمكن تنميته باستمرار والى ما لا نهاية ، وانما هو ثمن بيع الثروة القومية التي يؤدي بيعها الى نفاذها في أجل قريب . ومن أيام القانون الروماني ، يعرف رجال القانون التفرقة بين الثمار والمنتجات . فالثمار هي ما ينتج عن الشيء بصفة دورية متجددة ، أما المنتجات فهي ما يقتطع من أصل الشيء . والبترول ليس من الثمار بل من المنتجات . وهكذا فان الدول الصناعية الغنية تعطي نسبة ضئيلة من ثمار ثروتها المتجددة على الدوام ، أما الدول البترولية فهي تعطي نسبة أكبر من أصل ثروتها . وفرق هائل بين من يعطي من الثمرة ومن يعطي من الأصل .

ومع ذلك فان البعض لا زال يطالب الدول البترولية بالمزيد ، على أساس أنها بسبب أصولها النقدية السائلة أقدر من الدول الصناعية على المساعدة . ويقترح البعض أن زيادة المساعدة تكون في ايجاد الوسيلة لتغطية كل أو الجزء الأكبر من ثمن شراء البترول الواجب على الدول الفقيرة دفعة ، على الأقل في فترة مؤقتة مدتها أربع أو خمس سنوات (٢٢) .

ولا شك أن هناك دافعا كريما وراء كل مطالبة بمساعدة الدول الفقيرة . ولكن الاقتصار على توجيه المطالبة الى الدول المصدرة للبترول لا يبدو مقبولا ، كما أن الحجة التي يستند اليها هذا الاتجاه لا تبدو مقنعة . ويتضح ذلك مما يأتي :

أ – القول بأن الدول المصدرة للبترول أكثر قدرة من الدول الصناعية على تقديم المساعدة غير صحيح ، لأن القدرة تتوقف على الثراء ، ولا وجه للمقارنة بين الثراء المحدود للدول المصدرة للبترول ، والثراء الكبير للدول الصناعية . ويكفي أن نشير في هذا الشأن الى أن الزيادة التي تحققها الدول الصناعية في دخلها القومي كل سنة تساوي كل ما تحصل عليه الدول البترولية من بيع ثروتها القومية . فالدول الصناعية يبلغ دخلها القومي السنوي سنة ١٩٧٥ نحو (٢٣٠٠) بليون دولار وتبلغ الزيادة السنوية في دخلها القومي بمعدل الأسعار الثابتة أكثر من (١٠٠) بليون دولار ، ويتوقع أن

يصل دخلها القومي سنة ١٩٨٠ الى (٣٠٠٠) بليون دولار[٢٣]. فأين هذه الأرقام من ثمن بيع الثروة القومية للدول البترولية الذي بلغ سنة ١٩٧٥ على أحسن التقديرات (١١٣) بليون دولار .

ب – القول بأن الأصول المالية لدى الدولة البترولية أصول سائلة يسهل توجيهها الى مساعدة الدول الفقيرة غير مقنع . لأن هذه الأصول السائلة كما يسهل توجيهها الى مساعدة الدول الفقيرة ، فهي أيضا يسهل توجيهها الى تنمية الدول التي تملكها وهذا أولى . ومن المعترف به أن الدول البترولية لا تستخدم أصولها لتحقيق التنمية على أرضها بالقدر المطلوب . فهذه الدول أصبحت تملك الآن القدرة على التنمية الذاتية . وهذه فرصة لها قد تكون هي فرصتها الأخيرة .

جـ – التنمية الاقتصادية في البلاد الفقيرة لا تحتاج بالضرورة الى أصول سائلة ، بل تحتاج في المقام الأول الى بضائع وخبرة فنية وهو ما تملكه الدول الصناعية أكثر مما تملكه الدول البترولية .

د – اذا استعرضنا الدول البترولية وجدنا أن بعضها يقوم بتنفيذ برامج للتنمية على أرضه تكاد تستنفذ كل دخله من البترول بحيث لا يتبقى له أي فائض سائل ، وهذه الدول هي ايران والجزائر وفنزويلا والعراق . ووجدنا البعض الآخر مثل نيجيريا واندونيسيا تصل احتياطياتها الثابتة من البترول ٧٪ فقط من اجمالي احتياطيات الدول البترولية . بينما يبلغ عدد سكانها أكثر من ٧٠٪ من اجمالي سكان الدول البترولية ، وبالتالي فان دخلها من البترول لا يكفي لتنفيذ برامج التنمية بها . ووجدنا البعض الثالث مثل الأكوادور وجابون كان يتلقى المساعدات قبل ارتفاع أسعار البترول سنة ١٩٧٣ ، ولم يصبح بعد ارتفاع الأسعار قادرا على تقديم المساعدات الى الغير[٢٤].

هـ – تكاد اذن تنحصر المطالبة بالمزيد من المساعدات في مواجهة المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج الأخرى . فاذا لوحظ أن هذه الدول تعطي دون مطالبة أكثر من غيرها ، أصبحت مطالبتها بالمزيد في غير محلها . فقد سبق أن ذكرنا أن الكويت تخصص نسبة تتراوح بين ٥٪ و ٦٪ من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة . وهي نسبة لم يسبق لها مثيل ويصعب مطالبتها بزيادتها . والجدير بالذكر أيضا أن مجموع المساعدات التي أعطتها الكويت والمملكة العربية السعودية بلغت سنة

١٩٧٤ نصف المساعدات التي أعطتها الدول المصدرة للبترول مجتمعة ، كما بلغت سنة ١٩٧٥ ثلثي هذه المساعدات [٢٥]

ويتضح مما سبق ، أنه طبقا لأي معيار كان ، فان الدول البترولية تساعد الدول الفقيرة غير البترولية بأكثر مما تساعدها به الدول الصناعية المتقدمة . فالدول البترولية تقتطع من ثروتها القومية وليس من دخلها السنوي المتجدد ، وتقتطع من ثروتها القومية نسبة أكبر بكثير مما تقتطعه الدول الصناعية من دخلها السنوي ، وتقتطع من ثروتها القومية ما هي في حاجة اليه لتنمية ذاتها . ثم هي بحصولها على ثمن عادل لصادراتها البترولية لم تعتد على حق أحد ، بل على العكس استردت حقها وقدمت بذلك نموذجا يمكن أن تستفيد منه الدول الفقيرة الأخرى ، وهذا ما نوضحه فيما يلي :

٣ - المسألة الثالثة التي تتعلق بموقف الدول البترولية من قضية التنمية هي النموذج الذي قدمته الدول البترولية الى الدول الفقيرة الأخرى المصدرة للمواد الخام في كيفية تحسين شروط التجارة الخارجية بما يضمن مصلحة الدول الفقيرة . ورغم محاولة اثارة الفرقة داخل العالم الثالث بين الدول البترولية والدول غير البترولية على النحو الذي اتبعه هنري كيسنجر في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة السابق الاشارة اليه ، ورغم بعض المخاوف التي توجد لدى بعض الدول المصدرة للبترول عن احتمالات هذه الفرقة كما ظهر في الخطاب الذي وجهه رئيس فنزويلا الى السكرتير العام للأمم المتحدة السابق الاشارة اليه ، ورغم الضرر الحقيقي الذي أصاب الدول الفقيرة غير البترولية من ارتفاع أسعار البترول ، فان ذلك كله لا يبلغ في الأهمية ما أعطاه ارتفاع أسعار البترول من أمل جديد للدول الفقيرة في رفع أسعار المواد الخام التي تنتجها بالأسلوب نفسه . والدول الفقيرة تنتج ٨٠٪ من انتاج العالم للمواد الأولية . وبعد أن قامت الدول البترولية بدور الطليعة في مواجهة الدول الصناعية واستطاعت أن تحصل على ثمن عادل لانتاجها من البترول ، فان الدول الفقيرة الأخرى أصبحت تتطلع الى تحقيق الشيء ذاته بالنسبة لمنتجاتها من المواد الخام الأخرى غير البترول . وهي بهذا تستطيع أن تنقل اليها جزءا من دخل الدول الصناعية يزيد بكثير عن نسبة الـ ١٪ الشهيرة ، بما يمكنها من تنفيذ برامج التنمية بها . ولعل بهذه الطريقة التي تستند الى استرداد الحق يتحقق النظام الاقتصادي الدولي الجديد بأكثر مما يتحقق به عن طريق المنح والقروض . وبالفعل ، فقد زادت أسعار بعض المواد الخام . ففي الفترة

ما بين نوفبر ۱۹۷۲ ونوفبر ۱۹۷۳ زاد ثمن الزنك بنسبة ٣٦٠٪ والفوسفات بنسبة ١٨٠٪ والقطن بنسبة ١٧٥٪ والكاوتشوك بنسبة ١١٧٪ والنحاس بنسبة ١١٥ . [٢٦] واستفاد من ذلك الكثير من الدول الفقيرة .

وبعد أن كانت الدول الغنية تعارض كل اتجاه يعمل على ضمان حقوق الدول المنتجة للمواد الأولية ، أصبحت تقبل الآن الحوار مع الدول الفقيرة عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبصفة خاصة عن أسعار المواد الخام على النحو الذي تم في اجتماع باريس في آخر سنة ١٩٧٥ . وقد سبق ذلك صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في ١ مايو سنة ١٩٧٤ وصدور ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مؤكدا حقوق جميع الدول في المحافظة على ثرواتها الطبيعية . وهي قرارات وجدت معارضة من بعض الدول المتقدمة وقت اصدارها . غير أن دراسة العلاقة بين المواد الخام والتنمية تحتاج الى بحث مستقل وهو ما نعرض له في الفقرة التالية .

ويخلص مما سبق ذكره عن موقف الدول البترولية من قضية التنمية ، ان هذه الدول أصبحت لديها فرصة قد لا تتكرر في تنفيذ برامج التنمية على أرضها ، وأنها تقوم في الوقت نفسه بمساعدة الدول الفقيرة الأخرى بأكثر مما تقوم به الدول الصناعية المتقدمة ، كما أنها أعطت للدول الفقيرة المنتجة للمواد الخام نموذجا صالحا للاقتداء به في المطالبة بتنظيم التجارة الدولية على نحو يخدم قضية التنميــة .

(٥) المواد الخام وتمويل التنمية :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ مايو سنة ١٩٧٤ قرارا بما أسمته « اعلان باقامة نظام اقتصادي دولي جديد » . ولعل أبرز ما في هذا الاعلان أنه ربط بين قضية التنمية وقضية المواد الخام ، وقضية النظام الاقتصادي الدولي الجديد باشارته في أول فقرة من المقدمة الى أن « الجمعية العامة تدرس لأول مرة مشاكل المواد الخام والتنمية . . » . وجاء في مقدمته أيضا أن النظام الجديد ينبغي أن يجعل من الممكن سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين الدول المتقدمة والدول النامية . وأشار في مادته الأولى الى أن سكان الدول النامية يمثلون ٧٠٪ من سكان العالم ، بينما لا يحصلون الا على ٣٠٪ من دخله . وأن النظام الاقتصادي الحالي تكون في وقت لم تكن فيه

الدول النامية قد ظهرت كدول مستقلة ، كما أنه لا يزال يعمل على استمرار عدم المساواة بين الدول ، وأن هذا النظام أصبح متعارضا بصفة مباشرة مع التطور الجاري للعلاقات السياسية والاقتصادية .

ويشير الاعلان في مادته الثانية الى أن الدول النامية أصبحت قوة مؤثرة ومحسوسة في كل النشاطات الدولية . ويشير في مادته الثالثة الى أن التعاون المشترك من أجل التنمية والغاء الفوارق القائمة أصبح هو الهدف المشترك لكل الدول . ويشير في المادة الرابعة الى حق جميع الدول في السيادة على ثرواتها الطبيعية ، والى ضرورة اقامة علاقة عادلة بين أسعار المواد الخام والمواد الأولية والمصنعة وشبه المصنعة التي تصدرها الدول النامية ، وبين أسعار المواد والمنتجات الصناعية التي تستوردها .

وقد جاء في المادة الرابعة أيضا أن واحدا من أهم أهداف اصلاح نظام النقد الدولي هو تشجيع تنمية البلاد النامية . ولعل هذا النص يكشف عن مدى التطور الذي حدث في الفكر الدولي خلال السنوات العشر الماضية . ففي سنة ١٩٦٤ ، اجتمع في جنيف لأول مرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعد انشائه كجهاز تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٧). وأصدر عدة مبادئ عن التجارة والتنمية ، تضمن المبدأ الحادي عشر منها الفكرة البسيطة نفسها وهي أن السياسة المالية والنقدية العالمية يجب أن تراعي حاجات الدول النامية في مسائل التنمية والتجارة . ومع ذلك فقد اعترضت على هذا المبدأ عند التصويت خمس دول منها الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والمانيا الغربية ، وامتنعت عن التصويت عليه ١٩ دولة تشمل معظم الدول الصناعية المتقدمة ، وهو مبدأ يصعب لبساطته أن تعترض عليه أي دولة في الوقت الحاضر (٢٨) .

أما القرار باعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فقد وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تصويت ، وان كانت بعض الدول وهي الولايات المتحدة ، والمانيا الغربية ، وفرنسا ، واليابان ، والمملكة المتحدة ، قد أبدت عليه بعض التحفظات. وهكذا يبدو أن حدة المعارضة من جانب الدول الصناعية المتقدمة في وجه النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بدأت تخف الى حد ما .

ومن ناحية أخرى ، وافق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في اجتماعه الثالث في سنتياجو سنة ١٩٧٢ على ميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . وتمت الموافقة على نصوص هذا الميثاق بأغلبية كبيرة ، يقابلها الرفض أو الامتناع من جانب الدول الصناعية المتقدمة . وكما يقول الأستاذ «كوليار» ، فان هذا الموضوع يمر بأهم مراحل تطوره وأن الاتفاق الدولي بشأنه لم يصبح بعد ممكناً[٢٩] . وقد كان هذا الميثاق الذي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ باسم ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . وقد صدر هذا الميثاق بموافقة ١٢٠ دولة واعتراض ٦ ، وامتناع ١٠ عن التصويت[٣٠] . وجاء الاعتراض والامتناع من جانب الدول الصناعية المتقدمة كالمعتاد . ويهدف هذا الميثاق كما جاء في مقدمته الى ايجاد وسيلة فعالة لاقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس العدالة ، والسيادة ، والمساواة ، وارتباط المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ومن الواضح أن الاعلان عن انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، أو الاعلان عن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول تمهيدا لانشاء هذا النظام انما يعبر عن حق الدول الفقيرة في التنمية كخطوة سابقة على انشاء القانون الدولي للتنمية . ويتساءل بعض الفقهاء عما اذا كنا لا زلنا في مرحلة الاعلان عن الحق في التنمية ، أم أننا تجاوزناها الى مرحلة القانون الدولي للتنمية[٣١] . وسندرس هذه المسألة فيما بعد .

(٦) التنمية بين القروض السهلة ورفع أسعار المواد الخام :

سبق أن ذكرنا أن مجهودات التنمية كانت تعتمد على القروض والمساعدات الأخرى التي تعطيها الدول الغنية الى الدول الفقيرة . وأن هذه المساعدات في صورتها الرسمية لم تبلغ حتى الآن أكثر من ½ الى ١٪ من الدخل القومي للدول المتقدمة . وقد ظهرت بعد ذلك طريقة أخرى لانتقال الثروة غير القروض والمساعدات . وهي رفع أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول الفقيرة الى الدول الغنية . وقد أدى رفع أسعار البترول الى انتقال أكثر من ١٪ من الدخل القومي للدول الغنية الى طائفة من الدول النامية وهي الدول البترولية التي أصبحت قادرة الآن على تنمية نفسها دون حاجة الى مساعدة من الغير . وقد أعطى ذلك نموذجا للدول الفقيرة غير البترولية فيما يتعلق بالمواد الخام التي تنتجها والتي تبلغ ٨٠٪ من انتاج العالم من هذه المواد .

ويعتقد البعض أن مشكلة تحديد سعر المواد الخام هي أخطر مشكلة في العلاقات الدولية الاقتصادية في الوقت الحاضر ، وأن المشاكل التجارية والنقدية الأخرى ستصبح عديمة المعنى بالنسبة الى هذه المشكلة (٣٢). والدول الصناعية تخشى أن تقوم الدول الفقيرة الأخرى بتقليد الدول المصدرةللبترول في رفع أسعار المواد الخام بطريقة غير عادلة في نظر الدول المتقدمة . وبطبيعة الحال فان تحديد الثمن العادل ليس من الأمور السهلة . وكل طرف يعتقد أن أي زيادة في أعبائه هي زيادة غير عادلة . وتعتقد الدول الصناعية أن الدول البترولية ستقوم بدعم الدول الفقيرة في مطلبها لرفع أسعار المواد الخام حتى ولو تكلف مثل هذا الدعم بلايين الدولارات (٣٣) . ويصل البعض الى حد التهديد بأنه في حالة الارتفاع بأسعار المواد الخام الى مستوى تراه الدول الصناعية غير عادل بالنسبة لها ، فأنه سيصعب بعد ذلك على هذه الدول أن تستمر في مساعداتها التي تقدمها للدول الفقيرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في صورة قروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة(٣٤)!.

وغني عن الذكر أن المسألة ليست بهذه البساطة . فالدول الفقيرة غير معروض عليها فعلا أن تختار بين رفع أسعار المواد الخام ، وبين الحصول على المساعدات الانمائية . ومن غير المعقول الحديث عن الارتفاع غير العادل لاسعار المواد الخام وترتيب النتائج على هذا الارتفاع ، قبل تحققه ، بل وقبل تحقق الارتفاع العادل . ولا شك أن المناقشة حول أسعار المواد الخام ستستمر في المؤتمرات الدولية سنوات طويلة قبل أن يتحقق بشأنها اتفاق بين الدول الفقيرة والدول الغنية(٣٥) . ومع ذلك فقد أصبح واضحا من الآن أن تمويل التنمية يتم بانتقال جزء من الدخل القومي للدول الغنية الى الدول الفقيرة ، أما عن طريق القروض والمساعدات الأخرى وهذه هي الطريقة التي بدأت ولا زالت مستمرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأما عن طريق رفع أسعار المواد الخام ، وهذه هي الطريقة التي ظهرت بعد أن تمكنت الدول المصدرة للبترول من تحقيق ذلك بالنسبة للبترول سنة ١٩٧٣ . والقانون الدولي للتنمية هو الوسيلة الفنية التي يتم عن طريقها تحقيق الانتقال للثروة على النحو المذكور .

(٧) شكوك حول جدوى القروض والمساعدات :

بعد مرور أكثر من عشرين سنة على اتباع اسلوب القروض والمساعدات

الاقتصادية الأخرى في تمويل التنمية ، أصبح هذا الأسلوب هو الأسلوب التقليدي للتنمية الخارجية ، وأصبح من الممكن تقييم هذا الأسلوب في ضوء النتائج التي حققها . وقد ظهرت شكوك كثيرة حول جدوى هذا الأسلوب ، سواء في مواجهة الدول التي تتلقى المساعدات ، أو في مواجهة الدول التي تمنح المساعدات :

اولا : الشكوك في مواجهة الدول التي تتلقى المساعدات : الفوائد التي يمكن أن تحققها المساعدات الخارجية هي سد النقص في الادخار الوطني ، وتوفير النقص في العملات الأجنبية وتقويم الخبرة الفنية والعملية . وفيما يتعلق بسد النقص في الادخار الوطني ، هناك شك في وجود حاجة الى ذلك . لأن الدول الفقيرة رغم فقرها قادرة على الادخار وقادرة على زيادة معدلات الادخار ، وهي كانت في الستينات حسب تقرير بيرسون تمول عن طريق الادخار الوطني ٨٥ ٪ من مجموع استثماراتها في التنمية[٣٦] . وهي تستطيع زيادة معدلات الادخار عن طريق تجنيد الدخول العالية لبعض مواطنيها الأثرياء اذا صحت ارادتها في ذلك .

ومن مخاطر تدفق رأس المال الأجنبي أن يضعف الحافز الوطني الى الادخار ، وأن يصبح رأس المال القادم بديلا عن الادخار وليس مكملا له . ومن مخاطر تدفق رأس المال الأجنبي انه يعمد الى استخدام أساليب الانتاج المتبعة في العالم المتقدم وهي أساليب تقوم على الاعتماد على رأس المال المكثف بدلا من الاعتماد على اليد العاملة . وهو ما يؤدي الى زيادة معدل رأس المال المستثمر الى الناتج من هذا الاستثمار ، أي أن الزيادة في رأس المال بسبب المساعدات الخارجية تضيع فائدتها نتيجة للانخفاض في معدل العائد الاقتصادي . ومن مخاطر تدفق رأس المال الأجنبي كذلك أنه عندما يأخذ شكل الاستثمارات الخاصة يتجه الى أنواع معينة من الاستثمار ليس من شانها أن توسع قاعدة التنمية الاقتصادية في الدولة ، وهي استثمارات تهدف الى تحقيق مصلحة الدول القادمة منها أكثر من فائدة الدول الوافدة اليها .

ولا يمكن الرد على الحجج السابقة عن طريق ابراز الفوائد التي تحققت في اوربا من مشروع مارشال ، أو التنمية التي حدثت في تايوان أو كوريا الجنوبية ، لأن حجم انتقال رأس المال في هذه الأمثلة كان كبيرا لدرجة لا مثيل لها في المساعدات الخارجية الأخرى ، وبالتالي فان ثمن التنمية التي تحققت في هذه الأمثلة كان

باهظا ، يتضمن الكثير من الفاقد ، كما ترتب عليه بالنسبة لكوريا وتايوان فقدان الحضارة الذاتية .

وفيما يتعلق بتوفير النقص في العملات الأجنبية فان فائدة المساعدات الخارجية تبدو حقيقة إذا وجد مشروع حيوي للتنمية لا يمكن تنفيذه الا عن طريق استيراد بضائع وخدمات من الخارج . أما إذا كان الهدف من المساعدة الخارجية هو بيع البضائع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدول التي تأتي منها المساعدة ، فان فائدة المساعدة الخارجية تصبح مشكوكا فيها . وهذا ما يتحقق كثيرا في صورة ما يعرف باسم المساعدة المشروطة أو المساعدة المقيدة ، وهي المساعدة التي تكون في شكل شراء سلع وخدمات من الدولة المعطية .

أما تقديم الخدمة الفنية والعلمية فله ، بجانب فوائده الايجابية في كثير من الاحيان ، بعض المظاهر السلبية التي تتمثل في أن الخبرة الأجنبية قد تكون غير قابلة للتطبيق في البلاد الفقيرة . كما أن أبناء هذه البلا د الذين يتدربون في الخارج يعودون في كثير من الأحيان الى بلادهم مشبعين بأسلوب الحياة الغربية التي تجعلهم يترفعون على مشاكل الفقر في بلادهم ، ويصبحون عبئا على التنمية بدلا من أن يصبحوا دافعا محركا لها .

وازاء الشكوك حول فوائد المساعدات الخارجية في التنمية (٣٧) ، بدأت تظهر اتجاهات تنادي بوقف هذه المساعدات . ولعل من أبرز الأمثلة على هذه الاتجاهات ، التقرير الذي قدمه « بيتر باور » الاستاذ بجامعة لندن الى احدى لجان مجلس العموم البريطاني . وهو يرى أن الدول الغنية حققت تقدمها الاقتصاى بدون مساعدات خارجيه ، وأن الذى يمنع التقدم الاقتصادى للشعوب الفقيرة هو سلوك هذه الشعوب وسلوك حكومتها . وأنه لو كانت مشكلة التنمية ترجع الى النقص في التمويل لأمكن سد هذا النقص عن طريق الاقتراض من السوق التجارى . يضاف الى ذلك أن المساعدات الخارجية لها الكثير من الآثار الجانبية ، فهى تشجع المبالغة في خطط التنمية الطموحه ، وتشجع الحكومات على اتباع سياسة مالية ونقديه تضخمية ،كما تشجع تبديد احتياطي العملات الأجنبية ، وهو ما يؤدى آخر الأمر الى تأخير التنمية بدلا من تحقيقها ويقود الى الشعور بالاحباط والتوتر(٣٨).

وإذا كان هذا الرأي يأتي من جانب أحد المفكرين اليمينيين ، فان الرأي ذاته نجده أيضا لدى المفكرين اليساريين . فبعضهم يذهب الى أن المساعدات الخارجية نوع من الامبريالية بهدف المحافظة على النظام الرأسمالي ، وانها تؤدي الى خلق طبقة مسيطرة في الدول الفقيرة ترتبط مصالحها بتدفق هذه المساعدات وتصبح بذلك حليفا للامبريالية (٣٩) . كما أن المساعدات الخارجية التي تأتي في صورة استثمارات خاصة تؤدي الى جعل الاستثمارات الداخلية تقوم بدور هامشي وهي تقضي بذلك على فرصة قيام الاستثمارات الوطنية بدور فعال في التنمية . هذا بالاضافة الى الاثار الأخرى السابق ذكرها وهي اضعاف الادخار القومي والحلول محله بدلا من تكملته ، وكذلك استخدام الأساليب الحديثة في الانتاج التي تعتمد على رأس المال المكثف وما يصاحب ذلك من زيادة معدل رأس المال الى الناتج من استثماره (٤٠) . وهكذا تبدو آراء لها وزنها من اليمين واليسار على السواء ترى في أسلوب المساعدات الخارجية المتبع حاليا سببا لاعاقة التنمية بدلا من تحقيقها .

واذا كان هناك نوع من التطرف في القول بأن المساعدات الخارجية بدلا من تحقيق التنمية تقف عقبة في سبيل ذلك ، فان البعض يرى أن المعوقات الحقيقية للتنمية تكمن في عاملين هما : طبيعة المجتمعات المتخلفة ، وانعدام ارادة التنمية لديها . فعن طبيعة المجتمعات المتخلفة يذهب الاقتصادي السويدي ميردال الى أن وجود طبقة قيادية متميزة في المجتمعات الفقيرة هي العقبة الأساسية في طريق التنمية(٤١) . فهذه الطبقة تستطيع أن تقدم قوانين طابعها المساواة ولكنها في وضع يسمح لها دائما بعدم تطبيق هذه القوانين . وكل الانقلابات والثورات التي تحدث في هذه المجتمعات تجري بين أفراد الطبقة نفسها ، دون أن تنعكس فائدتها على مجموع الشعب . والمميز المشترك لهذه المجتمعات هو انها تتسم بالرخاوة ، فهي دول رخوة بمعنى أنها مجتمعات يجري استغلالها لتحقيق المصالح الشخصية للطبقة المسيطرة عليها .

ومن ناحية أخرى ، فان الطبقات الحاكمة في هذه المجتمعات ، ورثت السيطرة والامتيازات التي كانت تتمتع بها الطبقات الاستعمارية قبل الاستقلال . كما أن الوجود السابق للاستعمار سمح لهذه الطبقات بأن تجد حجة أمام شعوبها لتبرير تقصيرها في القيام بالتنمية ، والحجة هي القاء اللوم كله على عاتق الاستعمار

السابق ، وعليه ، فالطبقات المتميزة المسيطرة التي تتعارض مصالحها تعارضا عميقا مع مصلحة الشعوب في التقدم ، هي العقبة الأولى في طريق التنمية .

أما العقبة الثانية فهي انعدام عقيدة التنمية . فالتنمية حتى تتحقق يجب أن تصبح عقيدة لدى الدول الفقيرة تهون كل التضحيات في سبيلها ، وكما يقول دافيد ماكليلاند الاستاذ بجامعة هارفارد « لا يوجد بديل عن الحماس العقائدي(٤٢) » .

غير أن الشكوك في جدوى المساعدات الخارجية لا توجه الي الدول التي تذهب اليها هذه المساعدات فحسب ، بل توجه كذلك الى الدول التي تأتي منها المساعدات .

ثانيا : الشكوك في مواجهة الدول التي تعطي المساعدات : هناك شكوك حول الأسباب والدوافع التي تدعو الدول الغنية الى التنازل عن جزء من دخلها القومي — ولو كان ضئيلا — لمصلحة الدول الفقيرة . والغالب أن هذه الأسباب هي في المقام الأول سياسية ونفعية قبل أن تكون أخلاقية :

١) وقد كان السبب الدافع الى المساعدات قبل الحرب العالمية الثانية هو الاعتقاد بأن مساعدة الدول الفقيرة سيحد من انتشار الشيوعية ووقوع هذه الدول تحت قبضتها . ومن ناحية أخرى فان الاتحاد السوفياتي قدم بعض المساعدات الى الدول التي ارتبطت في فترة من تاريخها بسياسته المناهضة للغرب مثل الصين الشعبية وكوبا ومصر . وكان الهدف من الكثير من المساعدات التي أعطيت في الخمسينات هو تمكين بعض الدول من تجهيز قواتها العسكرية ، لا تحقيق التنمية (٤٣). بل على حساب التنمية .

وقد أدت سياسة محاولة شراء الأصدقاء الى نتائج عكسية . كما أن هذه السياسة يمكن أن تتعارض تعارضا جوهريا مع متطلبات التنمية . وهي اذا أدت الى فائدة مؤقتة للدول المعطية عن طريق تدعيم بعض النظم الفاسدة ، فان هذه النظم بذاتها هي احدى العقبات الأساسية التي تحول دون تحقيق التنمية (٤٤).

والتأثر بالأهداف السياسية يعني أن المساعدة لا تبذل من أجل التنمية بل من أجل هدف محدود قصير النظر هو محاربة الشيوعية أو محاربة الرأسمالية . وهذا الهدف المحدود بجانب أنه يتعارض في كثير من الأحيان مع متطلبات التنمية ، فانه يمنع الاستفادة من تجارب التنمية في المعسكر المعادي . وعلى سبيل المثال ، فان الفكر

الغربي الليبرالي بسبب نفوره من طريقة الحياة في الصين الشعبية يجد صعوبة في قبول دراسة أو محاولة التعلم من تجربة هذه الدولة في التنمية (٤٥). وينادي الفكر المعاصر بضرورة الفصل بين الأهداف السياسية المحدودة ، وبين الهدف العالمي في التنمية . ويجب الايمان كما يقول تقرير بيرسون بأن « تنمية الدول الفقيرة ليس ضمانا لأنها ستختار أيديولوجية معينة أو نظاما معينا للقيم » (٤٦).

٢) والسبب الدافع الثاني الى المساعدات الاقتصادية هو تحقيق مصلحة الدول المعطية ذاتها . ويظهر ذلك في المساعدات « المقيدة » بشراء بضائع وآلات من الدولة المعطية ، أو تقديم الخبرة الفنية المتاحة في هذه الدولة . وعندما تأخذ المساعدة شكل الاستثمارات الخاصة فان مصلحة الدولة المعطية تبدو أكثر وضوحا في صورة الأرباح التي تعود اليها من هذه الاستثمارات . ويلاحظ أنه بقدر ما تؤدي المساعدات الى تنشيط التنمية في الدول الفقيرة ، بقدر ما تؤدي الى تنشيط الاقتصاد العالمي والانتاج الصناعي في الدول الغنية .

ومن الحجج المعروفة التي يحاول بها البعض اقناع الأجهزة التشريعية في الدول الغنية للموافقة على اعطاء المساعدات ، القول بأن كل جنيه استرليني ندفعه في صورة مساعدة يعود الينا ثلاثين شلنا (٤٧)! (بفرض أن الحجه توجه الى السلطات التشريعية في المملكة المتحدة) .

وكما يقول أحد الكتاب ، ان المستثمر الأجنبي الذي يتقدم بمشروع الى دولة فقيرة يقول لها عادة أن هذا المشروع سيزيد من صادراتها أو سيقلل من وارداتها ، وتجد المستثمر نفسه يقول للسلطات النقدية في الدولة القادم منها أن مشروعه سيزيد من صادرات هذه الدولة ذاتها ، فدائما يوجد شئ خاطئ فيما يقدم على أنه هدية . فاقتطاع المساعدة من الامكانيات الزائدة للمعطي يعني تخفيض نسبة البطالة وزيادة الأرباح في الدولة الغنية . واعطاء المساعدات الغذائية يساعد الفريق الموجود في السلطة في الدولة الغنية على الاحتفاظ بأصوات الناخبين من الزراع . واعطاء المساعدات « المقيدة » يطلق يد الدولة المعطية في رفع أسعار منتجاتها ضد مصلحة الطرف الآخر الذي أصبح سوقه أسيرا للمنتجات القادمة من الدولة المعطية وارسال الشباب للتعلم والتدريب في الدول الغنية يؤدي الى ظاهرة هجرة العقول المعروفة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية (٤٨).

٣) الأسباب السياسية والنفعية كانت ولا زالت هي المحرك الرئيسي للدول الغنية الى مساعدة الدول الفقيرة . ومع ذلك فانه لا أمل في الاستناد الى هذه الأسباب للوصول الى نوعية المساعدات المؤدية للتنمية الحقيقية ، أو للوصول الى حجم المساعدات المطلوبة لمواجهة المشاكل الضخمة للتنمية .

ولا يوجد دافع آخر يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف المنشودة غير الدافع الأخلاقي . فالنظام القانوني الداخلي والدولي يقوم على التزام أخلاقي . والمساعدات الاقتصادية حتى تصبح التزاما قانونيا لا بد أن تستند أولا الى التزام أخلاقي . وشعوب الدول الغنية لا يمكن تحريكها بالاستناد الى الحجج النفعية أو السياسية فقط ، خاصة وأن التجربة أثبتت فشل وسوء توجيه الأهداف المذكورة . وأنه من الانهزامية وعدم الواقعية كما يقول « ميردال » عدم الثقة في القوى الأخلاقية للشعوب[١]. فالتنمية هي كما جاء في تقرير بيرسون « مسألة ارادة » في المقام الأول .

والأسباب التي يمكن أن يستند اليها الالتزام الأخلاقي بالمساعدات متعددة . فهناك السبب الأول الذي يفرض على من معه أن يعطي من ليس معه ، والذي على أساسه تقوم التشريعات الاجتماعية داخل الدولة . وبعد أن أصبح ينظر الى العالم على أنه مجتمع واحد أو على أنه قرية واحدة كما يقول البعض ، يكون من الطبيعي أن ينتقل جزء من الثروة من المجتمعات الغنية الى المجتمعات الفقيرة لمواجهة مشاكل الفقر المزمنة في هذه المجتمعات . واذا كانت شعوب الدول الغنية تؤيد بشدة الاجراءات العاجلة التي تتخذها حكوماتها لمساعدة المنكوبين من الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى في أنحاء العالم المختلفة ، فيجب اقناع هذه الشعوب بأن آلام الفقر المستمرة التي تعاني منها الشعوب المتخلفة لا تقل كثيرا عن الآلام العارضة الناشئة عن الكوارث الطبيعية .

والسبب الثاني الذي يبرر الالتزام الأخلاقي بالمساعدة ، هو أن الدول الغنية مسئولة الى حد ما عن حالة الفقر التي تعيش فيها الشعوب الفقيرة . فالنظام الاستعماري الذي ساد في القرنين الماضيين أدى الى اثراء الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة . فكما يقال أحيانا فان التخلف الاقتصادي في جانب هو نتيجة التقدم الاقتصادي في الجانب الآخر . وبطبيعة الحال فانه من غير المعروف ما اذا كانت الدول الفقيرة ستتقدم بمفردها لو لم تخضع للنظام الاستعماري ، ولكن المعروف أن خضوعها

لهذا النظام جعل من المستحيل عليها أن تتقدم . فقد أدى هذا النظام الى خلق تقسيم مصطنع للعمل بين الجانبين تقوم فيه الدول الفقيرة بدور المنتج للمواد الخام ، وتقوم الدول الغنية بتصنيع هذه المواد وبيعها بعد ذلك الى الدول الفقيرة . وهذا النظام المصطنع هو السبب المباشر في خلق الهوة السحيقة بين الجانبين وفي استمرار هذه الهوة في التزايد حتى الآن .

والمطلوب الآن من الدول الغنية – الغربية بصفة خاصة – أن تعيد النظر في حجم وطبيعة المساعدات التي تقدمها للدول الفقيرة ، وأن تعيد النظر في كل نواحي العلاقات بينها وبين هذه الدول فيا يتعلق بالمساعدة الرسمية ، والاستشارات الخاصة ، والتجارة وهجرة العمال ، بهدف واحد هو تقريب الفوارق بين الجانبين ، وليس تحقيق المصلحة الاقتصادية للدول الغنية أو محاربة الشيوعية ، وبغض النظر عن النظام السياسي الذي تختاره الدولة التي تتلقى المساعدات . ويقترح البعض أن الدول الغنية ينبغي أن تساعد الدول الفقيرة كما تساعد الأجزاء المتخلفة داخل الدول الغنية ذاتها ، وأن حجم هذه المساعدة لا ينبغي أن يقاس بنسبة معينة من الدخل القومي لكل دولة ، بل بحسب متوسط دخل الفرد في كل دولة ، فكلما زاد متوسط دخل الفرد في الدولة كلما زاد واجبها في المساعدة (٥٠).

ومع ذلك فانه لا توجد دلائل قريبة على أن الدول الغنية ستراجع أسلوبها في المساعدة بما يؤدي الى زيادة حجمها وقصر أهدافها على تحقيق مصلحة الدول الفقيرة دون أي اعتبار آخر . بل أن الدلائل تشير في الوقت الحاضر الى أن الدول الغنية – تحسبا لاحتمال زيادة أسعار المواد الخام – لن تزيد من حجم مساعداتها لأنها لن تقبل بسهولة أن يزيد حجم انتقال الثروة من جانبها مرة عن طريق زيادة المساعدات ، ومرة أخرى عن طريق زيادة أسعار المواد الخام . بل كما سبق أن رأينا فان البعض يتوقع أن زيادة أسعار المواد الخام قد يؤدي الى وقف المساعدات أو انقاصها .

وهكذا فان الشكوك في جدوى المساعدات الخارجية من ناحية قدرة الدول الفقيرة على الاستفادة من هذه المساعدات ، ومن ناحية دوافع وأساليب الدول الغنية في تقديم هذه المساعدات تقوم على أسباب واقعية جديرة بالاهتمام .

(٨) القانون الدولي للتنمية :

أول من أطلق اصطلاح القانون الدولي للتنمية هو الأستاذ الفرنسي أندريه فيليب عقب انتهاء اجتماع الـ (UNCTAD) في جنيف سنة ١٩٦٤(٥١). ثم أصبح هذا الاصطلاح أكثر تحديدا في المقال الذي نشره الاستاذ فيرالي في سنة ١٩٦٥ « نحو قانون دولي للتنمية »(٥٢). ومنذ ذلك الوقت والفقه الفرنسي في مجموعه يستخدم هذا الاصطلاح للتعبير عن مجموعة القواعد الموجودة أو التي في طور التكوين والتي تهدف الى تحقيق ما يسمى بالحق في التنمية. وندرس فيما يلي عددا من المسائل التي يثيرها اصطلاح القانون الدولي للتنمية.

أ – من الحق في التنمية الى قانون التنمية : الحق في التنمية هو حق الدول الفقيرة في أن تتخطى حالة الفقر وأن تتجه بشعوبها في طريق الحضارة والارتقاء بالانسان. فالحق في التنمية يتعلق بالانسان، والدليل على ذلك أنه يقاس بمستوى حياة الانسان، فهو فيما يتعلق بالدول كحقوق الانسان بالنسبة للفرد، أو هو نقل لفكرة حقوق الانسان من مستوى الأفراد الى مستوى الدول (٥٣).

وهناك وجه للتساؤل عما اذا كان هذا الحق معترف به قانونا أم لا. وسبب هذا التساؤل هو أن الاعتراف بهذا الحق جاء غالبا في الاعلانات ذات المبادئ الصادرة من منظمات الأمم المتحدة أو من المعاهد المتخصصة. وهي بهذا الوصف لا تعتبر قواعد قانونية ملزمة، على الأقل طبقا للمعايير التقليدية للقانون الدولي. وهذه الاعلانات تكون ما يسميه البعض أيديولوجية التنمية (٥٤).

ويجيب الأستاذ « فلوري » على هذا التساؤل بأننا يجب ألا ننسى أن الحق في التنمية يدخل في نطاق الحقوق الاجتماعية التي لم يألفها القانون الدولي بعد. ولكن ذلك لا يؤدي الى القول بأن الحق في التنمية يقع في منطقة « اللاقانون » أو « قبل القانون »، والا لوجب أن نقول الشيء نفسه أيضا بالنسبة لحقوق الانسان. ومع ذلك فان حقوق الانسان معترف بها قانونا رغم أنه لا توجد وسائل قهر قانونية – فيما عدا بعض الاستثناءات – تؤدي الى وضعها موضع التنفيذ. وبالمثل فانه يوجد الآن اعتراف قانوني بالحق في التنمية بالرغم من أنه لا يوجد نظام قانوني لتنفيذ هذا الحق(٥٥).

وهناك تساؤل آخر عن تحديد شخص المدين بهذا الحق . لأن كل حق لطرف معين يقابله التزام على عاتق طرف آخر . ويجيب الأستاذ «كوليار» على هذا التساؤل بأن بعض الحقوق مثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لا يقابلها بالضرورة التزام على عاتق طرف آخر . فالحق في العمل والحق في التعليم والحق في الصحة هي حقوق تم الاعتراف بها قانونا قبل أن تنشأ الأنظمة التي يمكن أن تكون مسئولة عن تنفيذ هذه الحقوق أي قبل أن يوجد الطرف المدين بأي من هذه الحقوق . واذا كان البعض يتوقع أن القانون الدولي العام سيتطور من قانون للسلطة العامة الى قانون للالتزامات المالية ، فان هذا التطور يبدو الآن بعيدا جدا ، ولا زلنا في مرحلة يوجد فيها اعتراف بالحق في التنمية ولكن لا يوجد مدين بصفة قانونية بأداء هذا الحق (٥٦). ولن يوجد مثل هذا المدين قبل اكتمال تطور قانون التنمية .

ب – قانون التنمية هو القانون الدولي الجديد أم فرع من فروعه ؟ يعتقد البعض أن القانون الدولي التقليدي يقوم على افتراض المساواة النظرية بين الدول ، ويهدف فقط الى تحقيق التعايش السلمي بين هذه الدول ، متجاهلا بذلك حقيقة عدم المساواة الاقتصادية التي من شأنها افراغ المساواة القانونية أو النظرية من أي مضمون . كما أن القانون الدولي التقليدي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية في العلاقات بين الدول وهي الحرية التي أدت الى خلق وتوسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة (٥٧).

أما القانون الدولي الجديد فهو قانون هادف ، وهدفه هو تصحيح عدم المساواة الاقتصادية بين الدول . وهكذا تدخل الأفكار الاقتصادية والاجتماعية في النظام القانوني الدولي ، فيتحول هذا النظام من نظام ساكن الى نظام متحرك . والتطور لا يخلق فرعا جديدا من فروع القانون الدولي ، بل يلحق « القانون الدولي في مجموعه » فالقانون الدولي الحالي هو قانون « محايد » أو قانون « غير مهتم » ، أما القانون الدولي الجديد فهو قانون هادف (٥٨).

ولكن هذا القانون الدولي الجديد لم يكتمل وجوده بعد . وهو عندما يوجد سيتفرع بدوره الى فروع . فالتنمية أنواع ، وكما يقول الأستاذ « روسو » ، سيوجد القانون الدولي للتنمية الاقتصادية ، والقانون الدولي للتنمية الاجتماعية ، والقانون الدولي للتنمية السياسية ، والقانون الدولي للتنمية الثقافية . . وهكذا (٥٩).

جـ – صعوبات في طريق القانون الدولي الجديد : قد يكون من السهل الاعتراف بحق الدول الفقيرة في التنمية ، واصدار اعلانات دولية في هذا المعنى ، ولكن عندما نصل الى مرحلة تنفيذ هذا الحق عن طريق نقل جزء من الدخل القومي للدول الغنية الى الدول الفقيرة فهنا تظهر صعوبات كثيرة . وهذه الصعوبات تأتي بالدرجة الأولى من الدول الغنية التي لا يبدو أنها تريد حتى الآن أن تعترف بأنها مدينة بالتزامات محددة في مواجهة الدول الفقيرة .

والدول الغنية رضيت حتى الآن لأسباب سياسية ونفعية أن تقتطع جزءا ضئيلا من دخلها القومي لمصلحة الدول الفقيرة . وحتى في هذا النطاق الضيق فان الدول الصناعية وهي دول متنافسة فيما بينها لا تريد أن تجعل اسهامها في التنمية على حساب نجاحها في المعركة الدائرة فيما بينها . وحتى يمكن تخطي هذه العقبة الأولية البسيطة لا بد من تنظيم مساهمة الدول الغنية في التنمية بما لا يضر بأي منها في علاقاتها التنافسية فيما بينها (٦٠).

ولو أمكن تجاوز هذه العقبة الأولية فان الدول الغنية لا تتساهل في العطاء الى الدول الفقيرة . فانتقال الثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة لن يتم الا كنتيجة لعلاقات القوة القائمة والمتطورة بين الجانبين (٦١). والاعلانات الدولية ليست عديمة القيمة في هذا المجال ، فهي الاطار الذي تجري فيه اختبارات القوة والنتائج التي تترتب على هذه الاختبارات . وعلى سبيل المثال فان المبادئ التي أعلنتها الـ(UNCTAD) عن الثمن العادل لم تكن في ذاتها كافية لحصول الدولة المصدرة للبترول على الثمن العادل للبترول ، بل كان لا بد أن يحدث اختبار قوة بين هذه الدول وبين الدول الصناعية . وكان لا بد أن تقوم حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وأن يموت عشرات الآلاف ، حتى تستطيع الدول البترولية أن تنقل اليها جزءا من ثروة الدول الصناعية في صورة الحصول على الثمن العادل لمنتجاتها . وبعد أن تحقق نموذج اختبار القوة المذكور يمكن القول أن مبدأ الثمن العادل أصبح حقيقة من حقائق القانون الدولي الوضعي ، بالنسبة للمنتجات البترولية فقط ، وفي حدود السنوات القليلة القادمة فحسب . أما تحقيق الثمن العادل للمواد الأخرى فهو يحتاج الى اختبارات قوة جديدة لا يعرف أحد كيف تجري ، ولا ما هي نتائجها .

ويذهب البعض الى أن المساعدات الخارجية وهي أول صيغة عرفها المجتمع الدولي من صيغ التمويل الانمائي ، لا تعدو وأن تكون وسيلة من وسائل التنافس على العالم الثالث بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي . فالقانون الدولي الحقيقي هو قانون علاقات القوة بين هذين المعسكرين . وهو موجود بصفة أساسية في اتفاقات يالتا ، وبوستدام ، واتفاق برلين الثلاثي ، واعلان نكسون – بريجنيف لسنة ١٩٧٢ ، وأخيرا اعلان هيلسنكي لسنة ١٩٧٥ ، وهو يضمن عدم المساس بمناطق نفوذ كل من الجانبين . أما العالم الثالث فهو منطقة وسطى يمكن أن يجري فيها التنافس بين المعسكرين دون خوف على السلام . والمساعدات التي يقدمها أي من المعسكرين لهذه الدول – بما في ذلك مساعدات البنك الدولي – لا تعد وأن تكون بعض وسائل هذا التنافس . وهي وسائل لن يزيد حجمها أو فائدتها الا بالقدر الذي يقتضيه التنافس المذكور (٦٢) .

فاذا راعينا هذه الأفكار الواقعية وجب التسليم بصعوبة اعادة توزيع الثروة بين الدول ، بل وصعوبة أي انتقال جوهري جديد للثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة . وكما يقول أحد الكتاب الغربيين فان :

« العقبة الأساسية في سبيل توزيع الثروة أو اقامة نظام عالمي للضمان الاجتماعي ، هو أن أي تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية سيؤدي عاجلا أم آجلا الى تغيير في علاقات القوة ، وبتعبير آخر فان الدول الغنية ستجد نفسها في آخر الأمر في حالة تبعية في مواجهة الدول المتخلفة . . . ونظرا لأن الجماعات والمجتمعات بصفة عامة ليس لديها ميل الى الانتحار ، لذلك يبدو من المتوقع جدا أن التطور المذكور سيقابل بأقصى درجات المعارضة ، ان لم يكن بالمقاومة العنيفة ، بمجرد أن تظهر أول دلائل الانخفاض في مستوى معيشة الدول الغنية . . وهو لذلك تطور لن يحدث بسهولة »(٦٣) .

واذا كانت الدول الغنية تبذل بعض المساعدات المحدودة لأهداف مختلفة ، وتقاوم في الوقت نفسه أي محاولة جوهرية لاعادة توزيع الثروة ، فان الدول الفقيرة من ناحيتها تبذل كل ما تستطيع لاعادة صياغة القانون الدولي بما يحقق مصلحتها في التنمية . فما هي الوسائل التي تتبعها للوصول الى هذا الهدف ؟

د – **وسائل تكوين القانون الدولي الجديد** : أقوى سلاح تملكه الدول الفقيرة هو سلاح العدد . فالأمم المتحدة تضم أكثر من ٩٦ دولة من دول العالم الثالث ، التي تملك بهذا أغلبية عددية تسمح لها بالسيطرة على معظم أجهزة الأمم المتحدة ، وعلى اتجاهاتها في اصدار القرارات . فلجنة القانون الدولي أصبح يراعى الآن في اختيار اعضائها الاعتبار الجغرافي ، وليس تمثيل النظم القانونية المختلفة في العالم كما ينص على ذلك قرار انشائها . أما لجنة القانون التجاري الدولي فهي بجانب مراعاة الاعتبار الجغرافي في اختيار أعضائها ، لم يعد يراعي التخصص القانوني في هذا الاختيار . أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، فطابعة سياسي محض ، وهو منذ انشائه يخضع لسيطرة الدول النامية تماما . والأجهزة القديمة للأمم المتحدة ، كالجمعية العامة ذاتها تصدر قراراتها بالأغلبية ، وتخضع بالتالي لسيطرة الدول النامية . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، أعيد تشكيله في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧١ وأصبح مجموع أعضائه ٥٤ عضوا منهم ٣٥ من الدول النامية [٦٤].

وعن طريق هذه الأغلبية العددية تمكنت الدول النامية من اصدار العديد من القرارات والتوصيات تعبر ان لم يكن عن القانون الجديد للتنمية ، فعلى الأقل عن الحق في التنمية [٦٥]. وفي مقدمة هذه القرارات ، قرار الجمعية العامة باقامة النظام الاقتصادي الجديد في ١ مايو سنة ١٩٧٤ ، وقرار الجمعية العامة بالحقوق والواجبات الاقتصادية للدول في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

ويخشى البعض أن تكون الأمم المتحدة قد تحولت بأجهزتها الى آلة تقوم بدون توقف باصدار هذا النوع من القرارات . ولكن هذه القرارات والتوصيات لا تعتبر قواعد قانونية ملزمة ، لأن الأمم المتحدة لم تصبح بعد مشرّعا عالميا يمكن أن تصدر منه القوانين بالأغلبية [٦٦]. ولا زالت مصادر القانون الدولي المعترف بها هي المعاهدات ،

والعرف المستقر . والدول لا تقبل الالتزام بتطبيق قاعدة لم توافق عليها في معاهدة تم التصديق عليها ، أو تم استقرارها عن طريق العرف (٦٧). والدول المتخلفة ذاتها لا ترغب في الخروج على النظرية التقليدية في مصادر القانون الدولي . ولا ترضى أن يفرض عليها قانون لم توافق عليه لمجرد أن الأغلبية قد وافقت عليه . فهي دول حديثة الاستقلال ، شديدة الحرص عليه ، وهي بذلك أكثر تمسكا بالمذاهب الارادية من الدول المتقدمة (٦٨)

ويلاحظ بعض الفقهاء أن الدول النامية تحرص في القرارات والتوصيات التي تستصدرها من الأمم المتحدة على التكرار والاعادة . فهي في ذات القرار تعيد الفكرة نفسها أكثر من مرة . وهي في كل قرار تعيد الأفكار السابق اعلانها في القرارات القديمة (٦٩) . ولعلها تريد بهذا التكرار أن تحقق عنصرا من عناصر العرف ، لتصل بعد ذلك الى تكوين قواعد قانونية عرفية طبقا للأسلوب التقليدي في تكوين القانون الدولي (٧٠) . ومع ذلك فان البعض يعترض على أن يكون تكرار اعلان المبادئ هو التكرار المقصود في تكوين العرف . فالعرف لا يتكون من تكرار المبادئ ، وانما يتكون من تكرار السلوك حسب هذه المبادئ (٧١) .

ويذهب البعض الى أن ما يصدر من قرارات وتوصيات من الأمم المتحدة ليس سوى قانونا خطابيا فحسب . فهو قانون غير حقيقي وغير موجود (٧٢) لأنه لا أهمية لما تعلنه الدول النامية فهي لن تخسر شيئا ، بل هي الرابحة دائما من هذه الاعلانات . والمهم هو معرفة رأي الفريق الآخر ، وهو الفريق الذي سيدفع ثمن هذه القرارات وبغير رضاء هذا الفريق لن ينشأ قانون حقيقي للتنمية (٧٣) . والصحيح أن قانون التنمية هو قانون حقيقي وان لم يكتمل وجودة بعد . فهو قانون في طور التكوين ، كما أن بعض أجزاء هذا القانون قد تكونت بالفعل ، وهو ما نبينه فيما يلي :

هـ – مضمون القانون الدولي للتنمية : القانون الدولي للتنمية هو ثمرة الزواج بين القانون الدولي والقانون الاقتصادي ، وهو يحمل كل عيوب والديه . فهو كالقانون الدولي قانون تنسيق لا قانون خضوع ، قانون بلا مشرّع ، بلا قهر ، بلا قاض . قانون ناقص ، وهو كالقانون الاقتصادي قانون احتمال حسب تعبير أندريه هوريو (٧٤) . والنتائج التي تحققت في اتجاه القانون الدولي الجديد لا زالت متواضعة ، وأحيانا متناقضة.

وليس أدل على التناقض من الربط الذي يقول به البعض بين التنمية والاستعمار الجديد [٥٥]. ولا تبدو هناك وسيلة لاقناع المتشككين بأن التنمية قد دخلت فعلا في مجال القانون ، اذ أن كل حجة تقال في هذا الشأن تقبل المناقشة .

ومع ذلك لا سبيل الى انكار أن التنمية أصبحت أهم موضوع يشغل الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، وأصبحت تستنفذ أكثر من ¾ مصادر المنظمة العالمية . كما أن التنمية أصبحت جزءا هاما من النشاط الدبلوماسي المعاصر ، وهو ما نتج عنه توقيع آلاف المعاهدات بين الدول في هذا المجال ، كما أصبحت هي النشاط الأول لعشرات الآلاف من الفنيين والخبراء في المجالين الوطني والدولي على السواء .

ولا سبيل الى انكار كل قيمة للقرارات والتوصيات والمواثيق المتعلقة بالتنمية . فانكار كل قيمة قانونية لهذه الاعلانات هو تمسك بأفكار شكلية متطرفة عن القانون الدولي [٥٦]. فقانون التنمية هو قانون ناقص وضعيف ، ويفتقر التحديد ، كما يفتقر الى الجزاء ، وهو قانون ناشئ لم يكتمل بعد . ومع ذلك ، فهو قانون موجود على الأقل في أساسه ، وفي أهدافه ، وفي خطوطه العامة ، بل وفي بعض تطبيقاته أيضا . ولعل من أبرز تطبيقات هذا القانون ، حصول الدول البترولية على الثمن العادل لمنتجاتها . فقد تم ذلك نتيجة اختبار قوة حقيقي بين الدول الغنية وبين فريق من دول العالم الثالث ، وأدى هذا الاختبار الى انتقال جزء من ثروة الدول الغنية الى بعض دول العالم الثالث ، واعتبر هذا الانتقال تطبيقا لمبدأ الثمن العادل السابق اعلانه في قرارات الأمم المتحدة . وأخيرا ، من أبرز تطبيقات هذا القانون أيضا عقود القروض الانمائية التي أصبحت تمثل الآن الصيغة التقليدية في انتقال الثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة بهدف التنمية .

FOOTNOTES

1- Raymond Aron, **Dix-Luits Lecon Sur La Societe Industrielle** (Paris 1962).

2- Maurice Flory, inegalité economique et evolution Du Droit international, in, **Colloque d'aix-en-Provence, Pays en voie de development et transformation ;du droit international** (Paris : 1974), P. 13.

3- M.C.A. Colliard, Cadre institutional et technique d'élaboration Du Droit, Colloque, **op. cit.**, p. 90 ets.

4- Robert McNamara, **One Hundred Countries Two Million People : The Dimension of Development**, 1973, p. 90.

5- **Ibid**, p. 77.

6- **Ibid**, pp. 87-89.

7- Lester B. Pearson, Partners in Development : Report of the Commission on International Development.

8- **Ibid.**

9- **Ibid.** pp. 145-7.

10- McNamara,**op. cit.**, p. 75.

11- **Ibid.**, pp. 74-88.

12- Maurice J. Williams, The Aid Programs of the OPEC Countries, **Foreign Affairs** (January 1976), p. 310.

13- McNamara, **op. cit.**, p. 76.

14- Williams, **op. cit.**, p. 312

15- Flory, **op. cit.**, p. 6.

16- Williams, **op. cit.**, p. 313.

17- **Ibid.**, p. 315.

18- **Ibid.**, p. 310.

19- OECD, 1975, review of Development Cooperation, Robert by the Chairman of Development Assistance Committee, November 1975, Quoted in M. J. Williams, **op. cit.**, p. 320

20- Williams, **op. cit.**, p. 323.

21- McNamara, **op. cit.**, p. 75, Pearson, **op. cit.**, pp. 145-147.

22- Williams, **op. cit.**, pp. 316, 321, 322

23- **Ibid.**, p. 321.

24- Flory, **op. cit.**, p. 6.

UNCTAD.

25- VIAND **op. cit.**, p. 113.

26- **op. cit.**, p. 125.

27- Colliard, **op. cit.**, p. 22.

28- **UN Monthly Chronicle**, p. 188.

29- VIAND **op. cit.**, p. 121.

30- Jack N. Behram, " Toward a New International Economic Order " **The Atlantic Papers**, 3/1974, p. 51.

31- **Ibid.**, p. 54.

32- **Ibid.**, p. 55.

33- Sidney Golt, " Access for the exports of Developing Countries," in **Search of a new World economic order**, edited by H. Corbet and R. Jackson, 1974, p. 236.

34- Pearson, **op. cit.**, p. 31.

35- Peter Donaldson, **Worlds Apart : The Economic Gulf Between Nations** (Penguin Books, 1973), pp. 160-164.

36- Donaldson, **op. cit.**, p. 165.

37- Touscoz, **op. cit.**, p. 60.

38- Hayter, T., **Aid as Imperialism**, Penguin Books, p. 9 : Quoted in Donaldson, **op. cit.**, p. 166.

39- Griffen K., Underdevelopment in Spanish America,(Allen & Urwin, 1969, pp. 121-122,) Quoted in Donaldson, **op. cit.**, p. 166.

40- Myrdal, **The Challenge of World Poverty**, pp. 207, 221, 222, 435 : Quoted in Donaldson, **op. cit.**, pp. 183-188.

41- Quoted in Donaldson, **op. cit.**, p. 189-190

42- Pearson, **op. cit.**, p. 3.

43- Donaldson, **op. cit.**, p. 175.

44- **Ibid.**, p. 173.

45- Pearson, **op. cit.**, p. 7.

46- Donaldson, **op. cit.**, p. 175.

47- P. Streeton, " A poor Nation's Guide to Getting Aid," article quoted in Donaldson, **op. cit.**, pp. 175-176.

48- Myrdal, The Challenge of World Poverty, p. 397, Quoted in Donaldson, **op. cit.**, p. 179.

49- Peter Donaldson. **op. cit.**, p 195-196.

50- Andre' Philip, La Conférence de Geneva **Amorce d'un Mouvement International Irreversible Development et Civilisation**, September, 1964, p. 52.

51- Virally, A.F.D.I., 1965, p. 3

52- Flory, **op. cit.**, p. 34.

53- Virally, **L'organisation Mondiale**, A. Colin, Paris, 1972, p. 316.

54- Flory, **op. cit.**, p. 35.

55- Colliard, Colloque, Aix-en-Provence, **op. cit.**, 177-178.

56- Flory, **op. cit.**, p. 21-22.

57- Colliard, **op. cit.**, p. 180.

58- Rousseau, **op. cit.**, p. 81.

59- Flory, **op. cit.**, p. 38.

60- Focsaneanu, **op. cit.**, p. 170, Touscoz, **op. cit.**, p. 176.

61- Focsaneanu, **op. cit.**, pp. 170-171.

62- Y. Laulan, " New Economic Order ; A Myth ", Herald Tribune (29 November 1965).

63- Colliard, **op. cit.**, pp. 100-101.

64- Viand, **op. cit.**, p. 125.

65- Colliard, **op. cit.**, p. 182.

66- Virally, **op. cit.**, pp. 163, 173, 174

67- **Ibid.**, p. 174.

68- Colliard, **op. cit.**, p. 179.

69- Gautron, **op. cit.**, p. 1/2 : Virally, **op. cit.**, p. 174.

70- Touscoz, **op. cit.**, p. 176.

71- Focsaneanu, **op. cit.**, p. 170.

72- Tenekides, **op. cit.**, p. 166.

73- Flory, **op. cit.**, p. 39.

74- Tibor Mende, **De l'aidea la Recolonisation**, Le Seuil, Paris, 1972, Mayther, T., **Aid as Imperialism**, Penguin Books.

75- Colliard, Flory, Colloque, **op. cit.**, pp. 39, 40, 182.

ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظرى العام

د اسماعيل صبرى مقلد *

تنفرد ظاهرة الصراع الدولى عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد ، ويرجع ذلك الى تعدد أبعادها ، وتداخل مسبباتها ومصادرها ، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف . فاذا أضفنا الى ذلك الاختلاف الجذرى أحيانا في طبيعة استراتيجيات ادارة الصراع الدولى التي تنتهجها القوى الأطراف في هذه العمليات التصارعية المستمرة ، سواء ما تعلق من ذلك بالاهداف أو بالاساليب والوسائل ، لاستطعنا أن نقف على حقيقة السبب الذى ما يزال يحول دون وضع نظرية عامة للصراع الدولى تستطيع أن تؤصل دوافعه وأسبابه ، وكذا سبل مجابهته واحتوائه في اطار من الشمول والتكامل المنطقي وبما يعبر عن الواقع الدولى ممثلا في مختلف أبعاده وحقائقه .

بيد أن ذلك يجب ألا يعني بحال التقليل من قيمة المجهودات الأكاديمية الهائلة التي بذلت من أجل تهيئة الأساس العلمي المناسب لمثل هذه النظرية الصراعية المتكاملة ، وهى المجهودات التي تبلورت حتى الآن في بعدين نظريين رئيسيين ، سنعرض لأولهما بالتحليل التفصيلى في هذه الدراسة ، على أن نتناول بالتحليل ثانيهما في دراسة أخرى لاحقة . ويتمثل هذان البعدان في : (١) المداخل أو المنطلقات النظرية الرئيسية المستخدمة في تفسير ظاهرة الصراع الدولى ، وذلك من حيث تقرير أسبابها ودوافعها والقوى المحركة التي تكمن وراءها ، (٢) أهم نظريات المجابهة والاحتواء لهذه الظاهرة في كلياتها ، وذلك من حيث الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولى معالجتها من الجذور في نطاق تدابير دولية عامة تستهدف في أساسها التمكين للسلم الدولى في صورة راسخة ومستقرة .

---

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة في جامعة أسيوط .

مفهوم الصراع في العلاقات الدولية : اشارة أولية :

ثمة ملاحظة اساسية يجدر التنويه بها قبل أن نخوض في استعراض مختلف التحليلات التي تحاول سبر أغوار هذه الظاهرة الدولية المعقدة ، ألا وهى التحذير من الخلط الذى كثيرا ما يحدث ، بقصد أو بدون قصد ، بين مفهومى الصراع والحرب ، وبالشكل الذى ينحو معه بعض المحللين الى اعتبارهما مترادفين رغم أنهما بالقطع ليسا كذلك .

فالصراع في صميمه تنازع الارادات الوطنية ، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وامكاناتها . . الخ ، مما يؤدى في التحليل الاخير الى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق ، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة . كذلك فان الصراع يمكن أن تتنوع مظاهرة وأشكاله ،فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو ايديولوجيا أو تكنولوجيا أو دعائيا . . الخ ، كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعليةالى أكثرها سلبية (ومن نماذجها على سبيل المثال : الضغط – الحصار – الاحتواء – التهديد – العقاب – التفاوض – التساوم – الاغراء – التنازل . . الخ) ، أما الحر ب فانها لا يمكن أن تتم الا على صورة واحدة وبأسلوب واحد ، فهى التصادم الفعلى بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدى معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا . ومن هنا ، فان الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية .

وعلى ذلك وانطلاقا من الحقيقة السابقة ، يمكن القول بأن الصراع الدولى أشمل وأعقد بكثير في مفهومه ونطاقه من مفهوم ونطاق الحرب ، لأن الحرب متى وقعت فانها لا تترك أمام أطرافها الا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام ، بين المقاومة أو الاذعان ، بين النصر أو الهزيمة ، وذلك بعكس ما يحدث في ظروف الصراع ، ذلك أنه في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب يكون هناك بعض المجال لادارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة لكل طرف من الاطراف الداخلة فيه .

أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : المداخل والمنطلقات النظرية :

تتعدد المداخل التي تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية وان كانت تتركز بشكل عام في المداخل الرئيسية التالية : السيكلوجي ، الايديولوجي ، المصالح القومية في نطاق سياسات القوى ، سباق التسلح المتعلق بطبيعة النظام السياسي الجيبوليتيكى ، السياسي ، المتعلق بطبيعة أنظمة الحكم الداخلى ، الاقتصادى ، والمدخل الذى يركز على الاختلالات الناتجه عن تزايد دخول الدول الحديثة العهد بالاستقلال الى المجتمع الدولى ، واخيرا المدخل السوسيولوجى . ويتمثل الاطار العـام لكـــل منها فـيما يــــلى :

١ – المدخل السيكلوجي :

يحتل المدخل السيكلوجي مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، وتتركز التفسيرات السيكلوجية لهذه الظاهـرة في الاتجاهــات الآتيــة :

(أ) الاتجاه الذى يربط بين النزعة الى العدوان وبين الطبيعة الانسانية نفسها :

وقد أبرز هذا الاتجاه عالم النفس الشهير سيجموند فرويد عندما ركز تفسيره للدوافع المحركة لعمليه النزاع والتصارع على المستوى الدولى في نطاق ما أسماه بنزعة الانسان الى التدمير ، وهى النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب التسلط والسيطرة ، وفي الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة . وتوفر الصراعات والحروب يمثل في رأيه ، الفرصة المثلى . لارضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الانسانية نفسها . (١) ويؤيد «كينيث والتز » هذا الاتجاه بقوله ان الصراعات والحروب تنتج عن مشاعر الانانية والغباء الانساني وأيضا عن سوء توجيه النزاعات العدوانية ، وأن ما عدا ذلك من العوامل التي تسبب الصراع يعد ثانويا ولا ينبغى أن ينظر اليه الا في ضوء هذه الحقيقة السيكلوجية الأساسية .[٢]

وهذا الادعاء تعرض لعدد من الانتقادات الهامة مها الرأى الذى يقول أن الصراعات الدولية لا تسببها ولا تدفع اليها نزعة غريزية للعدوان ، وانما تنشأ تلك

الصراعات بسبب مشاعر الحقد والكراهية التي تخلقها أساسا الدعايات العدائية المتطرفة ، ويضيف ، ان التفسير الذى يجنح الى حصر أسباب الصراع والحرب في الدافع الى التسلط والاخضاع لا ينطبق دائما على كل الصراعات ، ، ففى مختلف مراحل التاريخ نجد أن هناك قادة دول كثيرين دفعوا قسرا واضطراراً الى انتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد آن تكون كافة البدائل الأخرى والأقل تطرفا في العنف قد أخفقت في أن تؤدى دورها في حماية المصالح الوطنية أو في تسوية المواقف المتنازع عليها بطريقة مقبولة .[٣]

ثم هناك النقد الآخر الذى يتمثل في الرأى الذى يرفض الاقرار بوجود غرائز عدوانية ، وانما يركز بدلا من ذلك على ما يسميه بالعادات العدوانية ومن دعاته البارزين لنتز (Lentz) وبوس (Buss) الذى يزعم أن السبب الأكبر وراء الصراع والعدوان يرجع الى العادة لأن العدوان هو التعود على الهجوم .

(ب) نظرية الاخفاق أو الاحباط

وينسب دعاة هذه النظرية الدافع الى الصراع الدولى الى ما يسمونه بعامل الاحباط الذى يصل الى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة ، وبالأخص عندما تصاب الخطط القومية للدولة بالاخفاق ويؤيد العالم النفسى فلوجل (Flugel) هذه الفرضية بقوله ان الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق .[٥] كما يقول اريك فروم (Fromm) ان العنف والميل الى التدمير يمثلان الناتج التلقائى والحتمى للشعور بالاحباط الذى ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو آخر[٦] .

على أن نظرية الاحباط تعرضت بدورها لبعض الانتقادات التي من أهمها الرأى الذى يقول أن معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولا فقيرة ، وانما كانت على العكس من ذلك ، من أكثرها ثراء ورفاهية ، ومن ثم فان التركيز على عامل الاحباط وحده كقوة دافعة ومحركة للصراعات الدولية يخلو من الموضوعية والـواقعيـة .[٧]

(ج) نظرية الشخصية القومية

أساس هذه النظرية الاعتقاد في وجود مايطلق عليه الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة ، وتشكل مثل هذه السيكلوجية القومية العدوانية في تصورها القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية . ومن هنا ، وكما يقول أصحاب نظرية الشخصية القومية ، فان المجابهة الفعالة للصراعات الدولية والوقوف دون تفجر الحرب بسببها ، تقتضى محاصرة هذه الأمم العدوانية وعزلها وذلك أما لتصفيتها نهائيا كمصادر قائمة للعدوان في المجتمع الدولى ، أو لتخليصها من هذا الطابع العدواني والتحول بها الى أمم محبة للسلام . (٨)

وقد انتقدت هذه النظرية بدعوى أنه لا يمكن الادعاء بوجود اتفاق دولى عام حول دفع بعض الشخصيات القومية بالميل الطبيعى الى العدوان ، وانما يتوقف الأمر كله ، وفي النهاية ، على الاتجاه العقائدى أو السياسي أو المصلحي لمن يقوم بتصنيف الدول الى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام .

(د) النظرية التى تربط بين طبيعة الاتجاهات والمعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولى :

وهى تفرق بين هذه الاتجاهات والمعتقدات على النحو التالى :

(١) الاتجاهات السلبية تجاه الدول الأخرى والتي يأتي في مقدمة العوامل الدافعة اليها : توجيه الشعور بالاحباط الداخلى الى بعض الدول التي ينظر اليها بنظرة عدائية ومحاوله افراغه فيها مما يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الاطراف الى مستوى أعلى من التوتر والصراع ، ثم هناك أيضا مشاعر الغيرة أو الحقد التي تحس بها الانظمة الدكتاتورية تجاه الدول الديمقراطية وفي بعض الاحوال تتفاقم هذه المشاعر العدائية الى درجة بالغة التطرف . وهكذا .

(٢) المعتقدات الناتجه عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تبذل للتغيير في سماتها أو في مضمونها بما يتلاءم والتغيرات التي تحدث في الواقع . ومثل هذا التصور غير الواقعى يرفع بانطبع من احتمالات سوء الفهم ، والتحيز ، وتوليد المشاعر العدائية غير المستندة الى أسباب وحقائق موضوعية . . . الخ .

(٣) التصور الذى ينبنى على التبسيط المبالغ فيه لمسببات التوتر الدولى وللحلول التي يمكن أن تنتهج في مواجهتها ، ويكون ذلك عن طريق التغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية – وهو التركيب الذى يفوز بطبيعته العديد من العوامل الدافعة في اتجاه التوتر والصراع – والاتجاه بدلا من ذلك الى الالقاء بمسئولية التوترات القائمة على النوايا السيئة أو على التصرفات التي تنسب الى دولة أجنبية معينة ، ومؤدى ذلك أنه بالنسبة لبعض الدول يكون من السهل عليها حل المشكلة عن طريق الاستئصال بوسيلة الحرب لذلك الشيطان الذى تنسب اليه كل المتاعب التي تتعرض لها بدلا من البحث عن حل حقيقى وواقعى للمشكلات التي تعاني منها .(٩)

٢- المدخل الايديولوجى :

وفقا لهذا المدخل ، فان التناقضات الايديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولى ، تمثل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها وتدور في خلفيتها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة . ويركز دعاة هذا المدخل بصورة خاصة على المنهاج الذى تعتنقه الايديولوجية الماركسية ، والذى هو في صميمه منهاج صراع ، ليبرهنوا على قوة الأساس الذى يستند عليه منطقهم في تحليل هذه الظاهرة ، وليثبتوا من ناحية ثانية كيف أن هذا الصراع الايديولوجى أخطر في مضمونه وأبعد امتدادا في اطاره الزمنى من أى صورة أخرى من صور الصراع الدولى التي عرفها التاريخ فيما مضى .

فالمنهاج الذى تعتمد عليه الايديولوجية الماركسية في تفسير الأسباب التي تدفع الى الصراع الدولى يقوم على افتراض أن الحرب ، باعتبارها نقطة الذروة في تفاعل أى صراع ، ظاهرة تاريخية طبيعية ، وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الانساني .

وتحليل الماركسية اللينينية لعملية الصراع الدولى يعتمد في الاساس على التصنيف الطبقى للقوى والأطراف الداخلة فيها ، وهى ترى أنه خلال هذا التحديد لعلاقات القوى الطبقية يمكن الوقوف على المضمون الحقيقى لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة لها والمصالح المستترة وراءها ، وهى تعتبر ذلك بمثابة المدخل العلمى الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية .

ولم تتحول الأيديولوجية الماركسية عن هذا المفهوم الطبقى للصراع الدولى حتى بعدما تراجع الاتحاد السوفيتي عن اعتناقه مبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعى والرأسمالى ليأخذ بمبدأ التعايش السلمى في علاقاته الدولية . فقد اقترن بهذا التحول التأكيد القاطع من جانب الأيديولوجيين السوفيت بأن الصراع بين النظامين العالميين سوف يستمر على مختلف محاور المجابهة العقائدية والسياسية والاقتصادية ولكن بالوسائل السلمية وحدها . أى أن التعايش السلمي لم يكن ليحمل أكثر من معنى استبعاد أداة الحرب المسلحة من دائرة تسوية التناقضات الجذرية التي تفصل بين النظامين (١٠). ويستطرد هذا الخط الى القول بأن التعايش السلمى كمبدأ لا ينطبق الا على العلاقات بين الدول ، ولكنه لا يمس في أى صورة قضية الصراع الطبقى لأن هذا الصراع لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف طالما بقى التناقض قائما وبحدة بين مصالح الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ، ويضيف ، ان الدعوة التي تتبناها الدول الرأسمالية لايجاد هدنة أيديولوجية أو سلام مذهبى بين النظامين ليست في الحقيقة الا اداة للتخريب العقائدى والحرب النفسية المعلنة ضد المعسكر الاشتراكى ، وهى تنبثق من صميم الأزمة التي تمر بها الأيديولوجية البورجوازية والتي تجعلها غير قادرة على تحدى الايديولوجية الماركسية . (١١)

وتأسيسا على الحقيقة السابقة ، يخلص دعاة المدخل الايديولوجي الى القول بأنه طالما أن المخاطر الانتحارية الهائلة للحرب النووية تجعل من وقوعها بين النظامين العالميين احتمالا بعيدا للغاية ، وأيضا أنه اذا ما أخذنا في الاعتبار التدعم الضخم والمستمر في قوة النظام الاشتراكى العالمى – وهو ما يقف رادعا فعالا ضد اشعال حرب عالمية جديدة من جانب الدول الرأسمالية – فان أى نظرية معاصرة للصراع الدولى يجب أن تتمركز نواتها الأساسية حول فكرة الصراع الايديولوجى ومنها يمكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع الدولى ككل .

٣– مدخل المصالح القومية في نطاق سياسات القوى :

يفترض هذا المدخل أن القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعى المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية ، ومن ثم ، فان التحدى الأكبر الذى يواجه الدول وهى تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكن أن تصل الى تحقيق

الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل . ويقول دعاة هذا المدخل أن السبيل المضمون الى ذلك لا يكون الا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة وهذا ما يعرفه هانس مورجانثو بأن المصلحة التي تصبح مرادفا وقريبنا للقوة power) وهو المفهوم الذى اقتبسه مورجانثو من النظريات الفلسفية لكل من هوبر ونيتشه والتي قامت على افتراض أن الدافع الغريزى الذى يحرك الانسان دوما هــو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدى واثبات الذات . (١٢)

واذا كانت القوة (power) تعرف عادة بأنها المقدرة على جعل الاخرين يستجيبون طواعية أو يذعنون قسرا لما يراد منهم الاقدام عليه أو الامتناع عنه ، فان القوة في تصور هذا المدخل لا يمكن أن تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها ، وانما تشمل الى جانبها أنماطا أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولى ومن ذلك مثلا : القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادى ، أو بوسائل الحرب النفسية والدعائية ، أو بأسلوب التفاوض الدبلوماسي . . الخ ، وعلى ذلك فان دعم قاعدة الدولة من موارد القوة بمختلف عناصرها ووسائلها ، يشكل ضرورة قصوى اذا ما كان لها أن تصل الى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولى .

وانطلاقا من المفهوم السابق ، فان دعاة هذا المدخل يجدون في الصراع على القوة الأداة الواقعية والمعقولة لتفسير السلوك الدولى وتأصيل دوافعه بعيدا عن تلك التبريرات الزائفة التي تحاول الدول أن تجعلها عليه من قبيل الخداع والتمويه . كما أنها من ناحية ثانية تكشف عن ذلك الأساس الدائم الذى ترتفع فوقه السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية الحاكمة أو اختلفت أنماط معتقداتها الايديولوجية . وقد عبر كينيث ثومبسون عن هذا المعنى بقوله ان الصراع على القوة باعتباره الركيزة التي تستند عليها المصلحة القومية ، حقيقة تتجاوز المعتقدات الفردية والنظريات الأيديولوجية والأحزاب السياسية وأشخاص الحكام في الدول الرأسمالية والشيوعية على السوء . (١٣)

وينضم الى هذا الرأى من أساتذة العلاقات الدولية البارزين مثل « لنكولن » و « بادلفورد » و « أولسوف » و « سوندرمان » ، ويقول هذان الأخيران ان للقوة ، باعتبارها الضمان الأساسى للمصلحة القومية ، الوزن الأكبر في علاقات المجتمع

الدولى ، وأن هذه العلاقات تحركها عوامل الصراع والاختلاف أكثر مما تحركها عـوامل التعاون والاتفـاق .

٤- مدخل سباق التسلح .

وتتمثل أبعاد هذا المدخل الذى ينظر الى سباق التسلح على أنه المصدر الرئيسى للصـراع الـدولى في الآتـى :

(أ) أن الثورة التكنولوجية في قطاع انتاج الاسلحة وما يقترن بها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسلح ، تخلق فجوات أمن ، مما قد يغرى بعض الأطراف على المبادأة بشن حروب وقائية مانعة (preventive wars) أو حروب احبـــاط (pre-emptive wars) لوقف تداعى الآثار الناتجة عن اختلاف علاقة القوى بين أطراف متفوقة وأخرى باتت مهددة . كما أنه قد يحدث العكس ، بمعنى أن الاطراف التي أحرزت تفوقا في تسلحها قد تبادر الى شن الحرب قبل أن تفقد ميزتها الجديـدة في مواجهة عيرها من الأطراف .

(ب) أن التفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل الى استعراض القوى حتى في المنازعات الدولية التي تقضى ظروفها بالتركيز على وسائل التسوية الدبلوماسية . والتلويح بالقوة في أي صورة من صور التهديد يؤدى الى تأزيم الصراعات وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف ، سواء حدث ذلك اراديا أو لا اراديا ، أي جاء على سبيل التصعيد المحسوب أو تـم بصورة عفـويـة .

(ج) أن سباق التسلح الذى يقوم بطبيعته على السرية ، يولد مناخا من الشك والخوف المتبادل ، ويولد كذلك نوعا من الشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في معادلات القوى بين مختلف الأطراف ، وبخاصة تلك التي تضمها خلافات معينة ، وهو ما لا يمكن أن يساعد على حل منازعاتها السياسية ، بل قد يكون هو الآخر مدعاة الى تفاقم أوضاع الصراع الناشب بينها .

(د) أن أعباء الاستنزاف الاقتصادى التي تنتج عن استمرار الدوران في حلقة سباق التسلح المفرغة ، والتي تزداد عنفا مع ارتفاع تكاليف التسليح بسبب التطور التكنولوجى ، تولد ضغوطا مستمرة في اتجاه الاندفاع نحو التخلص من بعض القوى

الدولية التي يدور سباق التسلح في مواجهتها ، وذلك حتى تتاح للمجتمع الذي يحس بوطأة هذا الاستنزاف فرصة اعادة توجيه جانب من المخصصات التي تضيع على التسليح لارضاء بعض تطلعاته الحيوية في الاستهلاك والانفاق . . الخ[١٤] .

(هـ) أن التسلح المستمر ، وعلى هذا المستوى من الخطورة ، يهيئ المجال أمام مجموعات المصالح المختلفة المرتبطة بصناعات التسليح لكي تواصل ضغوطها على أجهزة صنع قرارات السياسة الخارجية لكي تظل بعض الصراعات الدولية ساخنة لأن ذلك هو الضمان نحو استمرار حصولها على أقصى استفادة مادية ممكنة لها . ويعتقد تشارلس بيرد (Beard) في هذه النظريةالتي أطلق عليها The Devil Theory of War وفي رأيه أنه طالما ظلت المنافع المادية الضخمة التي تجنيها هذه المجموعات من وراء الحرب قائمة ، فان هذا النوع بالذات من جماعات المصالح أو جماعات الضغط ستظل تدفع بالدول الى الحروب دون توقف[١٥] .

وقد وجد هذا المدخل من ينتقده بشدة بدعوى أن سباق التسلح لا يمكن أن يكون في حد ذاته قوة تخلق الصراع الدولي ، فهو قد يشحن جو الصراع بالمزيد من أسباب التوتر والحساسية ، وقد يعمل على تعميق مشاعر الخوف المتبادل ولكنه لا ينتج الصراع . ويمضي هذا الرأي الى القول بأنه حتى اذا أمكن التوصل الى ترتيبات انزع السلاح على مستوى عالمي وشامل ، فان الصراع سيتجدد باستمرار وسيكون دافعا من جديد للعودة الى سباق التسلح . وعلى ذلك فان تحقيق السلام يحتاج الى أكثر من مجرد تصفية الجهاز القادر على خوض الحرب ، أو بتحديد أدق ، فانه يحتاج الى استئصال جذور الصراعات الكامنة وراء سباق التسلح لأن ذلك هو الذي سيضعف المبرر المنطقي نحو استمرار التسلح وهو بالتالي ما قد يهيي الأساس نحو اقامة حكومة عالمية مستقبلا[١٦] .

٥ – المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي :

ينطلق هذا المدخل من الافتراض الذي يقول أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى الصراعات الدولية ، وأن القضاء على هذه الصراعات بصورة ايجابية وفعاله انما يتطلب تعديل هذا الأساس عن طريق اذابة الارادات أو السيادات القومية وادماجها

في ارادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الامكانيات اللازمة لغرض السلام وتدعيم فرص استقراره .(١٧)

وفي ذلك يقول والت روستو ان الصراعات والحرب تنبع في التحليل الاخير من استمرار اعتناق مبدأ السيادة القومية والتسليم المطلق بمشروعيته وعدم التحول عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولى .(١٨) كما يقول المفكر الامريكى ويكوم (Wickum) ان الصراعات والحروب لن تتوقف طالما بقى النظام الدولى القائم على تعدد الدول ، ومن ثم ، فان تحقق السلام لن يكون الا بمصادرة هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقي في مضمونها ومراميها من القوميات الضيقة الراهنة ، وهو يبدى تشككه في مقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والاستقرار الدوليين ويعلل ذلك بقوله ان الأمم المتحدة تنهض بدور الضامن والحامى للسيادة القومية أو على الاصح لتعدد السيادات الوطنية في المجتمع الدولى . وهى بهذه الصفة لا يمكن أن تخدم كأداة فعالة في دعم احتمالات السلم العالمى . لأنه طالما بقيت الدول محتفظة بسيادتها القومية فلسوف تثور الحروب باستمرار .(١٩)

ويحظى هذا الاتجاه بتأييد كل من فردريك شومان ونورمان أنجل وأدلر الذى يقول أن مصلحة السلم الدولى لا تكمن في مجرد تقييد السيادة الوطنية للدول ، بل في الغائها تماما ، فثمن السيادة في رأيه هو الحروب ، ويضيف أن السيادة والفوضى متلازمان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما ، وعلى ذلك وكما يقول ، فان الحاجة الملحة الى اقامة حكومة عالمية تقتضى الدعوة اليها فورا وبدون ابطاء .(٢٠)

مما سبق يمكن القول بأن هذا المدخل يرفض كافة النظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية في تفسير أسباب الصراع الدولى ، وهو يعتقد أن ذلك الصراع لا ينبع من الطبيعة الانسانية ولكنه ينتج عن الفوضى الدولية التي تتعارض مع المصالح المشروعة لمختلف الدول والشعوب والتي لا يكون القضاء عليها والتخلص منها الا باقامة حكومة عالمية قوية ترتفع بسلطتها فوق السيادة الوطنية للدول .

٦- المدخل الجيوبوليتيكى :

من المداخل الأخرى المستقرة في علم العلاقات الدولية التي تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع الدولى ، المدخل الجيوبوليتيكى الذى تتعدد نظرياته وان كانت تلتقى

معظمها حول محور أساسي واحد يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعى على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو . وسنحاول فيما يلى أن نعرض لبعض هـذه النظريات الجيوبوليتيكية – التقليدى منها والمعاصر – من زاوية علاقتها بموضوع الصراع .

اولا – النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية :

ومن أهمها اطلاقا نظرية راتزل التي قامت على افتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والارض ، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الخير المكاني الذى تتحرك وتتفاعل فيه ، وأن الدولة اذا ما بدأت في الانحلال والتدهور فانما يكون ذلك راجعا الى اهمالها التفكير مساحيا . ومن هذا المنطلق كان راتزل ينظر الى الحدود الاقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الاكثر حيوية ، وقد أكد راتزل أن الحدود كثيرا ما تؤدى الى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعى وهو أن الحدود اذا نظر اليها على أنها نهائية ودائمة فانها تكون بذلك عائقا أمام نمو الدولة . وقد ارتبطت فكرة المجال الحيوى (Lebensraum) التي اعتنقتها وطبقتها ألمانيا النازية وكانت السبب وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية ، بنظرية راتزل هذه ، نظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية القابلة للحركة والتغيير .

ومن أكبر دعاة هذه النظرية أيضا كارل هوسهوفر وكيلن الذى ركز كثيرا على طبيعة الدولة ككائن حى ، وكان يعتقد أن أهم صفة للدولة هى القوة ، بل ذهب الى حد اعتبار أن القوة أهم في وجود الدولة من القانون ، لأن القانون لا يمكن تنفيذه الا بالقـوة .

ثانيا – النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة :

أما النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة فانها وان أبقت على اعتقادها في أهمية المجال الحيوى كقوة أساسية دافعة الى الصراع الدولى وهى تستدل على ذلك بسعى القوي الكبرى المستمر الى توسيع مناطق نفوذها ، الا أنها أصبحت ترى في التصارع بالادوات والوسائل السلمية البديل الحتمى لكارثة الحرب النووية . وقد عبر عالم الجيوبوليتيك الالماني رولف هايندر (Hinder) عن هذا الاتجاه الجديد بقوله :

« ان الحرب النووية تحمل معها خطر الابادة الكاملة للحياة الانسانية ، ومن ثم فان النظرية الجيوبوليتيكية الحديثة يجب أن تركز اهتمامها على الكيفية التي يمكن أن تطوع بها العوامل المساحية عند بحث أو تصميم أية استراتيجية سلام دولية . ثم يقول هايندر أنه ما دام أن الحرب النووية أصبحت مستحيلة عمليا ، فان العدو لم يعد عدوا بالمفهوم السابق ، اذ بات من المحتم الاقتراب منه والدخول معه في علاقات من التعاون المنسق . فالابقاء على الذات لم يعد أمرا قابلا للتحقيق بوسيلة تدمير مجتمع أجنبي معادى ، وانما الوسيلة التعايش ، ولما كان تنفيذ مبدأ التعايش في نطاق هـذا التصور لا يزال يصطدم ببعض المصاعب التي قد تثير بالرغم من كل شئ احتمال وقوع الحرب ، فانه يصبح من الضرورى البدء باستئصال كافة مشاعر العداء ومركبات الكراهية التي تولدت في مرحلة الحرب البـاردة » . (٢١)

وثمة اتجاه مماثل عبر عنه جينتش (Jentsch) الذى وضع أساس نظرية جيوبوليتيكية عالمية وقرنها ببرنامج اجتماعى وسياسي يرتكز من حيث المبدأ على الاقرار بامكانية تنفيذ نوع من التعايش النابع من الارادة والعقل بين القوى الدولية المختلفـة . (٢٢)

٧- المدخل السياسى :

يتبنى المدخل السياسى الى الصراع المنطق الذى يقول ان وجود تكتلات ومحالفات دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تدفع الى الحرب أو تعجل بوقوعها . فالمحالفات ، كما يقال ، هى الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها تنفيذ سياسات توازن القوى،وأى تغيير يطرأ على تركيب هذه المحالفات أو على الهيكل الدولى العام الذى تتفاعل في اطاره لا بد وأن تنتج عنه اختلالات ، تتفاوت حدتها بحسب الأحوال ، ولكنها تبقى في التحليل الاخير المصدر الرئيسى الذى تنبثق منه كل أسباب التوتر والصراع (٢٣)

ويستطرد هذا الخط في التحليل الى القول بأنه اذا كانت المحالفات كأداة لتحقيق التوازن في علاقات القوى الدولية قد ارتكزت بصورة رئيسية في الماضي على فكرة المصلحة والقوة ، فانه في القرن العشرين أصبحت العوامل الايديولوجية تقوم بالدور الحاسم في تقرير طبيعة تلك المحالفات ، ذلك أن الايديولوجية أصبحت النواة في

كافة عمليات الاستقطاب والصراع الدولى ، وهو ما ينتج عنه في النهاية تقسيم الدول ، وبشكل مستمر ، الى محالفات ومحاور متصارعة ، وتكون كل القوى الدولية الرئيسية ، بصورة أو أخرى ، أطرافا فيها .

ويحاول هذا المدخل أن يوضح الكيفية التي تؤثر بها سياسات توازن القوى المرتكزة على أداة المحالفات ، على أوضاع التوتر والصراع في العلاقات الدولية ، وذلك على النحو الآتـى :

أولا – أنه اذا كان الدافع من وراء الانضمام الى تلك المحالفات هو الدفاع عن الأمن القومى في نطاق من علاقات التوازن بين مختلف القوى الدولية المتنازعة ، فانه في سياق هذه العملية تشتد التوترات الناتجة عن تكتيل الامكانات العسكرية لهذه المحاور في مواجهة بعضها ، ومن هنا يمتلئ المناخ الدولى بكل عوامل الاثارة والتهديد .

ثانيا – ان المحالفات التي تعقدها الدول مع بعضها قد تقتضى كمتطلب لاستمرارها الابقاء على أنظمة الحكم الداخلى فيها بمنأى عن أى شكل من أشكال التغيير الذى قد يتضمن التهديد لرابطة التحالف ، ومن ثم وتحت ضغط هذا الاعتبار ، فقد تلجأ بعض هذه الأطراف الى التدخل المباشر لمقاومة التغييرات السياسية الداخلية التي تتعرض لها أى من الأطراف الداخلية الاخرى في التحالف ، وهذا التدخل قد لا يكون مقبولا في كل الأحوال . ويعتبر ذلك في حد ذاته عامل توتر وصراع حتى في نطاق العلاقة المتبادلة بين الاطراف المتحالفة نفسها .

ثالثا – أن المعونات الفنية والاقتصادية التي تقدمها الدول الكبرى عادة ما تمنح على أساس من التمييز بين الدول التي يمكن أن تساعد على انجاح اهداف المخططات الاستراتيجية التي توجهها وتهيمن عليها هذه القوى الكبرى وبين تلك الدول التي لا تضطلع بمثل هذا الدور . وترتيبا على ذلك فانه بدلا من أن تكون تلك المعونات أداة تحقيق رفاهية المجتمع الدولى ككل ، فانها تذهب الى بعض الدول على حساب البعض الآخر ، وهذا الوضع يولد الشعور بالتفرقة والاضطهاد وهو مصدر مهم من مصادر التوتر والصراع الدولى .

رابعا – أن ثمة تكتلات اقتصادية دولية تنشأ وتضم في عضويتها تلك الدول التي تجمعها ببعضها روابط من التحالف العسكرى (مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية ،

والكوميكون . . الخ) والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها هذه التكتلات تعمل بدورها على تأكيد الانقسامات الدولية كما أنها تخلق جبهة أخرى من جبهات المواجهة بين الكتل الدولية المتصارعة .(٢٤)

يضيف الى ذلك كله أن القيود التي تفرض على حركة التجارة والسفر بين الدول ، أو عدم الاعترا ف ببعض أنظمة الحكم نتيجة التغييرات الداخلية التي تتناولها ، وذلك من موقع الانتماء الى هذا الحلف أو ذاك ، كل ذلك يبرهن على خطورة الآثار التي تتركها سياسات التحالف على أوضاع السلم العالمى .

٨- المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسى الداخلى :

يرتكز هذا المدخل على الافتراض القائل بأن أنظمة الحكم الشمولية (Totalitarian) بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التي تحركها والاهداف التي ترمى اليها والاساليب التي تنتهجها ، تعد المصدر الرئيسى والأكبر الذى يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولى .

ويستند دعاة هذا المنطق الذى يقر بوجود تلازم سببي وثيق بين الدكتاتورية والصراع الدولى على المبررات الآتية :

أ) أن الدكتاتورية تقوم على ادعاء حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها ، وهى لا تقبل أى قيد على تصرفاتها الا اذا أكرهت عليه بوسيلة القوة والضغط . ومن هنا تجد الأنظمة الديمقراطية نفسها مجابهة بنمط من السلوك العدواني المتطرف الذى يخلو تماما من معنى الالتزام بالقيم والأخلاقيات ومعايير السلوك الدولى المشروع .

ب) أن الصراع على السيطرة العالمية الذى تخوضه الانظمة الشمولية والذى هو بمثابة دافع غريزى فيها ، يتشابه الى حد بعيد مع سعى القوى الامبريالية في الماضى الى التوسع والعدوان . على أنه اذا كان الدافع الى التوسع الامبريالى قد نتج عن الحاجة الى ضرورة مقابلة ضغوط النمو الصناعى الرأسمالى في أوربا ، فان الدافع الشمولى الى التوسع هو جزء لا ينفصل من الأساس العقائدى الذى يرتفع فوقة البناء الدكتاتورى برمته . انها الرغبة في اخضاع الآخرين في نطاق نظام دولى تتحقق فيه لتلك الانظمة السيطرة المطلقة دون أدنى تحد تماما مثلما يحدث في الداخل عندما ينزع نظام الحكم

الدكتاتورى الى استئصال كل شأفة للرأى المعارض . وعلى ذلك فان هجوم الانظمة الشمولية على أنظمة الحكم الد يمقراطى الكائنة في المجتمع الدولى ، هو هجوم مستمر ولا يعرف معنى التوقف ، ومن صميم هذا التناقض الجذرى في طبيعة هذين النمطين من أنظمة الحكم الداخلى ، ينبثق التوتر وتتفجر الصراعات الدولية .(٢٥)

وينتهى أصحاب هذا الخط في التحليل الى التعبير عن قناعتهم الراسخة بأن الأنظمة الشمولية على اختلاف اتجاهاتها العقائدية . وسواء كانت فاشية عنصرية أو ماركسية ، فانها كلها في سباق مستمر نحو الهيمنة والتسلط . ويضيفون أنه لم يحدث في التاريخ أن ظهرت مثل هذه القوى التي تتحرك بدافع من الرغبة في التوسع والعدوان الا وأدت الى الفوضى والصراع والحرب .

٩- المدخل الاقتصادى :

أما عن المدخل الاقتصادى الى تفسير ظاهرة الصراع الدولى ، فانه يتكون من بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية التي يمكن توضيحها فيما يلى :

أولا – النظرية الماركسية :

تقوم النظرية الماركسية على أساس التفسير المادى أو التفسير الاقتصادى للتاريخ ، وهو ما يعنى أن كل الحروب التي تقع انما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية . وهى ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية الى التناقضات الجذرية الكامنة في طيات هذا النظام . وهى التناقضات التي تولد أشكالا شتى من الصراعات الطبقية سواء كان ذلك في الداخل بين طبقتى البورجوازية والبروليتاريا ، أو في الخارج – وتحت ضغط المنافسة – بين الدول الرأسمالية نفسها ، وهى الصراعات التي تتفاقم الى درجة تفجر الحروب المسلحة بسببها (الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية) .
واذا كان هذا هو التفسير الماركسى اللينينى التقليدى لظاهرة الصراع الدولى من الزاوية الاقتصادية ، فاننا سنجد تفسيرات مماثلة له في الفكر الماركسى المعاصر وذلك على الرغم من انتهاء الظاهرة الاستعمارية في صورها ومظاهرها التقليدية تحت ضغط الثورة العالمية المعادية للاستعمار .

ثانيا – النظريات الاقتصادية غير الماركسية :

ومنها نظرية هوبسون (Hobson) التي ظهرت في مطلع القرن العشرين والتي تلتقي في خطوطها الرئيسية مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة الاستعمار والصراع. ثم هناك النظرية الأخرى التي تقول أن الدول تشتبك في صراعات تصل بينها الى نقطة الحرب المسلحة بسبب رغبتها في رفع مستوى معيشتها ، أو بمعنى آخر فان الدافع الى العدوان يكون مرتبطا بالرغبة في الحصول على اقليم أكبر وموارد اضافية تستطيع أن تستوعب الضغوط الناتجة عن المشكلات الاقتصادية الداخلية .[٢٦]

١٠ – المدخل الذى يرتكز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال الى المجتمع الدولى :

يتمثل الاساس المنطقى الذى ينبنى عليه هذا المدخل ، في الرأى الذى يعتقد بأن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال الى المجتمع الدولى وعلى الأخص دول العالم الثالث يشكل أخطر المصادر اطلاقا التي تتولد عنها الصراعات الدولية المعاصرة . ويرجع السبب في ذلك كما يقال ، الى عدم مقدرة هذه الدول على التكيف مع النظام السياسى الدولى والاندماج فيه والتقيد بضوابطه ، وذلك للعديد من العوامل التي تتمثل أساسا في الآتى :

١ – أن النظام الدولى انبثق وتطور في نطاق قيم ثقافية وحضارية أوربية في الأساس . وقد أكسب ذلك التجانس في القيم والمعتقدات النظام الدولى في المرحلة السابقة على دخول دول العالم الثالث اليه ، قدرا كبيرا من الانضباط والتماسك . أما مع التغير الضخم الذى حدث والذى ترتب عليه فقدان هذا التجانس نتيجة الاختلاف في القيم الثقافية والحضارية ، وفي النماذج الايديولوجية ، وفي التجارب التاريخية ، وفي أنماط الفكر والسلوك عموما ، فان مقدرة النظام الدولى على استيعاب تلك الاختلافات الجذرية وتجاوزها بنجاح الى مرحلة تحقيق نظام دولى متوازن ومتوافق ومنضبط تصبح احتمالا محدودا . وعلى ذلك فان الدول الحديثة ستظل تشكل بؤرة وتوتر مستمر داخل هذا النظام .

٢ – أن النظام الدولى التقليدى قام على محاولة الجمع المستمر بين عنصر الاستقرار النسبي وبين القدرة على التنبؤ بسلوك الدول التي يتألف منها ، لأنه حيث يكون التنبؤ

ممكنا يصبح الاستقرار حقيقة وواقعا . أما الدول الحديثة فهى بحكم عدم استقرار نظم الحكم الداخلى فيها ، وبحكم ضعف أنظمتها الاقتصادية – وهو الضعف الذى يساعد بدوره على عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى – كل هذا يجعل من القدرة على التنبؤ بسلوكها كأطراف عاملة ومؤثرة في النظام الدولى أمرا متعذرا ، وذلك بطبيعته مصدر آخر للتوتر والصراع .

كما يترتب على حقيقة عدم الاستقرار السياسى بالمفهوم السابق ، أن استعداد هذه الدول الحديثة للدخول في معاهدات دولية والتقيد بما تفرضه عليها من التزامات ، يصبح أمرا مشكوكا فيه . ومثل هذا الوضع المتمثل في عدم القدرة على الارتفاع الى المستوى المفروض من الشعور بالمسئولية الدولية ، يضعف من الثقة في هذه الدول كأطراف في ترتيبات دولية محددة تستهدف الابقاء على النظام السياسى الدولى في حالة من التوازن والاستقرار النسبيين .

٣– أن ازدياد عدد الدول الحديثة في النظام الدولى ، يدفعها الى تكوين محاور وتكتلات تستطيع من خلالها أن تواجه القوى الدولية الأخرى وهي مرتكزة على قاعدة أكبر من القدرة على الفعل والتأثير . ومثل هذا التكتل كفيل بأن يستثير لدى القوى المستهدفة به الشعور بالتهديد والخوف من أن تؤدى مضاعفات ذلك الوضع الى افقادها ما كان لها من سابق تأثير داخل النظام الدولى ممثلا في مختلف أجهزته ومؤسساته . ومن هنا ، فانها ، وكما يقال ، ستجد نفسها مدفوعة الى تنفيذ العديد من التدابير والاجراءات المضادة من جانبها لاحباط الآثار المحتملة لمثل هذا التكتل ، وهذا في ذاته عامل توتر وصراع . [٢٧]

١١– المدخل السوسيولوجي :

يتكون المدخل السوسيولوجى الى ظاهرة الصراع الدولى من النظريات الرئيسية الآتيـة :

أ – النظريات الديموجرافية :

وهذه النظريات تجمع الى جانب مضمونها السوسيولوجى ، بعض الأبعاد الاقتصادية والجيوبوليتيكية الظاهرة . وبوجه عام ، يعتقد أصحاب النظريات الديموجرافية أن الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسى وراء نشوب

الصراعات والحروب الدولية . ويعللون ذلك بأن هذه الزيادات تدفع الى الحصول على مجال حيوى يمكن أن يستوعبها . كما أن الدول القليلة العدد بالسكان تجد نفسها مضطرة هي الأخرى للدفاع عن نفسها ضد الخطر الذى تواجهها به الدول المكتظة سكانيـا . [٢٨]

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع الامريكى بول هاوزر (Hauser) الى ما يسميه بالثورة الديموجرافية التي يعتقد أنها ستقود الى أزمة عالمية ويعلل ذلك بقوله أن الكرة الأرضية محدودة ، والمجال الحيوى ضيق ولا يستطيع أن يستوعب كل هذه الضغوط والزيادات السكانية الهائلة ، ويضيف أنه ما لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة بحيث تقدر على رفع مستوى معيشة شعوبها فانه يجب علينا أن نتوقع ممارسة العدوان من جانب عدد كبير من الدول الجائعة كنتيجة لهذه الضغوط السكانية القـاسية . [٢٩]

ويقول عالم الاجتماع الفرنسى بول ريبو (Rebou) ان الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس ، ويقرر أن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشرى الذى يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب . [٣٠] وفي بريطانيا يرى عالم الاجتماع هيل (Hill) أن معدلات النمو السكاني العالية تؤدى الى مضاعفة التوترات الدولية وتقلل من فرص عدم الاستقرار بل انها تذهب الى حد تهديد الحضارة الانسانية نفسها . [٣١] وقد أيد هذا الاتجاه كل من أرنولد توينبى وبرتراند رسل حيث يريان في المشكلة السكانية خطرا داهما ليس فقط على السلم الدولى وانما على مستقبل المجتمع الانسانى كله . [٣٢]

وبالاضافة فهناك نظرية الدورات الديموجرافية التي تقول بأن كل الدول تمر في تطورها السكانى بثلاث مراحل متميزة هى : مرحلة النمو البطئ ، ثم مرحلة الانفجار وهى مرحلة انتقالية ، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وان كانت تبقى فيها معدلات الزيادة السكانية عالية بشكل عام . وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكانى بهذه الدول الى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوى كاف . وهذا ما يطلق عليه بديناميكات العملية الديموجرافية التي تنظر الى الدولة على أنها كائن عضوى أو على أنها حقيقة بيولوجية (من حيث عمليات النمو والتفاعل والاتساع . . الخ) ،

وهى تتشابك في هذا التفسير ، كما سبق أن ذكرنا ، مع المدخل الجيوبوليتيكى التقليـدى .[٣٣]

ب - نظرية النخبة المسيطرة ، أو نظرية المحور الصناعى العسكرى

وهى النظرية التي تنسب في الأصل الى عالم الاجتماع الامريكى س . رايت ميلز (Mills) والتي يزعم فيها أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، فان الذى يسيطر على الولايات المتحدة هو تحالف قوى جدا من رجال الصناعة والعسكريين . ومن خلال وسائله الخاصة ، التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيرى يعمل هذا المحور أو تلك النخبة على توفير الأسباب التي تساعد على خلق مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأى العام الامريكى حتى لا يكون من هذا الأخير في وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط أو الوقوف على أخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة .

وتستطرد هذه النظرية الى القول بأن الخط المتشدد في السياسة الخارجية الامريكية انما يرتبط في أساسه بالمصالح الذاتية لتلك النخبة التي وان كانت تمثل أقلية ضئيلة من المجتمع الامريكى الا أنها تحاول أن تحقق أقصى استفادة مادية وأدبية ممكنة لها من وراء استمرار أوضاع التوتر والصراع بين العالمين الرأسمالى والشيوعى . ويمضى ميلز الى القول بأن سطوة هذه النخبة تكاد تكون عامة وشاملة اذ تمتد الى كافة القرارات التي يمكن أن نصفها بأنها هامة وحيوية ، وعلى الأخص في أمور الرخاء والكساد والحرب والسلام . . . الخ . على أن ميلز يدعى أن كل واحد من هذه القرارات الهامة يتقرر بصورة مباشرة في نطاق هذه النخبة المسيطرة ، ولكنه يقول ان البدائل والاختيارات السياسية المطروحة والتي تختار هذه النخبة من بينها عادة ما يكون قد صيغت وتحددت من خلال النفوذ الضخم الذى تمارسه على كل المؤسسات السياسية الكبرى ذات الصلة بموضوع هذه القرارات [٣٤]

من هذا يتضح أن الخط الرئيسى في هذه النظرية يحاول أن ينسب الخطر الذى يتهدد السلم الدولى ، والذى يعتبره بالتالى القوة الكبرى المحركة للصراعات والتوترات الدولية ، الى مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة من ظروف الصراع والتي تشكل قوة ضاغطة لا يستهان بها على أخطر مراكز اتخاذ القرارات داخل النظام السياسى ،

وهو يعطى الولايات المتحدة كمثال واقعى بارز يحاول من خلاله أن يدلل على صدق هذا الادعاء .

خاتمة

من واقع هذا التحليل المقارن للمداخل النظرية الرئيسية المختلفة المستخدمة في تفسير ظاهرة الصراع الدولى ، يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك ، ان هذا الصراع يمثل بطبيعته ، وكما نوهنا في البداية ، ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ومتداخلة التأثير وأى تفسير لظاهرة الصراع لا يدخل هذه الحقيقة الأساسية في اعتباره أولا ينطلق منها كأساس مبدئى للتحليل يصبح عاجزا عن استيعاب مختلف القوى والعوامل الكامنة في خلفية هذه الصراعات ، وبالتالى فانه لا يمكن الارتكاز عليه كمدخل سليم وواقعى لنظرية عامة للصراع في العلاقات الدولية ، وذلك لأن قوة أى نظرية ترتهن في الأساس بمدى ارتباطها بظروف الواقع الذى تحاول التعبير عنه وتأصيل حقائقه بأقصى درجة ممكنة من الدقة والأمانة والموضوعية .

FOOTNOTES

1. B. Kuppuswamy, An **Introduction to Social Psychology**, (New Delhi : Asia Publishing House, 1967) pp. 540-541.
2. Kenneth Waltz, **Man, the State and War**, (New York : Columbia University Press, 1959) p. 16.
3. Adi Doctor, **International Relations, An Introductory Study** (New Delhi : Vikas Publications, 1971) p. 107.
4. A. H. Buss, **The Psychology of Aggression** (New York : 1961) p. 198
5. J. C Flugel, in T.H. Pear (ed.), **Psychological Aspects of Peace and War** (New York : 1950) pp. 129-130.
6. E. Fromm, **The Heart of Man, Its Genius for Good and Evil**, (New York : 1964) pp. 82-83.
7. G. Watson, **Social Psychology : Issues and Insights**, (New) York : 1965) p. 502.
8. D. Krech & R. Crutchfield, **Theory and Problems of Social Psychology** (New Delhi : McGraw Hill, 1948) p. 591.
9. **Ibid**, p. 593.
10. A. Sovetov, " Peaceful Co-existence ", **International Affairs** (Moscow : Sep. 1972) p. 10.
11. **Ibid**, pp. 15-16.
12. M. Needler : **Understanding Foreign Policy. Foreign Policy**, (New York : Holt, Rinehart, and Winston, Inc., 1966) pp. 4-5.
13. R. Macrihis and K. Thompson (eds.), **Foreign Policy in World Politics**, (New York : Prentice Hall, 1962), p. 2.
14. Needler, **op. cit.** pp. 141-145.
15. F. Hartmann, **The Relations of Nations** (New York : 1967), p 149.
16. **Problems of War and Peace**, (Moscow : . Progress Publishers, 1972) p. 130.

17. A. Etzioni, **The Hard Way to Peace,** (New York : Collier Books, 1962) pp 111-112.

18 W W Rostow, **The Stages of Economic Growth** (Cambridge: Harvard University Press, 1960) p 108

19. C. Wickum, **The Total State,** (Boston 1964) pp 73-74

20. **Problems of War and Peace, op. cit.,** p. 138.

21. **Ibid,** p. 151

22 **Ibid.**

23. Bernard Brodic, **War and Politics** (New York : The Macmillan Company, 1973) pp. 335-338

24. J W. Burton, **International Relations : A General Theory,** (Mass (Cambridge : 1967) p. 78.

25 G. Friedrich & Z. Brzezincki, **Totalitarian Dictatorship and Autocracy** (New York : Praeger, 1964), pp. 58-68.

26 A Doctor, **International Relations,** pp. 111-112

27. Hekhius, McClintock and Burns, **International Stability,** (New York : John Wiley & Sons, 1964), pp. 42-56.

28. **Problems of War and Peace, op. cit.,** p. 151.

29. Paul Hauser, **Population Perspectives,,** (New Jersey : 1960), p 8.

30. **Problems of War and Peace, op. cit.,** p. 152.

31. **Ibid.**

32 **Ibid.**

33. **Ibid** p. 155.

34. F. Lindenfeld, **Reader in Political Sociology,** (New York : Funk and Wagnalls, 1968), pp. 300-302.

ندوة العدد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت « مجلة العلوم الاجتماعية » سياسة ترمي إلى تطوير مضمون القضايا التي تطرح في صفحاتها ، وتغيير الإطار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وضمن هذا المضمون تتابع المجلة في هذا العدد ما بدأته في عدد نيسان / إبريل ١٩٧٦ من نشر ندوات مختلفة تتناول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية .

حوار حول النظرية والممارسة
في الادارة والبيروقراطية

تنظيم وتحرير : د. محمد يوسف علوان*

بناء على مشاورات واتصالات تمت بين سكرتير تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية ، تم الاتفاق على قيام هؤلاء الاعضاء بتنظيم ندوة عن « الادارة والبيروقراطية » . وقد عقدت الندوة بالفعل يوم الاربعاء الموافق ٢٠/١٠/١٩٧٦ وأشرف على تنظيمها وتحريرها د . محمد يوسف علوان مدرس القانون الدولي العام والمنظمات الدولية في الجامعة الاردنية . واشترك فيها كل من الدكتور كامل المغربي أستاذ ادارة الاعمال ، والدكتور ربحي الحسن والدكتور بشير الخضرا والدكتور فيصل مرار ، مدرسو الإدارة العامة في الجامعة .

هذا وقد حرص منظم الندوة ومحررها على أن تكون وقائعها مطابقة للنص الاصلي ، الأمر الذي كان أحيانا على حساب دقة التعبير وسلامة اللغة . كما أنه نظرا لطول الندوة ، حرص على تجنب التكرار قدر الامكان .

محمد : أرحب بكم أجمل ترحيب وأرجو أن يكون هذا اللقاء الذي ينعقد بين أساتذة في الجامعة الاردنية فاتحة لقاءات علمية مفيدة في المستقبل . موضوع ندوتنا هو « المواطن والبيروقراطية » ولهذا الموضوع بطبيعة الحال أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية وللوطن العربي بشكل خاص . ومن المعروف أن اصطلاح البيروقراطية يتصل في ذهن الجمهور بالروتين وبالاجراءات المعقدة الأمر الذى يصبح معه من المفيد البحث في علاج هذه المشاكل في المنطقة العربية بشكل خاص . ولكن قبل أن نتحدث

* أستاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية .

عن علاج مشاكل وعيوب البيروقراطية فانه لا بد من أن نلقي بعض الضوء على الادارة بشكل عام . لذا أرجو من الأخ كامل أن يحدثنا عــن المقصود بالادارة وعن أهمية الادارة في العصر الحديث وكيف تطورت عــبر التاريـــخ .

كامل : الحقيقة أن الانسان يتعرف على الادارة ويحتك بها من خلال نشاطاته المختلفة . وتعتبر الادارة بمفهومها العام أقدم العمليات والنشاطات الانسانية على الاطلاق . فالانسان في حياته البدائية أبدى دراية ادارية مقصودة أو غير مقصودة حتى يضمن لنفسه الحياة . وقد عرف البابليون بقوانينهم الادارية وعرف المقدونيون واليونان والرومان والعرب بقدراتهم في تنظيم جيوشهم الجرارة وحكم امبراطورياتهم الشاسعة . وعرف المصريون بأهراماتهم الشامخة ، ولولا معرفة هذه الشعوب لمبادئ الادارة وتطبيق قواعدها لما تمكنوا من السيطرة على جيوشهم أو امبراطورياتهم الشاسعة الاطراف أو تشييد الأبنية الضخمة التي لا تزال شاهدة على حضاراتهم الغـــابـــرة .

ويمكن القول أن الحاجة الى الادارة ظهرت منذ بدء الحياة الانسانية عندما شعر الفرد بأن ظروف الحياة المحيطة به تحتم عليه التعاون مــع الآخرين في تنسيق جهودهم من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي يسعون اليها . ومع أن الادارة قد صاحبت تطور المجتمعات الانسانية منذ نشأتها الا ان مفهومها بصورة علمية صحيحة هو من أحداث هذا القــرن فقط .فان ادارة المشروعات في العصر الحديث ، عصر التخصص والانتاج والمنافسة ، لم تعد ضربا من ضروب الحدس والتخمين بــل أصبحت تقوم عل أساس علمي سليم مدعومة بالبحوث والدراسات الى جانب الخبرات والتجارب . وللادارة مفهوم واحد سواء كان استعمالها في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص . ومن الممكن تعريف الادارة بأنها عملية تنسيق الجهود البشرية وغير البشرية من خلال استخدام وظائف التخطيط والتنظيم والاشراف والقيادة والرقابة للتوصل الى الأهداف المنشودة.

ربحي : أريد أن أميز بين شيئين : الادارة كوظيفة أو كممارسة أو كنشاط وبين الادارة كعلم أو كحقل أكاديمي . فالادارة كوظيفة وجدت منذ وجد الانسان في مجتمعات كبيرة .أما الادارة كحقل أكاديمي فلم توجد الا في نهاية القرن المنصرم أى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . والادارة بمفهومها العام في تصوري تهدف الى توفير نوع من التنسيق بين النشاطات المختلفة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة سواء كانت مؤسسة عامة أو خاصة . ويتم هذا التنسيق من خلال وظائف الادارة المختلفة مثل التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والقيادة واتخاذ القرارات والرقابة . أما الهدف النهائي للادارة هو تحقيق أهداف المشروع بكفاية وبفعالية أي الاستخدام الأمثل للموارد سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية أو مالية .

فيصل : في تقديرى أن القول بان الادارة هي عملية تحقيق الاهداف بأكفأ صورة لا يكفي كتعريف . اذ يمكن أن نضيف الى التعريف تحقيق الأهداف بأكفأ وسيلة ولكن في ظل ظروف انسانية .ومن هنا التوجه الانساني في دراسة الادارة أو في تدريس علم الادارة في العصر الحديث . لأنه يمكن تحقيق الاهداف في ظل ظروف غير انسانية كـأستغلال التنظيم أو البيروقراطية أو الادارة للعاملين في التنظيم .

كامل : نحن نعتبر ان الكفاءة هي انجاز العمل بأفضل النتائج أو بأقل تكلفةممكنة .

فيصل : معيار الكفاءة قد يتم دون أن تكون هناك ظروف انسانية بدليل أن الثورة الصناعية حققت نتائج ، ولكن في ظل ظروف انسانية سيئة . فالتوجه الانساني في الادارة في السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة يلقي الاهتمام الاكبر ويمكن أن نضيفه للتعريف .

ربحي : نعم . لكن الحقيقة هذا ليس من ضمن تعريف الادارة ذلك أن الادارة يمكن أن تتم بطرق مختلفة . قد يكون القائد ديمقراطيامشاركا وقد يكون متسلطا ولكن في كلتا الحالتين قد ينجز أهداف المشروع .
وقد أكون قائدا تسلطيا وفي الوقت نفسه أكثر فعالية في انجاز أهداف المشروع . فالقيادة الديمقراطية التي تهتم بالجوانب الانسانية ليست بالضرورة

أفضل . فقد يختلف اسلوب الاشراف في المؤسسات العسكرية عنه في المؤسسات الاجتماعية أو المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات للمواطنين .

كامل : المهم هو التعريف العام الذي يمكن أن نطبقه وليس التفاصيل في التطبيق .

محمد : أعتقد أن تنسيق الجهود البشرية ليس فقط هدف علم الادارة وانما هدف جميع العلوم . لكن أحب ونحن في معرض الحديث عن تعريف الادارة أن نميز بين الاعمال الحكومية والأعمال الادارية . ويمكن القول في هذا الصدد أن وظيفة الادارة هي الوظيفة الفنية أى تنفيذ القوانين فعملها يومي فني . أما الحكومة فهي تقوم بالأعمال الوطنية الكبرى ، فهي السلطة السياسية التي تضع القوانين . والادارة توجد حيث توجد الدولة هذا الموضوع يجعلنا ننتقل الى موضوع آخر وهو العلاقة بين المواطن والادارة . ما هي ترى مظاهر الاحتكاك بين المواطن والادارة .

كامل : لا فرق بين إدارة حكومية وإدارة غير حكومية فالأسس والقواعد التي يجب أن يطبقها المدير أو القائد الاداري في الحكومة أو في القطاع الخاص هي واحدة أما المجال الذي يشتغل فيه هذا القائد أو هذا الرئيس يتطلب منه اتخاذ اجراءات مناسبة للوضع الذي هو فيه .

محمد : لكن القرارات التي تصدر عن الإدارة هي بلا شك أقل أهمية من القرارات التي تصدر عن الحكومة .

بشير : من وجهة نظر الهدف الذي نسعى له في هذه الجلسة أعتقد أن أي تعريف عام للادارة يفي بالغرض . فالخلاف حول التعاريف محل جدل كبير . وليس من الممكن في هذه الجلسة أن نتفق على تعريف واحد نهائي . ولذلك يكفي أن نقبل أي تعريف عام للادارة على انها جهد جماعي يهدف الى تحقيق أهداف محددة مسبقا .

كامل : التعريف يخدم مصلحة المعرّف .

فيصل : نحن مع الأسف لا نعطي أهمية كبيرة للتعاريف والمفاهيم مع انها ستتحول لنشاطات ومسلكية في المستقبل . فتوجه الادارة في العصر الحديث هو

توجه إنساني وأي إضافة للمفهوم سيتحول إلى إضافة للسلوك في المستقبل .

محمد : أعتقد أن الأخ بشير قد حل المشكلة لأنه بمنتهي الصعوبة تعريف علم مثل علم الادارة . هذا يقودنا إلى المشكلة الثانية التي لابد من معالجتها ونحن نتحدث عن المواطن والبيروقراطية وهي العلاقة بين المواطن والادارة . ما هي مظاهر الاحتكاك التي تنشأ بين المواطن والادارة . أعتقد أن الدكتور بشير يرغب في الحديث عن هذا الموضوع .

بشير : الحقيقة أن المواطن يتفاعل من المهد إلى اللحد ويوميا تقريبا مع الأجهزة الادارية بكافة أشكالها وخاصة في المجتمع الحديث الذي اتفق على تسميته بمجتمع التنظيمات الضخمة . فالانسان يعيش كثيرا من حياته في تنظيمات يبدأ طبعا بالاسرة التي تعتبر منظمة . فكل إنسان له دور في العائلة . لكن هناك أيضا التنظيمات الرسمية القائمة في المجتمع والتي تؤثر على حياته تأثيرا كبيرا . المدرسة ، الجامعة ، العمل ، . . الخ التنظيمات إذن تأخذ جزءا كبيرا من حياة المواطن وطريقة تفاعل المواطن مع التنظيمات تؤثر كثيرا في مدى سعادته في المجتمع . فتحقق الخدمات بأقصى سرعة تنعكس ايجابيا على سعادة المواطن .

ربحي : ان علاقة المواطن الآن مع الحكومة أصبحت أكبر في الوقت الحالي ، خاصة بعد تطور الدولة من الدولة الحارسة التي كانت تقتصر وظائفها على تقديم خدمات الأمن والدفاع والتمثيل الدبلوماسي إلى دولة الرفاة المسؤولة عن تقديم كافة الخدمات للمواطنين وعن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بمعني أنه لا يوجد غنى عن احتكاك المواطن بالادارة سواء كان ذلك لقضاء مصالح رسمية في الدوائر الحكومية أو لقضاء مصالح خاصة أو خدمات من قبل مؤسسة خاصة .

محمد : هذا يقودنا إلى التميز بين المرافق العامة الادارية والمرافق العامة الصناعية والتجارية . الادارة التقليدية موجودة منذ القدم . لكن المشروعات العامة الصناعية والتجارية مرتبطة بدولة الخدمات ودولة الرفاهية . وهناك فرق بين الدول الرأسمالية والأشتراكية في هذا الصدد . لأن المشروعات العامه

الصناعية والتجارية لم تزدهر إلا في الدول الاشتراكية وان كانت أصبحت تأخذ دورها حاليا في المجتمع الرأسمالي . والواقع أن هناك عدة أعمال للادارة . هناك أعمال قانونية وهي يمكن أن تكون في شكل قرارات إدارية فردية مثل قرار تعيين موظف أو عزله أو الترخيص بحمل سلاح أو الترخيص ببناء . . الخ ولكن الأعمال القانونية قد تكون في شكل قرارات عامة مثل لوائح المرور ولوائح تنظيم شؤون المستخدمين . وهناك أيضا أعمال مادية للادارة مثل القبض على أحد الأفراد أو منع المرور في أحد الشوارع أو الاستيلاء على ملك الأفراد أو إقامة أعمدة التلفون . هذه الأعمال جميعا تعتبر أعمال إدارية ولكنها مادية . وهناك شكل ثالث لعمل الادارة هو العقود الادارية مثل عقود الامتياز والمزايدات والمناقصات . فالأعمال الادارية متنوعة للغاية . ولكن لا شكك أن المشروعات العامة الصناعية والتجارية هي التي تأخذ الأهمية القصوى في الوقت الحالي أي في دولة الخدمات ودولة الرفاهية .

فيصل : حتى في الدول الرأسمالية أصبح المواطن لا ينظر فقط إلى القطاع الخاص لحل مشاكله وانما اتجه إلى المركز لحل هذه المشاكل . أي أن المواطن في المجتمع الرأسمالي ابتدأ يفقد الثقة بالمشروعات التجارية ويتوجه حاليا نحو الادارة المركزية أو الحكومة المركزية . وهذا ما حدث في أزمة الطاقة . وهذا يدل على أن هناك نوع من التحول حتى في المجتمع الرأسمالي وهو ما يقرب بين المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية .

محمد : ولكن في المجتمعات الرأسمالية نجد أن المرافق العامة الادارية التقليدية أكثر من المشروعات العامة الصناعية والتجارية التي تنشؤها الدولة فما دام هناك اقتصاد قائم على غير أسس التأميم أو تملك وسائل الانتاج تظل المشروعات العامة الصناعية والتجارية التي تمتلكها الدولة وتشرف عليها إشرافا مباشرا هي الاستثناء والأصل هو في النشاط الاقتصادي الحر .

بشير : نعم ولكن الدولة تضع يدها على جميع نواحي الحياة عن طريق رقابة الاقتصاد ورقابة الصناعة والتجارة .

محمد : نحن متفقون على رقابة الحكومة على كافة الأمور الاقتصادية من مشروعات خاصة أو عامة . ولابد هنا من أن ننتقل إلى موضوع البيروقراطية هل البيروقراطية شكل من أشكال الإدارة أم هي الإدارة ذاتها ؟ ما هو المقصود بالبيروقراطية ؟ وما رأي الدكتور ربحي في هذا الموضوع ؟

ربحي : أريد أن أؤكد على أن البيروقراطية هي نمط من أنماط الإدارة . فالنموذج البيروقراطي هو عبارة عن أحد النماذج أو الأشكال التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في تحقيق أهدافها . فهناك العديد من النماذج التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في انجاز أهدافها ومنها النمط أو النموذج البيروقراطي . ولكن قبل أن نتحدث عن النمط البيروقراطي وخصائصه يستحسن أن نعرف ما المقصود بكلمة البيروقراطية في الإدارة . البيروقراطية من الكلمات الشائعة والقديمة والتي تقترن في أذهان الناس بمعايير ومفاهيم مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة . المعني الحرفي لكلمة بيروقراطية يعني في رأي العديد من الكتاب حكم المكاتب لأن كلمة بيروقراسي (Bureaucracy) تتكون من مقطعين (Bureau) و (Cratie) بالفرنسية أو (Cracy) بالانجليزية . والمقصود بكلمة « بيرو » المنضدة أو المكتب وتعني ايضا القماش الذي تغطى به المنضدة . أما الشق الثاني من الكلمة فيعني حكم . وبذا فإن البيروقراطية هي النظام الذي تنتهجه الأقسام والدوائر المختلفة في ادارتها . ومن التعريفات الدارجة أنها أيضا عبارة عن مجموعة الموظفين النظاميين. وقد تشير إلى نمط إداري وإلى الموظفين أنفسهم . هذا هو المعني الحرفي للكلمة . ولكن المفهوم الشعبي الدارج للكلمة هو أن البيروقراطية أصبحت صفة ملائمة للعجز الإداري وللروتين وللتعقيد في الاجراءات الادارية .

بشير : حينما نقول حكم المكاتب نعطي أهمية كبرى للادارة وكأنها سلطة رابعة تضاف إلى السلطات الثلاث التقليدية وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية .

محمد : ولكن هل هناك بالفعل سلطة رابعة ؟ أعتقد أن السلطة الإدارية هي جزء من السلطة التنفيذية .

فيصل : أن منطلقك منطلق قانوني . فرجال القانون يرون أن الادارة هي أداة تنفيذية ويجب أن تنحصر في ذلك . هذا المفهوم قديم جدا وقد عفا عليه الزمن . فموضوع الفصل بين السياسة والادارة لم يعد صحيحا في الوقت الحاضر . لماذا ؟ . أن كثيرا من القرارات السياسية تبدأ في الادارة . فالاداريون ولو أنهم تنفيذيون الا أنهم وراء الكثير من القرارات السياسية . فالاداري لم يعد منفذا فقط ، بل أصبح له دور كبير في الاقتراحات ورسم السياسات .

كامل : الحقيقة أن الفصل بين السياسة والادارة أمر غير وارد .

ربحي : قد يتصور البعض أن الادارة أداة محايدة في تنفيذ القانون وهذا مفهوم خاطيء وذلك لأن الادارة تشترك مع المجالس التشريعية في وضع السياسة العامة عن طريق تقديم مشاريع القوانين . فمشروعات القوانين يتقدم بها الخبراء في الادارة . وفي العديد من الأحيان لا تكون السلطة التشريعية الا عبارة عن ختم أو (Rubber Stamp) للتوصيات التي يقدمها التنفيذيون . ومن ناحية أخرى فانه في حالة عدم انعقاد السلطة التشريعية تقوم السلطة التنفيذية بإصدار القوانين المؤقتة . كما أن الأنظمة والتعليمات والاجراءات وأساليب العمل كلها تتم في الادارة ثم ان تنفيذ القانون بحد ذاته هام جدا كالقانون والمسؤول عن تنفيذ القانون هو بلا شك الأجهزة الادارية ، فتنفيذ القانون يكون أحيانا بنفس أهمية رسم السياسة نفسها .

بشير : أريد أن أتناول دور الادارة في التنفيذ ، وهو دور فعال جدا . فنحن نعرف أن عددا من الدول النامية قد أوجد خططا طموحة . ولكنها فشلت فشلا ذريعا في انجاز هذه الخطط وذلك لأن الادارة لم تستطع أن تنفذ القوانين الجديدة أما لعجزها أو لجهلها أو لعدم رغبتها في تنفيذ هذه الخطط . فالادارة ليست حقيقة مجرد أداة طيعة .

محمد : يحاول المختصون بفروع العلوم المختلفة الاعلاء من قيمة الظواهر التي يدرسونها أو يتخصصون فيها . فعلى حين أن العمل الحكومي هو عمل

قيادي فان العمل الاداري هو عمل تنفيذي . وهذا لا يمنع أن نجد أن الشخص نفسه قد يقوم بالمهمتين معا . فالوزير مثلا يشارك في رسم السياسة العامة لوزارته في مجلس الوزراء ولكنه فيمجال التنفيذ وفي مجال الاشراف على شؤون وزارته يقوم بعمل اداري .

بشير : يمكن أن تعدل بعض الشيء في عبارتك ويكون التعديل مقبولا . فالساسة يقومون بشكل رئيسي في وضع السياسات وتقوم الادارة بشكل رئيسي في التنفيذ فالفصل التام ليس واردا وهناك تفاعل بين السياسة والادارة باستمرار .

محمد : ومع هذا أريد أن أشير إلى أن السلطة السياسية أقل ثباتا من السلطة الادارية . فالسلطة السياسية غير مستقرة فقد تطيح بها الأزمات والظروف غير العادية . بل وقد تنتهي في الظروف العادية نفسها كما هو الحال في الدول الديمقراطية . وهذا على خلاف الأمر بالنسبة للسلطة الادارية . فإذا كان يمكن تغيير الوزير وهو يقوم بعمل سياسي أساسا دونما صعوبة كبيرة فإن شخص زكيل الوزارة وهو يقوم بعمل اداري أساسا من الصعب تغييره في كل حين .

بشير : لنأخذ مثال مصر والاشتراكية . أتصور أن من أسباب الفشل هو البيروقراطية الموجودة في مصر والأجهزة الادارية التقليدية القديمة التي لم تستطع أن تتحمل الأعباء الجديدة . وهذا يوضح لنا دور الادارة . فالقانون والسياسات الجديدة تحتاج إلى ادارة جديدة متفهمة للاهداف ومؤمنة بها .

كامل : يجب أن لا نخلط بين الادارة العليا (Administration) والادارة التنفيذية (Management) لأنه حينما نتحدث عن الادارة العليا يتبادر إلى الذهن رأسا اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط وهلم جرا . وهذا ينطبق على القطاعين العام والخاص .

فيصل : نحن نبتعد عن الحقيقة حين نقول أن البيروقراطية في القطاع الخاص تشارك مشاركة فعالة في رسم السياسات الحكومية .

محمد : إذا انتهينا إذن إلى أن البيروقراطية هي الادارة من الضروري أن نعرف من هو البيروقراطي . هل البيروقراطي هو كل شخص يعمل في الجهاز البيروقراطي أي الادارة .

فيصل : بالضبط . البيروقراطي هو أي شخص يعمل في المكتب .

محمد : هنا لا بد أن ننتقل الى موضوع جديد وهو نشأة البيروقراطية . فمن المعروف أن ماكس ويبر هو من أوائل الذين تحدثوا عن البيروقراطية كظاهرة أو كدراسة علمية . ما هي الأسباب التي أدت الى ظهور البيروقراطية . ولماذا اهتم عالم اجتماع بدراسة الظاهرة البيروقراطية ؟ .

فيصل : البيروقراطية ليست مفهوما حديثا بل وجدت حينما وجدت التنظيمات ، والتنظيم وجد حينما وجد المجتمع . عندما بدأ التفاعل بين البشر ، بدأ التنظيم وبدأت البيروقراطية . فالبيروقراطية كلفظة وكمفهوم ليست حديثة . ولكن دراستها بالطريقة العلمية هو الجديد . فقد وجدت البيروقراطية زمن اليونان والرومان حيث اصطبغت بالصبغة القانونية . كذلك وجدت البيروقراطية في مصر القديمة . وعندما يشير « ويبر » اليها فهو يقصد الهيراركية المصريةوالتي تعتبر أقدم أنواع البيروقراطيات . وفي الإسلام كان هناك بيروقراطية . فقد كان هناك ما يسمى أنظمة الموظفين . وحتى المفاهيم أو القيم التي تطرح الآن في الغرب المعاصر كالمشاركة والانفتاح كانت موجودة في الإسلام لكن الأمر لم يكن بهذا التعقيد كما هو الحال في الوقت الحاضر . وهناك ثلاث عوامل اثرت في فكر « ويبر » : فقد خدم « ويبر » في الجيش الألماني كضابط ، كذلك استهوته ضخامة المؤسسات الصناعية التي كانت موجودة في الدول المتقدمة في زمنه ، كما وأن « ويبر » كعالم اجتماعي نظر الى تصرفات الافراد والى وسائلهم في تحقيق نشاطاتهم فوجد أنها عشوائية وغير رشيدة . ولذلك بحث عن مفهوم أو نموذج يحقق نشاطات الافراد بأكبر فعالية ممكنة . ولذلك هناك اقتران بين النموذج البيروقراطيوبين الادارة العلمية لان كلاهما يعامل الانسان كأنه مخلوق رشيد ويستطيع فعلا أن يتقن أعماله

ويستطيع من خلال بعض البيروقراطية أن يتقن أهداف التنظيم .ولم تكتشف دراسات « ويبر » مع الأسف الا بعد الحرب العالمية الثانية .
وظهرت دراسات حاليا تحاول أن تخفف من نموذج « ويبر » وتشير الى النتائج غير المتوقعة لهذا النموذج .

كامل : حاول « ويبر » تغيير سلوك الانسان عن طريق تغيير سلوك المجتمعات فقد درس الكثير من المنظمات والمستشفيات ودوائر الحكومة والمصانع . . . الخ .ووجد أن البيروقراطية الصحيحة هي في المجتمعات الكبيرة ولا تنتمي للمجتمعات الصغيرة .

ربحي : وضع « ويبر » نموذجه لزيادة الرشد في الادارة أي لزيادة قدرة الادارة على تحقيق أهدافها بكفاية اكبر ، وخاصة في الاجهزة الضخمة الكبيره.

محمد : ماذا تقصد من ذكر الاجهزة الضخمة ؟ هل تقصد مثلا شركة جنرال موتورز التي تضم عدداً كبيرا من العاملين ؟ واذا قصدت هذا فهل معنى ذلك أن البيروقراطية متأصلة في النظام الرأسمالى اكثر منه في الاشتراكي

ربحي : الحقيقة ان البيروقراطية هي ظاهرة ادارية منتشرة في كافة المجتمعات وفي كافة الانماط الادارية فهي موجودة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية وفي الحكومة والشركات ، وان تفاوتت درجة انتشارها .

محمد : هذا ينقلنا الى موضوع هام وهو الخصائص البيروقراطية بشكل عام . فما هي السمات التي تميز البيروقراطية ؟

فيصل : ولكن قبل الانتقال الى هذا الموضوع يجب أن نلاحظ أن « ويبر » حينما وضع النموذج وضعه كرد على عمليات التسلط والاستغلال والتصرفات العشوائية التي تتخذ في التنظيمات الضخمة أو الكبيرة . ولكن من خلال الخبرات تبين أن هذا النموذج قد أدى الى نتائج عكسية غير سليمة وغير متوقعة . فالقوانين والأنظمة أدت الى نتائج عكسية غير الذي توقعه « ويبر » في الواقع .

بشير : كان « ويبر » يعتبر أن هناك شرطين أساسيين لا تنشأ البيروقراطية بدونهما : أولا نظام اقتصادي مبني على النقد ، وثانيا أن يكون النظام الاجتماعي

غير اقطاعي ، فليس هناك علاقة سيد بعبد بل علاقة حر بحر .

كامل : بالنسبة لسمات البيروقراطية فهي : أولا : أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل بحيث توزع الأعمال بطريقة ثابتة وتصبح شرعية بالاعتراف بها كوظائف رسمية . ثانيا ؛ أن ترتب الوظائف في مراحل متسلسلة مما يؤدى الى السلطة القيادية في المؤسسة . ثالثا : أن تحدد جميع النشاطات في النظام البيروقراطي بقوانين تجريدية Abstract وتطبق هذه القوانين بصورة منتظمة . رابعـا : يتصرف المسؤولون في النظام البيروقراطي بصورة غير شخصية عند تطبيق القوانين على شؤون المؤسسة الداخلية وفي تصرفاتهم مع عملاءهم في خارج المؤسسة . خامسا : يرتكز المقياس المستخدم في اختيار الموظفين على كفاءة المتقدم للعمل لا على أساس الوراثة أو على أي أساس آخر .

محمد : لدى سوءال يا دكتور كامل ، هل كان شرح « ماكس ويبر » للبيروقراطية باعتبار ما كان قائما في عصره أو باعتبار ما سيكون ؟ هل كان نموذجه موجودا بالفعـــل ؟ .

بشير : نموذج « ويبر » استقرائي . فقد أستقرأه من الجيش ومن الكنيسة الكاثوليكية ومن التنظيمات التي عرفت في التاريخ . فهذه الصفات وجدها كلها أو بعضها ، بدرجات متفاوتة ، في التنظيمات التي درسها وقال انها في مجموعها تمثل نظاما مثاليا للبيروقراطية اذا أردنا أن نبلغ أعلى درجات الــكفايـــة .

فيصل : « ويبر » لم يأت بشيء جديد بل أنه يصف واقعا . فهو محاوله وصف لما هو موجود أى محاولة استقراء لما هو قائم . والواقع أن الذين درسوا النموذج المثالي (Ideal Type) لويبر ينقسمون الى قسمين : البعض يرى أن « ويبر » يريد أن يقول اذا اردت أن تكون مثاليا وعلى أقصى درجه من الفعالية فيجب الأخذ بالنموذج المثالي . والبعض الآخر يرى أن « ويبر » كان يصف ظاهرة في تلك المجتمعات .

بشير : أنا أرجح وجهة النظر الاولى . لان « ويبر » يؤمن بأن البيروقراطية هي أفضل من غيرها لان نموذجه المثالي يحقق اكبر درجات الرشدوالفعالية

فيصل : هل هذا يعني أن « ويبر » لم ينتقد البيروقراطية ؟ .

بشير : جاء بعد ماكس ويبر علماء مثل بيتر بلاو وقال أنه اذا استعملت خصائص البيروقراطية بشكل خاطئ فانها تؤدى الى أسوأ درجات الفعالية من روتين وكسل وعدم انتاج وتأخير .

فيصل : لم يكن ويبر متفائلا من مستقبل البيروقراطية حتى في المجتمعات الصناعية وكان يعتقد أنها ضد الديمقراطية .

بشير : لا شك أن الديمقراطية والبيروقراطية تتعارضان . ولكن علينا أن نوفق بين الاثنتين . فكفرد في جهاز بيروقراطي يضم (٢٠٠ر٠٠٠) شخص مثلا تسيطر عليك القوانين وليس لأرائك قيمة تقريبا ، أما في الديمقراطية فالمشاركة والمساواة امران اساسيان .

كامل : البيروقراطية هي عبارة عن اتباع القوانين والانظمة كما نصّ عليها للتوصل الى هدف معين . وهذا لا يعني ان حرية الفكر تكون معرقلة بمجرد وجود هذه القوانين والانظمة

محمد : تحقق القوانين دوما مصالح فئات معينة حتى ولو لم يساء استعمالها .

ربحي : البيروقراطية سلاح ذو حدين . فالنموذج المثالي للبيروقراطية وضع لابعاد استغلال الفرد لفرد آخر ولزيادة الرشد في الادارة . فالمشكلة ليست في البيروقراطية بل في التطبيق . فالبيروقراطية تقوم على افتراض أن الانسان رشيد وانه يستطيع أن يتصرف بشكل موضوعي وحيادى وعلمي .بعبارة أخرى لو جردت الانسان من أهوائه وعواطفه ونزعاته الشخصية لوجدت أفضل نموذج للادارة . وتقيم البيروقراطية العلاقات على أساس رسمي واضح ومحدد وهذا بحد ذاته يزيد الرشد في الادارة فلا يتصرف الانسان وفقا لاهوائه بل وفقا لواجبات وظيفته المنصوص عليها في القوانين واللوائح . لكن المشكلة في التطبيق .

فاذا تقيدت الادارة بحرفية القوانين والأنظمة فانه يصبح لها أثر سلبي جدا لأنها تصبح معوقا يزيد من الجمود الاداري ويحول دون تنفيذ الأعمال. فالهيراركية أي التسلسل الرئاسي الهرمي يعيق من فعالية الادارة . بعبارة أخرى يجب على الموظف أن يعامل المواطنين على حد سواء لانه يشغل الوظيفة بصفته الرسمية لا بصفته الشخصية . فالعيب ليس في البيروقراطية كنموذج وانما العيب في طريقة تطبيقها وفي طريقة استخدام البيروقراطي لصلاحياته .

فيصل : أنا مضطر أن أختلف مع هذا المفهوم كلية فالدراسات البيروقراطية الحديثة تثبت أنه كان هناك نقد للمفهوم أو النموذج الويبيري وليس فقط للتطبيق لأنه عندما تضع القوانين لتقنين أعمال الأفراد وتحرم المرؤوسين من المشاركة في التنظيم البيروقراطي ، فهذه المفاهيم في تقديري معرضة للتجريح والنقد في الدول المتقدمة نفسها .

بشير : أن كل صفة من صفات البيروقراطية هي من الأفكار الثنائية فهي تشبه الحب حينما يتحول الى غيرة والطموح حينما ينقلب الى طمع . التخصص في البيروقراطية يمكن أن ينقلب الى انعزال والقوانين قد تؤدي الى الجمود . . نحن مقبلون على تنمية وخطط جديدة في الدول النامية وبدون البيروقراطية بالمفهوم السليم لا نستطيع أن ننتج شيئ . فأنا لا أرى بديل للبيروقراطية .

كامل : الانتقادات التي توجه للبيروقراطية ليس من شأنها القضاء عليها . ولكن قد نصل الى نموذج أفضل للبيروقراطية .

فيصل : هناك نماذج بديلة للنموذج البيروقراطي مثل نموذج كيركارت (Kirkhart) والمدعو نموذج التسيير الذاتي . فلا يجب التقليل من أهمية هذه الدراسات .

بشير : هذه ليست بدائل عن البيروقراطية وانما هي تعديلات أو أشكال مختلفة لها .

محمد : قبل أن نبحث موضوع علاج البيروقراطية أعتقد أن الدكتور ربحي يود أن يتحدث عن بيئة البيروقراطية . فالدول النامية قد يناسبها بيروقراطية مختلفة عن تلك التي عرفتها المجتمعات الصناعية .

ربحي : الادارة لا تنعزل عن البيئة التي تعمل فيها . فنحن لا نستطيع أن نأخذ نمط معين من الادارة في المانيا مثلا ونطبقه في العالم العربي . . وللبيئة جوانب متعددة جدا فهناك البعد السياسي للبيئة فالعالم العربي يمر الآن في مرحلة من عدم الاستقرار وعدم النضوج السياسي والتي لا شك تؤثر على استمرارية الادارة واستمرارية العديد من المشاريع التنموية مثلا . وهناك الجانب الاقتصادي . فباستثناء دول النفط العربية لا يوجد لدى الدول العربية الأخرى موارد اقتصادية كثيرة وهذا ينعكس على الادارة من حيث الحد من مشاريع التنمية وهجرة أعداد كبيرة من الموظفين الأكفاء من أصحاب الكفاءات النادرة . وكذلك فان انخفاض مستوى الرواتب والأجور يجعل الموظف عرضة للفساد وقبول الرشوة . ولكن البعد القيمي هو الأهم فهناك بعض القيم في مجتمعاتنا التي تتعارض أحيانا مع تقديم خدمة بشكل كفء وممتاز للمواطن . وقد تكلم عن هذه القيم الدكتور هشام شرابي في كتابه **مقدمات في دراسة المجتمع العربي** . ومن هذه القيم المسايرة والمجاملة في المجتمع العربي . فهذه القيم تؤدي الى ضياع الوقت والتهرب من مواجهة المشكلات مواجهة فعالة . ومن القيم الأخرى الاهتمام بالمظاهر والشكليات لدرجة أن بعض الأفراد في المجتمع العربي يدافعون بصورة كلامية عن الشرف الشخصي أو القومي ولكنهم في الواقع مستعدون للمساومة على ذلك الشرف من أجل بعض المنافع . ومن القيم الأخرى أيضا التسلط وحب السيطرة .

فيقول عالم الاجتماع « بيرجر » مثلا الذي أجرى عدة دراسات على العالم العربي وبشكل خاص على مصر أن الشخصية العربية هي شخصية تسلطية فنظام التعليم عندنا تسلطي . العائلة تسلطية . ومن القيم الأخرى أيضا احتقار العمل اليدوى وهذا يؤدى الى تضخم الوظائف المكتبية بالقياس للوظائف الحرفية والفنية . ويهاجر العديد من ابناء الأرياف الى المدن بحثاً عن أعمال كتابية .

محمد : أعتقد أن موضوع القيم يستأهل ندوة خاصة هل ترون من المفيد الاستمرار فيه أو الانتقال الى موضوع أمراض البيروقراطية .

ربحي : من القيم الأخرى السائدة في المجتمع العربي الاقلال من شأن المرأة وهذا يحرم الجهاز الادارى من نصف المجتمع . وهناك أيضا عدم الاهتمام بالوقت .

بشير : أريد أن أركز على الجانب السياسي من بيئة الادارة .فالقادة السياسيون يضربون المثل لاجهزة الادارة سواء في المحسوبية أو عدمها ، الموضوعية أو عدمها ، التوسط أو عدمه ، وفي المحافظة على الوقت وعلى أموال الدولة . فالقيم التي ينشرها الجهاز السياسي تنعكس على الادارة .

محمد : أى أنه اذا صلحت القيادة السياسية صلحت الادارة .

كامل : هذه القيم التي ذكرها ربحي ليست قاصرة على المنطقة العربية .

ربحي : ان درجة وجود هذه القيم في المجتمع العربي أعلى منه في الدول المتقدمة فاهتمام الموظف في الدول الغربية بعنصر الوقت أكثر من موظفنا .

فيصل : هناك قيم في العالم الغربي تركز عليها المجتمعات الغربية حاليا مثل الانفتاح فهذه قيمة ايجابية يمكن أن يستفاد منها . كذلك فان العلاقات الشخصية تحل الكثير من المشكلات في المجتمعات النامية .

بشير : كذلك فان دور الأسرة في المجتمع العربي يحل الكثير من المشاكل .

فيصل : اذن يجب على علماء الاجتماع تشريح هذه القيم ومعرفة المفيد والضار منها .

محمد : اذا كانت القيم السائدة في المجتمع العربي تختلف عن تلك السائدة في المجتمعات الغربية فان معنى ذلك أن النظام البيروقراطي الذي عرف بشكل خاص في الدول الصناعية الغربية قد لا يناسب المجتمع العربي ، وذلك لأنه لا يجوز تجاهل الواقع . . .

ربحي : في تقديري أن جوانب البيئة في العالم العربي قد تقلل من فرص نجاح النموذج المثالي البيروقراطي . فمثلا العلاقات الشخصية تتناقض مع سمة رئيسية في النموذج المثالي للبيروقراطية وهو التركيز على العلاقات الرسمية وبالتالي لا بد أن نركز البحث اما عن بدائل للنموذج المثالي البيروقراطي أو عن صور معدلة لهذا النموذج بحيث يتلاءم مع بيئة العالم العربي .

محمد : قبل أن نتحدث عن الأنماط البديلة للبيروقراطية يجب أن ننهي الحديث في عيوب ومشكلات البيروقراطية .

بشير : قد تؤدى البيروقراطية الى تجميد قدرات الشخص وحجره في عمل معين متكرر لانها تعتمد على التخصص وتقسيم العمل . ويمكن أن تؤدى أيضا الى درجة من الانعزالية ، والصراع على النفوذ والسلطة داخل الجهاز الادارى والى شعور الفرد بالضياع في بحر كبير من البشر وعدم فهمه احيانا لهدف التنظيم . ثم ان البيروقراطية تنتقد أحيانا على بطئها وجمودها ومقاومتها التغير . فالبيروقراطية في الدول النامية خاصة تقاوم التغيير .

محمد : يمكن ايضا اضافة المركزية الشديدة الى عيوب النموذج البيروقراطي.

فيصل : يهمني الاسباب التي أدت الى مشكلات البيروقراطية . فالمركزية الشديدة مثلا تنشأ لان هناك نوع من المدراء يريد أن يكون مسؤولا عن كل صغيرة وكبيرة . وهذا نوع من الأنانية المترسخة في المجتمعات الرأسمالية : البقاء للأصلح ، التنافس على الأحسن .

ربحي : أريد أن أضيف مشاكل أخرى . فكبر حجم المؤسسة يؤدى الى ضياع الموظف كما أنه لا يؤدى اطلاقا الى اشباع حاجاته النفسية أو الاجتماعية . فالعلاقات الرسمية قد لا تشبع الحاجات . فالانسان بحاجة الى آخرين

يتفاعل معهم اجتماعيا . ولكن شغل الوظيفة على أساس شخصي وغير رسمي في منتهى الخطورة . فكما يقول الدكتور عامر الكبيسي حينما تحدث عن معوقات الادارة في الدول النامية ، فان الموظف ينظر لنفسه على أنه شيخ قبيلة وأنه يفسر قيامه بخدمة المواطنين وحل مشكلاتهم على أنه عطف ولطف وكرم أخلاق منه شخصيا وليس من قبيل الواجب المفروض فيه أن يؤديه باعتباره خادما للشعب . كذلك فان المواطن عندنا لحوح وأناني ولا يقبل أن يطبق عليه القانون بشكل محايد خاصة اذا كان من اصحاب النفوذ كما أنه لا يقبل أن يعامل كغيره من المواطنين العاديين . وهذا يتعارض مع البيروقراطية حيث يجب أن يعامل الجميع على قدم المساواة . كذلك هنالك مشكلة أخرى وهي التمسك الشديد بالانظمة والقوانين حيث تتحول الشرعية الى تمسك حرفي بالقوانين والانظمة .

فيصل : هناك ناحية أخرى وهي ضعف الخلق الادارى ، وبالتالي يجب البحث عن الوسائل التي تكرس الخلق الادارى ، فاذا ما توافرت القيادة السياسية الصالحة والقيادة الادارية الصالحة والمواطن الواعي نتوصل الى بيروقراطية صالحة او ادارة صالحة .

محمد : هناك من يتحدث عن موت البيروقراطية . فهل يمكن القضاء على البيروقراطية ؟ الحقيقة أن القضاء على البيروقراطية يعني القضاء على الادارة وعلى الدولة نفسها . ومن المعروف أن هناك من يتبنى ذلك ولكن ظاهرة الدولة لا زالت قائمة حتى في الدول التي تقوم ايديولوجيتها على هدم هذه الظاهرة . وهناك أسباب لذلك يخرج الحديث فيها عن موضوع الندوة . فاذا كان يستحيل القضاء على البيروقراطية في الوقت الحالي ، لماذا لا نبحث اذن في الاساليب التي تهذب وتلطف من هذه الظاهرة .

بشير : اذا قال البعض نعم يجوز أن نتخلى عن البيروقراطية فهم يقصدون البيروقراطية بالمعنى السيئ . أما اذا قصد بالبيروقراطية التخصص والتعيين حسب الكفاءة والرسمية ووضع القوانين والأنظمة التي تحكم سير العاملين وعدم سيطرة العلاقات الشخصية والمحاباه فان كل هذه الصفات لا يمكن

الاستغناء عنها . يكفي اذن أن ندخل تعديلات تحسن من البيروقراطية وتلطف من احتمالات جنوحها .

فيصل : هل معنى ذلك أنك تقول أن النموذج المثالي أمر لا بد منه وأنه شيء حتمي حتى ولو كانت البيروقراطية تتعارض مع الديمقراطية وحتى لو كانت تعني التسلط والقهر ؟ فالتسلط جزء من النموذج المثالي . فهل تسلم أنه حتى مع هذه الاعتبارات فان البيروقراطية قائمة ولا نستطيع أن نتخلى عنها ؟

بشير : البيروقراطية مع التعديلات التي يمكن أن تضاف اليها من الاجتماعيين والسلوكيين والمنظمين لا بديل عنها .

محمد : اذن من رأيك أنه لا يمكن الاستغناء عن البيروقراطية وكل ما يمكن هو التلطيـــف منهـــا .

بشير : خاصة ونحن مقبلون على زيادة دور الدولة في المجتمع ، والمنشآت الصناعيةالخاصة والعامة تستدعي جميعها ترشيد الادارة .

فيصل : كان للنموذج البيروقراطي نتائج سيئة جدا حتى على الدول الصناعية نفسها فالدول الرأسمالية الغربية تعاني الكثير من المشكلات من نقص الموارد ونقص الطاقة والاغتراب الاجتماعي والتفكك الاسرى وتلوث البيئة . . . هذه الأمور كفيلة بأن تجعلنا نعيد النظر في موضوع حتمية البيروقراطية وعدم حتميتها . ففي الغرب تجرى الكثير من التجارب للاستغناء عن هذا النموذج . وعلينا في الدول النامية أن نستفيد من أخطاء الغرب وتجاربه .

محمد : كيف يمكن يا فيصل الاستغناء عن البيروقراطية في الدول النامية ؟ ما هو النظام البديل في نظرك .

فيصل : أنا أقول بأنه اذا بدأنا نعتقد بأهمية الطرح وأهمية المسألة فان هذا يقتضي منا المزيد من البحث . فعلماء الاجتماع والادارة في الدول النامية مقصرون من هذه الناحية . والدراسات عن الدول النامية قام بها غربيون متحيزون .

محمد : هدف القضاء على البيروقراطية هو هدف على المدى الطويل فلا يمكن القضاء على الظاهرة البيروقراطية بين ليلة وضحاها ، والى حين تمام ذلك

فلا بد من علاج مشاكل وعيوب هذه الظاهرة .

بشير : السؤال الذى أطرحه على فيصل هو هل النماذج البديلة ستلغي سمات البيروقراطية من اختصاص وحد أدنى من القوانين والملفات والموضوعية والرسمية وعدم المحسوبية والتسلسل الهرمي . اذا لم يمكن ذلك فان الحديث عن البدائل هو مجرد حديث نظرى .

محمد : الحديث في الموضوعين مفيد ، أى أن نحاول أن نقضي على البيروقراطية لكن الى حين القضاء عليها نبحث أيضا في اساليب من شأنها أن تلطف من الظاهرة البيروقراطية .

كامل : البيروقراطية كالمادة في الكيمياء لا يمكن القضاء عليها ، وكل ما يمكن هو تغيير أشكالها ولكنها تبقى بيروقراطية .

ربحي : البيروقراطية هي عبارة عن هيكل ضرورى جدا للغرب وسيكون ضرورى جدا لنا وذلك لتحقيق التصنيع والتقدم الاقتصادى ، خاصة واننا مقدمون على مشاريع تنموية ضخمة . فهذه المشروعات بحاجة الى حد أدنى من البيروقراطية كالتخصص الدقيق والعلاقات الرسمية والقوانين وفصل الملكية عن الشخص والروتين . . . الخ .وفي تقديرى أن بحثنا يجب ان يتركز على السمات البيروقراطية التي تتلاءم مع بيئتنا وتساعدنا على تحقيق اهدافنا التنموية . وعلى القضاء على الامراض البيروقراطية والجوانب السلبية في الادارة فنحن مجتمع له عادات وتقاليد تؤمن بالمشاركة وباحترام الفرد والشورى . فهذه الامور اذا ما اخذناها بعين الاعتبار يمكن أن تلطف العديد من الامراض السلبية للبيروقراطية . فيمكن أن نحافظ على حد أدني من العلاقات الرسمية . ومن القوانين واللوائح وفي الوقت نفسه نستغل قيمة حب الفرد العربي لوجود علاقات شخصية لان ذلك يؤدى الى انسياب العمل وسرعته في الوقت الذى قد يعرضه فيه الروتين والسلطة الرسمية الى البطء . ففي دراسات أجريت على سلطة الكهرباء في المكسيك تبين أنه لولا العلاقات الشخصية فيها لما استطاعت أن تنجز شيئا . لا بد اذن من فتح حوار بين علماء الاجتماع في العالم العربي والمختصين بالادارة

والمديرين الذين يشرفون على الدوائر والمشاريع المختلفة ، وذلك للبحث في أفضل بديل لانجاز أهدافنا التنموية آخذين بعين الاعتبار أنه لا يمكن الاستغناء عن التخصص وعن الأجهزة الضخمة في سبيل تحقيق أهداف التصنيـــع .

بشير : هناك جوانب أخرى تساعد على تلطيف الادارة مثل التركيز على مفهوم الخدمة العامة . فالادارة عبارة عن أخلاق . فلا بد من ايمان الموظف بالخدمة العامة وأن الدولة وأجهزتها هي لخدمة المواطن . ويتم ذلك عن طريق مدارس الادارة ثم هناك ايضا فكرة الدوران في الادارة ، لان العمل الروتيني الممل يؤثر على علاقة الموظف بالمواطنين . فاذا ما تغيرات طبيعية عمل الموظف فستختلف معاملته للمواطنين ثم لا بد من وضع وسائل رقابة مختلفة على الادارة .

فيصل : يجب أيضا التركيز على روح الفريق في ادارة المشاريع ثم يجب الا نحاول أن نضع مبادئ عامة للعلاج . فكل حالة تقتضي علاجا يختلف عـــن الحالات الاخرى . وهذا ما يسمى بالمنهج الموقفي في معالجة المشكلات الادارية . ويجب الا نكتفي ببعد واحد فالمشاكل الادارية والبيروقراطية متعددة الجوانب فمنها السياسي والاجتماعي والثقافي والخلقي . وفي معالجتنا لهذه المشكلات يجب أن نتحرك على جميع الجبهات حتى نصل الى العلاج السليم والناجح . فاذا توافرت القيادة الادارية الصالحة بالاضافة الى القيادة السياسية واذا توافرت الموارد وتوافر الالتزام نصل الى حلول في المدى القصير على أن نبحث عن حلول في المدى الطويل .

ربحي : قد يكون من المفيد ايضاانشاء وحدات التنظيم والاساليب التي تكون مهمتها تبسيط الاجراءات . كذلك لا بد من تفويض السلطة داخل المؤسســات وتحويل العديد من صلاحيات الحكومة المركزية الى الهيئات المحلية . فلا يجوز أن تقتصر الخدمات على العاصمة مثلا . لا بد كذلك من الحذر في اختيار الموظف ورفع روحه المعنوية . كما ولا بد من استخدام نظام صارم للثواب والعقاب . فلا بد من مكافأة الموظف اذا أحسن ومعاقبته اذا أساء .

ولا بد أيضا من التركيز على التعليم والتوعية للمواطن . وأخيرا فانه يجب انشاء محاكم ادارية تختلف عن المحاكم المدنية ، يستطيع المواطن أن يلجأ اليها ، في حالة تأخير الموظف لمعاملته دون سبب أو طلبه الرشوة منه أو اذا أساء استعمال سلطته .

محمد : ولكن المحاكم الادارية موجودة في معظم الدول العربية . فهناك قضاءين عادى واداري واحيانا يفصل بينهما . فالقضاء الادارى يراقب العديد من أعمال الادارة . ولا تقتصر هذه الرقابة على الاعمال الايجابية للادارة بل والسلبية . فيجوز مقاضاة الادارة . ولكن المشكلة هي أن المواطن في العالم العربي قد لا يهتم بالدفاع عن حقوقه اما لانه يخشى السلطة أو لأنه لا يؤمن بموضوعية المحاكم . ولكن للاسف هناك اتجاه في بعض الدول العربية الى تقييد الاعمال الادارية التي يجوز مقاضاة الادارة بسببها .

ربحي : ولكن اجراءات المحاكم طويلة مما يؤدى الى البحث في الدعوى الا بعد مــدة طــويلــة .

محمد : التنظيم القضائي ذاته تنظيم بيروقراطي .وبالتالي لا بد أن يكون هناك روتين في العمل القضائي . فالتأخير في اصدار القرارات القضائية قد يحقق نوعا من العدالة .في حين أن السرعة لا تؤدى الى قرارات قضائية سليمة كما أنه يمكن علاج موضوع الاجراءات أمام المحاكم . ولكن ذلك ليس موضوعنا.

كامل : لا بد من التركيز على وعي المجتمع .

فيصل : يجب ألا ننسى أن معظم الشعوب في الدول النامية تعيش في حالة من الامية ، ولذلك أن ننتظر الاصلاح الادارى حتى يتوعى المواطن ويعرف مسئولياته ويقدم شكاواه وتظلماته الى القضاء فاننا سننتظر طويلا . فالمسئولية يتحملها المسؤلون في الجهاز الادارى . ففي الصين ، استطاعت الدولة عام ١٩٤٨ ولأول مرة أن تحصل الضرائب من القطاع الزراعي بسهولة بالغة . والسبب في ذلك هو التنظيم والايديولوجية التي استطاعت أن تشعر المواطن بمسئوليته وبأن هناك جماعة تسهر عليه وعلى مصالحه .

بشير : أن نقطة البدء تكون في الجهاز السياسي أى في القيادة السياسية .

محمد : هناك بعض النقاط التي لا بد من طرحها قبل الانتهاء من هذه الندوة فقد ذكرتم المشاركة .مشاركة من ؟ وفي ماذا ؟ هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لا بد من الحديث عن الرقابة والجزاءات .فلم نتحدث الا عن الرقابة القضائية وبشكل عابر . ولكن هناك انواع اخرى من الرقابة .

بشير : المشاركة من الملطفات التي يمكن ادخالها على البيروقراطية لتصبح أكثر احتمالا من قبل العاملين فيها . وقد أخذت المشاركة اشكالا مختلفة من مجرد تقديم اقتراحات عادية الى المشاركة في اتخاذ القرارات الى المشاركة في أرباح الشركات الى الاشتراكية ذاتها التي تقتضي أن يكون العاملون هم المالكين للمؤسسة .

فيصل : ولكن المشاركة لا تقتصر على العاملين في الجهاز فهل يمكن أن يشارك المواطن في أعمال الادارة ويحاسبها على أعمالها . أن المشاركة في تقديري لها مفهوم أبعد من المشاركة داخل المؤسسة البيروقراطية لتشمل مشاركة الجمهور وتقييمه للاعمال التي تقوم بها الادارة . فالذى يحدث في التخطيط عندنا أن مجموعة من الاقتصاديين تضع الخطط ، دون أن يعطى المجال للجمهور للتعبير عن رأيه .

محمد : أن الرقابة الشعبية المباشرة عملية شبه مستحيلة وذلك لانها تتناسب مع نظام الديمقراطية المباشرة ولا يوجد ديمقراطية مباشرة في الوقت الحالي . ولكن هناك أشكال أخرى للرقابة الشعبية مثل الرقابة البرلمانية . فللبرلمان حق مراقبة جميع الامور المالية والادارية والسياسية للسلطة التنفيذية . ويمارس البرلمان هذه الرقابة عن طريق اصدار التشريع المنشئ للمؤسسة أو للادارة ويستطيع البرلمان أن ينهي وجود الادارة وأن يقرر الجزاءات المناسبة على المستخدمين في الادارة ، وهناك رقابة شعبية من نوع آخر تمارس عن طريق الصحافة ووسائل الاعلام . اذ أن يقظة الشعب ووعيه وتمسكه بسيادة القانون تعتبر من أهم الضمانات لاحترام الادارة للقانون . ولكني أعترف مع ذلك أن وجود الحق من الناحية النظرية شئ وممارسته في الدول النامية شئ آخــــــر .

بشير : هناك مثل واضح على أهمية الصحف كنوع من الرقابة الشعبية . فالزوايا التي تخصصها هذه الصحف لاستلام شكاوى المواطنين على الادارة ، تثير اهتمام الموظفين والمسئولين الادار يين الذين يحرصون على تلبية المطالب وحل المشاكل . وكذلك الامر في برامج البث المباشر في الاذاعة . فالادارة لا تريد أن يشار اليها بأصابع الاتهام او بالاهمال .

محمد : يزيد من أهمية الامر أنه حتى في الانظمة السياسية التي تحظر النقد السياسي فانه يمكن نقد الادارة دون أن يعرض الانتقاد صاحبة للجزاء .

بشير : يجب التركيز على الخلق أولا ثم لا بد بعد ذلك من اتباع وسائل رقابة صارمة .

محمد : تحدثنا عن المشاركة على المستوى الشعبي . هناك ايضا مشاركة العاملين أنفسهم في الادارة . فهذه المشاركة من شأنها أيضا تلطيف البيروقراطية . وقد نادى الرواد من أمثال روبرت أوين وسان سيمون منذ زمن طويل بضرورة قيام العمال بادارة المشروعات والاقتصاد بوجه عام . وقد تحدث لينين أيضا في كتابه الدولة والثورة عن الموضوع وان كان لم يطبقه في الاتحاد السوفياتي حينذاك نظرا لضعف الجهاز الادارى في حينه . وفي يوغسلافيا صدر قانون عام ١٩٥٠ بادارة المشروعات الاقتصادية بواسطة العمال ، وهو الأمر المعروف بالتسيير الذاتي . وفي الجزائر أدار العمال في أعقاب الاستقلال ، المشروعات الجزائرية التي هجرها الفرنسيون دون أن يكون هناك سند قانوني لهم في ادارتها . ولكن الأمر قد تكرس بعد ذلك بشكل قانوني . ففي عام ١٩٧١ صدر قانون التسيير الذاتي للمؤسسات من قبل العمال وفي المشروعات العامة الصناعية والتجارية . وهناك اشراك للعاملين في ادارة المشروعات الزراعية في الجز ائر . وكانت أول مساهمة للعمال في الادارة في الوطن العربي في الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ كجزء من القرارات الاشتراكية التي صدرت في ذلك العام . وقد يكون هناك تجارب أخرى لمشاركة العاملين في الادارة في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي .

كامل : كما أن الجهاز النقابي يستطيع أن يتلمس مشاكل العمال ويرفع شكاوى للادارة .

فيصل : موضوع المشاركة هام ولكن له كثير من المحاذير . فلو درست تجربة التسيير الذاتي اليوغسلافية لوجدنا هناك نوع من الاستغلال لان هناك مجموعة من الخبراء يسيطرون على مجالس العمال .

محمد : هل من يريد أن يضيف .

ربحي : ان عملية الاصلاح الادارى شاقة وطويلة ولكن علينا أن نخطو الخطوة الاولى مهما كانت درجة صعوبتها .

بشير : أتصور أننا قمنا بتغطية كافة الجوانب .

محمد : نستطيع أن نخلص اذن الى أنه يستحيل القضاء على البيروقراطية في الوقت الحالى . كما أن الاقتراحات التي تقال من أجل تلطيفها تتضمن بعض المحاذير . بالتالى فان الموضوع يبقى قابلا للنقاش . وفي الختام فانه لا يسعني الا أن اشكركم على مشاركتكم في الندوة ،وأرجو أن تكون قد وفقت في التعريف بظاهرة البيروقراطية والعلاقة بين المواطن والبيروقراطية ، ونشكر « مجلة العلوم الاجتماعية » التي أتاحت لنا هذا اللقاء .

مراجعات بالعربية

ل . بليكسلى ، و ا. هيدى ، و ت. فرامنجهام ، الغذاء العالمى : انتاجه ، والطلب عليه والتجارة فيه (مطبعة جامعة ايوا ، ١٩٧٣) ، ص ٤١٧ .

L. Blakeslee, E. Heady, and C. Framingham,**World Food Production Demand. and Trade,** /Iowa State University Press, Ames, 1973), 417 pages.

دكتور محمد سلطان أبوعيلي *

يعالج هذا الكتاب موضوعا من أهم الموضوعات التي تشغل بال سكان العالم اجمع ، الا وهو موضوع الغذاء . وليس اهتمام الاقتصاديين بالغذاء حديثا . فمنذ ان فجره روبرت مالتوس منذ نحو ١٧٠ عاما ، تناوله العديد من الدارسين من زواياه المختلفة . وتزداد اهمية الكتاب لعدة اسباب . فهو ، اولا ، يتناول مشكلة الغذاء بطريقة متكاملة من نواحى الانتاج والطلب عليه مع بيان مناطق العجز والفائض ، والتي يترتب عليها بالضرورة معالجة التجارة الدولية في السلع الغذائية ومستلزماتها . وثانيا ، من بين مؤلفى الكتاب واحد من المع الاقتصاديين الزراعيين الذين كرسوا جهوداً طويلة للبحث في اقتصاديات الزراعة وهو الاستاذ هيدى . وثالثا ، يظهر الكتاب المزايا التطبيقية الحسنة التي يمكن ان تنتج عن استخدام النماذج الرياضية في تحليل الظواهر الاقتصادية . واخيرا وليس آخراً ، فان وجهة نظر المؤلفين متفائلة بدون افراط وهى نظرة ضرورية للعمل على ايجاد مستقبل اكثر اشراقا .

واذا نظرنا الى الكتاب ذاته ، نجد انه ينقسم الى ثلاثة اجزاء ويحتوى على ستة عشر فصلا . يعرض الجزء الاول لاركان مشكلة الغذاء في العالم مع بيان منهج التوصل الى اسقاطات الطلب وتقديرات الانتاج المستقبل . وتمتد اسقاطات الانتاج لسنتى ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ على اساس البيانات المتاحه . ويعترف المؤلفون بان طبيعة النموذج المستخدم في الاسقاط والتنبؤ يستلزم توافر بيانات كاملة ودقيقة (ص ٣١) . ولكن هذا الامر غير متاح حاليا . ولذلك يجب النظر الى النتائج المتوصل اليها على انها افضل ما يمكن التوصل اليه في ضوء الظروف الحاضرة. .

ويقسم الكتاب السلع الغذائية الى تسع مجموعات هى الحبوب ، والسكر ، والجذور النشوية ، والابصال ، والخضروات والفواكه ، والمحاصيل التي تعطى الزيوت ، واللحوم ، واللبن ، والبيض . اما المتغيرات التى تؤثر في الطلب الذى تم

* استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الزقازيق ، ومستشار اقتصادي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى - فهى السكان (على اساس الاحصاءات التى تنشرها الامم المتحدة) وتقديرات الدخل . واعتمد في ذلك على بيانات لست وتسعون دولة . وقد جربت عدة صيغ لمعادلات الاسقاط ، تم اختيار افضلها على اساس احصائي . بمعنى ان المعادلات التى تعطى افضل توفيق للبيانات المتاحة هى التى يتم استخدامها في التوصل الى التنبؤات المستقبلة . ولا يخفى القصور الذى يعيب هذه الطريقة حيث انها تعتمد في الاساس على افتراض استمرار سريان الاتجاهات السابقة الى المستقبل .

ولم يكتف بتقدير احتياجات الطلب من السلع النباتيه على غذاء البشر ، بل امتد ليشمل الطلب لاغراض علف الحيوان . وهذا ضرورى حتي يمكن اتاحة البروتين الحيوانى الذى يحتاجه غذاء الانسان . وتظهر ميزة الاهتمام بهذا الجانب اذا ما تذكرنا ان هناك حوالى ٤٦٠ مليون نسمة من سكان العالم يعانون من نقص في البروتين الحيوانى في غذائهم اليـومى[1] .

ويعتمد منهاج اسقاط الانتاج على التسلسلات الزمنيه وعلى اعتبار ان الانتاج هو محصلة المساحة المزروعة وانتاجيتها . ويظهر هنا اهمية الانتاجية والتغيرات التي تطرأ عليها . ومن المعروف ان « الثوره الخضراء » التي تحققت بالنسبة لبعض المحاصيل - وعلى وجه الخصوص القمح المكسيكى والارز - لم تبلغ بعد مداها . ولا يزال هناك مجال واسع لارتفاع الانتاجية في المستقبل مع استفادة عدد أكبر من الدول .

ونظرا لعدم التيقن من التغيرات المستقبلة في الانتاجية او مساحات الاراضى التي ستدخل في نطاق الاستغلال الزراعي ، فلقد تحوط الكتاب عن طريق اعطاء ثلاث تقديرات للانتاج المتوقع ، احداها متفائل ، والآخر منخفض (او ان شئت متشائم) ، والثالث معتدل (او متوسط) .

ويبين الجزء الثاني من الكتاب توقعات الانتاج والطلب . واهم النتائج العامة التي تم التوصل اليها في هذا الجزء هي ، ان مشكلة الغذاء التي ظهرت في اواخر الستينات لم تكن الا انعكاسا لتزايد السكان في دول امريكا اللاتينيه وآسيا وافريقيا مع تخلف

معدل النمو عن المستوى المطلوب لمواجهة هذه الزيادة . ولم يشر الكتاب هنا الى عوامل رئيسية في هذه الازمه منها سوء الاحوال الجوية التي ادت الى دمار بعض المحاصيل بالاضافة الى نقص المعونة من الدول الصناعية الى الدول النامية[2] وكذلك سياسات اعدام الفائض من السلع الغذائية وتقييد المساحات المزروعة في محاولة للمحافظة على مستوى الاسعار مما زاد من الاعباء الملقاه على عاتق الدول النامية ، ويزيد من حدة مشكلة الغذاء العالمى . كما تظهر التوقعات احتمال اتساع فجوة مستوى الدخل بين الدول الصناعية والدول النامية . ولا يتوقع ان يكون متوسط الدخل الحقيقي في الدول النامية في العام ٢٠٠٠ مختلفا عن مستواه في العام ١٩٦٠ (ص ٥٩) . وهنا ، نود ان نشير الى احتمالات عدم صحة التنبوءات التي تبنى على اساس اسقاط الاتجاهات السابقه . وقد يعضد هذا القول ، وجود اتجاهات جديدة تمثل تغيرا في مسار الاتجاه الماضى ، يتمثل في قرارات الدول المصدرة للبترول بالحصول على نصيبها العادل في الدخل العالمى . فاذا ما اضفنا الى ذلك الحوار الدائر الان بين ما اصطلح على تسميته بالشمال والجنوب (او الاغنياء والفقراء) ، والدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد[3] ، علاوة على عدم استمرار الاحوال الاقتصادية للامم في اتجاه واحد (بريطانيا كحالة واضحة على ذلك) ، كل هذا يجعلنا نتشكك في ان مجتمع الدول النامية سيستقبل الاوضاع العالمية الحالية التي تبقيه عند مستوى الفقر الذي يعيش فيه .

وتؤكد نتائج الكتاب الاعتقاد السائد بأن العالم ، كوحدة واحدة ، يستطيع ان يشبع حاجات سكانه من الغذاء ، ولكن توجد مناطق عجز ومناطق فائض . فالدول الصناعية ذات الدخل المرتفع ، يوجد بها فائض وخاصة من الغلال ، وذلك نظرا لوصول مستوى استهلاك الفرد الى درجة التشبع تقريبا من هذه المحاصيل . وهذا كما تبينه المرونات الداخلية للطلب (ص ٢٢٦) . اما الدول النامية ، فستعاني من عجز في الانتاج يعادل تقريبا الفائض المتوقع في الدول الصناعية . ويتحفظ على هذه النتيجة بضرورة اتباع سياسات تتعلق باستغلال مساحات جديدة لم تستزرع بعد ، وتقييد النمو السكاني . وتظهر الدراسة ان التقدير المتوسط لسكان العالم في العام ٢٠٠٠ هو ٦ بليون

(١) أنظر

(٢) راجع في هذا الشأن ILO Employment, Growth, and Basic Needs (Geneva: 1976)
L Pearson. et., **Partners in Development.** (Preager: 1969).

(٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار ٣٢٠١ (دأ – ٦) والقرار رقم ٣٢٠٢ بشأن اعلان باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

نسمه . ويبدو هذا التقدير متحفظا ما لم تتبع سياسات سكانية مقيدة ، او حدث نوع من الكوارث على نطاق واسع (كالمجاعات او الحروب) .

ومن ناحية اخرى ، تشير الدراسة الى امكانية اشباع حاجات الغذاء في الدول الفقيرة ببديل اخر هو زيادة الانتاجية فيها ، او ما يسمى بالتوسع الرأسي . ولا شك ان هذه الامكانية قائمة خاصة وان انتاجية الاراضي بدول العالم الثالث تقل كثيرا عن نظيرها في الدول الصناعية . ويستلزم هذا بالضرورة زيادة الكميات التي تستهلكها من الاسمدة واعادة تنظيم القطاع الزراعي بصوره عامة . ويمكن ان نضيف هنا ان افريقيا امامها امكانية حقيقية لزيادة انتاجها من الغذاء عن طريق استغلال احواض نهر الفولتا والسنغال والنيجر والتي مازالت تقصر كثيرا عن الاستغلال المعتاد .

وتجدر الاشارة هنا الى ان اسقاطات الكتاب تبين ان اقليمى شمال افريقيا وغرب اسيا (وهى اساسا البلاد العربية) ستعانى في العام ٢٠٠٠ من عجز كبير من مواد الغذاء . فيقدر العجز في ذلك العام بحوالى ٥٠ مليون طن من الغلال وحوالى ٣٠ مليون طن من الفواكه والخضروات . وهذا يدفعنا الى ضرورة التأكيد على اهمية تنمية الموارد العربية الزراعية (في السودان والصومال والعراق والمغرب العربي وغيرها) حتى لا تقع تحت طائلة الحاجة الى استيراد غذاء مما يهدد مصالحنا القومية الاخرى .

وبالرغم من ان هناك امكانيات كبيرة لزيادة انتاج الغذاء في الدول النامية ، فانه سيقصر عن احتياجات الطلب . فاذا اضفنا الى ذلك ميزان المصادر والاستخدامات الخاصة بالمستلزمات الزراعية ، خاصة الاسمدة بكافة انواعها ، يتبين مدى الحاجة الى التجارة الدولية في هذا المجال . ولقد خصص الكتاب الجزء الاخير منه لمعالجة هذا الموضوع . ويحاول النموذج المستخدم اقلال تكاليف نقل السلع من اماكن الفائض الى أماكن العجز . وهو لذلك يستخدم نموذج البرمجة الخطية لبيان النمط الامثل لحركة التجارة بين المناطق المختلفة . وتساعد هذه الطريقة على استخدام الطاقة المتاحة من سفن الشحن أفضل استخدام ، خاصة وان تكاليف الشحن قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في الفترة الاخيرة . وكما هو معروف ، فان هذا النموذج يشتمل على دالة الهدف وهى في هذه الحالة التكاليف الكلية لانتاج ونقل الغلال والأسمدة والفوسفات اللازمة لتحقيق احتياجات الاقاليم المختلفة بشرط استيفاء بعض

القيود والتي تكون على صورة متباينات في شكل اكبر من أو أصغر من بعض الثوابت المتعلقة بكميات السلع او طاقة النقل المتاحة . . . الـــخ . ولقد تم بيان نمط التجارة مرة بادخال الصين الشعبية ضمن الدول موضع البحث ومرة باستبعادها .

وتبين الدراسة النمط المتوقع للتجارة في السلع الغذائية المختلفة ، فمثلا بالنسبــة للشرق الاوسط نجد انه يوجد فائض طفيف من الارز في العام ١٩٧٥ . الا ان العجز يظهر بوضوح في العام ٢٠٠٠ حيث يقدر نسبة الانتاج الى الاحتياجات بحوالى ٥٠٪ من القمح ، ٨٨٪ بالنسبة للارز ، ٤٠٪ بالنسبة الى الحبوب الاخرى . اما بالنسبة للاسمدة فيتوقع ان يكون هناك فائض متاح للتصدير . فاذا اضفناالى ذلك احتياجات المنطقة للقطاعات الاخرى يتبين مدى الحاجة الى طاقات النقل من ناحية والى تسهيلات الموانئ من ناحية أخـرى . ولعل التكدس والعطلات التي نشاهدهـا الآن في موانئ العالم العربي قد تسببت بعدم اجراء مثل هذه التوقعـات أو الاستفادة من المتاح منها . ومن ثم فانه يجب العمل على تدارك الموقف من الآن .

واخيرا ، لعل هذا العرض قد نجح في تشويق القارئ الى قراءة الكتاب ذاته حيث انه يحتوى على ثروة من البيانات المتعلقة بانتاج الغذاء ومستلزماته ، والاستثمارات اللازمة في هذا المجال . وغني عن الذكر ، ان الدراسات التي تنصب على توقعـات المستقبل يشوبها الكثير من عدم التيقن ، ولا يمكننا الحكم عليها الا بمقارنتها بالنتائج المتحصل عليها بعد وقوعها . ولكن يكون قد سبق السيف العذل كما يقولون . واهم مزايا هذه الدراسات انها تظهر البدائل المختلفة للعمل المثمر بحيث نحاول تلافـي النتائج السيئة للاحداث المستقبلة قبل وقوعها .

دروس في التنمية اليابانية
تاريخ اقتصادي تحليلي

سليمان القدسي *

Allen C. Kelley, Jeffery G. Williamson, Lessons from Japanese Development: An Analytical Economic History. (The Univ. of Chicago Press, 1974).

تفردت اليابان منذ أواخر القرن الماضي بتجربة في التنمية تحجو الكثير من بلدان العالم الثالث ، التي تعيش تخلفا في القرن العشرين ، تقليدهـا . ولقد تعددت الدراسات المحللة للعوامل التي انتهت باليابان الى ما انتهت اليه من تقدم ونمو . والكتاب الذي نعرض له هو واحد من الدراسات الحديثة في مضمار البحث عن تفسير علمي لعملية التنمية الإقتصادية التي خاضت اليابان خضمها ، وذلك في فترة من التاريخ الياباني هامة (١٨٨٠–١٩١٥) .

ويتبادر الى الذهن تساؤلان هامان : أولهما ، لم نختار بين المتقدم من البلدان اليابان كنموذج ندرسه ؟ وثانيهما : ما هو مرد سنة الأساس (١٨٨٠) ولم يتوقف البحث عند العام ١٩١٥ ؟

يسارع المؤلفان الى مقولة أن « معجزة التنمية اليابانية » على ما غدت تعرف به في حلقات الدراسات الإقتصادية ، تقدم نموذجا للبدان المتخلفة في العكوف الحاضر والفوري على سبر غور عملية التنمية في أواخر القرن الماضي على نحو نقل المجتمع الياباني من طابعه الاقطاعي الزراعي ، بخصيصة انخفاض دخله الى مجتمع يجمع خصائص التحضر والتقدم بارتفاع الدخل الفردي . متعدد النشاط الاقتصادي

* طالب بالدراسات العليا في الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا – ديفيز

وتنوعه بقيامه على جبهة من الصناعات استهلاكية واستثمارية عريضة ، وتوافر المؤسسات القيمة على عملية التنمية والدافعة لها .

ويبرر بأخذ العقد الثامن من القرن الماضي أساسا للمقارنة كينونته عقدا توفرت للاقتصاد الياباني فيه ما يتوفر للاقتصاديات المتخلفة في يومنا من ابنية إنتاجية تعكس طابع الثنائية من ناحية – يتواجد قطاع زراعي ياباني عريض تتولد فيه أرزاق ٨٥٪ من القوي العاملة ، ويسئل عن ٦٨٪ من الناتج القومي الإجمالي جنبا الى جنب مع قطاع صناعي متقدم نسبيا ، بدلالة ارتفاع انتاجيته (انتاجية الصناعة = ٢–٣ أمثال انتاجية الزراعة) ، وارتفاع نسبة رأس المال / العمل وبداية تطبيق الأفكار والابتكارات العلمية على الصناعات السائدة بما تمخض عنه ، بصفة جزئية على الأقل ، من تدرج ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي .

ويبرر تغير الهيكل الصناعي ، إضافة الى مشروع اليابان في الخروج عن العزلة والانفتاح على العالم الخارجي ، بالاتجار معه من ناحية أخرى .

وأما بشأن جعل نهاية المطاف لهذه الدراسة أوائل الحرب العالمية الأولى فرده حقيقة الى أن الحرب انتجت تعبيرات هيكلية كبيرة ، سيما في علاقة التشابك القطاعي ، ناهيك عن حقيقة أن هذه الفترة تعتبر في التاريخ الياباني حدا توقف عنده أوكاد ، ما اصطلح على تسميته ، متابعة « لهيكس » بـ « التقدم التكنولوجي المعضد للعمل :

Hick Labor-dugmenting technical change

ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء رئيسية ، يعالج الجزء الأول مشكلة التنمية على قدر من التنظير ، مع إشارة مكثفة لعملية التنمية في اليابان ، التي أنجبت في الفكر التنموي دراستين ، تنسب الأولى إلى « رانس – في » (Ronis-fei) والثانية تعزى الى « جورجنسون » (Jorgenson) – وعلى الرغم من أن كلا الدراستين يقسم الاقتصاد الياباني الى قطاعين رئيسيين ، أحدهما متخلف ، القطاع الزراعي – والآخر متخلف نسبيا – القطاع الصناعي ، الا أن ثمة فروق جوهرية تفصل بينهما :

فمن ناحية تستند دراسة (RanisFei) الى فروض المدرسة الكلاسيكية ، على حين تتدرج دراسة (Jorgenson) على فروض مدرسة الكلاسيك المحدثين Neo-classics . وعلى حين تفترض المدرسة الكلاسيكية ثبوت عرض بعض عوامل

الإنتاج ثبوتا تاما – سيا الأرض – ترفض المدرسة المحدثة هذا الفرض قائلة بأن أيا من عوامل الإنتاج تتأتى زيادته . ومن جهة أخرى تعامل المدرسة الكلاسيكية السكان كمتغير اقتصادي على حين أن المدرسة المحدثة ترى أن معدل نمو السكان يتحدد خارج النموذج الاقتصادي . ومن ناحية أخرى تبني دراسة (Fanis-Fei) على فرض وجود فائض من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي المتخلف ، انتاجيتها الحدية صفرا . . ومن ثم فالأجر في ذلك القطاع أكبر من الانتاجية الحدية فيه . وبالتالي فما يولد سحب هذا الفائض من القطاع المتخلف أثرا يذكر على الناتج الكلي في ذلك القطاع . أما في نموذج « جورجنسون » ، فما تتعادل الانتاجية الحدية الزراعية مع الصفر ، ومن ثم فأي سحب للأيدي العاملة الزراعية لا بد وأن يولد أثرا على الناتج الكلي في ذلك القطاع .

وفي جزئه الثاني (والخاص بوضع إطار للتنمية الإقتصادية) يتقبل الكتاب الحاضر فروض المدرسة النيوكلاسيكية فيما يختص بالأوضاع الانتاجية في القطاعين ، ففي كل قطاع (الصناعي والزراعي) يتحصل لكل عامل من عوامل الانتاج مردود يقاس بانتاجيته الحدية ، دالة الانتاج في القطاعين تعكس ثبات عوامل التوسع مع تناقص معدل الاحلال الحدي من عوامل الانتاج (رأس المال – العمل في القطاع الصناعي ، ورأس المال – العمل – الأرض في القطاع الزراعي) . مرونة الاحلال في القطاع الزراعي بين العمل ورأس المال تساوي الوحدة (١) بينما تساوي (٨و) في القطاع الصناعي . ولهذا الفرض الأخير أهمية فيما أرى لأنه مكن الباحثين من وضع منهج ميكانيكي (Mechanistic approach) لعملية التحضر أو التمدن (Urbanization) ذلك أن التراكم الرأسمالي يجعل العائد عليه – الفائدة – منخفضا من ناحية . ويرفع السعر النسبي للعمل – الأجر – من ناحية أخرى . وإزاء ذلك تبدأ عملية إحلال رأس المال محل العمل في كل من القطاعين ، وهنا بيت القصيد . فعلى حين أن مرونة الإحلال في القطاع الزراعي = ١ ، نجدها = ٨و في القطاع الصناعي ، الأمر الذي يعني أن عملية إحلال رأس المال محل العمل في القطاع الصناعي صعبة بالمقارنة مع عملية الإحلال في القطاع الزراعي . وبحدوث الإحلال في القطاع الزراعي ، يخرج العمل من القطاع الزراعي ، قاصدا الصناعة في مدنها .

وما يخفى أن مثل هذا المنهج يعيبه أن تحققه رهن لصحة فروضه المقيدة ، من ناحية ، وإهماله لتكاليف ترحيل العمالة من الريف الى المدن من ناحية أخرى .

وإذا ما أريد للتراكم الرأسمالي التسارع — آنا إثر آن — تلزم أن تتوافر له عوامل مساعدة عليه ، يرى الكاتبان أنها ثلاثة ، أولاها تغيير في توزيع الدخل القومي بحيث تحوز الفئة السكانية المختصة بارتفاع ميلها الحدي للادخار أنصبة منه متزايدة . وثانيهما هبوط في معامل رأس المال / الناتج ، ويتحصل الأخير في اتجاه الأسعار النسبية لمعدات الانتاج وآلاته الى الانخفاض .

وعلى حين توفر العاملان الأول والثالث في الاقتصاد الياباني موضع الدراسة في الفترة الآنفة الذكر ، فإنه ما تأتى حضور العامل الثاني مساعدا على التراكم هدفا بدلالة أنه في إبان الفترة المدروسة ارتفع معامل رأس المال / الناتج من (١٫٩١) الى (٢٫١٧) .

والأخذ بمقولة انخفاض أسعار السلع الانتاجية عاملا على تسارع التراكم الرأسمالي في اليابان إبان هذه الفترة يجعل المقارنة بين يابان القرن الماضي ، بما توفر لها من هذه الميزة السالفة ، وبين بلدان العالم المتخلف في يومنا هذا ، بما تعانيه من اتجاه أسعار معداتها وأدوات إنتاجها المستوردة الى الارتفاع ، خاطرة توجب التسجيل ، وإن غفل عنها الكاتبان .

وينبغي الاشارة الى أن الكاتبين قللا من أهمية دور الحكومة اليابانية في دفع عجلة التقدم بالمساعدة على زيادة التراكم الرأسمالي من خلال :

أ — استقطاع جزء متزايد من الدخول ، سيما الزراعية ، في شكل ضرائب ما فتئت تتزايد نسبتها الى الدخل القومي عاما تلو عـام .

ب — بقيام الحكومة ، مباشرة ، بتمويل جزء من التراكم الرأسمالي الياباني ، وحجة الكاتبين في ذلك أنه لو لم تتدخل الحكومة لتأتى للقطاع الفردي الخاص القيام بنفس القدر من الاستثمارات (وهو ما يعرف في الأدب الاقتصادي بمبدأ الطرد Crowding out Effect وتبين الدراسة موضع المراجعة في الجزء الثالث والأخير منها (والمدرج تحت عنوان دروس التنمية الاقتصادية في عصر (Meiji) بأن المساهمة

الزراعي في الناتج القومي في اليابان خلال الفترة (١٨٨٠-١٩١٥) أخذت تنحسر العام تلو العام بمعدل متوسط قدره تسعة أعشار من الواحد بالمئة . . مرد ذلك الى عاملين :

أولاهما مارس مفعوله في جانب الطلب . وينلخص في بطء معدل التغير في العادات الاستهلاكية عند اليابانيين . سيما بنود الإنفاق الغذائي ، الأمر الذي تمخض عنه ازدياد البند الفرقي بين الدخل الفردي - وقد شهد زيادة ملموسة - وبين الاستهلاك الغذائي . وما شهد تغيرا يذكر ، وعلى ما يتوقع الاقتصاديون يؤدي ذلك . متابعة لا نجد ، الى تصريف قدر من الزيادة الحادثة في الدخل في ضروب صناعية أخرى كالانفاق على صناعات الألبسة . التشييد ، الإسكان وما شابه . وقد عضد من أثر هذا عاملا على التصنيع ضآلة المرونة الدخلية للانفاق على الاستهلاك الغذائي في اليابان (حوالي ٢و إلى ٤و) مقارنه بمرونة دخلية قدرها في المتوسط ٧و في البلدان المتخلفة حاليا . وانخفاض المرونة الدخلية في اليابان كان له أثر حميد على ميزان المدفوعات الياباني ، إذ ما يخفى أن بعض ما تعانيه كثرة من البلدان المتخلفة اليوم من عجز في موازين مدفوعاتها يرد ، بصفة جزئية على الأقل ، إلى تزايد حجم وارداتها من السلع الغذائية لتسد بها السوق المحلية .

وهكذا تأتى لليابان أن تحقق تقدما في القطاع الصناعي متزامنا مع تقدم القطاع الزراعي فيها ، ومن ثم فهي - أي اليابان - تقدم أنموذجا يتحدى النظرية القائلة بأن التنمية الصناعية ما تتأتى ان لم يسبقها نماء القطاع الزراعي .

وإذا ما كانت هذه هي القصة مكثفة لطبيعة عملية التنمية الاقتصادية اليابانية . فماذا عن « الانفجار السكاني » ؟ الاجابة الفورية على هذا التساؤل تتلخص في القول بأن اليابان ما عانت مشكلة سكانية ابان الفترة المدروسة ، فمعدل النمو السكاني كان يقل عن الواحد بالمئة (تسعة أعشار من الواحد بالمئة سنويا) . وهكذا فان بطء معدل النمو السكاني مارس أثرا حميدا على النمو في اليابان .

وباستخدام ما يسمى بالتحليل المعتاد (Counterfuctual analysis) يخرج الكاتبان بنتيجة تقول بأنه لو عانت اليابان تجربة « الانفجار السكاني » الذي تعيشه البلدان المتخلفة اليوم بمعدل ٣٪ سنويا ، لأحدث مثل هذا المعدل المرتفع تأثيرات

غير حميدة على النمو فيها . بيد أن تأثيراته السلبية تلك غير ذات شأن إذا ما قورنت بالتأثير الذي كان سيحدثه غياب التقدم التكنولوجي عنها ، فالانتاجية الزراعية كانت ستنخفض بمعدل (١٧٪) ، على حين أن غياب التقدم التكنولوجي بالحجم الذي وجد فيه باليابان عنها ، كان سيحدث نقصا في معدل النمو السنوي في الانتاجية الزراعية قدره ٨٠٪ ، ومثل هذه النتيجة التي خرج بها الكاتبان ، في حال التسليم بها ، تضع مؤثرات واضحة للسياسة الانمائية تقول بأن التقدم التكنولوجي أوقع تأثيرا على معدلات التنمية من السياسات السكانية ، بمعنى أن السياسة الانمائية التي تسترشد بالتقدم التكنولوجي تولد تأثيرا ، حجمه التنموي يقارب خمسة أضعاف الحجم التنموي

للسياسة الانمائية القائمة على أسس سكانية – والهادفة الى تخفيض معدلات المواليد –

وفي أكثر من موقع في الكتاب تبدو علاقة التشابك الاقتصادي بينة فيما بين القطاعين الزراعي والصناعي ، وقد عكف المؤلفان على اثبات هذه الفرضية بالاستناد الى دراسات حولها ، منها دراسة (Ruttan) والقائلة بأن نصف معدل انتاجية العمل الزراعي يمكن رده الى مدخلات مشتراة من القطاع الصناعي ، مساعدة على نماء الانتاجية كالأسمدة والكيماويات .

وبجدل مشابه انتهى الكاتبان الى رفض مقولة وهن علاقة التشابك تاريخيا بين زراعة اليابان والصناعة فيها .

على أنه بفرض التسليم بالفرضية السابقة ، فإن محاولة تطبيقها – أي علاقة الاستجار القطاعي– في مختلف البلدان اليوم توجب التحوط الى حقيقة هامة ، وهي أن بون الفجوة بين تكنولوجيا القطاع الصناعي ، وتكنولوجيا القطاع الزراعي في هذه البلدان قد اتسع وما زال يتسع الآن تلو الآخر . ويكفينا شاهدا على ذلك ما نراه مكررا في كثرة من البلدان المتخلفة من قيام صناعات متقدمة في المدن ، تزامنها أعتق الأدوات الزراعية في القرى تاريخا . ويرتبط بذلك ارتفاع كلفة تشغيل الفرد في تكنولوجيا اليوم . وكون مشتقة رأس المال / العمل مطردة التزايد بمرور الوقت .

بيد أن التحوط السابق ما يعني (وما ينبغي له) أن درسا في الاستجار الاقتصادي مقتبس عن اليابان ما يمكن تكرره بنجاح في مختلف بلدان اليوم .

فبإرادة الإنسان ، وهي المقدمة الأولى لأي عمل تنموي ، يمكن الاقتباس مع التنقيح جنبا الى جنب مع الابتكار في التطبيق التنموي ، ذلك أنه اذا ماكانت الاصالة والنقل صفتان اجتمعتا - تزامنا في الكثير من الحالات - لسائر حضارات أمم الأرض تاريخا ، فإن نقل ما تم نقله بإرادة المنقول إليه كان بالاقناع لا بالإخضاع .

خرافة التنمية الاقتصادية

CELSO FURTADO, Le Mythe du Developpement Economique (Paris: Editions Anthropes, 1976), 151 pages.

دكتور أنطونيوس كرم*

مؤلف كتاب **خرافة التنمية الاقتصادية** « سالـزو فـورتادو » هو من اشهر المؤرخين الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية والعالم . والكاتب برازيلي الجنسية ، عالمي التجربة والمعرفة ، يتقن عدة لغات كتابة ونطقا واهمها البرتغالية (لغته الام) والانكليزية والفرنسية . وقد حاضر « فورتادو » في جامعات اميركا الشمالية والجنوبية وفي انكلترا وفرنسا ، ونذكر منها جامعات هارفارد ، يال ، كمبريدج والسوربون . وقد تخصص الكاتب في معالجة الجوانب المتعددة للتخلف الاقتصادى في العالم الثالث ، وخصوصا في منطقته الاصلية : اميركا اللاتينية . وللمؤلف كتب عديـدة ومقالات وفيرة . فبالاضافة الى **خرافة التنمية الاقتصادية** ، والذى نحن بصـدد مراجعته ، نذكر الكتابين اللذين اصبحا مرجعين لا يمكن ان يستغنى عنهما اي دارس جاد لمشاكل البرازيل وامريكا اللاتينية . وهما : **النمو الاقتصادى في البرازيل** (١٩٥٩ . الترجمة الانكليزية ، ١٩٦٨) **والتنمية الاقتصادية في اميركا اللاتينية** (الترجمة الانكليزية ١٩٧٠) .

ويقسم كتاب **خرافة التنمية الاقتصادية** الى اربعة فصول . يحتوى الفصل الاول والثاني على افكار « فورتادو » العامة والتي تركز على التطورات البنيانية التي طرأت حديثا على النظام الرأسمالي ، واثر هذه التطورات على البنيان الاجتماعي والاقتصادى في الدول المختلفة . ويحاول الكاتب في الفصل ان يطبق افكاره العامة على حالـة الاقتصاد البرازيلي واداثه خلال الخمس والعشرين سنة الفائتة . اما الفصل الرابـع والاخير ، وهو اقصر فصول الكتاب على الاطلاق ، فيقتصر على عرض نقـد

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت .

« فورتادو » للمنهجية التي سيطرت حديثا على علم الاقتصاد والتي تركز على استخدام طرق البحـث الكميـة .

وينطلق كتاب **خرافة التنمية الاقتصادية** من دراسة « حدود النمو» (The limits of growth) التي قدمها الى « نادى روما » عدد من الباحثين والتي توصلت الى خلاصة متشائمة للغاية والمتمثلة بنبؤة انهيار الاقتصاد العالمي بسبب التبديد الشديد للموارد الاقتصادية وللبيئة الذى حصل في ربع القرن الاخير نتيجة الهدف الـذى وضعه الاقتصاديون والحكومات نصب اعينهم والمتمثل بتحقيق اسرع نمو اقتصادى ممكن مهما كانت الاثار السيئة التي يمكن ان تنتج ، والتي نتجت بالفعل ، عن هـذا النمـو السريـع .

ولكي يقيم دراسة « حدود النمو » وخلاصتها المتشائمة ، يتناول « فورتادو » بالتحليل التطورات البنيانية التي طرأت على النظام الرأسمالي في الاونة الاخيرة والتي تتمثل بسيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي والاثار التي نجمت عن ذلك في الدول الرأسمالية المتقدمة (« المركز ») ودول العالم الثالث المتخلفة (« الحافة ») . ومن اهم هذه الاثار الناجمة عن سيطرة الشركات الكبرى الاثر المرتبط بعملية التراكم الرأسمالي الذى نتج عنه اتساع في فجوة الدخل التي تفصل دول « المركز » عن دول « الحافة » . كما قابل ذلك اتساع في فجوة الدخل في الدول المتخلفة نفسها بين طبقاتها الغنية والفقيرة (ص ٨٦) .

وهذا يقود « فورتادو » الى رفض نبوءة « نادى روما » القائلة بان الاقتصاد العالمي سائر الى الانهيار وان العالم سائر الى المجاعة ، لان المؤلف يرفض احد الفرضيات الاساسية التي انطلق منها واضعوا دراسة « حدود النمو » ، والتي تتلخص بان الانماط الاستهلاكية ، المرتفعة المستوى والمتنوعة البنية ، التي حققتها الدول الرأسمالية المتقدمة ستعم مستقبلها على شعوب الدول المتخلفة . وما ان يتم ذلك حتى ينتج تبديد شديد في الموارد الاقتصادية وتخريب للبيئة بشكل يهدد الانسانية جمعاء .

لكن « فورتادو » لا يسلم بهذه الفرضية وبالنتيجة المتشائمة المترتبة عليها . فنمط توزيع الدخل العالمي ، الذى ينتج في معظمه عن نشاط الشركات الكبرى ، يتمثل بتركيز الدخل في دول « المركز » من جهة ، ومن جهة اخرى في يد اقلية محدودة

للغاية من شعوب دول « الحافة » ، وهذا من شأنه ان يخفف من التبديد والتخريب الحاصل للموارد الاقتصادية وللبيئة . ذلك ان « فورتادو » يعتقد بأن الاكثرية الساحقة من شعوب دول « الحافة » لن تتمكن ابدا ان تحقق الانماط الاستهلاكية التي تنعم بها شعوب دول « المركز » (ص ٩٥) . وهكذا يخلص المؤلف الى القول بان انهيار الاقتصاد العالمي الذى تنبأ به واضعوا دراسة « حدود النمو » لا اساس لها من الصحة (ص ٩٥) . لكن القيمة الحقيقية لهذه الدراسة تكمن في انها **وجهت** ضربة قوية ، دون ان يدرى بذلك واضعوا الدراسة ، **لخرافة النمو الاقتصادى**

السريع الذى يسيطر على تفكير الاقتصاديين خلال الخمس والعشرين سنة الماضية . لانه نتج عن هذه الخرافة تحويل اهتمام شعوب الدول المتخلفة وحكوماتها عن الاهداف والحاجات الاساسية لهذه الشعوب الى اهتمامات مبهمة وغير مجدية بحد ذاتها كالتركيز على الاستثمارات والصادرات ونمو دخل الفرد . كما ان **خرافة التنمية الاقتصادية** ساعدت على تغطية استغلال الدول الرأسمالية للدول المتخلفة عن طريق نشاط الشركات الكبرى التي تملكها الدول الرأسمالية (ص ٩٦) .

ومن ثم ينتقل « فورتادو » الى مناقشة مفهومة للتخلف والتبعية والروابط بينهما . ويرى ان التخلف الاقتصادى رافق منذ الاساس نمو وتوسع الرأسمالية الصناعية (Capitalisme industrial) والتي نتج عنها ان الدول الرأسمالية تخصصت في النشاطات الصناعية حيث طرق الانتاج تتطلب زيادة مستمرة في الكفاءة عن طريق ادخال آخر التطورات التكنولوجية ، في حين ان الدول المتخلفة دفعت للتخصص في نشاطات زراعية واولية حيث طرق الانتاج معروفة وموروثة منذ اجيال بعيدة ، وحيث يصعب ادخال آخر التطورات التكنولوجية . فالتخلف يأخذ جذوره التاريخية من هذا التقسيم الدولي للعمل الذى ابتدأ في منتصف القرن الفائت ولا يزال مستمرا حتى يومنا هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ببعض التعديلات التي طرأت على هذا النظام (ص ٩٨) .

والزيادة في الانتاجية التي عرفتها الدول المتخلفة منذ منتصف القرن التاسع عشر كانت ، في الدرجة الاولى ، نتيجة اعادة استخدام الموارد المتاحة لهذه البلدان من اجل

اشباع متطلبات السوق العالمية . كما ان الفائض الذى نتج عن هذه الزيادة في الانتاجية استخدمته الطبقات الحاكمة في هذه الدول لتقليد الانماط الاستهلاكية السائدة في الدول الرأسمالية عن طريق استيراد السلع الجديدة . ويرى « فورتادو » ان استخدام الفائض الاقتصادى على هذا النمط يشكل لب مشكلة التخلف الذى يتمثل بتبعية ثقافية (dependence Culturalle) من قبل الطبقات الحاكمة في الدول المتخلفة للانماط الثقافية السائدة في الدول الرأسمالية وعلى رأسها تقليد انماطها الاستهلاكية (ص ١٠١-١٠٢) .

وتبعية البلدان المتخلفة للبلدان الرأسمالية ليست ، بالضرورة ، نتيجة نشاطات الشركات الكبرى وسيطرة هذه الشركات على جزء كبير من استثمارات الدول المتخلفة ، لانه يمكن تصور وجود هذه التبعية حتى في غياب الاستثمارات الاجنبية ، وان كانت هذه الاستثمارات تسهل وتعمق تبعية البلدان المتخلفة . لان العامل الاساسي في خلق التبعية ، ليس في سيطرة الاستثمارات الاجنبية على الجهاز الانتاجي للدول المتخلفة ، بل في طريقة استخدام الفائض الاقتصادى الذى يمكن ان يخلقه قطاع التجارة الخارجية لدولة متخلفة . وما دامت الطبقات الحاكمة تستخدم هذا الفائض لتقليد الانماط الاستهلاكية السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمه فان الدول المتخلفة ستبقى في حالة تبعية وتخلف حتى ولو ان حكومات هذه الدول اممت الممتلكات الاجنبية وسيطرت بذلك سيطرة تامه على جهازها الانتاجي (ص ١٠٦ - ١٠٧) .

اما عن العلاقة بين التخلف والتبعية فيرى الكاتب ان مفهوم التبعية اوسع من مفهوم التخلف لان التخلف ينتج عن التبعية دون ان يكون العكس صحيحا بالضرورة (ص ١١٠) . ويبدو ان في ذهن « فورتادو » مثال كندا التي هي في حالة تبعية بالنسبة للولايات المتحدة دون ان تكون ، بالطبع ، دولة متخلفة .

ثم ينتقل الكاتب الى ربط التخلف بأمرين اولا : بالاستغلال الداخلي الذى تقوم به الطبقات الحاكمة في الدول المتخلفة في علاقتها مع الطبقات الآخرى . وثانيا تبعية الطبقات الحاكمة في الدول المتخلفة للدول الرأسمالية المتقدمة . فبقدر ما تقوى تبعية الطبقات الحاكمة للخارج بقدر ما تحاول هذه الطبقات زيادة استغلالها لجماهير شعبها لكي تستطيع ان تلحق بالانماط الاستهلاكية السائدة في الدول المتقدمة والتي

هي في زيادة وتنوع مستمر . كما ان اى نمو تحققه الدول المتخلفة سيزيد من تبعية هذه الدول للدول الرأسمالية ، وهذا بدوره سيزيد من استغلال الطبقات الحاكمة لجماهيرها . وهكذا فان النمو السريع في الدول المتخلفة . عوض ان يخفف من وطأه التخلف ، يميل الى تعميق التخلف وزيادة الفروقات الاجتماعية في هذه الدول (ص ١١٩ — ١٢٠) .

ويستخلص « فورتادو » من كل ما سبق ان التخلف يبدو وكأنه شئ حتمى بالنسبة للنظام الرأسمالي ، بمعنى انه يستحيل في ظل هذا النظام ، محو الاستغلال بين الدول وبين طبقات ومناطق البلد الواحد ، وهذا الاستغلال هو جوهر التخلف (ص ١٢٠) .

ومن المفاهيم العامة ينتقل « فورتادو » الى تطبيقها على وضع الاقتصاد البرازيلي وأداء هذا الاقتصاد خلال الخمس والعشرين سنه الماضية . ويرى الكاتب أن « الاقتصاد البرازيلي جدير بالدراسة لانه يقدم مثالا لبلد تمكن ان يخطو خطوات واسعة في طريق التصنيع دون ان يفقد المعالم الرئيسية للتخلف والمتمثلة بالتفاوت الكبير في الانتاجية بين الريف والمدن ، وبمستوى حد الكفاف الفيزيولوجي الذى لا تزال كثرية الشعب تعيش عليه ، وبالبطالة المقنعة التي يعيش فيها معظم سكان المدن» (ص ١٢١) .

لكن الاقتصاد البرازيلي حقق خلال الخمس والعشرين سنة الفائته معدل نمو مرتفع نسبيا ، حيث قارب الـ ٦٪ سنويا . الا ان هذا النمو كان نتيجة وفرة الموارد الطبيعية ، وكبر عدد السكان ، ومستوى دخل مرتفع نسبيا كان قد حققه الاقتصاد البرازيلي في وقت سابق (ص ١٢٩) .

ولم يعاني الاقتصاد البرازيلي في هذه الفترة ضعفا في الطلب الكلي الفعلي . والواقع أن قوة الطلب الكلي كانت سببا أساسيا للتضخم الكبير الذى اتسمت بـه البرازيل خلال سنين عديدة . الا ان التجربة البرازيلية تميزت بعدم قدرة نمط النمو المتبع على خلق الطلب الكلي الذى يتناسب في بنيته مع معدل نمو مستقر . اى ان تركيب الطلب الكلي الذى حققه الاقتصاد البرازيلي لم يكن من شأنه ان يضمن معدل نمو مستقر ، وهذا ما حصل بالذات (ص ١٣٠ — ١٣١) .

لكن الحكومة البرازيلية حاولت ان تلجأ الى استراتيجية جديدة منذ سنة ١٩٦٨ .

وتهدف هذه الاستراجية الى تنسيق بنية الطلب الكلي مع متطلبات معدل نمو مستقر . ومن اجل ذلك عمدت الحكومة ، من جهة ، على تشجيع نشاط الشركات الكبرى متعددة الجنسيات بهدف تشجيع استثماراتها في البرازيل ، كما اتبعت الحكومة ، من جهة اخرى ، سياسة في توزيع الدخل من شأنها ان تحقق ارباحا ضخمة للمستثمرين المحليين وللشركات الاجنبية . وهكذا « فان العالم لم يعرف ابدا اقتصادا رأسماليا اكثر تبعية للدولة من الاقتصاد البرازيلي في تنسيق بنية الطلب الكلي مع بنية العرض الكلي » (ص ١٤١) .

ونتيجة لهذه الاستراتيجية حقق الاقتصاد البرازيلي خلال السنوات الاخيرة معدلات نمو مرتفعة جدا . ولكن الميزة الاساسية لهذا النمط من النمو تكمن في حرمان الطبقات الشعبية من ثمار هذا النمو السريع . وهكذا فان استمرارية هذا النمط من النمو مرتبط بقدرة الدولة على الاستمرار في ازالة جميع اشكال المعارضة لهـذا النظام (ص ١٤١) .

واول ما يتوجب ذكره في مجال تقيم افكار « فورتادو » التي وردت في كتاب **خرافة التنمية الاقتصادية** هو تحول الكاتب من الايديولوجية القومية التي صبغت كتاباته السابقة الى الايديولوجية الراديكالية والماركسية . وكثيرا من الافكار التي وردت في هذا الكتاب ليست بجديدة وانما سبقه اليها عدد من كتاب اميركا اللاتينية وشمالي اميركا المعروفين بميولهم الماركسية . وبالتحديد فان فكرة ربط التخلـف تاريخيا بتطور وتوسيع النظام الراسمالي في العالم ، وفكرة الفائض وطريقة استخدامه ، والاستغلال الذى يحصل في ظل النظام الرأسمالي ، كلها افكار ترجع الى « ماركس » و « لينين » والى الماركسيين الجدد كـ « اندريه فرنك » و « دوس سانتس » و « سوزون بود نهيمر » و « بول باران » و « بول سويزى » و « هرى مكدوف » .

كذلك فان افكار « فورتادو » عن التبعية ليست بجديدة ، اذ ان مفهوم التبعية حاز باهتمام عدد كبير من علماء الاجتماع في اميركا اللاتينية خلال الخمس والعشرين سنة الفائتة .

ويأخذ مفهوم التخلف عند « فورتادو » اشكالا وتعاريف مختلفة دون ان يحاول الكاتب تنسيقها وجمعها في تعريف موحد . فتارة يكون التخلف نتيجة توسيع النظام

الرأسمالي في العالم ، ونتيجة التقسيم الدولي للعمل الذى ظهر منذ منتصف القرن الفائت (ص ٩٨) . وطورا يتمثل التخلف باستخدام الفائض في الدول المتخلفة لتقليد الانماط الاستهلاكية السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة التبعية الثقافية التي تعيشها الطبقات الحاكمة في الدول المتخلفة في علاقتها مع الدول المتقدمة (ص ١٠١-١٠٢) . ومرة اخرى يتمثل التخلف بما يسميه الكاتب بـ « الاستغلال الداخلي » ، اى استغلال الطبقات الشعبية في الدول المتخلفة من قبل الطبقات الحاكمة (ص ١١٩ - ١٢٠) .

وهذه التعاريف المختلفة للتخلف اتت على صفحات متباعدة من الكتاب دون ان يحاول الكاتب ان يربطها ببعضها البعض . كما انه ليس من السهل القبول بفكرة « فورتادو » بان « الاستغلال الداخلي » يولّد بالضرورة التخلف . وان التخلف هو سمة من سمات النظام الرأسمالي لان « الاستغلال الداخلي » هو احد نتائج هذا النظام . اذ لو سلمنا بذلك لاختلطت المفاهيم واصبحت الولايات المتحدة دولة متخلفة لانها لا تخلو من « الاستغلال الداخلي » وفي الفروقات الاجتماعية والجغرافية ، ولا صبحت كوبا متقدمة اكثر من الولايات المتحدة . والواقع انه من الممكن ان ينتج عن النظام الرأسمالي حالة تخلف او حالة تقدم حسب ظروف البلد الموضوعية بما فيه الظروف الداخلية والخارجية ، الحاضرة والتاريخية .

كما ان تعريف « فورتادو » للتبعية بانها متمثلة بتقليد الطبقات الحاكمة في الدول المتخلفة للانماط الاستهلاكية السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، فهذا تعريف غير واف . اذ ان الكاتب يركز على الناحية الاستهلاكية للتبعية ويهمل الناحية الانتاجية . والواقع ان تبعية الدول المتخلفة تكمن في بنيتها الانتاجية والاستهلاكية على السواء . كما ان التبعية التي يتكلم عنها « فورتادو » يمكن تسميتها بالتبعية الخارجية ، وبهذا فانه يهمل الشق الآخر من التبعية المسماة بالتبعية الداخلية . والتبعية الداخلية هي مجموعة العوامل الداخلية المتعلقة بالمؤسسات والقيم والعادات التي تتفاعل فيما بينها لتبقى البلد المتخلف على تخلفه . اما التبعية الكلية فهي نتيجة التفاعل بين التبعية الخارجية والداخلية ، وهذا يرتبط بالبنية الانتاجية والاستهلاكية للاقتصاد .

يبقى ان كل ما يكتبه كاتب بشهرة « فورتادو » يحظى باهتمام المراجعين والدارسين

حتى وان لم تكن دائما افكار الكاتب افكارا جديدة . وان قيمة الكتاب الحقيقية تكمن في عرض الافكار باسلوب شيق وسهل . لكن موطن الضعف الاساسي في الكتاب يكمن في ان « فورتادو » لم يحاول ان يعطي معاييرا موضوعية وكمية لكل من التخلف والتقدم ، ولا حتى بعض البيانات الاحصائية لدعم كثير من افكاره التي بقيت اقرب الى الفرضيات التي تحتاج الى الاختبار والبراهين منها الى حقائق مثبتـــة .

تقارير

« الندوة الاقتصادية الأردنية السورية المشتركة »

د. اسامة العزب *

عقد في عمان ودمشق من ١٩ – ٢٤ تشرين ثاني ندوة اقتصادية مشتركة وذلك بمبادرة من جمعية الاقتصاديين الأردنين وجمعية العلوم الاقتصادية السورية ، وكانت الندوة تحت عنوان « التكامل الاقتصادي بين القطرين » وقد قدمت عدة ابحاث اقتصادية من قبل باحثين اردنين وسوريين في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين القطرين كخطوة على درب التكامل الاقتصادي العربي المنشودة وذلك مساهمة من الاقتصاديين في دورهم لبحث المشاكل الاقتصادية وطرق حلولها ، واغناء زخم التخطيط والتنمية بين القطرين ومن أجل تهيئة الحياة الاقتصادية الكريمة للانسان العربي من تحسين لمستواه المعاشي ورفع مستواه الصحي والثقافي .

ان تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية طريق للوحدة الاقتصادية والسياسة ، وان التغلب على عوامل التخلف والتجزئة لا يتأتى إلا إذا استخدمت جميع الموارد المتاحة في كل بلد عربي لصالح كل البلاد العربية كلها أو ضمن خطة تنموية مشتركة .

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية تتطلب كفاية في عناصر الانتاج ، وبدون الاستفادة القصوى من عناصر الانتاج المتاحة في كل قطر سيصطدم كل قطر عربي بعدم كفاية أحد هذه العناصر . لذلك أصبح لزاماً أن تتكامل عناصر الانتاج في الوطن العربي سواء أكان على مستوى قطري أو عدة أقطار على طريق التكامل القومي من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية المنشودة .

تحت هذه المفاهيم عقدت الندوة الاقتصادية الأردنية السورية المشتركة وقدمت الابحاث التي عالجت ضرورة خلق سوق عربية واحدة ، واللحاق بالثورة الصناعية والتكتيكية واستخدام الأتمتة ، واقامة القاعدة المادية للصناعة ، وجعل الآلة تسود كل مجالات الانتاج ، وادخال المكننة للزراعة ، وتوحيد المشروعات الاقتصادية العربية ، من خلال توحيد خطط التنمية العربية .

* جمعية الإقتصاديين الأردنيين – عمان .

ان التكامل كمرحلة تاريخية في تطور العلاقات الاقتصادية يقود إليها القوى المنتجة والتركيب الداخلي للمجتمع ، وبالتالي هو عبارة عن تطور العلاقات الانتاجية فيما يختص بالانتاج والتمويل والتسويق والاستهلاك ، وقسمة العمل بين مجمل الأقطار العربية .

ولما كانت مشكلات التكامل الاقتصادي وتطبيقاته ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وطريقة التطور الذي سيسلكه كل مجتمع ، ولما كانت هذه الشروط مجتمعة أو منفردة تختلف من قطر إلى آخر وجب وضع مفهوم يمكن اتباعه ليناسب كل المجتمعات العربية في مختلف أقطارها .

التكامل الذي تطالب به ليس التكامل الذي يراد به تفادي التناقضات في تمركز الانتاج واقتسام الأسواق الداخلية أو الخارجية ، أو استبدال استغلال فردي باستغلال مجموعات كبيرة من الشركات والمؤسسات ، (كما هو مطروح في السوق الأوروبية المشتركة) ولا المقصود بالتكامل ذلك التكامل الذي يسيطر عليه المراحل التدريجية مثل تحرير التجارة ، والاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي ، كما هو الحال في (مؤسسات الجامعة العربية) .

التكامل العربي بمفهومنا يرتكز أولاً على الإهتمام بمشكلات التنمية بشكل قومي ، وزيادة الانتاج ، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، وعدم الاهتمام بالتعرفات الجمركية وتحرير التجارة ، لأن المشكلة التي تواجه الوطن العربي ليست تحرير التجارة ، لاننا لا نعاني من وفرة الانتاج وانما من قلة الانتاج ولم يصل الى مرحلة التخصص والتوسع الذي وصل إليها اقتصاد الدول الأوروبية التي تعاني مشاكل تصريف الانتاج . وأصبح من الضروري اقامة نوع جديد من العلاقات الاقتصادية مرتكزة على التكامل الاقتصادي بهدف التخصص وقسمة العمل . وان تنطلق العلاقات الاقتصادية والاتفاقات الثنائية الى مستوى التكامل الاقتصادي ، وان تكون على أسس ثابتة ومستقرة .

ان التكامل الاقتصادي حتمية لنا ، وما هي هذه الاتفاقات إلا على طريق التكامل الاقتصادي العربي والاسراع بعملية التنمية وتحقيق أهداف الانسان العربي وما يصبو اليه من وحدة اقتصادية وسياسية من أجل رفاهيته وازدهاره في ظل مجتمع عربي ذو اقتصاد متوازن .

« الابحاث المقدمة من الجانب الأردني »

اسم البحث	اعداد
١ – التنمية الأردنية وتطلعات التكامل الاقتصادي بين القطرين	الدكتور اسامة العزب
٢ – فوائد توحيد الأرصدة الاحتياطية بين سورية والأردن .	السيد منير ابو غزالة
٣ – السياحة الأردنية والتكامل السياحي بين سورية والأردن	السيد فوزي صادق
٤ – تطور الطاقة الكهربائية في الأردن وامكانات التكامل بين سوريا والأردن	السيد المهندس سيف الدين الظـاهر
٥ – تنظيم أسس التعاون بين سورية والأردن	السيد علي الدجاني
٦ – الأوجه النقدية بين سوربة والأردن	الدكتور جواد العناني
٧ – الاقتصاد الأردني خصائصه ومشكلاته	السيد واصف عازر
٨ – تنسيق التخطيط الانمائي بين سورية والأردن	الدكتور محمود صوان
٩ – مشروع الربط الكهربائي بين سورية والأردن	المهندس محمد عرفه
١٠ – تطرر المواصلات السلكية واللاسلكية في الأردن والتكامل بين القطرين	المهندس محمد الدباس
١١ – تطور الزراعة في الأردن وامكانات التكامل بين القطرين	الدكتور اسامة العزب – والسيد عوده الصويص
١٢ – التكامل في مجال النقل الجوي	السيد فهد الفالك
١٣ – أضـواء عـلى التـكامل الاقتصـادي بـين الاردن وسورية	الدكتور صالح خصاونه – السيد محمد مال الله

الابحاث المقدمة من الجانب السوري

اسم البحث	اعداد
١ – آفاق النقل البحري العالمي	الاستاذ معين اسماعيل
٢ – تشجيع استثمار أموال المغتربين	الدكتور عبد الله العظمة
٣ – تحليل التبادل التجاري	الاستاذ عبد القادر النيال
٤ – امكانات التعاون المصرفي	الاستاذ فائق النوري
٥ – التكامل الاقتصادي في مجال الوحدة الجمركية	الدكتور مراد كاظم
٦ – خطط التنمية الاقتصادية السورية	الدكتور مراد الشطي
٧ – دور النقل البري في التكامل	الدكتور سعد الله رفول
٨ – ملامح الاقتصاد السوري الحديث	الدكتور مراد الشطي
٩ – التكامل الاقتصادي في مجال النقل البحري	الاستاذ ممدوح سكر
١٠ – التنسيق الصناعي وانشاء شركة صناعية	الدكتور موفق طرابيشي
١١ – المناطق الحرة	الاستاذ زياد العسلي
١٢ – الأسمدة الآزوتية	الاستاذ حسين الشرع
١٣ – التنمية الاقتصادية في القطر السوري	الدكتور محمد ابراهيم ابراهيم
١٤ – الفوسفات	السيدة ليلى السادات
١٥ – الاقتصاد والتخطيط	الاستاذ ابراهيم عسلي
١٦ – التكامل في مجال النقل الجوي	الاستاذ ناهض الخاني
١٧ – التكامل الدوائي	الاستاذ موفق الطريقي
١٨ – أضواء على التكامل الاقتصادي السوري الاردني	الدكتور محمد ياسر عرقسوسي
١٩ – ربط الشبكة الكهربائية	الاساتذة محمود الأسعد ، برهان الخيمي ، موفق النوري .

وخرجت الندوة الاقتصادية الأردنية السورية المشتركة بتوصيات رفعت الى الجهات المختصة في البلدين ، وجاء في التوصيات ما يلي :

انطلاقاً من الهدف الأسمى لشعبنا العربي في كل من سوريا والأردن في تحرير الأرض وفي مواجهة التحديات الكبيرة التي تعترض مسيرة أمتنا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها ، وايمانا بالمسيرة الخيرة التي تربط قطرينا ، وتأكيداً للدور الذي يقوم به الاقتصاديون في مجال اعداد الدراسات والبحوث بهدف حشد الموارد والطاقات على أسس علمية لبناء صرح اقتصادي متنامي ومتكامل يحقق الأهداف المشتركة لقطرينا وأمتنا العربية .

فقد بادرت جمعية الاقتصادين الأردنين وجمعية العلوم الاقتصادية السورية بعقد ندوة اقتصادية في كل من عمان ودمشق خلال الفترة ١٩ – ٢٤ / ١١ / ١٩٧٥ شعارها التكامل الاقتصادي بين القطرين .

وان الابحاث والدراسات التي قدمت في هذه الندوة تناولت كافة النشاطات الاقتصادية في البلدين وسبل التنسيق والتكامل بينهما واتسمت بالموضوعية والأمانة العلمية وقدمت افكاراً وآراء اقتصادية جديدة يمكن الأخذ بها لاستكمال الجهود الرامية الى تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية ، وان الاقتصاديين في البلدين اذ يضعون كافة امكاناتهم وخبراتهم في خدمة هذا الهدف العظيم . ليأملون أن تكون توصياتهم مؤشراً على طريق التكامل الاقتصادي بين القطرين .

أولا – في مجال التخطيط

التأكيد على أهمية تنسيق الخطط الانمائية بين القطرين ، لأنه عامل أساسي وهام للوصول الى مرحلة تكامل التخطيط التنموي

وانطلاقاً من أهمية التخطيط في ارساء قواعد التعاون بين البلدين واعادة النظر في بنيتهما الاقتصادية المتشابهة بهدف تحقيق التكامل التنموي عن طريق .

أ – وضع برنامج استثماري موحد

ب – احداث مصرف موحد لتمويل التنمية .

حـ – تشكيل لجان فرعية قطاعية متخصصة لدفع مجالات تطور الأنشطة الاقتصادية على نحو متكامل .

د – السعي وبشكل تدريجي للتنسيق في مجالات السياسات السعرية والاجرية والانتاجية للنشاطات الاقتصادية الرئيسية ولا سيما الزراعية والصناعية .
هـ – المبادرة الفورية الى إعداد برنامج إنمائي مشترك يلحق بخطط التنمية في كل من البلدين .
و – الاسراع باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لدفع عملية التكامل التنموي الى مداها الطبيعي والوصول الى الأهداف المطلوبة .

ثانيا : في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري :

أ – استكمال الاجراءات الخاصة باطلاق حرية التبادل التجاري بين البلدين اطلاقاً تاماً واعتبار السوقين سوقاً واحده .
ب – تشجيع الشركات والمؤسسات في كلا القطرين على فتح فروع لها في القطر الآخر ، وضرورة اقامة مراكز تجارية في القطرين .
حـ – تبادل المعلومات عن خططها الاستيرادية والتصديرية وتنسيق هذه الخطط فيما بينها بحيث تستفيد من ثقل مركزها في التعامل الخارجي .
د – اقامة شركة تأمين مشتركة .
هـ – تنسيق موافق القطرين المسبق في المنظمات والهيئات الاقتصادية والمالية العربية منها والدولية .

ثالثاً : في مجال الصناعة والتعدين :

أ – اعطاء الشركة الصناعية المشتركة الأفضلية في اقامة مشاريع التنمية الصناعية وخاصة منها تلك المشاريع التي تتوفر مواردها الأولية في القطرين
ب – اصدار التشريعات الملائمة التي تحقق للمستثمر العربي والأجنبي المناخ المناسب لاستثمار أمواله في المنطقة الحرة الصناعية المشتركة .
حـ – ضرورة اجراء التنسيق في هياكل الكلفة والأسعار في الانتاج الصناعي وتنسيق الضرائب على الصناعات المتماثلة وتنسيق تشريعات الضمان والتأمين الاجتماعي في كل من البلدين ، كيما تنطلق التجارة بينهما

بشروط متكافئة وحتي لا يكون هنالك من مبرر لفرض قيود على التبادل التجاري .

د – التنسيق والتعاون في مجال انتاج الفوسفات وتسويقه وكذلك التنسيق في مجال صناعة الأسمدة الفوسفاتية وتسويقها .

هـ – إنشاء إدارة فنية موحدة تشرف على صناعة الدواء في البلدين

و – توحيد التشريعات الصيدلانية .

ز – الاسراع في خطوات التنسيق الصناعي بين البلدين وفي مجال الصناعات الكبيرة .

ح – انشاء شركة لاستثمار الثروات المعدنية المتوفرة في البلدين .

ط – انشاء شركة لاستغلال المياه المعدنية المتوفرة في البلدين .

ص – دراسة امكانية التنسيق في صناعة النفط ومشتقاته في البلدين .

ع – اخضاع الترخيص باقامة الصناعات في المنطقة الحرة الصناعية المشتركة لسياسة التخطيط القومي المشترك .

ف – تشجيع انشاء الصناعات الدقيقة التي تخلق كوادر فنية على مستوى عال من التأهيل .

ق – انشاء شركة لبناء المساكن ، والتصاميم الهندسية .

رابعاً : في مجال الزراعة :

أ – اتاحة الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الطبيعية غير المستغلة من اراض وموارد مائية لمصلحة البلدين .

ب – استصلاح الأراضي القابلة للزراعة في البلدين ، والعمل على زيادة الأراضي المروية باقامة السدود والقنوات المشتركة .

حـ – زيادة رقعة المراعي من أجل تطوير الثروة الحيوانية

د – إقامة صناعة مشتركة للاعلاف ومنتجات الألبان .

هـ – اقامة مزارع مشتركة لتربية الدواجن .

و – اقامة صناعات مشتركة لمستلزمات الانتاج الزراعي ، ومن أجل ادخال المكننة للزراعة ، والأسمدة ، والمبيدات .

ح – اقامة مصانع مشتركة للزيوت النباتية .
ط – اقامة شركة مشتركة للصيد البحري .

خامساً : في مجال النقل والمواصلات :

الطيران المدني :

أ – الاسراع في إنشاء شركة مشتركة في حقل الطيران المدني .
ب – التنسيق في مجالات الصيانة وقطع الغيار .
حـ – التنسيق في مجالات الخدمة الأرضية للمطارات .
د – التأمين المشترك على الاسطول الجوي للبلدين للحصول على شروط أفضل .
هـ – التسويق السياحي المشترك .
و – توحيد التشريعات والأنظمة في حقل الطيران المدني .
ز – تنسيق مواقف مؤسسات الطيران في البلدين في المؤتمرات الدولية .

النقل البحري :

أ – استخدام موانيء البلدين بما يحقق جدوى اقتصادية عالية .
ب – تنسيق وتعديل التشريعات البحرية والملاحية بما يضمن دعم وتشجيع العمل في القطاع الملاحي .

النقل البري :

أ – السعي لدي الأقطار العربية المجاورة لربط الخطوط البرية المشتركة التي يسعى القطران إقامتها في الوقت الحاضر بخطوط تلك الدول وتوقيع الاتفاقات المناسبة معها .
ب – توحيد مختلف التشريعات في مجال النقل البري .
حـ – توحيد الرسوم الجمركية المؤرخة على وسائط النقل المستوردة .
د – انشاء طريق دولي بين عمان ودمشق لما له من أهمية كبرى في تسهيل النقل بين البلدين والترانزيت أيضاً .

سادسا – المواصلات السلكية واللاسلكية :

أ – تنفيذ مشروع الميكروييف المشترك بين البلدين وادخال خدمة النداء الآلي بين القطرين .

ب – تأمين التكامل في اتصالات القطرين مع العالم الخارجي عبر المحطات الأرضية للأقمار الصناعية .

جـ – إنشاء صناعات الكترونية ومعدات هاتفية تخدم أغراض الخطط التنموية

سابعا – في مجال الكهرباء

أ – توحيد المواصفات الفنية للتجهيزات الكهربائية بين القطرين .

ب – انشاء صناعات كهربائية مشتركة .

جـ – تعميم الشبكات الكهربائية بين القطرين لتشمل كافة المناطق فيها .

د – توحيد التوترات في كلا القطرين .

ثامنا – في مجال السياحة :

أ – توحيد التشريعات السياحية بين القطرين .

ب – اقامة شركة سياحية مشتركة .

جـ – انشاء شركة مشتركة للتسويق السياحي .

د – انشاء شركة مشتركة لانشاء الفنادق والاستراحات السياحية .

هـ – توحيد أسس الاحصاءات السياحية وطرق قياس المعدلات في القطرين .

تاسعا – في مجال الاحصاء :

العمل على اقامة علاقات مباشرة ومستمرة بين أجهزة الاحصاء في كل من القطرين ، والعمل على توحيد المصطلحات وتبادل الخبرات وتنسيق أساليب العمل .

عاشرا – في المجال الجمركي :

أ – انشاء هيئة جمركية مشتركة تتولى توحيد التعريفة والتشريع .

ب – الاسراع في توحيد المراكز الجمركية .

جـ – توحيد مواقف القطرين في نطاق الاتفاقات الدولية المتعلقة بالنقل وتجارة الترانزيت والاجراءات الجمركية .

حادي عشر – في مجال الشؤون النقدية والمصرفية :

أ – العمل على تنسيق السياسة النقدية والمصرفية بين البلدين من أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري ، والمحافظة على سعر الصرف للعملتين .

ب – توحيد الأنظمة التي تعمل في اطارها المؤسسات النقدية والمصرفية .

ج – انشاء مؤسسات مصرفية مشتركة تتفرع في القطرين وخارجهما .

د – اعتماد دليل المصطلحات المصرفية العربية الموحدة .

هـ – تبادل الخبرات المصرفية بين القطرين وانشاء معهد مشترك للتدريب المصرفي .

ثاني عشر – استثمار الأموال العربية والأجنبية :

لما كانت مشكلة التمويل الخارجي من أهم مشاكل البلدان النامية ، لعدم امكانية الموارد الذاتية أن تلبي كامل احتياجاتها الانمائية والاستثمارية ، ولما كانت أموال المغتربين ورعايا الدول العربية وكذلك الأرصدة العربية الفائضة والمتوفرة لدى حكومات وأفراد بعض الدول العربية المصدرة للنفط ، تشكل مصدراً هاماً يمكن الاستفادة منها في تمويل المشاريع الانمائية في القطرين ، ولما كانت هذه الفوائض تبحث عن فرص لاستثمارها أصبح من الضروري العمل على جذب هذه الأموال وتفضيلها على المال الأجنبي في مشاريع التنمية .

ثالث عشر – توصيات عامة :

أ – اقامة أجهزة متخصصة ومتفرعة للدراسات ومتابعة لتنسيق أعمال التكامل الاقتصادي .

ب – العمل على دعم الاقتصادي مادياً ومعنوياً والاعتراف رسميا بالتنظيمات الاقتصادية كممثلين لمهنة الاقتصادي .

ج – العمل الجاد من أجل اقامة ندوات اقتصادية مشتركة دورية مرة واحدة في السنة على الأقل .

والاقتصاديون العرب الذين يعتزون بالثقة الغالية التي أولاهم إياها شعبهم في القطرين يعلنون عزمهم على المضي قدماً نحو خدمه التكامل الاقتصادي العربي ، وتحرير الوطن العربي اقتصاديا وسياسيا .

وتفضل بقبول فائق احترامي . آمل أن تتوطد علاقاتنا لما فيه خير عالمنا العربي .

عرض موجز لبحوث ومناقشات
المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين

دكتور / ابراهيم العيسوى *

نظمت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع أول مؤتمر علمى للاقتصاديين المصريين وقد انعقد المؤتمر – الذى تقرر أن يعقد بصفة دورية مرة كل عام ، وان تنشر أعماله في كتاب خاص – في القاهرة في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس ١٩٧٦ . والموضوع العام للمؤتمر هو **التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية** . وقد جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة لاعتبارين هامين : أولهما اعتبار محلى يتمثل في المشكلات الخارجية التي يواجهها الاقتصاد المصرى وأهمها مشكلة المديونية الخارجية والاختلال في ميزان المدفوعات ومحاولة حلها عن طريق الاستثمارات الاجنبية للعمل في مصر تحت شعار الانفتاح الاقتصادى . وثانيهما اعتبار دولى يتمثل في وجود عدد من القضايا الملحة المثارة على مستوى العالم الثالث كله ، بل وعلى المستوى العالمى ، وذلك فيما يتعلق بوضع الدول المتخلفة في النظام الحالى لتقسيم العمل الدولى ، والدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

وفيما يلى عرض سريع لاهم الافكار التي طرحت في البحوث التي قدمت للمؤتمر وفيما دار حولها من حوار :

أولا : الاستثمارات الاجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية :

وجهت البحوث المقدمة في هذا الموضوع النظر الى الأهمية المتزايدة للاستثمارات الاجنبية ولنشاط الشركات متعددة الجنسية وخاصة في الدول المتخلفة . كما تعرضت لمختلف الدوافع التي تحفز هذه الشركات على مباشرة أنشطة معينة خارج حدود موطنها الأصلى . وقد أشارت هذه البحوث الى أنه بالرغم من الاجراءات التي تتخذها الدول المتقدمة والدول المتخلفة للحد من بعض الآثار السلبية لعمل هذه الشركات في بلادها ، الا أن العمليات التي تقوم بها هذه الشركات لم تتأثر الا في أضيق الحدود ،

* خبير أول بمعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية .

وما زال لهذه الشركات وضع قوى ومؤثر في البلدان التي تعمل فيها . كما أشارت هذه البحوث الى خطورة نشاط الشركات الدولية على الاستقلال الاقتصادى خاصة في الدول المتخلفة والى الامكانيات المتاحة امام هذه الشركات للالتفاف من حول معظم القيود التي قد تفرضها هذه الدول على عمل هذه الشركات .

وقد نوقشت المقترحات التي توصلت اليها الامم المتحدة بهدف حماية الاستقلال الاقتصادى للدول المضيفة للاستثمارات الاجنبية . وقد رأى البعض انه بالرغم من وجاهة هذه المقترحات ، الا أنه من المشكوك فيه امكان وضعها موضع التطبيق وذلك نظرا لوجود **تناقضات أساسية بين مصالح الشركات الدولية ومصالح الدول المتخلفة ، من جهة ، ولأن صيانة الاستقلال الاقتصادي للبلاد المتخلفة لا يمكن أن يتحقق الا اذا سيطرت هذه البلاد على مواردها الانتاجية سيطرة كاملة ، وهو ما يمكن أن يحدث في اطار اشكال مختلفة للتنسيق الاقليمي بين سياسات هذه البلاد .**
كذلك رأى البعض أنه **فيما يخص** العالم العربي ، فان عملية التنمية لا تحتاج الى مشاركة الشركات متعددة الجنسية ، بقدر ما تحتاج الى تنسيق خطط التنمية والسياسات الاقتصادية فيما بين الدول العربية ذاتها . وهذا ما سنحاول التعرض له بعد قليل عند استعراض المشاكل الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي .

وفيما يختص بمصر ومحاولتها لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية ، فقد جاء في أحد البحوث أن أمل مصر في تدفق رأسمال اجنبي على نطاق كبير قد لا يكون واقعيا في الظروف الراهنة نظرا لعدم توفر العناصر الضرورية لجذب الاستثمارات الاجنبية بقدر كاف في الاقتصاد المصرى ، وأهم هذه العوامل : توفر قدر كاف من عناصر الحيوية والصحة الاقتصادية – توفر مجموعة كافية من المرافق الاساسية الضرورية لخدمة الاقتصاد القومى – توفر قدر كاف من الاستقرار السياسى الداخلى والخارجى وكذا توفر الاستقرار الاجتماعي – وأخيرا توفر مناخ ادارى وجو عمل مناسبين لحسن سير المشروعات الاجنبية . ولا يعني عدم توفر هذه العوامل أنه لن تأت الى مصر استثمارات أجنبية على الاطلاق . ولكن ما قد يأت ان يكون على قلته – من النوع الذى يستطيع ان يسهم مساهمة فعالة في اقالة الاقتصاد المصرى من عثرته . فجزء من الاستثمارات التي يمكن أن تتدفق الى مصر عبارة عن استثمارات في أنشطة

لا تنطوى على انفاق رأسمالى ثابت ضخم أو نقل تكنولوجيا متطورة (الانفتاح التجارى) .وجزء آخر مما قد يأت من استثمارات اجنبية مفيدة ستكون تكلفته عالية جدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، لأن المستثمر سيحاول استخلاص اقساط تأمين ضخمة ضد المخاطر العالية التي يتعرض لها . ولذا فان طريق الخلاص امام الاقتصاد المصرى ليس الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية . وانما هو اتباع سياسة الاعتماد على النفس واتخاذ ما يكفى من الاجراءات الجريئة والحازمة للسيطرة على مواردها ولاعادة توزيع الدخل وضبط الاستهلاك وزيادة المدخرات المحلية .

ثانيا : رؤوس الاموال العربية وامكانيات قيام تكامل اقتصادى عربي :

بخصوص امكانيات التكامل في العالم العربي ، رأى البعض أنه برغم توفر كثير من العوامل الموضوعية الضرورية لتحققه ، وبرغم أهمية التكامل وضرورته لخدمة التنمية في العالم العربي ، الا أنه يعترضه عدة عقبات أهمها اختلاف مراحل النمو الاقتصادى للدول العربية واختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية . **وقد طرحت فكرة مؤداها ان اختلاف نظم الحكم ليس من الضرورى ان يقف عقبة امام جهود التكامل ، وأن تماثل الانظمة السياسية والاجتماعية ليس شرطا ضروريا لانجاز هذه المهمة** . وقد نبه البعض الى خطورة اتجاه بعض الدول البترولية للارتباط مع الاستثمارات الاجنبية في شكل استثمارات مشتركة من زاوية التكامل . حيث أن ذلك قد يؤدى الى قيام صناعات متنافسة وغير متكاملة تشكل عقبة في طريق التكامل أو على الأقل ترفع من تكاليفه .

ومن الأفكار الهامة التي طرحت في موضوع التكامل تلك الفكرة القائلة بأن المدخل الحقيقى للتكامل ليس توسيع نطاق التجارة بين البلاد العربية عن طريق رفع الحواجز الجمركية واقامة سوق عربية مشتركة ، **وانما المدخل الحقيقى هو تطوير وتوسيع القاعدة الانتاجية في العالم العربي** ، بحيث تتكامل هياكل الانتاج بدلا من أن تتنافس كما هو ملاحظ حاليا . وقد دعا البعض الى قيام مجلس اعلى للاستثمار في نطاق جامعة الدول العربية ليعمل على التنسيق بين أنشطة صناديق التنمية العربية المختلفة الموجودة حاليا ، ويبدو أن هذا الاقتراح موضع دراسة الآن في الجامعة العربية

كذلك دعا البعض الى قيام **نظام اقتصادى عربي جديد** يعتمد على ثلاثة أسس هى : انشاء ميزانية عربية موحدة هدفها-اشباع تلك الحاجات التي تهم الوطن العربي في مجموعة كالدفاع والتعليم والبحث العلمى ومحو الامية – خلق نظام قانوني عربي للمعاملات يسرى على العلاقات ذات العنصر العربي في كل دولة عربية – وأخيرا ابراز مكان خاص لتنظيم حقوق العمل العربي . وقد أثير اعتراض على الفكرة الاولى وذلك لتعذر تنفيذها عمليا ، بينما أشار البعض الى أن الجامعة العربية بصدد اتخاذ بعض الخطوات العملية فيما يتصل بالفكرتين الاخيرتين .

ثالثا : مشكلات نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة :

ان عبارة « نقل التكنولوجيا » ليست دقيقة تماما ، لانها توحى بأن التكنولوجيا شئ جاهز قابل للاستخدام في أى مكان وليست هناك مشكلة سوى نقله من مكان لآخر . والحقيقة – كما تتضح من البحوث المقدمة في هذا الموضوع هى أن **العملية ليست مجرد نقل بقدر ما هى عملية تطوير وتطويع ومواءمة مع ظروف البلاد المتخلفة التى تحاول الاستفادة من التكنولوجيا الاجنبية .**

كذلك أبرزت البحوث والمناقشات أن « قيمة التكنولوجيا » ليست مطلقة وانما هى نسبية ، بمعنى أنه ليست هناك تكنولوجيا مثلى بوجه عام أو على المستوى العالمى ، **وانما امثلية التكنولوجيا لا يمكن النظر اليها الا في اطار مجتمع معين وظروف اقتصادية واجتماعية محددة . وايضا – وهذا هام – لا يمكن تحديد التكنولوجيا المناسبة بمعزل عن استراتيجية التنمية للبلد المتخلف** . وقدكان هناك اهتمام في المؤتمر بأهمية تطوير تكنولوجيا وسيطة ، وأهمية الاستفادة من التجربة الصينية وسياسة « المشي على ساقين » أو التكنولوجيا الثنائية .

ومن الافكار الهامة التي أثيرت حول هذا الموضوع ان استيراد التكنولوجيا ليس دائما أرخص الحلول ، عملا بالقول الشائع أنه لا داعى لاعادة اكتشاف ما هو مكتشف . فالواقع قد يكون هناك مزايا هامة لتطوير تكنولوجيا محلية ، وان اعادة اكتشاف ما هو مكتشف ليس بالضرورة ضياعا للوقت ، وانما قد يكون ثمن التعليم والتدريب وضريبة واجبة الدفع من أجل التقدم على أساس سليم .

ومن هنا يجب الاهتمام **بتطوير سياسة وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي** ، ففي ذلك خير ضمان لظهور تكنولوجيا تتواءم مع الظروف المحلية ، **كما يجب الاهتمام ايضا بالتعاون الاقليمي وخاصة على المستوى العربي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي** . وان كان من المشكوك فيه امكان اقناع كل البلاد العربية بأهمية ذلك الأمر ، نظرا لوجود بعض الدول (البترولية) التي لا يمثل استيراد تكنولوجيا غالية الثمن مشكلة بالنسبة لها ، كما أن ندرة عنصر العمل بها قد يشجع على الأخذ بالتكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية التي قد لا تتناسب مع ظروف الدول العربية ، الأفقر والأكثر سكانا . كذلك فان هناك حاجة شديدة لقيام نوع من التعاون بين الدول المتخلفة لتعزيز قوتها التفاوضية في مواجهة الاحتكارات العملاقة التي تسيطر على السوق الرأسمالى لنقل التكنولوجيا .

رابعا : العلاقات التجارية المصرية مع التكتلات الاقتصادية الدولية :

قدمت في هذا الموضوع دراستان أولهما عن علاقات مصر التجارية مع السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة ، وثانيهما عن علاقات مصر التجارية مع كل من الكتلة الاشتراكية وبقية دول العالم .

وقد خلصت الدراسة الاولى الى أن السوق الاوروبية المشتركة تفرض قيودا جمركية عالية على وارداتها من السلع ذات الفائدة التصديرية لمصر ، مما قد يؤدى الى الحد من دخول هذه السلع اليها . **ورغم محاولة مصر التخفيف من العبء الجمركى على صادراتهاعن طريق عقد اتفاق تفصيلي مع السوق في مطلع ١٩٧٣ لمدة خمس سنوات ،فانه لم يترتب على هذا الاتفاق فوائد ذات بال لقطاع الصادرات المصرى** . اذ يلاحظ ان هناك سلعا عديدة مستثناه من المعاملة التفضيلية ، كذلك يلاحظ زيادة القيود المفروضة على دخول السلع المصرية للسوق الاوروبية المشتركة كلما زادت درجة تصنيع السلع المصدرة . وبالاضافة الى القيود التعريفية على الصادرات المصرية ، فهناك قيودا أخرى غير تعريفية أشد عبئا تفرضها السوق ، وهناك أيضا سياسات الحماية للمنتجين المحليين خاصة المزارعين . وهذه القيود تحد من امكانيات التصدير لهذه السوق . أما بالنسبة للسوق العربية المشتركة والتي تضم مصر والعراق وسوريا والأردن والتي مضى ١٢ عاما على انشائها ، فالملاحظ أن هذه الدول لم تتوصل بعد

الى توحيد الرسوم الجمركية للدول الاعضاء تجاه الدول الأخرى ، كما أنه لم يترتب على قيام هذه السوق زيادة تذكر في حجم التبادل بين الدول الاعضاء . وهذا ما يؤكد عدم جدوى محاولات التكامل على أساس تحرير المبادلات التجارية .

أما الدراسة الثانية فهى دراسة تطبيقية مقارنة لاسعار التعامل التجارى بين مصر وكل من الكتلة الاشتراكية وبقية العالم . وقد اتضح منها أنه فيما يتعلق بصادرات مصر فان **أسعار التصدير الى الدول الاشتراكية كانت أعلى من أسعار التصدير الى بقية العالم** في غالبية السنوات وبالنسبة لمعظم السلع التي تم دراستها والتي تشمل نحو ٨٠٪ في المتوسط من قيمة صادرات مصر الكلية الى الدول الاشتراكية . أما بالنسبة لواردات مصر فقد تبين **أسعار الاستيراد من الكتلة الاشتراكية كانت أقل من أسعار الاستيراد من بقية العالم** وذلك في غالبية سنوات الدراسة وبالنسبة لحوالى ثلثى السلع التي تم دراستها والتي تمثل نحو ٢٨٪ في المتوسط من قيمة واردات مصر الكلية من الدول الاشتراكية ، ولا تشتمل على السلع الاستثمارية التي استبعدت من الدراسة لاسباب فنية . وعلى أية حال فان الدراسة المذكورة لم تجد اسبابا موضوعية كافية للبرهنة على ما يظنه البعض من ارتفاع أسعار هذه السلع وانخفاض مستواها التكنولوجى . وقد أوضحت هذه الدراسة ان **مزايا التعامل مع الكتلة الاشتراكية لا تقتصر على مجرد الحصول على أسعار أفضل وانما يتجاوز ذلك الى التمتع بفوائد الاطار العام للتعامل مع هذه الدول والذى يتمثل في اتفاقات التجارة والدفع والتعاون الاقتصادى** . وأهم هذه الفوائد اتاحة ظروف أفضل لتخطيط التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات ليس فقط من السلع التقليدية ولكن من السلع الصناعية أيضا . كذلك توفير تمويل ميسر لمشروعات التنمية .

خامسا : التنمية في اطار العلاقات الدولية المعاصرة :

فيما يتعلق بأثر سياسة الانفراج الدولى على التنمية ، فقد رأى البعض انه على دول العالم الثالث ان ترحب بالانفراج ، ولكن مع تركيز كل جهودها لتلافي ما قد يترتب عليه من آثار سلبية وذلك من خلال العمل على ثلاثة جبهات في آن واحد وهى : (أ) التكامل والتنسيق فيما بينهما بهدف تخفيض مخاطر الانفراج وتقوية مراكزها التفاوضية . (ب) الاهتمام بالاطار الدولى للتنمية والسعى الى اقامة نظام

اقتصادى عالمى . (ج) **التركيز على الاطار الداخلى** للتنمية بما يعنيه من ضرورة تبنى استراتيجية جديدة للتنمية اساسها الاعتماد على النفس .

وقد تعرض أحد البحوث لقضية **ادارة التنمية في ظل « الانفتاح » في مصر** ، واقترح ،ان الخلاص من الازمة الاقتصادية الراهنة ومن تزايد درجة الفوضى في الاقتصاد المصرى يكمن في بناء نظام رشيد لادارة وتخطيط الاقتصاد القومى . وبناء هذا النظام أمر ممكن في ظل النظام الاجتماعى القائم وفي ظل الظروف العالمية الراهنة – وان كان تنفيذه يتطلب فترة طويلة من الزمن . ومن الافكار الهامة التي طرحت في هذا الموضوع ان **غياب نظام رشيد لادارة وتخطيط الاقتصاد القومى يضعف ليس فقط من كفاءة القطاع العام ، وانما هو يضعف أيضا من كفاءة القطاع الخاص والاقتصاد القومى في مجموعة ، كما أنه يساعد على اشاعة جو من الفساد الاجتماعى.**

كما تعرض في بحث آخر **لمدى مساهمة سياسة الانفتاح في ترشيد أداء القطاع** العام الصناعى في مصر ، وخلص الى النتيجة التالية : ان سياسة الانفتاح بالصورة التي يبتغيها رأس المال الاجنبي والتي يهدف من ورائها الى تحقيق أكبر فائض ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لا تسهم في ترشيد عمل القطاع العام الصناعى . كذلك فان سياسة الانفتاح اذا ما قيدت باطار وأولويات الخطة القومية فهي أيضا محاولة محكوم عليها بالفشل ، لأن رأس المال الأجنبي سيضيق بهذه القيود وسوف يحاول الالتفاف من حولها في سبيل الوصول الى أهدافه الخاصة . وعموما فان فتح باب المنافسة بين القطاع العام الاجنبي في الظروف الراهنة لن يترتب عليه سوى اضعاف مركز القطاع العام .

سادسا : مشكلات المديونية وعجز ميزان المدفوعات :

من بين الأفكار الاساسية التي طرحت في هذا الموضوع أن أزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة ينبغى النظر اليها باعتبارها الشكل الخاص لمشكلات أكثر عمقا وشمولا ، وهى المشكلات المتعلقة باسراتيجيات التنمية في هذه الدول ، وبالوضع الخاص للدول المختلفة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخيرا المشكلات المعبرة عن أزمة الرأسمالية العالمية ونظامها النقدى وعلاقتها الدولية بصفة علمية . ولا سبيل امام البلاد المتخلفة للتخفيف من هذه الازمة في الأجل القصير سوى التفاوض مع

الدول أو الهيئات الدائنة لاعادة جدولة هذه الديون والاتفاق على شروط أيسر لسدادها . أما العلاج الحقيقى والذى يحتاج بالضرورة لوقت أطول فهو **يتطلب من الدول المتخلفة أن تعمل على زيادة مدخراتها الوطنية حتى يمكنها تخفيض اعتمادها على التمويل الخارجي ، كما انه يتطلب العمل على زيادة الصادرات حتى يمكن زيادة حصيلة النقد الاجنبى لتخفيض معدل خدمة الدين ، وكذلك من الضرورى لهذه الدول أن ترسم لنفسها سياسة واضحة ومعايير للاقتراض الخارجى في اطار استراتيجية محددة للتنمية .**

اما فيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية واختلال ميزان المدفوعات في مصر فقد أكد البعض أن أهم اسبابها انما تتمثل في تطلع مصر الى الخارج بشكل متطرف للبحث عن حل لمشكلة تعثر التنمية . ومن الأمور المثيرة للانتباه أن تطور الاقتصاد المصرى قد ارتبط في السنوات الأخيرة بتزايد مضطرد في الاعتماد على العالم الخارجى ، ويتضح ذلك من التزايد المفزع في عجز الميزان التجارى . وقد تبين من أحد الدراسات **اننمو الاقتصاد يحده بشكل واضح قلة المدخرات المحلية وأن عجز الميزان التجارى لا ينبغى تفسيره بقلة موارد النقد الأجنبى ، وانما ينبغى ارجاعه الى نقص المدخرات المحلية** . كذلك فانه لا ينبغى النظر الى مشكلة المديونية والعجز في ميزان المدفوعات على أنها مشكلة خارجية خالصة ، حيث أن للمشكلة جذور محلية هامة أهمها الاعباء الضخمة للدفاع والحرب – الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والتي هى نتاج نظام اقتصادى يخل بمقتضيات الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيع الناتج الاجتماعى ، كما أنها نتاج استراتيجية تنمية تركز على الصناعة على حساب الزراعة ، وسياسة للتنمية انصبت على احلال للواردات في سوق لا يمكنه استيعاب ناتج الصناعات عند الحجم الامثل – وأخيرا قيام التخطيط على بعض الافتراضات المشكوك في صحتها وأهمها افتراض أن رأس المال هو عصب التنمية وأن هناك بطالة مقنعة في الزراعة .

وقد ناقش احد البحوث المقدمة للمؤتمر مقولة شائعة بشأن التضخم الحادث في مصر حاليا ومنذ عدة سنوات وهى انه راجع الى عوامل خارجية ، أو بعبارة أخرى انه غلاء مستورد ومن ثم لا نملك السيطرة عليه . وقد اتضح من هذا البحث **انه برغم وجود عوامل خارجية لا يمكن انكارها تؤثر على مستوى الاسعار في مصر**

الا أن الوزن النسبى لهذه العوامل يعتبر صغيرا جدا بالمقارنة بالوزن النسبى للعوامل الداخلية التى تسهم في الارتفاع التضخمى للاسعار . وهذا يعنى ان صانع القرار المصرى لا يمكنه التهرب من مسئولية معالجة التضخم . ولا شك ان معالجة التضخم ترتبط بمعالجة المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد المصرى . ومن بين الحلول المقترحة لعلاج التضخم : تغيير وجهة الدخول الاضافية من الاستهلاك الى الادخار والاستثمار ، تقييد الاستهلاك عن طريق سياسة جمركية عالية ، تقنين الاستهلاك الضرورى ، زيادة الانتاجية – الاسراع بمعدلات التنمية ، الأخذ بالتخطيط المالى للموازنة بين التدفقات المالية والتدفقات العينية ، والقضاء على التضارب في السياسات الاقتصادية .

سابعا : النظام الاقتصادى الدولى الجديد :

لعل أهم عناصر الاطار الذى تمت في ظله محاولات اقامة نظام اقتصادى دولى جديد هى أزمة التنمية في العالم الثالث – ازمة الكساد التضخمى في الدول الرأسمالية التي فشلت معها طرق العلاج الكنيزية – وأخيرا تزايد الدور الذى تلعب الاشتراكية المتقدمة في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد عزز الدعوة لاقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد عاملين هامين هما :

أولا : نجاح الاوبك في رفع أسعار البترول ، وما عناه ذلك الاجراء من أنه **لاول مرة في تاريخ العالم الحديث يتخذ قرار يمس الاقتصاد العالمى خارج مجموعة الدول الغربية . ومن ثم فهناك انتقال لجزء من السلطة الاقتصادية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة .**

ثانيا : انتصار شعب فيتنام ، وما أفرزه من دروس للنضال الوطني اهمها ان القوة الذى يعتبر الملجأ الاخير للدول المتقدمة ، يمكن الا ينجح في بعض الحالات ، مما يدعم الدعوى القائلة بامكان التفاوض بدلا من المواجهة .

أما القضايا الاساسية التي يدور حولها النزاع فيما يتعلق باقامة النظام الدولى الجديد فهى : ١– قضية التجارة الدولية . ٢– مشكلات نقل الموارد المالية والمديونية . ٣– مشكلات نقل التكنولوجيا . ٤– ازمة النظام النقدى الدولى . ٥– مشكلات الغذاء العالمى . ٦– مشكلات التصنيع . ٧– مشكلات المنظمات الدولية وعدم وجود

تمثيل كاف للدول النامية فيها أو عدم تمتعها بنصيب معقول من السلطة في التأثير على قرارات هذه المنظمات.

واذا كانت الدعوة لاقامة النظام العالمي الجديد تستهدف محاولة ايجاد اطار أفضل لحل المشكلات السابقة ، **فقد نادى الكثير بوجوب مراعاة الحيطة والحذر وعدم توقع الشئ الكثير من المحاولات الرامية لاقامة النظام الجديد . فأى نظام جديد للعلاقات الدولية سيكون بالضرورة** بمثابة حل توفيقى بين مصالح المتنازعين وبالتالى فان مدى خدمة هذا الحل للاطراف المتنازعة يعتمد بالضرورة على المقدرة التفاوضية لها. وفي هذا الصدد لا يمكن الزعم بأن الدول المتخلفة في مركز تفاوضى أقوى من الدول المتقدمة . ومن وجهة أخرى ، ليس من المعقول توقع ان تطغى الاعتبارات الانسانية على حركة الدول المتقدمة ومصالحها حتى تقوم بتعديل النظام الحالى لتقسيم العمل الدولى لصالح الدول المتخلفة ومن هنا فانه لا يمكن استبعاد عنصر المواجهة تماما ، كما أنه من الضرورى للدول المتخلفة ان تدرك ان الحلول الاساسية لمشكلاتها تكمن اولا وأخيرا في انجاز عملية التحرر الاقتصادى . وهذه تحتاج لفترة طويلة وتقتضى سلسلة من التغيرات الداخلية أهمها **اعادة النظر في استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث كله ، والتأكيد على مبدأ الاعتماد على النفس ، وتقوية الجهود المشتركة فيما بين هذه الدول ، وتقليل اعتمادها على الدول المتقدمة .**

نتائج عامة للمؤتمر :

لعل اهم نتيجة عامة يمكن استخلاصها من اعمال المؤتمر **هى أن ما يواجه مصر الان أخطر من أن يعالج معالجة جزئية أو بسياسات قصيرة الأمد ، وأن أزمة التنمية وان كان للعوامل الخارجية دور فيها الا أن اسبابها الرئيسية تكمن اساسا داخل الاقتصاد المصري وليس خارجه . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان مشكلات مصر الاقتصادية لا تحتاج الى حلول عبقرية بقدر ما تحتاج الى قدرة وجرأة على تطبيق حلول بسيطة نسبيا . ولكن المشكلة هى – وهذا هو ما يستدعى الجرأة – ان الحلول البسيطة ليست دائما أسهل الحلول من الناحية الاجتماعية او السياسية . وعموما يمكن القول بأن مفتاح التنمية الشاملة انما يتمثل في الاخذ بسياسة الاعتماد على النفس وفي المقدرة على اتخاذ قرارات حازمة فيما يتعلق بتعديل**

نمط توزيع الموارد ونمط توزيع الناتج القومى والسيطرة على الفائض الاقتصادى .

هذا وقد استقر الرأى على أن ينعقد المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين في ربيع عام ١٩٧٧ ، وذلك لمناقشة موضوع استراتيجية التنمية في مصر .

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ من مجلة العلوم الاجتماعية بدأنا بنشر تقارير أكاديمية عن الجامعات العربية وغير العربية متضمنة أوضاعها الأكاديمية ، وملخصات عامة عن أقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

ومع النجاح المستمر لتطبيق نظام المقررات بجامعة الكويت رأت المجلة أن تقدم هذه الدراسة ، في هذا العدد ، لدور المرشد من وجهة أكاديمية وأهمية هذا الدور بالنسبة لتخطيط دراسة الطالب وتجربة بعض الجامعات بهذا الخصوص . . .

وقد ألقيت هذه المحاضرة بندوة المرشدين الأكاديميين التي عقدتها جامعة الرياض مؤخرا . وترمي المجلة من هذه الدراسة إلى الإحاطة بدور المرشدين في الجامعات وهو دور يشكل أهمية خاصة بالنسبة للطلاب ، وتفهمهم لنظام جامعتهم .

« دور المرشد من وجهة أكاديمية وأهمية هذا الدور بالنسبة لتخطيط دراسة الطالب وتجربة بعض الجامعات بهذا الخصوص »

د. فؤاد حداد *

ان الموضوع الذي أسندت الي معالجته هو « دور المرشد من وجهة اكاديمية وأهمية هذا الدور بالنسبة لتخطيط دراسة الطالب وتجربة بعض الجامعات بهذا الخصوص » . ففي محاضرتي هذه سألتزم بالموضوع كما حدد . وعلى سبيل الاحتياط لا بد لي من التذكير على أن التزامي بالموضوع كما حدد لا يعني أنه لا يوجد نواح أخرى مهمة ترتبط بدور المرشد والتخطيط غير التي ساعالج . الا أن أمر التطرق اليها ودراستها قد أسند بعضه الى محاضرين كرام والبعض الآخر قد يعالج في ندوات أخرى .

ان الموضوع يقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية :

١- دور المرشـد .
٢- أهمية هذا الدور بالنسبة الى التخطيط .
٣- تجربة بعض الجامعات بهذا الخصوص .

وكل قسم رئيسي تقتضي معالجته توضيح بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية كي تظهر بجلاء المنطلقات التي ترتكز اليها نظرتنا في دراسة الموضوع وتقييمـه .

دور المرشد من وجهة اكاديمية :

ان دور المرشد لا يمكن فصله عن عملية التربية ككل . فالوضع في الأصل هو وضع تربوي يقوم المرشد بقسط منه . فلكي نحدد دور المرشد علينا أن نربط جميع مظاهر الوضع التربوي بطريقة تجعل دور المرشد منسقا ومنسجما وسائر الأدوار التي يقوم بها المربون في وضع تربوي معين . والوضع التربوي ، أي وضع تربوي ، ينطوي على طالب ومرب ومهاد اكاديمي واجتماعي . والوضع التربوي هو وضع هادف ، يهدف فيما يهدف اليه ، تحقيق طاقات الطالب ليتمكن من أن يكون انسانا خيرا وعضوا فاعلا بشكل ايجابي في مجتمعه . فنمو الطالب في تحقيق هذه الطاقات

أستاذ فلسفة التربية . ومدير مكتب التسجيل في الجامعة الامريكية ببيروت

هو نمو شامل متكامل لجميع مرافق حياته . فالتشديد من وجهة نظر موضوعنا هو على دور المرشد في بنية الطالب المتكاملة لا على جزء معين من هذه البنية . فالدور الذي يقوم به المرشد اذن يتوقف على نظرة فلسفية في شأن الحياة ككل ، خاصة وأن نمو الطالب المتكامل يشمل النمو الخلقي والفكري والشعوري والجسدي . والناحية الأكاديمية لا يمكنها الاوأن تعنى بهذه المرافق الأربعة والا حصل التقصير في دور المربين وحصلت التجزئة في حياة الطالب . وبما أننا ننظر الى الإنسان على أنه وحدة متكاملة لا يجوز تجزئتها وجب علينا أن نعنى بانسجام النمو بين هذه المرافق الأربعة .

من ثم لا بد لنا في محاولة تحديد دور المرشد من التأكيد على مفهوم آخر وهو ان نمو الانسان الفكرى والاخلاقي والشعورى يستلزم أن يترجم باعمال تجسد هذا النمو . أي أنه في وجهة نظرنا مالم يترجم هذا النمو بسلوك يحقق القيم والمبادئ الاخلاقية والافكار والمشاعر ، يبقى النمو مجردا لا فائدة منه على الاطلاق . والتأكيد هنا على تحقيق النمو يستوجب إتخاذ موقف محدد من بعض القيم والمفاهيم وبصورة خاصة الأخلاقية منها .وبالنسبة الى موضوعى لا حاجة بي أن أعدد وأحدد هذه القيم والمفاهيم أنما لا بد من الاشارة الى وجه من أوجه طبيعتها . وهذا الوجه من وجهة نظر اسلامية يؤكد على أن هنالك قيم ومبادئ ومفاهيم مطلقة وموضوعية . فكونها مطلقة يستوجب القبول بها كما هي وكونها موضوعية يستلزم أن يتكيف بها الانسان لا أن يكيفها وفق أهوائه . فلو أخذنا على سبيل المثال فريضة الصوم . فانها تستوجب أن يكيف الإنسان سلوكه وفق هذه الفريضة اي أن يصوم بالفعل ، لا أن يصوم متى يشاء . أن النقطة التي أريد أن أوضحها لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا في بعض أدوار المرشد هي ضرورة اتخاذ موقف من مبادئ ومفاهيم وقيم أساسية مهما كانت هذه القيم والمفاهيم والمبادئ .

والمرشد في وضع تربوي (وهو يشمل الطالب والمهاد الأكاديمي والاجتماعي) عليه أن يلم الماما شاملا وصحيحا بطالبه من حيث استعداده وطاقاته ورغباته ، كما وأنه عليه أن يلم بامكانات البيئة التربوية والعوامل الاجتماعية الأخرى . ولقد شدد الفكر العربي والاسلامي على هذه الناحية كل التشديد . فمنذ القرن الرابع الهجري أوصى أبو نصر الفارابي بفهم الطالب فهما دقيقا من حيث استعداداته السابقة وامكاناته ومهاده الاجتماعي ، حتى أنه أوصى بفهم مستوى اللغة التي يستعملها الطالب . وقد

ذهب التأكيد بأبي نصر الى القول بضرورة الاتفاق بين المعلم والطالب على مدلولات الألفاظ . فتأكيده على فهم استعداد الطالب يقوم على مبدأ القيام بعملية التعلم من حيث ما هو الطالب لا من حيث ما شاء المعلم . وتأكيده على تفهم طاقات الطالب كان بسبب ايمانه بألا يحمل الطالب فوق طاقته . والاتفاق على مدلولات الألفاظ كان لتأمين استمرارية الحوار الأصيل والتفاعل الايجابي بينهما وبصورة خاصة كي لا يشطح المعلم في واد والطالب في واد آخر . كما وأن ابن سينا في كتابه « تسع رسائل في المحكمة » شدد على ضرورة تفهم الطالب بقصد صلاح ارشاده .

وأما امكانات البيئة فاننا نؤكد على ضرورة تفهمها كي يتمكن المرشد من القيام بمساعدة الطالب وتوجيهه الى ما هو ممكن تحقيقه في البيئة المعنية والا فما فائدة الارشاد خاصة وأن الانسان حيوان مدني بالطبع . فاعداده للعيش في المجتمع هو استجابة لطبيعته ومن ناحية ثانية لضمان انتاجه وبالتالي سعادته كما ورد على لسان ارسطو .

وطريقة التوجيه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض المفاهيم الأساسية في تنشئة الطالب من جهة وطبيعة بعض القيم كما تؤمن بها المؤسسة من ناحية أخرى .

وأما من وجهة نظر التنشئة ، فعلى المرشد أن يسعي لمساعدة الطالب في اتخاذ قراراته لا أن يفرضها عليه فرضا . فمسئولية الارشاد وان كانت مشتركة بين المرشِد والمرشَد ، الا أن الأمر في المرحلة الأخيرة يتعلق بحياة الطالب ذاته . ونمو الإنسان في مرحلة بلوغ الرشد يعني تنمية الاتكال على النفس بعد الله بجرأة وثقة واستعداد على تحمل تبعات القرارات التي اتخذت . ذلك أن الحياة تجابه الانسان بسلسلة من المشكلات وتَمَكُّن الانسان من حل مشكلاته هو في المرحلة النهائية مقياس النضوج الفكري والأخلاقي . حتى أن ديوي حدد الذكاء بالقدرة على حل المشكلات .

وهذا الموقف الذي يتخذه المرشد من المرشَد ينطوي على نقطة من الحساسية بمكان ، اذ على المرشد من ناحية أن يتعاطف والطالب شرط ألا ينتهي التعاطف بين الطرفين باقامة روابط بنوية – أبوية على الطريقة الشرقية التقليدية . فالاتكالية من قبل الطالب غير مسموح بها . ومن ناحية ثانية على المرشد أن يبقي مسافة – وهذا أمر دقيق جدا – بينه وبين الطالب بحيث يبقي جو الثقة والاحترام المتبادل قائم بينهما . فاقامة هذا الوضع والابقاء عليه هو مسؤولية المرشد أولا . ذلك أن الطالب ان فقد احترامه

وتقديره للمرشد ، نُسف الوضع التربوي والارشادي .

هذا من حيث تنشئة الطالب وأما من وجهة طبيعة بعض القيم فاننا نجد أنـه لا اتفاق بين المربين والخلافات فلسفية في جوهرها . فان كان الايمان بالقيم نسبيا عندهـا يترك المرشد المرشَد كي يبحث عن قيمه بنفسه . هذا الوضع قد يؤدي الى اقامة الانسان مقياسا للقيم وعندها يكيف الانسان القيم به حسب مفهوم بروتاغوراس .

الا أنني أرى أنه من وجهة نظر اسلامية هنالك مفاهيم وقيم غير قابلة للجدل بين المرشد والمتعلم ، وعليه يطلب المرشد تكييف سلوك الطالب بهـا .

من هذا العرض نجد أن المرشد هو مربي ، يقوم بتوجيه الطالب بطريقة تتناغم فيها امكانات الطالب ورغباته وامكانات البيئة العلمية والاجتماعية بحيث أن تحقيق هذه الطاقات والرغبات يفي بسعادة الطالب وعيشه البناء في وضع اجتماعي معين .

أهمية دور المرشد بالنسبة الى التخطيط :

لعل أفضل ما يعبر عن أهمية دور المرشد هو القول الاسلامي المأثور « شر المصيبة تشيخ الصحيفة » ، فشر المصيبة هو أن تنوب الصحيفة مناب الشيخ . والشيوخ في الاسلام علماء رفع الاسلام مقامهم فوق الشهداء . فالحديث النبوي الشريف : « مداد العلماء خير من دماء الشهداء » دليل واضح على مقام العالم والفضائل التي يجب أن يتحلى بها والمسؤوليات الجسام التي تقع على عاتقه . فالتأكيد على الشيخ العالم هو تشديد على ضرورة التفاعل الانساني بين المعلم والطالب . فالمعلومات ، كمعلومات يمكن أن تستقى من الصحيفة الا أن وجهة النظر الاسلامية ، كما أفهمها ، لا تنظر

الى مسؤوليات المعلم والمرشد على أنها مسؤوليات مجزأة منفصلة عن شتى مرافق نمو الطالب وتطوره كما وأن وجهه نظر الاسلام في المعارف لا تقوم على ابقائها في مخزن الذاكرة بل على ترجمتها بالأعمال . كما وأن وجهة نظر الاسلام في المعارف لا تقوم على تجزئتها وتصنيفها منفصلة عن بعضها البعض . وأفضل دليل على صحة ما أقول هو محاولة المفكرين العرب والمسلمين على جمع العلوم وتصنيفها . وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد وضع أبو نصر الفارابي كتابا في احصاء العلوم وتصنيفها . أسماه احصاء العلوم . وهذا ما فعله ابن سينا وحجة الاسلام أبو حامد الغزالي في كتابه احياء علوم

الديـــن .

فوحدة الحياة ووحدة المعارف ومسؤوليات الشيخ العالم أو المرشد لا يمكن أن يقوم بهاكتاب . فأفضل ما للحياة أن تتفاعل به هو حياة سارت بدرب المعرفة والكمال . وانفتاح النفس الانسانية على نفس انسانية أخرى لا يضاهيه أي انفتـــاح آخر . فالتجاوب عميق والشعور نبيل وعندها تصبح الروابط بين المرشد والطالب روابط ثقة وعمق وسمو . فان اكتملت هذه الشروط على هذا الصعيد من الرفعة والثقة كان التفاعل المرتجى من حيث حسن التوجيه . وهذه الأعماق لا يمكن أن تتطرق اليهـا الصحيفـة .

هذا من حيث أهمية دور المرشد . يبقى الشطر الثاني منه وهو أهمية هذا الدور بالنسبة الى تخطيط دراسة الطالب . وهنا لا بد لي أن أعالجه من ناحيتين : ذات الطالب الانسانية والعامل الزمني .

أما الانسان فاننا ننظر اليه على أنه من حيث النظرة قابل للنمو والتطور في جميع مرافق الحياة الجسمية والأخلاقية والنفسية والاجتماعية . كما وأن للفرد الانساني ، بالرغم من اشتراكه في ميزات أساسية وأخيه الانسان ، فوارق فردية تميزه عن غيره من الأفراد . الا أن نظرتنا هذه الى الفرد لا تعني على أننا نعتبره انيه مستقلة قائمة بذاتها . انما هو عضو في مجتمع فمهمة التربية في نظرنا هي في أن تنمي الذات الانسانية وتيسر ارتباط الفرد بمجتمعه وتعاونه وسائر الأفراد والمؤسسات .

ومن ثم انني أرى أن الانسان في جوهره كل متكامل لا مجموعة أجزاء متفرقة . ويمتاز الإنسان في كونه كائن يملك القدرة على اختبار المعاني . فالمواضيع المختلفة التي يدرسها الطالب ليست في حقيقتها سوى معان يحصل عليها الطالب في تعلمه . فوحدة المعاني تنعكس على وحدة الذات الانسانية وتجزئتها تعني تجزئة الذات . لذلك نقول أن التجزئة هي عدوه المعنى وبالتالي عدوة الانسان . هذه حقيقة وصل اليهـا المربون وما زالوا يعانون وطأتها في عصر تفجر المعارف والمعاني . فالحياة المليئة بالمعاني المتكاملة هي حياة موحدة كثيفة غنية متكاملة .

بالاضافة الى ما سبق اننا نؤمن بمبدأ تساوي الفرص التربوية وتكافؤها ، ومفهوم المساواة هذا اذا ما قورن بمفهوم الفروقات الفردية اكتسب مدى جديدا في معناه

وهو أن المساواة لا يمكن الأخذ بها من حيث الكم فقط ، بل كذلك من حيث الكيف .

فالمساواة في نظرنا كمية وكيفية . والمفهوم الكيفي للمساواة يفرض من وجهة نظر تربوية أن تراعي اهتمامات ورغبات ومصالح الأفراد فتقدم لهم فرصا تنسجم ورغباتهم وامكاناتهم . وبما أن رغبات الأفراد وامكاناتهم متفاوتة وجب عندها أن تتفاوت الفرص وتتنوع وفقا لهذه الفروقات . وهكذا نجد أنه بالرغم من هذا التباين الكمي بين الفرص تكيفها بالفرد يجعلها متكافئة وغيرها من الفرص من حيث الكيف .

وبالاختصار ان الانسان كائن اجتماعي ، ونموه يجب أن يكون متكاملا حفظا لوحدة الذات الانسانيه . والمحافظه على وحدة الذات ونموها عبر الزمن يقتضى من وجهة نظر فلسفية ومن وجهة نظر عملية تخطيطا مسؤولا .

والتخطيط في موضوعنا هو في الاصل دراسة امكانات الطالب ورغباتـه ومقابلتها بما يسنح من فرص بيئية في الحاضر وما يتوقع في المستقبل بقصد انتقاء وتنظيم وتنسيق الاعمال التي يقوم بها الطالب تحقيقا لاهدافه المستقبلية . فالعامل الزمنى هو الحاضر وما يحمله من ماض ، ومستقبل مرجو ينعكس على الحاضر كعلة غائية تفرض انتقاء الاعمال التي يقوم بها الطالب كما وأنها تفرض الاتجاه العام الذى تؤدى اليه هذه الاعمال . وهكذا نرى أن الزمن الحاضر هو نقطة التقاء الماضى والمستقبل اذ أن الواقع الآنى هو الى حد ما نتيجة عوامل ماضية الصيروره المتفتقة الى المستقبل هى بدورها والى حد كبير نتيجة المستقبل المرجو فالانسان هو هو عبر الزمن ولكن الخبرات التي حصل عليها وربطها ربطا عضويا متناغماً والخبرات التي يرجى الحصول عليها هى ما ينعكس على وحدة الذات والا تجزأت الخبرات وبالتالى تجزأت الذات وتبعثرت . هنا يمكـن النمـو السليم المعافى . فالمرشد بما لديه من معلومات عن امكانيات الطالب واهتماماته ورغباته وبما لديه من معلومات عن الامكانيات البيئويه المختلفة وبما لديه من معلومات عن تطلعات مستقبلية هو في وضع يمكنه من مساعدة الطالب لانتقاء الاعمال وتوجيهها بما يرجو ضمان تحقيق الاهداف . هنا يكمن ضرورة التخطيط فمن ناحية فلسفية يكون التخطيط ضـ-ـان لوحدة الذات ونموها نموا سليما ومن ناحية عملية ينعكس على تنسيق الاعمال وتقنينها وتنظيمها بما يوفر الوقت

والنفقات على الفرد والمجتمع ويضمن نجاح الانسان في تطلعات نحو وضع افضل .

رب قائل ان ما ذكرت قد يبدو بعيداً عن وجهة النظر الاكاديمية وتخطيط دراسة الطالب . وجوابي هو انني لا انظر الى الذات الانسانية على أنها تختلف في وضع اكاديمي عن غيره من الاوضاع الحياتية . فالتربية هي عملية حياتية مستمرة لا تنتهى بتخرج الطالب من الجامعة . ومن ثم لقد سعيت أن أركز مفاهيم الارشاد والتخطيط على اسس فلسفية لا يجوز التغاضى عنها . ذلك أن النواحى العملية في مجتمع يعى ماهية ذاته وفي وضعنا الاسلامى ، لا يجوز الا وأن يبنى النواحى العلمية بوحى نظرى . والنظريات التي ابديت تنطبق على مختلف الاوضاع الاكاديمية وعلى تخطيط الدروس . فلنترجم مبادئنا مفصلة في الاوضاع الاكاديمية الجامعية .

يتقدم الطالب الى الجامعة بطلب الالتحاق . فان قبل قدم الى الجامعة بما حققه من استعداد في دراساته الثانوية وبما يرجو تحقيقه في المستقبل من خلال انتمائه الى قسم ما في كلية ما . فالجو الجامعى جديد عليه أن من حيث مراسيم التسجيل والمقابلات والمتطلبات وانتقاء الدروس وطرق التدريس ومشكلات المعيشة وما يلازمها من جو اجتماعى جديد . والجامعة بدورها تقيم تحصيل الطالب من خلال إمتحان خارجى يترجم كما يرقم ٧٠ أو ٨٠ أو ٩٠ . بهذا القوام يؤم الطالب الجامعة وبهذا الايمان تقبله الجامعة بين اعضائها .

- فهل اعداد الطالب في الثانوية هو اعداد كاف لمتابعة تحصيله الجامعى في حقل معين ؟
- هل يكفى التقييم الكمى لتحصيل الطالب في الثانوية لقبوله في الجامعة في فرع اختصاص معين ؟
- هل هنالك تدرج بين نشاطات الثانويات والنشاطات الجامعية من الناحيتين الاكاديمية والاجتماعية ؟
- هل تطلعات الطالب للتخصص في فرع ما هى تطلعات واقعية من حيث استعداده وامكاناته ورغباته ؟
- هل يعلم الطالب ما هيه مراسيم الانتماء إلى الجامعه ؟

– هل يقدر الطالب ن يفقه أهمية المواضيع المختلفة في الاقسام والكليات المختلفة لينتقى منها ما هو ذا صله بحقل اختصاصاته ؟ وهل هو جاد في انتقاء هذه المـــواضيـــع ؟

– هل يتمكن الطالب من التكيف حالا ببيئتة الجامعية الجديده ؟ ما هى المشكلات التي تـــواجهـــه ؟ .

– هل هنالك عوائق صحيه تجعل انتقاء بعض المواضيع متعذرا على الطالب ؟

كل هذه اسئلة مهمة بعض الجامعات تصدى لها كليا والبعض عالج بعضها والبعض الآخر اهملها وكأنها غير موجوده . ففى اجابتنا عن القسم الثالث مـــن الموضوع لا بد لى وأن اهتم بما عولج من هذه المشكلات بقطع النظر عن الجامعة أو الجامعـات التي تصدت لهـــا .

تجربة بعض الجامعات بهذا الخصوص :

لقد عالجت الجامعات مشكلة الارشاد مرتكزة على عدة منطلقات يوحد بينها وضع الطالب الجامعى . فهنالك منطلق اكاديمى ومنطلق نفسي واجتماعى . الا ان موضوعى محصور بالناحية الاكاديمية . وبالرغم من صعوبة الفصل بين النواحى الاكاديمية والاجتماعية والنفسية ساحاول جاهدا أن اركز على الناحية الاكاديمية برا بالطالب. فلنعالج الناحية الاكاديمية من وجهة نظر زمنيه .

على صعيد الدراسات في المرحلة الاولى في الجامعات تبدأ بعض الجامعات باقامة صلاتها بالطلاب في أواخر المرحلة الثانوية . فيقوم المرشد وغالبا ما تكون عمدة القبول والتسجيل بزيارة الثانويات والتحدث الى الطلاب عن الامكانات المختلفة التي تتمتع بها الجامعة والمتطلبات التي تتوخاها لقبول الطلاب . تستعين بعض الجامعات ببعض خريجيها البارزين للاسهام بهذا الدور . وفي الثانويات التي تبنت فكرة تعيين مرشدين للطلاب ، يقوم هؤلاء المرشدون بدور بارز في جمع المعلومات الاكاديمية عن الطلاب وتزويد الجامعات بهذه المعلومات . فالتعاون وثيق بين مرشدى الثانويات والمسؤولين عن مكاتب القبول في الجامعات . بحيث تتمكن الجامعة من استكمال التقييم الكمى بمعلومات مسهبة عن مختلف الجوانب التي تتعلق بالمرشحين لدخول الجامعات . ولقد دأبت بعض الثانويات في استخدام روائز مختلفة لاستكشاف

طاقات وميول الطلاب . من هذه الروائز ما يتعلق بقياس الذكاء ومنها ما يتعلق بقياس الاتجاهات المهنية ومنها ما يتعلق بتحصيل الطالب الاكاديمي الى ما هنالك من روائز . وحيث لم تتوفر هذه الروائز على المستوى الثانوى ، قامت الجامعات باستخدامها قبل وحين قبول الطلاب في الجامعة . وفي ضوء ما تتلقاه الجامعة من معلومات تقبل الطالب أو ترفضه . فان قبلته سعت الى توجيهه للسير في اتجاه يتفق وامكاناته ورغباته وامكانات البيئة .

ومن المحاولات الاخرى التي تقوم بها الجامعات بقصد ارشاد الطلبة المستجدين هو تكريس اسبوع يسبق افتتاح السنة الدراسية لتعريف الطلبة الى نظام الجامعة والقيمين عليه كرئيس الجامعة وعمداء الكليات وعميد القبول والتسجيل والمحاسب ورؤساء الاقسام والمرشدين وعميد شؤون الطلبة وعميد المكتبة . يتحدث كل منهم للطلاب عن مختلف نشاطات الجامعة التي تقع ضمن مسؤولياته . كما وأن هذا الاسبوع يعنى بالنواحي الاجتماعية فيعرف الطلبة الى حرم الجامعة والطلبة الى بعضهم البعض فيقيمون الحفلات والندوات والرحلات الى ما هنالك من نشاطات . يقوم باعداد وتسيير هذا الاسبوع الطلبة القدامى تحت اشراف عميد القبول أو عميد شؤون الطلبه .

من الملاحظ أن معظم كلياتنا تبدأ باعداد الطلاب في تخصصاتهم منذ السنة الاولى الا أن بعض الجامعات تستخدم السنة الاولى لتعريف الطلاب الى مختلف حقول الاختصاص العامة . يقوم بتوجيههم في هذه السنة مرشد أو أكثر حسب عددهم فيساعدهم في اختيار الفرع الذى يرغبون التخصص فيه . وذلك بعد أن يطلعوا على مقررات عامه تعتبر مداخل الى الفروع المختلفة . ومن خلال خبرة الطالب في هذه المقررات وبتوجيه من المرشد يقرر الطالب ويعتمد فرعا لتخصصه .

ومن الجامعات من يعين مرشدا عاما لعدد من الطلاب يلازمهم حتى يقرروا نهائيا الحقل الذى يبتغون خوض غماره . فاذا ما التحقوا بقسم انتقلوا الى عناية مرشدى الاقسام حسب فروع الاختصاص في هذا القسم . في هذه المرحلة بالذات تبدو ضرورة التعاون بين عمدة القبول والتسجيل والمرشدين على اشدها . فالمرشد يتابع

سير الطالب فيحتفظ بسجل تراكمى للمقررات التي يدرسها كما وأنه يحتفظ بتحصيل الطالب التراكمى في كل مقرر . ومن خلال تلازم المرشد والطالب وفي ضوء المعلومات التي يجمعها المرشد في ملف كل طالب يتشاور الفريقان في انتقاء المواضيع الاختيارية كما وأنهم قد يعيدوا النظر في صوابية متابعة التخصص في الحقل الذى بدأه الطالب . المهم هو الا تنتهى مهمة المرشد بتقديم العون للطلاب بشكل آلى كالتوقيع على بطاقة المقررات . في هذه المرحلة بالذات يبدو سمو المهمة التي يقوم بها المرشد فان لم يكن مؤمنا بعمله ، يقظ الضمير مرهف الشعور بالمسؤولية فالافضل أن يعتذر عن القيام بمهمة الارشاد . ذلك أنه عملا بتنمية شخصية الطالب الاكاديمية يتحتم على المرشد أن يتعرف الى الطالب فيسدى النصح في نهج الدراسة بحيث تتكامل معلوماته وتنسق وبالتالى يكون انعكاسها على شخصيته ا يجابيا .

فاختيار موضوع اكاديمى اذن لا يقوم على البحث عن ساعات فراغ الطالب لتملأ بمقرر ما . بل يكون اختيار المقرر قائما على اجابة رغبة الطالب أو على سد فراغ في المعلومات يكتشفه الطالب من خلال تباحثه مع مرشده . أو ليس من الأمر الخطير أن يكون المرشد مسؤولا عن اتجاه نمو الطالب الاكاديمى ؟ وهل هنالك ما يسمو عن الشعور بالاكتفاء بأن المرشد عامل مهم في تكوين شخصية الانسان ؟ هذا هو معنى دور المرشد .

لقد تناولت الارشاد على مستوى المرحلة الجامعية الاولى أى ما تسميه Under Graduate واما على مستوى الدراسات العليا فيعين لكل طالب مرشد حسب اختصاصه . والمرشد على هذا المستوى يلازم الطالب في دراساته فيبدى الرأى في اختيار المقررات وفي انتقاء مشرف لاعداد الاطروحه استكمالا لمتطلبات التخرج . في هذه المرحلة يكون المرشد العمود الفقرى الاكاديمى للطالب فيلازمه منذ بدء الدراسة حتى نهاية المرحلة .

لقد عالجت الموضوع في اقسامه الثلاثه كما ذكرت ولعل أفضل تلخيص يمكن

أن اوجز به ما قدمت هو أنه وبصوره خاصه في الاسلام لا فصل بين التعليم والارشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قاموس الترجمة والتعريب

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسية التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل في هذا العدد معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية . تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ننشر جزءا من مصطلحات الاقتصاد ، كما وضعها الدكتور احمد زكى بدوى .

ونأمل ان تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا الغرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة تعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الأخرى .

مصطلحات الاقتصاد

	الترجمة
Actual working hours	ساعات عمل فعلية
Additional hours	ساعات عمل اضافية
Agricultural undertakings	مشروعات زراعية
Benefits	مزايا
Building cooperative	تعاونيات البناء
Capital-worker ratio	معدل رأس المال المستثمر لكل عامل
Conditions of employment	شروط العمل
Consumer price index	رقم قياسى لاسعار المستهلك
Cost of living	نفقات المعيشة
Cost of living indexes	الأرقام القياسية لنفقات المعيشة
Deflation	انكماش
Depression	الكساد
Division of labour	تقسيم العمل

Employer's organization	منظمة اصحاب الأعمال
Employment Counselling	إرشاد مهني
Employment structure	هيكل العمالة
Federation of trade unions	اتحاد النقابات
Food indices	رقم قياسى لنفقات الطعام
Frictional unemployment	بطالة احتكاكية
Fringe benefits	مزايا إضافية
Grievance adjustment	تسوية المنازعات
Household budget	ميزانية عائليه
Human recources	الموارد البشرية
Immigration	هجرة وافدة
Income per household	متوسط دخل الأسرة
Industrial localisation	التوطن الصناعى
Industrial peace	السلام الصناعى
Industrialisation	التصنيع
Inflation	التضخم
Job classification	تصنيف الوظائف
Just wage	أجر عادل
Labour conditions	ظروف العمل
Labour economics	اقتصاديات العمل
Labour legislation	تشريع العمل
Labour rserve	قوة العمل الاحتياطية
Manpower development	تنمية القوى البشرية
Manpower planning	تخطيط القوى العاملة
Mass production	الانتاج الكبير
Merit rating	قياس الكفاءة

Minimum wage	الحد الادنى للأجور
Minimum work	الحد الادنى لساعات العمل
Multi-national corporation	شركة متعددة الجنسية
Optimum wage level	المستوى الامثل للأجور
Purchasing power	القوة الشرائية
Rationalisation	الترشيد
Social insurance	التأمين الاجتماعي
Truck system	نظام الأجر العيني
Wage structure	هيكل الأجور
Welfare	الرفاهية
Work sharing	المشاركة في العمل
Working conditions	ظروف العمل

ملخصات

تعليم الإناث في الوطن العربي

الدكتوران شارون وبهاء أبو لبن

يستعرض البحث التطور الأخير في نظام تعليم الإناث في الوطن العربي . ويتضمن معالجة تفصيلية لثلاث مسائل أساسية هي :

١ – عوامل ازدياد قدرة الإناث على التعلم .
٢ – أسباب استمرار التمييز في الجنس في فرص التعليم .
٣ – احتمالات المستقبل فيما يتعلق باستمرار أو زوال التمييز بين الجنسين .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى تثبت الدراسة أن ثمة تحسن أساسي في فرص تعلم الإناث في الوطن العربي في السنوات الأخيرة سواء على المستوى الابتدائي أو الاعدادي أو الجامعي ، وهذا عائد الى الإهتمام الخاص الذي أبدته الحكومات المشار إليها في البحث بهذه المسألة .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية تجدر الإشارة إلى أن أحد العوامل المساهمة في ازدياد فرص التعلم أمام الإناث في الوطن العربي عائد إلى موقف القادة الرسميين الذين يؤمنون بأهمية التعليم في النضال العام من أجل العدالة الاجتماعية في الدول النامية . وتشير الاحصائيات الى تغير في مواقف الآباء إزاء تعليم بناتهم . كما لا مناص من الإشارة إلى أن ازدياد التمدين كان من العوامل المساعدة في هذا المجال .

وأما فيما يتعلق بالعامل الثالث فإن محدودية الإمكانات وترتيب الأوليات في المعضلات التي تجابه المجتمع ، تلعب دورا معوقا أكبر من القيم والتصرفات التقليدية التي لا تزال تؤثر في المجتمع .

وأخيرا فيما يتعلق بامكانية ازدياد فرص التعلم في الوطن العربي ، يعتقد المؤلفان بأنه حيث ليس هناك عقبات مالية يتوقع ازدياد فرص التعلم .

وعليه فإن التمييز في التعليم سيتقلص مع ازدياد حالة الرفاة المادي والتقدم في المجتمع .

التغير السياسي المتقطع في بعض البلاد العربية

فيصل السالم وتوفيق فرح

يتناول هذا المقال مشكلة التغير السياسي المتقطع في بعض البلاد العربية وتعتبر هذه التجربة التطبيقية من أولى المحاولات في هذا المجال في العالم العربي . وقد حاول المؤلفان أن يدرسا ولو مبدئيا علاقة العنف السياسي ببعض المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية كالمستوى المعيشي والاتجاهات العسكرية وتبدل الحكومات ومستوى الثروة وتوزيع وسائل الاتصالات ومستوى تقديم الخدمات الطبية والتعليمية .

وقد اتضح للباحثين أن للتغيير السياسي علاقة وثيقة بجميع هذه المعطيات سواء كانت ايجابية أم سلبية ، معكوسة أم مباشرة . وقد أخضعت هذه العلاقات لبعض التفسيرات الأولية باستعمال الحاسب الالكتروني .

قواعد وأسس النشر في
مجلة العلوم الاجتماعية

تطمح « مجلة العلوم الاجتماعية » الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب ، وترغب في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وهي مهتمة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية متوسطة المدى – التي تبحث شؤون المناطق الاقليمية – على أساس معاملة المناطق هذه – كوحدات مستقلة وبخاصة في الدول النامية في آسيا ، وافريقيا ، وأميركا اللاتينية. وأخيرا ، فان المجلة مستعدة النشر الدراسات الخاصة ببلد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن اطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات الفاعلة في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية.

١ – الأبحاث والدراسات :

ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي أو (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواش اللازمة . أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

أ – ملاحظات وقواعد محددة :

وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملاحظات التالية : – (١) اعتماد الأصول العلمية في اعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكيات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمي وتخصصه الدقيق ، وانتاجه المنشور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الأبحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

وبعد أن تصل الأبحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، في العادة ، على واحد أو أكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير أن بامكانهم اعطاء رأي محدد في صلاحيتها للنشر في المجلة . وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث المقدمة بالرأي النهائي لهيئة التحرير بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل اليهم نسخة من العدد الذي يحوي أبحاثهم مجانا . (ب) أما الأبحاث التي ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر . (جـ) وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب – ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير مقدمي الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيما يختص بامكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز الثمانية أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) تزول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) ستين دينارا كويتيا . علاوة على هدية مجانية تتكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ – مراجعات الكتب :

وبالاضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى . (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٤ صفحات من الحجم العادي والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي تقرها هيئة التحرير ، فلن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب في عرضها ونقدها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين عن العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

٣ – الندوات العلمية :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، ودراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا ، عدا مصاريف السفر والاقامة اذا ما استضافت

أحدا ، أو دعتها احدى المؤسسات

٤ - **تقارير خاصة :**

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وأبحاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيرا ، تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به ذلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4– The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5– The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to.

Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O.Box 5486.
Kuwait University
Kuwait.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated
3) A separate sheet should be attached listing the following information academic achievements, previous publications, exact current address
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification
5) Publication procedures are as follows:
   a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned)
   b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision
   c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 K D (approx 180$ US) In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article
   d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal,

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance The following should be of assistance

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1 000 words).
3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information. exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name,

doubt concerning the whole of Gripp's analysis. Gripp's relative failure is, in my judgement though, not so much a matter of personal shortcomings as the diversity and relative newness of the subject. This for the moment, at least, precludes the possibility of a new over-arching theory of communist politics to replace the now, only partially relevant theory of totalitarianism.

NOTES

1 G Almond, S C. Flanagan and R J Mundt (eds), **Crisis, Choice and Change Historical Studies of Political Development,** Boston, 1973, p 5
2 Cf G Ionescu **Comparative Communist Politics,** London, 1972.
3 Leonard Schapiro, **Totalitarianism,** London, 1972

4 For the best selection of contributions to this debate on communist studies see Frederick J Fleron (ed), **Communist Studies and the Social Sciences,** Chicago, 1971

5 R Gripp, **Patterns of Soviet Politics,** Chicago, 1963
6 Alvin Rubinstein (ed), **Communist Political Systems,** New Jersey, 1966, is a good example of the former type ; Ghita Ionescu, **The Politics of the European Communist States,** London, 1967, of the latter
7 Cf Myron Rush, **How Communist States charge their Rulers,** London, 1975

parative discussion. The same is true of his discussion of the stages of communist economic growth which includes an excellent across the board survey of economic performance and reforms. The task of discussing policy processes, the extent of democratic participation and the role of political and social groups in the 14 communist party-states raises immense problems. Gripp resolves his dilemma in an ingenious but unconvincing fashion. His fourth hypothesis is that a communist political system " (a) organizes structures for political participation : (b) achieves viable worker-rule through these structures." Using the concept of political participation Gripp quite simply side-steps most of the problems associated with the attempt to generalize across 14 diverse nation-states at different stages of political and social development, in very different parts of the world. Chapter five, under discussion here, really is the nub of the book. Although it is adequate as a sketch it is far too basic to be much use except to the most junior student. A page or so apiece on the role of assemblies, elections, courts, trade-unions and the like inevitably produces the most superficial treatment. The same reflections arise from the conclusion where Gripp, somewhat unconvincingly, attempts to grade the communist states according to levels of political and economic development.

Richard Gripp is a very distinguished American academic who produced one of the earliest good textbooks on Soviet politics.[5] Here he has produced a competent, well-organised and easy to follow students' textbook which represents a major breakthrough as a work of synthesis in comparative communism. Most previous books of this type have been edited collections or limited to a coverage of regional brands of communism.[6] Inevitably, Gripp has had to simplify his subject enormously and this lays open to challenge. Firstly, he can be faulted on a whole range of omissions, most notably on the nature of post-revolutionary communist leadership and the crucial problem of political succession which has recently been dealt with in a fine study.[7] Secondly, Gripp is not precise enough in his definition of such key terms as " political system " and " political legitimacy ". They are used in different ways in different parts of the book. Lastly, most national specialists would find something to cavil at in his treatment of their respective fields of specialization. Such criticisms are perhaps not substantive ones but they contribute to a niggling undercurrent of

so will the newly unified communist Indo-China In practice communist academic studies can be characterised as working along two main prongs Improved travel and research facilities to at least, some communist countries, most notably, Yugoslavia Poland, the USSR and for a period Czechoslovakia, has, linked to the introduction of new approaches and techniques, produced a great diversification of topics such as the role of social and interest groups, elite analysis, social stratification and policy-making studies by Samuel Huntingdon, David Lane, H Gordon Skilling. R B Farrell, Archie Brown and T. H. Rigby to mention but a few prominent names at random. It has thus, on the one side, been generally agreed that concepts and methodology by themselves can be no substitute for detailed research on specific aspects of a communist political system although their value as providing useful methodological aids for the selection and organisation of material is accepted. On the other hand, these accumulated national studies linked to the wider, and still ongoing, debate on methodology encourages attempts to produce a more general synthesis for communist studies in terms of comparative systems-analysis ᒧ

Richard Gripp has attempted a colossal undertaking The task he sets himself is to distil the main features, structures and patterns of communist political rule into just over 200 pages He considers that communist party-states are ' variants of a single type '. Consequently, he is only marginally interested in showing the national differentiation within the group of 14 ruling communist party-states. What concerns him most is to identify the features and structures which distinguish the communist political system both from liberal-democratic ones and from more traditional forms of authoritarianism.

Gripp's pioneering attempt to produce such a comparative communist politics textbook is a partial success. In the first case, a satisfactory shape to his analysis is supplied by the identification of five basic Marxist-Leninist hypotheses. He thus also, **en passant,** attempts to do justice to the way in which the communists see their own world These hypotheses provide a natural progression of chapter-subjects although the first half of the book is much better than the second half The first three hypotheses dealing with the communist takeover of power, the structure and methods of communist party rule and economic organisation and management are topics which lend themselves naturally to com-

Richard C Gripp,
The Political System of Communism,
London, Thomas Nelson & Sons, 1973,

Reviewed by: G. Sakwa

In recent years a number of political science concepts, which have been pioneered in other areas,have been adapted to the study of communist political systems David Easton's work, in particular has habituated scientists to think in terms of social inputs and governmental outputs and the feedback between them which maintains the system in equilibrium Easton's model has been supplemented by ' system functionalism ' the idea that every society has a set of logical and coherent " functions " which may be performed by different political institutions or organisations in differing societies These political science and comparative approaches which were applied to the study of Western democracies and in a more pioneering way to the Third World, have during the last decade or so also been applied to the examination of Communist systems The concepts of nation-building (e.g. J F Kautsky) and political integration have thus been applied to communist studies. They have proved useful in differentiating between modern and pre-modern societies with all their attendant paraphernalia in the form of political parties, pressure groups and communications systems. Such approaches help to answer the crucial question ; are " the developed communist countries less modern than the democratic ones or simply modern in different ways ? "[1]

The term ' totalitarian ' can never be value-free and there have been a number of great debates in the field of communist studies, about its continued utility.[2] It has been defended, albeit in a somewhat revised and modified form, most notably by Leonard Schapiro [3] However, the communist world has become very differentiated indeed Classifications have been produced distinguishing between European and Asian Communism but these regional headings are totally inadequate. It is a truism to point out that Yugoslavia, the USSR and Albania have produced different models of communism and that so have China, Cuba and eventually,

---

G Sakwa is a lecturer in Eastern European studies in the Politics Department at Bristol University

D. If it is necessary and important to justify Israeli actions, then it is equally necessary and important to justify Palestinian and Arab actions.

E. The question in relation to Jerusalem is not only " Administration," nor is it merely a conflict over " protection of Holy Places." It is also, and fundamentally so far as the Arabs are concerned, one of return of Arab Jerusalem which Israel annexed after the 1967 War. Another issue is the change in the character of old (Arab) Jerusalem by the construction of high rise apartment buildings and the influx of a large Jewish population.

F. If guerrilla raids (attacks, terrorist activities) are an important issue, so are Israeli raids (attacks, terrorist activities) against Palestinian targets and Arab countries.

G. U.N. Security Council resolution 242 (of November 22, 1967) was a significant one — but surely not the " most " significant. If one resolution is to be singled out as the most significant, it is the 1947 General Assembly Partition Resolution.

H. One extremely important issue, which has been very much highlighted by Dr. Feste's presentation, is that the public and many scholars in the West, especially in the U.S., have viewed the Palestine-Israel and Arab-Israeli conflicts from a pro-Israeli perspective. Since U.S. attitudes and decisions have a tremendous bearing on whether or not the above issues are peacefully resolved, ignorance and neglect of the points of view of one of the parties to the conflict, namely Palestinians and Arabs, is indeed a major impediment to peace in the Middle East

or, for that matter, many of the other resolutions referring to the rights of the Palestinians.

On page 62, the United States is presented as a " a major supplier to Israel " of arms, whereas " the Soviet Union has extended massive aid to Egypt and Syria." I believe that it is clear, also, that the United States has extended " massive aid " to Israel. If the words " massive aid " are to be used then they should be applied to both. Alternatively, " major supplier " should be used to describe both donors.

7. It is obvious from the above that Dr. Feste is not well informed as to what the main issues are in the M.E. conflict. Here again, her reliance on pro-Israeli sources makes her identify the issues as the Israelis see them. Since most of these have been detailed above, only brief remarks will be necessary at this time.

A. There are two major issues (not just one) in the M.E. conflict. The most important issue is the conflict between the Palestinian Arabs and the Zionists-Israelis. The other and less important issue is the conflict between Arab states and the state of Israel which is basically an extension and an outcome of the Palestine-Israel conflict.

It is true that the Israelis, the West and some Arab countries, have generally acted as if the Palestinian people do not exist. However, this is not sufficient reason for a scholar to ignore, or be ignorant of, this question. Perhaps Dr. Feste can more comfortably deal with the Palestinians as the **basic party** to the conflict now that the U.S. government is publicly moving in this direction.

B. Among the major issues completely ignored in Dr. Feste's presentation and left out of the 12-item listing of " major issues " on page 105 is the basic demand of the Palestine Liberation Organization, namely the setting up of a secular democratic state in Palestine in which Jews, Moslems, Christians, and atheists would live as free and equal citizens. Dr. Feste may or may not agree with this position. However, as a scholar writing on the subject, Dr. Feste is obligated to present this option and viewpoint to the attention of the student.

C. While Israeli security is an important issue, it is equally important to consider the security of the Palestinian Arabs as well as the security and territorial integrity of the various Arab countries.

states the figure as 750,000.

On page 25, we are told that Nasser nationalized the Suez Canal. In fact, Nasser nationalized the Suez Canal **Company.**

On page 26, Egypt, Syria, and Iraq are presented as sharing a common religion. The correct statement should read that the majority of their opulations share a common religion, namely Islam.

On page 34, the reader is told that " following the 1967 War, Egypt made the decision to close the Canal indefinitely."However, according to the Egyptians, the Canal was blocked by sunken ships.

On pages 28 and 39, the Palestinians are referred to as " Palestinian peoples," as if to indicate that the Palestinians constitute many peoples, and not just one people and one community. Also on page 38, it is mentioned that " Yasir Arafat was recognized as the sole legitimate representative of the Palestinian peoples." To begin with, Yasir Arafat was **not** so recognized. It was the Palestine Liberation Organization that was recognized as, **not** a representative of the " Palestinian peoples," but the representative of the Palestinian **people.**

On pages 38 and 39, the reader is told that the Arab nations meeting in Rabat, Morocco, in 1974 agreed on a multi-billion dollar program to aid the PLO. The PLO has received aid from some Arab countries, but it certainly is not as rich as the above statement implies.

On page 43, Yasir Araft is described as " spokesman for the PLO." He is, indeed, that ; but he is also, and more appropriately, the head of the PLO.

On page 46, the reader is told that " the City of Jerusalem was to be separated from Israeli and Jordanian control and placed under a special international administration " according to a General Assembly resolution in 1949. Needless to say, prior to this and far more importantly, the 1947 Partition Resolution called for an internationalized Jerusalem separate from a Jewish state and a **Palestinian** Arab state.

On page 57, the reader is told, " the most significant resolution remains the one adopted at the Security Council meetings in November 1967." I wonder if Dr. Feste does not consider the Partition Resolution in 1947 as a " most significant resolution "

5. The distortion of the Arab point of view is widespread and found throughout the pamphlet, but specific major examples may be cited. On page 35, for instance, the reader is told that SAM-3 missiles were introduced in 1970 after the cease-fire arrangement between Israel and Egypt According to the writer, these SAM-3 missiles were introduced " in violation of the agreement The Arabs [meaning the Egyptians] had hoped to equalize or counterbalance the striking Israeli military capability " This, needless to say, is the Israeli point of view. In fact, Egypt maintained that these missiles were placed **before** the cease-fire, but no mention of this is presented in the pamphlet Furthermore, when talking about President Nasser, an anti-Nasser and anti-Egyptian point of view is presented, as is clear from the following : " Nasser died in September, 1970, when he had just accepted the American initiative which intended to reactivate Jarring talks, stressing these talks aim at real and lasting peace. Yet he spoke of military solutions, and some observers feel he did not want peaceful coexistence He had instituted a series of reforms in Egyptian society and developed a new pride among the Egyptian people. Yet he ran a semi-police state and spent money for military advancement rather than putting it into domestic development." This is particularly disappointing in that no criticism of Ben-Gurion or any other Israeli leader was offered nor was there any criticism of Israeli society.

On page 39, the reader is told that " in November, the [U N. General] Assembly passed a resolution asserting the rights of the Palestinians to return to their homes." Surely, Dr. Feste means " affirming " rather than " asserting " ? After all, it was the same Assembly that voted to partition Palestine and to create a Jewish homeland. I wonder why the same words were not used to describe that decision, and is it not showing a bias in favor of the Israelis to use different words in describing General Assembly actions in talking about Arabs and Israelis ?

6. We come now to a detailing of the errors of fact, some of which contribute to the bad image of the Arabs and to the good image of the Israelis. On page 20, Dr. Feste states that in 1948-49 " approximately 200,000 Palestinians fled their homes because of the fighting." Although there is some disagreement as to the number of Palestinians that fled their homes, there is no authority that presents it as 200,000. In fact, on p. 42 Dr. Feste herself

made to appear as rather nasty and not to have their position explained is provided on page 45, where the student is told that before the Six Day War, when Israel took control of the Golan Heights, the Syrians used the Golan Heights " as a military fortress as it offered them a position from which to observe Israeli activities and to fire on Israeli territory." The student is not told when Syria used the Golan Heights as a place from which to fire on Israeli territory, why they fired on Israeli territory, nor that there was a dispute between Israel and Syria concerning the no-man's land and that often it was Israeli activity in this no-man's land that brought the Syrians to fire upon the Israelis.

4. An example of how the Arab position is not clearly presented may be seen on page 29, where the writer claims that " the Arabs found it emotionally and politically impossible to accept Israel as a permanent fact of life or to forego harassing it and conspiring against it." Two points need to be brought out here. First, the Arab goals are presented only in the negative, namely that the Arabs have no positive goals except to harass Israel and to conspire against it. Secondly, the reader is, in essence, told that there was no justification for the Arabs to oppose the Israelis, except that Israel was an emotional and political issue that was impossible for them. Dr. Feste thus ignores, or is ignorant of, the fact that Israeli occupation of Palestinian land is, indeed, enough justification. Also (on page 46) when talking about the Israeli take-over of Arab Jerusalem, (although the writer avoids using these words and merely says Israel presently occupies the whole city and environs), Dr. Feste claims that the matter of protecting the Holy Places has been a concern in the Arab-Israeli conflict. In other words, the whole issue is presented as if it were merely protection of the Holy Places. The Arab point of view as to why Arab Jerusalem is so important to them, the fact that it was not in Israeli hands until 1967, the fact that the city itself had been predominantly Arab and that the Israelis deliberately and methodically changed the character of the city after 1967, the protests concerning the changing of the character of the city, the high-rise buildings that were introduced and produced an international furor — all these issues are not presented. Finally, (on page 90), the writer refers to " retaliation activities for countries affected by guerrilla attacks," but there is no reference to " retaliation activities " by guerrrillas and by Arab countries against Israeli attacks.

tainous region dividing Israeli-Syrian borders." If, indeed, the Israelis were as prepared and as successful in carrying out such a major operation in a short time, surely the writer and the reader have a right to contemplate that perhaps the Israelis had been thinking about, if not preparing for, such an invasion and that it was not merely in response to Arab harassment. Secondly, since Israel announced that it had achieved a viable geo-strategic position, might not the reader then legitimately think and argue that Israel wished to expand its borders to these positions and was waiting for the right opportunity to do so ? Dr. Feste, however, does not present the reader with such options. Still another example is provided on page 46, where Dr. Feste states that " from the Gaza Strip numerous terrorist raids have been launched into Israel. Since the Six Day War, Israel has controlled the Strip, ruling by a military government." Thus, the reader is presented with a picture of Arabs conducting terrorist raids, whereas Israeli rule in Gaza which has been judged as very oppressive by the residents as well as outside reporters, both Arab and Western, is **not** referred to in these terms at all. Finally, in exercise 4 (pp. 76-78) the student is presented with problems to discuss and to evaluate. These problems contain, for instance, guerrilla activity and border raids. However, the writer did **not** include for discussion Israeli aerial bombings in Lebanon, for instance, which also cause civilian casualties.

3. When presenting Arab actions, Dr. Feste offers no justification. For instance, on page 36, she states that " the fourth and largest Arab-Israeli War erupted on October 6, 1973, on the Jewish national holiday, Yom Kippur. Egyptian forces crossed the Suez Canal into Sinai, establishing two long narrow bridgeheads along the east side. Syria drove into the Golan Heights. Egypt and Syria were supplied by massive military airlifts to Israel." Here, the reader is not provided any explanation as to why Syria and Egypt had to resort to force in October, 1973. There is no background, no explanation, no justification, as was done when Israeli actions were reported. Furthermore, the reader, an American who tends to be in any case in a situation where he looks upon the United States and the Soviet Union as enemies and rivals, is presented with a picture where Syria and Egypt are on the side of the enemy, i.e. supplied by the U.S.S.R., whereas Israel is on the side of the United States. Another example where the Arabs are

activities were increasing. Together these created an intolerable situation for Israel's policy-makers." In other words, the Israeli point of view is justified and, in essence, the reader is told that Israel was quite justified in launching the attack on Egypt on October 29, 1956.

Another example is provided on page 27, where the reader is told that in the 1967 War " the Arabs insist they did not intend to attack Israel but were trying to prepare for the Israeli blow," and that " the Arabs felt that the Israeli action was another episode in the long-term campaign of Israeli aggression and conquest against Arab peoples." However, the Israelis are not presented as " claiming " or " insisting " or " feeling." We are told " the Israelis were seized by the fear they were to be attacked from all sides by an enemy who was determined to eliminate them." In other words, Dr. Feste herself presents the issue as if **she** believes this happened. She is not quoting the Israelis as doing this. On the other hand, when the Arabs are talked about, the writer, in essence, says that she does not necessarily accept their word ; but that she merely reports **them** as having " said " this or " felt " that. In this same example, the writer ignores, or perhaps is ignorant of, the fact that the Israelis themselves were indeed concerned about a military **coup** d'etat if the Israeli political leadership did not launch an attack against the Arabs. Furthermore, (on page 30), after we are told that the Arab position is not as clearcut as the Israeli position, the Israeli position is stated in " more precise terms." We are told that the Israelis " desired freedom of shipping for their vessels in the Gulf of Aqaba and an end to Arab terrorism and a neutralization of the threat of attack on Israel by the joint Egypt-Syrian-Jordan military command." No reference at all is made to the possibility that the Israelis desired additional territory. However, later on the same page we are told that " the fact that the single military organization accomplished this [the 1967 victory] in such a short time is impressive." Dr. Feste then states that the victory " indicates the extremely high level of military preparedness and operations in the Israeli system, and the seeming lack of it among the Arab states. As war victor, Israel claimed it had achieved a viable geo-strategic position, where new borders, taking into account the occupied territories, were formed at natural barriers — the Suez Canal waterway as the boundary with Egypt, the Jordan River, demarcating it with Jordan, and the Golan moun-

* 11. Fein, Leonard, **Politics in Israel,** Boston : Little, Brown, 1967.

12. Howard, M. And R. Hunter, " Israel and the Arab World : The Crisis of 1967," Adelphi Papers, No. 41, London : The International Institute for Strategic Studies, October, 1967.

13. Institute for Stragetic Studies, **The Military Balance,** London, annually.

14. Karpat, Kemal H. (ed), **Political and Social Thought in the Middle East,** New York : 1968.

15. Lall, Arthur, **The U.N. and the Middle East Crisis, 1967,** New York : Columbia University Press, 1968.

* 16. Laqueur, Walter, **The Road to Jerusalem : The Origins of the Arab-Israeli Conflict,** New York : 1968.

* 17. ———————— (ed.), **The Arab-Israeli Reader : A Documentary History of the Middle East,** New York : Bantam Books, 1970.

* 18. Ma'os, Moshe, " Soviet and Chinese Relations with the Palestinian Guerilla Organization," Jerusalem Papers on Peace Problems, Jerusalem : The Hebrew University of Jerusalem, March, 1974.

* 19. Safran, N., **From War to War : The Arab-Israeli Confrontation 1948-1967,** New York : 1969.

In general then, since the Israeli point of view is justified and the Arab viewpoint is not clearly indicated or it is distorted or not explained, the overall tone of the presentation is definitely pro-Israeli.

2. Now let us come to a discussion of where Israel's position is justified and any mention of what may be considered bad elements or bad acts by the Israelis not presented. An example is provided on page 24, where Egypt's position in nationalizing the Suez Canal Company and what happened afterwards is not adequately explained. In fact, the whole narrative is presented from a Western and an Israeli point of view. When discussing the Israeli position we are told that " Israel was becoming more concerned about the shipping difficulties ; and, in addition, border raids across Egypt particularly from the Gaza area, into Israeli territory for terrorist

on both sides. Hence, the need for Dr. Feste to read more widely, especially works presenting a pro-Arab perspective and to provide the student with references equally divided between pro-Arab and pro-Israeli perspectives. The references Dr. Feste cites in the pamphlet are listed below, and the Israeli and pro-Israeli ones are marked with an asterisk.

* 1. Abir, Mordechi, " Sharm-al-Sheikh — Bab al-Mandeb : The Strategic Balance and Israel's Southern Approaches," Jerusalem Papers on Peace Problems, Jerusalem : The Hebrew University of Jerusalem, March, 1974.

2. Adelphi Papers, **The Middle East and the International System : The Impact of the 1973 War,** London: The International Institute for Strategic Studies, Spring, 1975.

3. Adelphi Papers, **The Middle East and the International System : Security and Energy Policy,** London: The International Institute for Strategic Studies, Spring, 1975.

* 4. Allon, Yigal, **The Making of Israel's Army,** New York : Bantam Books, 1971.

5. American Friends, **Search for Peace in the Middle East,** Greenwich Conn. : Faucett, 1970.

* 6. Blum, Yehuda Zui, " The Juridical Status of Jerusalem," Jerusalem Papers on Peace Problems, Jerusalem : The Hebrew University of Jerusalem, February, 1974.

7. Bowie, Robert R., **International Crises and the Role of Law : Suez 1956,** New York : Oxford University Press, 1974.

* 8. Brecher, Michael, **The Foreign Policy System of Israel,** New Haven, Conn. : Yale University Press, 1972.

* 9. Curtis, Michael (ed.), **People and Politics in the Middle East,** New Brunswick, New Jersey : Transaction Books, 1971.

* 10. Dowty, Alan, " The Role of Great Power Guarantees in International Peace Agreements," Jerusalem Papers on Peace Problems, Jerusalem : The Hebrew University of Jerusalem, February, 1974.

she nevertheless persists in calling it the Yom Kippur War, which is an indication of sympathy with the Israeli point of view. Furthermore, the term "terrorism" or "terrorist" is quite often used (pp. 43, 44, 46, and 49) to describe acts by the Palestinian guerrillas in their attacks on Israel. However, when the Israelis attack the guerrillas or attack the neighboring Arab countries, no such term is used. In fact, the term used is "retaliation." The implication is that "terrorism" is only practiced by the Arabs and the Palestinians. Any actions taken by the Israelis are in retaliation to this and, no matter how great the assault, it is not called terroristic. It might be added that, indeed, no justification is given in the case of attacks by the Palestinians, as if the Palestinians did not attack the Israeli positions and Israeli targets in "retaliation" for their own uprooting from their own land, namely Palestine. This is **never** mentioned as retaliation. Furthermore, throughout the pamphlet the main issues are presented from the Israeli perspective and using Israeli terminology. For instance, on page 105, in summarizing what the main issues are, number seven is called "Administration of Jerusalem." It is not presented as "return of Arab Jerusalem," nor as "an issue that divides Arabs and Israelis," nor is it stated in terms of the "status of East Jerusalem." It is presented merely as "Administration of Jerusalem," which is exactly the wording that the Israelis use.

Finally, the bibliography alone is enough to condemn Dr. Feste as biased and to reveal her pro-Israeli, anti-Arab and anti-Palestinian attitudes. Under section B, entitled "Middle East Politics," nineteen sources are listed. Out of those 19 references, 11 are by Israelis or pro-Israelis. Furthermore, not one single reference out of the nineteen is by an Arab or a pro-Arab writer. If Dr. Feste did indeed rely on these sources, and only on these sources, then it becomes quite obvious why her presentation is pro-Israeli and generally anti-Arab and anti-Palestinian.

It is important to point out here that I am **not** offering a blanket condemnation of the works identified as "Israeli" or "pro-Israeli," nor am I suggesting that they are generally not scholarly. What I **am** saying is that the Palestine-Israel and Arab-Israeli conflicts are emotional and controversial subjects, and that almost **all** scholarship on these topics is to some extent biased. It is, therefore, imperative that students and writers (such as Dr. Feste) be informed of the different points of view, presented by **equally good** scholars

Karan Ann Feste

Conflict in the Middle East: A Public Policy Simulation Washington, D.C. The American Political Science Association, 1975 .

Reviewed by: Michael W. Suleiman*

I shall first present a general criticism of the pamphlet and then later develop the details of the following arguments:

1. The overall presentation is definitely pro-Israeli.
2. The Israeli position is adequately explained and justified every time a situation is presented.
3. The Arab position is generally not adequately explained and not justified.
4. The Arab position is not clearly presented.
5. The Arab position is at times distorted.
6. There are several errors of fact in the presentation, errors that reinforce the above distortions.
7. The main issues are not clearly defined and/or some of the main issues are left out.

The above charges are very serious indeed, in and of themselves. They are even more important when we remember that the author claims (on page one) that the **understanding** of the positions held by the conflict participants is one of the main aims of the pamphlet. Furthermore, the student is told (p. 76) that " part of the assignment means that you must be able to empathize with the positions currently taken by policy-makers in the country [that the student represents] in order to generate reasonable and viable policies consistent with those positions." Now let me come to the details which support the statements I have just made.

1. The presentation is generally given from a pro-Israeli point of view. For instance, the war in 1973 is not referred to as the October war, or the 1973 war or the Ramadan War, as the Arabs call it, but rather the Yom Kippur War as the Israelis call it. Even though Dr. Feste (on page 20) tries to explain that indeed the Yom Kippur War is not a designation that the Arab states prefer,

* Michael Suleiman is a professor of political science at Kansas State University

Nations : The Use of Quanitative Data in Cross-National Research," eds R L Merritt and S Rokkan (New Haven Yale University Press, 1966). 109-29 , T R Gurr and C Ruttenburg, **The Conditions of Civil Violence : First Test of a Casual Model,** Research Monograph No 28 (Princeton : Princeton University Center of International Studies, 1967) Cf I. K Feierabend and R L Feirabend " Agressive Behaviors within Polities 1948-1962 · A Cross National Study. **Journal of Conflict Resolution** 10 (September 1966), 249-71 It is worth noting here that leading writers on political violence differ in their definitions of the concepts Gurr **Why Men Rebel,** 1-2, says that "Political violence refers to all collective attacks within a political group as well as incumbants – or its policies" Eckstein, **Internal War,** 12, defines "internal war" as a kind of social force that exerted in the 'warlike' in character and involving the serious disruption of settled institutional patterns"
Von der Mehden; **Comparative Political Violence,** 7, adopts a very broad definition suggested by H L Nieburg, **Political Violence, The Behavioral Process,** (New York : St Martin's Press, 1969), 13

4. Bruce M Russett, et al. **World Handbook of Political and Social Indicators,** (New Haven . Yale University Press, 1967)

5. Taylor and Hudson, **World Handbook,** p 8

6. G. Sartori, " Concept Misinformation in Comparative Politics," **American Political Science Review,** 64 (December 1970), 1034-1035 Also see William M Chandler and Marsha A. Chandler " The Problem of Indicator Formation in Comparative Research." **Comparative Political Studies,** 7 (April 1974), 26-46

7. See for example : Hayward R Alker, Jr., **Mathematics and Politics** (New York: MacMillan Company, 1965), 107 Alker notes
(1) that land inequality causes violence ; (2) that a high level of agricultural employment (indicating fewer social opportunities, fewer increases in wealth, power and other desired values) also causes violence "

8. In view of the gross nature of the figures used to present this variable its effect on violence should not be taken very seriously For example some relation to population size should be indicated together with a measure of the influence of the military on society

9. While we distinguish between the levels of wealth and communication for the purposes of this study, in general these tend to increase simultaneously.

NOTES

The present paper is one of a series of reports which will be published by the authors. Admittedly the data in this report are old, yet we felt that interested scholars of the Middle East might find this report useful. Future reports will use more up-to-date data A report in progress is utilizing the data presented by Charles L. Taylor and Michael C Hudson, "**World Handbook of Political and Social Indicators,**" 2nd ed. (New Haven: Yale University Press, 1972).

We would like to thank our colleagues, Naseer Aruri Lincoln Bloomfield, Hani Faris, Yasumasa Kuroda, Fehmi Saddy, Michael Suleiman, Janice Terry and Iliya Harik who read and commented on this paper. We are solely responsible for the final form which the article has taken.

The Fortran IV computer program used in this analysis was **SFAOI.B Correlations Plots and Standard sources . . . Standard Program Library Routine.** Kuwait University Computer Center.

1. Quoted in Taylor and Huson, **World Handbook**, p. 1.
2. Among the major works on violence see, Lincoln Bloomfield and Amelia Leios **Controlling Small Wars : A Strategy for the 1970's**, (New York : Knopf, 1969); Harry Eckstein, ed **Internal War** (New York: Free Press, 1964); R. Vonder Mehden, **Comparative Political Violence** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, 1971) ; J.F Short, Jr., and M.E. Wolfgang, eds., **Collective Violence** (New York : Harper & Row, 1972) ; T.R. Gurr, **Why Men Rebel** (Princeton Princeton University Press, 1970); W. J. Crotty **Assassinations and the Political Order** (New York : Harper & Row, 1971) ; H. D. Graham and T. R. Gurr, eds. **Violence in America** (National Commission on the Causes and Prevention of Violence 1969); H. G. Nieburg, **Political Violence : The Behavioral Process** (New York : St. Martin's Press, 1969). Empirical treatment of violence in the Arab Middle East is found in Yasumasa Kuroda's " Young Palestinian Commandos in Political Socialization Perspective" **The Middle East Journal** (Summer, 1972) 253-270: Thomas J. Sloan's, **International Interactions: Evants-Data Analysis Applied To the Middle East** (St. Louis, Missouri: Consortium for International studies education of the International Studies Association, 1975) and Edward Azar's **Probe for Peace : Small State Hostilities** (Minneapolis : Burgess Publishing Co., 1973).
3. Ground-breaking work in the use of event data in the comparative analysis of political stability and disorder was carried out by R.J. Rummel, ' Diemensions of Conflict Behavior Within and Between Nations." in L Von Bertalanffy and A. Rappoport eds., **General Systems** (Ann Arbor, Mich.: Society for General Systems Research, 1964), 1-50. Another important pioneer in this field is R. Tanter " Diamensions of Conflict Behavior Within and Between Nations, 1948-1960 ", **Journal of Conflict Resolution** 10 (March 1966) : 41-64. Cf. R J Rummel, " The Dimensionality of Nations Project," in **Comparing**

TABLE V
REGRESSION ESTIMATES AND RESIDUALS

	Observations	Actual Y Values	Predicted Y Estimates	Residuals
1.	Algeria	2.506	1.570	0.935
2.	Egypt	–0.064	0.015	–0.079
3.	Iraq	0.372	1.112	–0.740
4.	Jordan	0.111	–0.455	0.566
5.	Kuwait	–1.283	–1.310	0.027
6.	Lebanon	–0.368	–0.363	–0.004
7.	Libya	–1.239	–1.236	–0.002
8.	Morocco	0.590	0.405	0.184
9.	Saudi Arabia	–1.283	–0.759	–0.523
10.	Sudan	0.415	0.281	0.133
11.	Syria	0.285	0.962	–0.677
12.	Tunesia	–0.020	0.200	–0.220
13.	Yemen	–0.020	–0.420	0.400

TABLE VI
COUNTRIES RANK ORDERED ACCORDING TO SIZE OF RESIDUAL

	Countrv	Residuals
1.	Libya	–0.002
2.	Lebanon	–0.004
3.	Kuwait	0.027
4.	Egypt	–0.079
5.	Sudan	0.133
6.	Morocco	0.184
7.	Tunesia	–0.220
8.	Yemen	0.400
9.	Saudi Arabia	–0.523
10.	Jordan	0.566
11.	Syria	–0.677
12.	Iraq	–0.740
13.	Algeria	0.925

TABLE IV

Partial Correlates and Standardized Regression Co-efficients (Beta Weight): Socio-Economic and Political Variables vs. Political violence

	Partial Correlates Coefficients	Standardized Regression Coefficients.
Per Capita Income	–0.712	–2.111
Army Size	0.076	0.112
• Central Government Expenditure/ G.N.P.	–0.579	–0.583
Stability Index	–0.675	–1.058
Radios per 1000 population ...	–0.149	–0.216
G. N. P. Per Capita	0 551	2.348
Unemployment as % Working-age population	–0.058	–0.091
Inhabitants per Physician	–0.429	–0.454
% of Pop. Literate	–0.609	–0.712

R (Multiple correlation Co-efficient) = 0.8782

R^2 (Co-efficient of Determination) + 0.7712

The regression equation is the form $y = B_1X_1 + B_2X_2 — B_{10}X_{10}$

(The B's are Beta Weight)

TABLE III

GROSS RELATIONSHIPS BETWEEN INDEPENDENT AND DEPENDENT VARIABLES

	No. of Disorders
Per capita Income	-0.481
Army Size	0.222
Central Government Expenditure / G.N.P. ...	0.072
Stability Index	-0.253
Radios per 1000 population	0.218
G.N.P. Percapita	-0.378
Unemp. as % Working-Age Population ...	0.066
Inhabitants per physician	0.126
% of Population literate	-0.032

TABLE II

COUNTRIES AND VARIABLES UNDER STUDY : PEARSON'S CORRELATION ANALYSIS

	No. of Disorders 1	PCI 2	AS 3	CGE/ GNP 4	ST 5	PROP 6	GNP CAP 7	EM 8	PHYS 9	LIT 10
1. No. of Disorders										
2. Per Capita Income	–0.481									
3. Army Size	0.222	–0.304								
4. Cen. Govt. Expenditure / G.N.P.	0.072	–0.197	0.462							
5. Stability Index	–0.253	–0.263	–0.007	–0.286						
6. Radios per 1000 pop.	0.218	–0.356	0.265	0.100	–0.402					
7. G.N.P. Per Capita	–0.378	0.978	–0.244	–0.161	–0.307	–0.375				
8. Unemp. as % working age pop.	0.066	–0.155	0.901	0.427	–0.109	0.353	–0.113			
9. Inhabitants per Physician	0.126	–0.237	–0.169	–0.173	0.028	–0.349	–0.238	–0.146		
10. % of pop. Literate	–0.032	0.320	–0.087	–0.065	–0.640	0.448	0.384	0.020	–0.365	

TABLE I

COUNTRIES AND VARIABLES UNDER STUDY

Countries	No. of Disorders Y	Per Capita Income S X_1	Army Size X_2	Gen. Govt. Expend. G.N.P. X_3	Stability Index X_4	Radios per 1000 pop. X_5	G.N.P. per Capita X_6	Unemp. as % working age X_7	Inhab. per Physician X_8	% or pop Literate X_9
1. Algeria	93	225	84,000	N/A	N/A	54.1	178	0.09	6096	19.0
2 Egypt	34	137	300,000	36.1	1.21	65.8	142	1.92	2600	1.9
3. Iraq	44	144	65,000	32.5	0.81	21.2	156	0.04	5600	10.0
4. Jordan	38	252	35,000	47.5	0.84	37.7	129	N/A	5800	17.5
5. Kuwait	6	3670	3,000	N/A	N/A	N/A	2900	N/A	930	30.0
6. Lebanon	27		15,000	N/A	0.81	60.8	362	N/A	1100	47.5
7. Libya	7	748	10,000	N/A	2.20	63.1	60	N/A	5800	13.0
8. Morocco	49	200	36,000	N/A	3.00	45.5	142	0.53	9400	12.5
9. Saudia Arabia	6	475	38,000	N/A	5.67	12.1	170	N/A	13000	2.5
10. Sudan	45	80	38,000	N/A	2.00	0.9	60	N/A	40000	9.0
11. Syria	42	194	70,000	N/A	0.54	57.3	173	N/A	•4600	7.5
12. Tunesia	35	200	32,000	N/A	3.00	63.5	173	N/A	8200	17.5
13. Yemen	36	110	90,000	N/A	8.50	N/A	50	N/A	N/A	2.5
Means	35.46	525.77	62,808	8.93	2.19	37.07	361.15	0.19	7932.7	17.56
Stan. Deviations	22.96	962.2	76,268	17.26	2.45	26.56	766.85	0.53	10296.93	12.20

Source : Bruce M. Russet, et. al., **World Handbook of Political and Social Indicators,** (New Haven and London: Yale University Press, 1967), J.C. Hurewitz, **The Middle East Polities: The Military Dimension** ((New York: Praeger, 1969); **International Yearbook of Education** Vol. XXX (UNESCO. Geneva: International Bureau of Education, 1968). **Conference on Public Education XXX** 1st session (Geneva : International Bureau of Education, 1968). N/A Not available.

SUMMARY

This study is an exploratory attempt to explain political violence in the Arab countries in terms of socio-economic and political determinants. Socio-economic determinants, particularly per capita income, were found to be slightly more important than political measures in explaining political violence. Among the political factors, executive stability appeared to be the most important. It is suspected that the relationship between the other political variables, such as army size, are curvilinear, (since the area has had a long tradition of theocratic military-civilian dominant rule), thus leading to an almost zero or a weak relationship with violence. A curvilinear regression analysis using political variables against the dependent measure might lead to more fruitful results. We are in the process of remedying the shortcomings of the present study and are using more up-to-date data

The relationship of the ratio of unemployment to violence (–0.058) is slightly different from its simple correlation of (0 066). Both relationships are slight. This is due, we think, to the weakness of trade unions in these Arab countries and the general acceptance of unemployment, disguised or otherwise, as a way of life. The Beta weight of (–0.091) reflects the looseness of the above relationship.

The ratio of inhabitants per physician varies in its relationship with violence (–0.429), as opposed to the simple correlation of (.126). This relationship upholds our hypothesis, that violence is inversely related to the level of health services available to the population. The Beta weight of (–0.494) reflects the strength of this relationship.

This relationship of the percentage of literate population to violence (–0.609) seems to be even higher than that reflected by its simple correlation of (–0.032). Again, our hypothesis is upheld namely ; that violence is inversely related to the literacy rate of the population. The Beta weight of (–0.712) reflects the strength of this relationship.

In order to take a better look at the fit of our equation, let us examine that portion of the variance which is unexplained by our nine independent variables in the thirteen Arab countries These are reflected in the residuals left in predicting the number of disorders per Arab country from our set of nine predictor variables. The closer a residual is to zero, the better the fit of our equation and hence, the explanation of political violence for that particular country. The results are displayed in Table V.

The results for Libya, Lebanon, Kuwait and Egypt are best explained by regression analysis. Table VI displays countries rank ordered according to size of residual.

Saudi Arabia, Jordan, Syria, Iraq and Algeria are the deviant cases in our universe. These countries are not typical of other Arab countries. (At the time Saudi Arabia and Jordan were said to be "traditional" while Syria, Iraq and Algeria were said to be "revolutionary"). The similarity between these countries lies perhaps in their extreme political and socio-economic stance. Problems of external environmental influence, such as military preparedness, have an amorphous bearing on these countries.

This modifies Russet's findings, which stressed other variables, such as voting turnout and life expectancy. The Beta weight of (–3.111) also reflects the strength of the above relationship.

The relationship between army size and violence (0.076) seems to be lower than that reflected by its simple correlation of (.222). The Beta weight of (.112) also reflects this lowering of the relationship. However, despite its weaknesses, this relationship still upholds our hypothesis, that political violence is positively related to militaristic orientations. One explanation is that perhaps the fusion of civil-military rule in these Arab countries has a neutralizing effect on its relationship to violence.

The relationship of Central Government expenditures /GNP to violence (–0.579) is different from the (.072) reflected by its simple correlation. It would seem that our hypothesis is upheld, namely, that violence is inversely and negatively related to welfare orientations. The Beta weight of (–0.583) seems to reflect the strength of this relationship.

The relationship of the stability index with violence (–0.675) is even higher than that relfected by its simple correlation of (–.253). Again, our basic hypothesis is upheld ; violence is inversely related to the rate of Governmental turnover. The Beta weight of (–1.058) also relfects the strength of this relationship.

In studying the relationship of radios per 1000 population to violence (–0.149), one finds that it is different from the (0.218) reflected in its simple correlation. This finding does not uphold our original hypothesis, that violence is positively related to the distribution of communication media. Again, as indicated above, this variable is not a stable one since much of its effectiveness is centered on the kind of information put out rather than on the number of radios **per se.** Furthermore, the relationship of communication to violence is highly dependent on the shifting political environment.

The relationship of GNP per capita to violence (0.551) is quite different from that reflected by its simple correlation of (–0.378), and the Beta weight of (2.348). This discrepency is due, we think, to extreme variations in GNP per capita in these Arab countries. (For example, while the GNP per capita at the time the data were collected was $ 2900 in Kuwait, it is about $ 50 in Yemen and $ 60 in the Sudan).

The percentage of literacy is found to be inversely related to the number of disorders. This finding is in keeping with our hypothesis, that violence is inversely related to the literacy rate. However, in this case, violence has only a slight inverse relationship with literacy. This indicates that illiteracy is not a good explanatory factor of violence in the thirteen Arab countries for two reasons:

(a) The educational systems in the countries under study inhibit independent thinking, and promote conformity. Hence the educated tend to become instruments of the status quo and not necessarily instruments of violent change.

(b) The educated elite is made up of the sons and daughters of upper middle-class and well-to-do families. These elites have a stake in the status-quo .

We need to further assess the relative importance and the independent effect on each variable in predicting political violence, i.e., the variables that are most interrelated in explaining political violence. To pursue this investigation, partial correlation and multiple regression analysis are applied to the data matrix. The results are shown in Table IV.

The nine independent variables explain over three-fourths of the variance of our dependent variables as manifested in a high multiple correlation co-efficient of (0.8782). The fit is impressive despite the unavailability of some of the data. It does seem therefore that these variables are very important in at least partially explaining a major portion of the variation of political violence in these Arab countries.

In examining the partial correlation co-efficients we find that the relationships are somewhat different from those that we have observed in the simple gross relationships between the independent and the dependent variables.

In looking at the per capita income, we see that its relationships with violence (–0.712) is even higher than that reflected by its simple correlation of (–0.48). Again, our working hypothesis is upheld ; the higher the per capita income, the lower the violence.

Per capita income appears to be an important, if not the most important, variable in explaining violence in these Arab countries.

Judging by partial correlation and co-efficients, the most important variable is per capita income, which is inversely proportional to the number of disorders. In other words, the lower the per capita income, the higher the incidence of violence. The GNP per capita is inversely proportional to the number of disorders. Hence, the lower the GNP per capita, the higher the amount of violence. These two conclusions are in keeping with our working hypothesis stated above, namely, that **political violence is inversely related to the level of wealth measured by per capita income and GNP per capita.**

Russet, **et al.**, have by contrast found GNP per capita to be the least important variable. Two possible explanations account for the variance between our findings and those of Russett's.

(a) We used both per capita income and GNP per capita rather than one or the other, and this may have contributed to a splitting of the effect of well-being.

(b) Our universe is more homogeneous than that of Russet's.

The stability index is inversely proportional to the number of disorders. This finding is in keeping with our hypothesis, that **political violence is inversely related to the rate of governmental turnover.**

The fourth finding is in keeping with our hypothesis, namely **that political violence is positively related to the distribution of the communication media.**

Army size is found to be positively related to the number of disorders. This finding is in keeping with our hypothesis ; **political violence is positively related to militaristic orientation.**

The sixth finding is also in keeping with our hypothesis ; **violence is inversely related to the level of health services available to the population.**

The seventh finding is also in keeping with our hypothesis, namely, that **political violence is inversely and negatively related to welfare orientations.**

The rate of unemployment was found to be only slightly related to political violence. While unemployment is potentially very explosive as an issue in Western countries, it is not that uncommon a phenomenon in the countries under study.

(2) Militaristic Orientations are measured by the size of the army. Large armies may serve as either a major source of social mobility or social immobility.

(3) The Rate of Governmental Turnover refers to the legitimate succession of governments (including monarchies and military dictatorships) as opposed to coups d'etats.

SOCIO-ECONOMIC VARIABLES

(1) The Communication Factor is measured by radios per 1000 population.

(2) The Level of Wealth is measured by such variables as GNP per capita, percentage of unemployment among the working age population (1958-1960), and per capita income. GNP per capita, or the rate of growth in wealth, is frequently used as a measure of comfort or well-being, whereas unemployment per centages are fair indices of activity. Per capita Income, according to Russet **et al.**, is a good index of economic viability. However, one must bear in mind that the G.N.P. does not necessarily reflect the actual distribution of wealth.[9]

(3) The Standard of Health Care is measured by inhabitants per physician. This variable suggests a measurement of relative well-being for these countries. It is important to note that the quality or quantity of medical personnel may be a reflection of available resources or the consequences of deliberate public policy Obviously, the actual number of physicians does not include their distribution. Moreover, health care delivery systems in the Arab world are often imbalanced between rural and urban areas.

(4) The Level of Education in the Society is measured by the literacy rate of the population agea 15 and over.

The countries and variables under study are shown in Table I. Table II displays these data after they were subjected to Pearson's product correlation analysis.

FINDINGS AND DISCUSSION

The simple gross relationships between the independent and the dependent variables are readily seen in Table III.

will measure the total influence of our socio-economic and political variables on political violence, assuming an " additive theory of violence " for the thirteen Arab countries. The additivity assumption does not seem unreasonable, given the **exploratory** nature of our study.[7]

WORKING HYPOTHESES

The units of analysis are thirteen Arab countries. These countries are sufficiently homogeneous to merit their use as the **universe** in our analysis. Our hypotheses are :

(1) Political violence is **inversely** related to welfare orientations.

(2) Political violence is **positively** related to militaristic orientations.[8]

(3) Political violence is **inversely** related to the rate of government turnover.

(4) Political violence is **inversely** related to the level of wealth.

(5) Political violence is **positively** related to the distribution of communication media.

(6) Political violence is **positively** related to a country's inability to provide health care services.

(7) Political violence is **inversely** related to literacy rates.

DATA

Three political variables : welfare orientations, militaristic orientations, and the rate of governmental turnover are investigated. In addition, four socio-economic variables : the communication factor level of wealth, standard of health care and the general level of education are also investigated. All nine variables are listed below. As noted earlier, the data are mostly extracted from **The World Handbook of Political and Social Indicators.**

POLITICAL VARIABLES:

(1) Welfare Orientations are measured by the expenditures of the central government on social security and public enterprises as a percentage of the Gross National Product (GNP).

quality and availability of data to rise with the level of economic development in a country. This is simply a matter of resources."[5] Admittedly the economic resources are available in some of the thirteen countries but the human resources needed to collect and evaluate the data are absent.

Another problem is the lack of international agreement on the definition of certain items, this is in spite of United Nations' efforts to establish standard definitions for census-taking, accounting, and other data-gathering and data analysis procedure.

Another major difficulty arises from the distortion of data by national governments for a variety of reasons. It is very difficult for an independent investigator to determine the accuracy of the data. It is not uncommon for governments, as Taylor and Hudson state to keep two sets of books.

Despite these difficulties, we feel that the data are valid if used with care. As Sartori aptly puts it : " We are not unconcious of the inherent difficulties but at the same time we are not over-conscious of these difficulties."[6]

Methods

The aggregate data analysis employed in this present study includes product moment correlation analysis, partial correlation, and multiple regression analysis.

The gross interrelationships as measured by the simple correlation co-efficients between the independent variables and the dependent variables are examined. Partial correlation analysis is then used to determine the independent influence of each independent variable on the dependent variable, while controlling for the effects of the other independent variables. The results, it is hoped, could provide a foundation for a complex multivariate " theory " of political violence in the thirteen Arab states

Multiple regression is used to obtain the slopes of each independent variable against the dependent variable in order to examine how much change in the dependent variable is accounted for by changes in the independent variables. Finally, the multiple correlation of all the independent variables versus the dependent variables

AN EXPLORATORY ANALYSIS OF CORRELATES OF POLITICAL VIOLENCE IN THIRTEEN ARAB STATES

Tawfic E. Farah
Faisal Al-Salem *

INTRODUCTION

The first edition of the **World Handbook of Political and Social Indicators** stated as its purpose the " attempt to compare nations on a great variety of politically relevant indices — to present some of the data necessary for the further development of a science of comparative and international politics — ".[1] The present study is written in this spirit. It seeks to investigate the relationship between political violence if any, and social and economic development in thirteen Arab states. These states are: Algeria, Egypt, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Morocco, Saudi Arabia, Sudan, Syria, Tunisia and Yemen.

The comparative study of violence is an ongoing concern in political science. While empirical works on violence are numerous in the United States, they are virtually non-existant for the Arab World.[2] This paper, then, is a modest attempt to fill the gap in the literature of the comparative study of political violence.

In this study political violence is the dependent variable. It is operationalized in terms of the number of incidents of internal disorders (riots, strikes, assassinations, coups, and revolutions) in the aforementioned states.[3] Our independent variables are political and socio-economic. Data are primarily extracted from **The World Handbook of Political and Social Indicators.**[4]

As for the quality and accuracy of the data, we believe that what is generated in these countries leaves much to be desired. As Taylor and Hudson state " — there is a clear tendency for the

---

Tawfic Farah is an assistant professor of Political Science at Kuwait University and a Senior Fellow at the Middle East Research Group, Inc. Faisal Al-Salem is an assistant professor of Political Science at Kuwait University

14 **Ibid.**, p 12. (Italics supplied)

15 Peter C Dodd. " Family Honor and the Forces of Change in Arab Society "

International Journal of Middle East Studies, 4 (1973), p 52

16 For more detailed reports, see Baha Abu-Laban. " Sources of College Aspirations of Lebanese Youth," **Journal of Developing Areas**, 2 (January 1968) pp 225-240 , and " The Adolescent Peer Group in Cross-Cultural Perspective " **Canadian Review of Sociology and Anthropology**, 7 (1970), pp. 201-211

17 UNESCO, **Third Regional Conference**, p 14.

18. For example, see Don Adams and Robert M Bjork, **Education in Developing Areas** (New York · David McKay Company, 1969), pp. 131-132

19 M Saif El Din Fahmy, " Educational Planning in the U A R ," Memo No 142, The Institute of National Planning, 1971.

20. See Mirra Komarovsky, **Women in the Modern World, Their Education and Their Dilemmas** (Boston : Little, Brown, 1953) ; and Betty Friedan, **The Feminine Mystique** (New York : Dell. 1963).

21. Adams and Bjork, **Education in Developing Areas**, p 131 ff

22. Adrienne Germain, " Status and Roles of Women as Factors in Fertility Behavior," **Studies in Family Planning**, 6 (July 1975), p 195 Germain s sources included N Youssef, "Social Structure and the Female Labor Force " **Demography**, 8 (1971), 427-440, and Youssef, "Women and Work in Dev loping Societies," Population Monograph Series no. 15, Berkeley· Institute of International Studies. University of California. The bracketed phrase is supplied

NOTES

* The authors appreciate the research assistance given by David Alexander in this project

1. For further details, see UNESCO, **Final Report : Third Regional Conference of Ministers of Education and Ministers Responsible for Economic Planning in the Arab States**, Marrakesh, 12–20 January 1970 (Paris : UNESCO, 1970)

2. Recent critiques of education in the Arab World include Abdel Aziz Hamid El-Koussy, " For a Self-Criticism of Education in the Arab Countries," **Prospects**, III, No 1 (Spring 1973), pp. 57-66 ; and Baha Abu-Laban and Sharon Mclrvin Abu-Laban, " Education and Development in the Arab World," **Journal of Developing Areas** (1976) (in press).

3. Troy A. Zimmer, " Sexism in Higher Education : A Cross-National Analysis," **Pacific Sociological Review**, 18 (January 1975), pp. 55-67 ; and UNESCO, **Comparative Study on Access of Girls and Women to Higher Education**, ED/MD/1 (Paris : UNESCO, 1967).

4. UNESCO, **Statistical Yearbook, 1972** (Paris : UNESCO, 1973), p. 92.

5. The first of these major conferences was held in Beirut in 1960 ; the second was held in Tripoli, Libya, in 1966 ; and the third major conference was held in Marrakesh in 1970. The specialized meetings of experts included, among others, the 1962 Tunis meeting on general secondary education, the 1964 Tlemcen meeting on access of girls to education, the 1964 Alexandria meeting on literacy programs, the 1968 Baghdad meeting on higher education and development, and the 1969 Kuwait meeting on access of girls and women to technical and vocational education.

6. UNESCO, **Third Regional Conference**, p. 11. For additional information, see **A Statistical Panorama of Education in the Arab Countries** (Beirut : Regional Center for Educational Planning and Administration, UNESCO, 1972).

7 UNESCO, **Third Regional Conference**, p. 11.

8. **Ibid.**

9. UNESCO, **Conference of Ministers of Education and Ministers Responsible for Economic Planning in the Arab States**, Tripoli, 9–14 April 1966 (Paris : UNESCO, 1966), p. 6.

10. **Ibid.**, p. 13.

11. **Ibid.**, pp. 13-14

12. UNESCO, **Third Regional Conference**, p. 18.

13. **Ibid.**, p. 35.

	1965	5629	18	1896	27	651	12				885	10	506	8	1197	20	321	16			173	4
		100		33 7		11 6					15 7		9 0		21 3		5 7				3 1	
	1968	7668	21	2302	29	492	22	-		•	1229	19	885	10	1771	22	717	18			272	3
		100		30 0		6 4					16 0		11 5		23 1		9 4				3 5	
UAR (Egypt)	1960	106830	17	17763	30	6718	34	1149	23		14106	10	24481	14	5058	12	9983	18	13838	5	12281	7
		• 100		16 6		6 3		1 1			13 2		22 9		4 7		9 3		13 0		11 5	
	1965	175245	21	21268	31	12166	33	2685	21		17618	12	41776	26	9494	25	18732	27	28438	7	22232	12
		100		12 1		6 9		1 5			10 1		23 8		5 4		10 7		16 2		12 7	
	1971	246558	27	29322	23	22178	35	5442	32		20428	17	57397	36	9514	34	35179	27	36549	10	30549	20
		100		11 9		9 0		2 2			8 3		23 3		3 9		14 3		14 8		12 4	

. means nil or negligable
.. means no information

Special Notes :

1 Field of study could not be specified for a total of 3 461 students distributed as follows Iraq 1960,476 (55% F) or 4 2% of total enrolment Lebanon 1969 462 (100% F), or 1 2 of total enrolment, Sudan, 1962 183 (0% F), or 3 3% of total enrolment Sudan 1965 50 (100 % F) or 0 6% of total enrolment Tunisia 1965 837 (L3% F) or 0 5% of total enrolment and Egypt 1960. 1 453 (100% F). or 1 4% of total enrolment. Accordingly the total percentages for these countries for the specified years do not add up to 100%

2 For Algeria 1971 and Iraq 1971 education is included with humanities

3 For Tunisia 1965 and 1968 certain of the social sciences are included with humanities

4 For Algeria 1960 Morocco 1960 and 1965 and Tunisia 1960 law and social science are counted together

5 For Algeria 1960, engineering is included with natural science

6 For Egypt 1960 architecture is included with engineering

7 For Tunisia 1960 medical science and natural science are counted together

8 For Morocco 1960 data refer to university and equivalent degree granting institutions only

9 For Tunisia 1960 figures are for the University of Tunis and the national school of agriculture which was attached to the University in 1967

10 For Libya 1965 the percentage of females in education is an estimate only

11 For Jordan 1971 data refer to the East Bank only

Sources UNESCO. **Statistical Yearbook, 1972** (Paris UNESCO 1973) and
UNESCO. **Statistical Yearbook. 1973** (Paris UNESCO 1974)

	Year	Total		Humanities		Education		Fine Arts		Law		Social Science		Natural Science		Medical Science		Engineering		Agriculture	
		MF	% F	MF	% F	MF	% F	MF	% F	MF	% F	MF	% F	MF	% F	MF	% F	MF	% F	MF	% F
Libya	1961	970	3	383	2		-		—		—	383	3	152	6	-	-	52	4		
		100		39 5								39 5		15 7				5 4			
	1965	1926	8	681	7	80	40		—	238	3	449	5	278	15	-	-	200	2		
		100		35 4		4 2				12 4		23 3		14 4				10 4			
	1971	6291	12	2510	13	738	19	-	--	603	3	845	12	345	22	123	16	704	6	423	6
		100		40 0		11 7				9 6		13 4		5 5		2 0		11 2		6 7	
Morocco	1960	4665		1115		-		-				2498		1019		33		-			
		100		23 9								53 5		21 8		7					
	1965	8996	12	1836	16	1516	18		—			3988	7	700	19	527	18	325	1	104	1
		100		20 4		16 9						44 3		7 8		5 9		3 6		1 2	
	1971	16971	16	5090	21	1617	23	—		3081	11	3963	14	881	17	1621	20	256	1	462	1
		100		30 0		9 5				18 2		23 4		5 2		9 6		1 5		2 8	
Saudi Arabia	1960	1306	--	346	-		-	—	-	608		270		65		17		-			
		100		26 5						46 6		20 7		5 0		1 3					
	1965	3625	3	1096	. 8	156	-		-	1339		536	5	157		28		255		58	
		100		30 2		4 3				36 9		14 8		4 3		8		7 0		1 6	
	1971	9471	10	1941	13	1354	27	.	—	2452	5	1401	16	707		268		1148		200	
		100		20 5		14 3				25 9		14 8		7 5		2 8		12 1		2 1	
Sudan	1962	5550	6	1150	7	376	17	107	16	642	2	1062	8	586	4	405	16	874		165	0
		100		20 7		6 8		1 9		11 6		19 1		10 6		7 3		15 7		3 0	
	1965	7976	8	1666	9	789	15	111	8	866	5	2073	7	733	6	470	13	929		289	
		100		20 9		9 9		1 4		10 9		26 0		9 2		5 9		11 6		3 6	
	1971	16941	15	3594	24	1258	31	311	7	1676	10	5944	12	1343	9	812	17	945	1	1058	7
		100		21 2		7 4		1 8		9 9		35 1		7 9		4 8		5 6		6 2	
Syria	1960	14370	17	4133	28	258	33	—	—	6117	10	1271	14	1121	13	893	29	524	6	53	2
		100		28 8		1 8				42 6		8 8		7 8		6 2		3 6		4	
	1965	32653	17	13967	21	299	31	254	35	9988	11	2597	22	2248	16	1371	25	1375	6	554	2
		100		42 8		9		8		30 6		8 0		6 9		4 2		4 2		1 7	
	1971	48813	19	14388	31	344	30	1343	17	7697	13	7017	15	5286	19	3790	18	5419	5	3529	9
		100		29 5		7		2 8		15 8		14 4		10 8		7 8		11 1		7 2	
Tunisia	1960	2588	23	851	32	933	5	194	35	467	15			983	19			-		-	—
		100		32 9		6		7 5		18 0				38 0							

TABLE 2

EDUCATION AT THE THIRD LEVEL: FOREIGN STUDENTS ENROLLED AND NATIONALS ABROAD

Foreign Students In Country

		Number		% of Total		Nationals Abroad*
	Year	MF	%F	MF	F	MF
Algeria	1966	1772	..	21.3	...	1574
	1971	1881	27.9	7.7	9.4	1863
Iraq	1965	1095	..	...	...	3727
	1971	3221	10.0	6.6	3.1	3180
Jordan	1966	156	...	3.5	...	17842
	1971	48	29.1	.9	.9	21021
Kuwait	1966	29	...	6.9	...	986
	1971	1005	48.1	28.1	27.9	955
Lebanon	1966	12189	...	51.9	...	3294
	1970	22184	...	54.1	44.7	4077
Morocco	1966	763	...	9.9	...	2463
	1971	613	22.8	3.6	5.0	2882
Libya	1966	98	...	4.4	...	830
	1971	984	24.3	15.6	32.5	1099
Saudi Arabia	1966	383	...	20.2	...	1870
	1971	2831	21.8	20.2	14.1	1676
Sudan	1965	296	...	...	...	2302
	1971	864	23.8	5.1	8.4	1741
Syria	1966	5144	...	16.1	...	7469
	1971	1572	14.5	16.6	23.6	10833
Tunisia	1966	506	...	8.3	...	3075
	1970	544	...	7.1	11.7	2603
UAR (Egypt)	1966	19097	...	10.8	...	3540
	1971	14238	13.9	5.8	3.0	5268
Yemen	1971	...	...	...	...	552

"..." means no information.

* Includes those students studying in fifty countries (which account for about 95% of known world total of foreign students).

SOURCES: UNESCO, **Statistical Yearbook, 1967** (Paris: UNESCO, 1968); and UNESCO, **Statistical Yearbook, 1968** (Paris: UNESCO, 1969); and UNESCO, **Statistical Yearbook, 1972** (Paris: UNESCO, 1973); and UNESCO, **Statistical Yearbook, 1973** (Paris: UNESCO, 1974).

(A few qualifying footnotes which appear in the original sources are omitted here).

" — " means nil or negligible

" . . " means no information.

Source : UNESCO, **Statistical Yearbook, 1972** (Paris UNESCO, 1973).

- The " gross enrolment ratio " is the total enrolment of all ages divided by the population of the specific age groups which correspond to the age groups of primary and secondary schooling. The result is expressed as a percentage. The ratios have been calculated taking into account the differing national systems of education and the duration of schooling at the first and second levels. At the third level the figures for the population aged 20 — 24 have been used throughout.

  Enrolment ratios for the second level are based on the total enrolment including general education, vocational education and teacher training at this level.

  For countries with almost universal education among the school-age population at the first level, the gross enrolment ratio will exceed 100 if the actual age distribution of pupils spreads over outside the official school ages.

The official school ages for the first, second and third levels, respectively, for the above states are : Algeria : 6-11, 12-18, 20-24 ; Iraq : 7-12, 13-18, 20-24 ; Jordan : 6-11, 12-17, 20-24 ; Kuwait : 6-9, 10-17, 20-24 ; Lebanon : 6-10, 11-17, 20-24 ; Libya : 6-11, 12-17, 20-24 , Morocco : 7-11, 12-17, 20-24 ; Saudi Arabia : 6-11, 12-17, 20-24 ; Sudan : 7-12, 13-18, 20-24 ; Syria : 6-11, 12-17, 20-24 ; Tunisia : 6-11, 12-18, 20-24 ; UAR (Egypt) : 6-11, 12-17, 20-24 ; and Yemen : 7-12, 13-18, 20-24.

TABLE 1

GROSS ENROLMENT RATIOS FOR THE FIRST, SECOND AND THIRD LEVELS OF EDUCATION FOR SELECTED ARAB STATES*

		First Level		Second Level		First & Second Level		Third Level	
State	Year	Total	Female	Total	Female	Total	Female	Total	Female
Algeria	1960	46	37	8	6	28	22	.79	.49
	1970	75	58	11	6	46	34	...	...
Iraq	1960	67	37	17	7	44	23	2.00	.92
	1970	69	41	25	15	49	29	5.03	2.29
Jordan	1960	76	58	24	12	52	37	.63	.31
	1965	94	82	38	22	68	55	1.78	1.19
Kuwait	1960	119	101	38	24	72	57	—	—
	1970	90	79	69	65	77	71	2.17	3.30
Lebanon	1960	89	91	14	...	49	...	...	...
	1970	111	103	40	30	73	65	...	...
Libya	1960	59	24	10	2	37	15	.03	.03
	1970	112	84	22	8	73	51	3.39	.76
Morocco	1960	51	29	5	2	26	15	.45	.13
	1970	55	38	12	7	32	21	1.19	.40
Saudi Arabia	1960	12	2	2	.03	7	1	.24	—
	1970	34	22	9	3	23	13	1.26	.21
Sudan	1960	17	10	5	2	11	6	.38	.04
	1965	20	14	5	2	13	9	.68	.10
Syria	1960	65	39	16	7	44	25	3.73	1.31
	1970	88	66	39	21	66	46	7.96	2.97
Tunisia	1960	74	50	11	...	44	...	.88	...
	1970	107	85	...	...	...	...	...	...
UAR (Egypt)	1960	66	52	16	9	43	32	4.70	1.61
	1970	70	54	33	21	53	39	7.41	4.00
Yemen	1960	8	.80	.20	...	4	—	—	—
	1970	...	...	.60	.10	...	...	—	—

competition from other educational priorities We would argue that definitions of female education, per se, may be less of a threat to the social and political fabric of Arab society than many have assumed. As previously noted, even advanced education for women can be socially defined as not in conflict with a traditional female role. The state of Kuwait serves as an example of this situation where, in the span of twenty years, phenomenal progress toward gender equality of educational access has been made On the other hand, where financing of education represents a problem, which is the case in most of the Arab states (including some of the oil-rich states), the progress of female participation in the educational system becomes only one of several other priorities competing for limited funds.

For these reasons, it is here argued that the existing differentials among the Arab states in female educational opportunities may remain for a considerable period of time. Also, any significant reduction of sex differences may occur only if oil-wealth is shared more equitably throughout the Arab World. The next five to ten years will probably witness a stronger push toward the goal of compulsory primary education, and more efforts in balancing different types and levels of education, among other things, rather than in reducing sex differences per se. The tendency cross-nationally, and this includes Western countries, has been for the education of women, as with the more prestigeous employment of women, to take second if not third place to a variety of other national priorities involving males. That this has occured in the Arab World also, is not a sign of their unique subordination of women (as some observers might have us believe), but more a reflection of a larger pattern of family roles, values and definitions that exist within a **limited** opportunity complex.

That education may be defined in terms of advantages to the traditional wife-mother role is seen by the experience, for example, in the United States after World War II where advanced education for women was not only seen as advantageous to their (traditional) role as purveyors of culture to their children, but, in addition, writers were calling for specialized education at all levels to make women " fit " for their specialized role within the family.[20] However, as long as facilities are limited for males, the advanced education of females to prepare them for a " superior " wife-mother role performance will probably be only looked upon by developing countries as a luxury. This leaves as a possibly more realistic strategy for Arab feminist groups to point to the advantages of educational systems which develop high-level Arab potential, regardless of gender, for the purpose of augmenting existing human resources and meeting the needs of further social and economic development.

Prospects for Change in Enrolment Differentials

It is interesting that in the case of the Arab World differential educational opportunities for women have often been judgmentally examined out of a total societal context which would include ; family structure and definitions, labor force participation and opportunities, and the relation of these to the general pattern of male educational opportunity existing across social class, and rural-urban dimensions. Instead, the " harem mentality " of some Western observers has focused on educational differentials as indicators of Arab women's subordination and, not infrequently, Islam has been cited as a major factor in sex inequality of educational opportunity.[21] Experience derived from the progress of female education in the past two decades in the Arab World, along with research evidence, challenges such " explanatory catch-alls " as Islam and parental attitudes. Both at the theoretical and practical levels, a more fruitful focus of attention is the nature and characteristics of the opportunity structure provided to facilitate the access of girls to education and, later, to labor force participation. Recent research evidence shows that female employment is not " an automatic concomitant of economic development or educational attainment] but must be deliberately planned for."[22]

Where financial considerations are not a hindrance, advances in female educational opportunities can proceed with minimal

statistics, particularly in those Arab states (ranging, in fact, in degrees of general traditionalism) where primary education has become near-universal (Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya and Tunisia), and by on-going feminist movements in the area. At the risk of sounding too simplistic, we would argue that if there were more room for girls, more girls would go to school. It should not be surprising, therefore, that the percentage of girls enrolled in school is particularly low in rural areas, in vocational and technical education, and in the less developed regions of the Arab World. The provision of educational facilities in these areas has been far too slow and too limited to meet potential demand, not to say anything about the quality of education provided.

Although the statistics presented in this paper go back to 1960, it should be emphasized that prior to that year, the large majority of Arab states enrolled a very small proportion of the school-age population. In earlier years, males were almost as disadvantaged as females, mainly because educational opportunities were severely restricted. As noted earlier, the democratization of an exclusive or elitist educational system tends to involve, initially, greater benefits to class-disadvantaged males than to gender-disadvantaged females. This tendency is undoubtedly enhanced by cultural norms and sex-role definitions involving a " provider " role for males and a " mother / housewife " role for females. This situation is very similar to that of Blacks in the United States where males were seen as traditional representatives of the family units and, relative to females, had prior rights to benefits designed to compensate for past disadvantages in American society.

This leads to the third major factor reinforcing sex differences in access to educational opportunities. Although Arab women are enrolled in all specialty areas at the university level and are distributed, albeit differentially, across the total range of the occupational hierarchy, they have not been fully integrated into the labor force. In the countries of the Arab World, adult women tend to be viewed in terms of the wife-mother role. The components of this definition may vary from region to region and over time. However, it should be noted that as long as traditional family views hold sway, not only will priority be given to the education of sons, but lengthy education of daughters may be seen as disadvantageous to their future marital prospects, as well as to the power dynamics of a traditional marital relationship.

2. Negatively associated with distance from the goal of compulsory primary education
3. Negatively associated with the pupil/teacher ratio ;
4. Positively associated with urban residence and, conversely, negatively associated with rural residence ; and
5. Positively associated with availability of qualified female teachers.

Regional differences in the access of girls to education in the Arab World are probably determined by the degree to which the above-noted factors exist, as well as the unique mix or interaction of these factors in a given state or region.

Factors Contributing to the Persistence of Sex Differences

Notwithstanding the encouraging signs of democratization of educational opportunities in the Arab World, concern has frequently been expressed " about the low percentage of girls enrolled in educational institutions, particularly in rural areas and in technical education."[17] From the preceding discussion, it seems clear that at this stage in the social and educational development of the Arab states, the statement that " cultural beliefs [tend] to stand in the way of rapid extension of education to women " has little explanatory power.[18] Traditional beliefs might have been a decisive factor in the exclusion of girls from the educational system in the past, but even then, these variables could probably explain only a portion of the variance since the sweeping majority of boys were also excluded from access to education. Thus, to suggest, as does M. Saif El Din Fahmy of the Egyptian Institute of National Planning, that the tendency not to keep children, particularly girls, in school because of traditional beliefs has interfered with compulsory primary education planning, is to reverse the causal sequence.[19] More appropriately, the totality of educational planning in the Arab states has stood in the way of complete democratization of educational opportunities for the two sexes.

It is here argued that at present the access of girls to education in the Arab World is influenced less by traditional beliefs and attitudes than by the system of priorities involved in educational planning, as well as a wide range of problems confronting education in the region. The decline of traditional beliefs is evidenced by the previously quoted UNESCO survey and other studies, enrolment

improvement of educational opportunities for girls, (2) reasons for the persistence of sex differences in access to education and (3) prospects for change in sex differentials in educational opportunities Each of these issues will be discussed in turn

Factors Contributing to Improved Female Access to Education

Until very recently there was a generalized belief in the propriety of only limited educational training for females Although this belief has not been totally eliminated it has been seriously challenged in recent years At the official (state) level this challenge came from political leaders who held a strong belief in the important role which education could play in social and more particularly. economic development. and in the achievement of social justice Following the long struggle for independence from foreign domination, Arab political leaders appeared to be intent on the expansion and democratization of educational opportunities The beneficiaries in the process of educational development included not only boys from disadvantaged social backgrounds. but also girls from various social backgrounds

Also at the official level. the challenge to earlier assumptions regarding the educational position of females came from educators and social and economic planners Since World War II. concern was expressed about the need to extend the benefits of education to girls In 1960. this concern was expressed at the UNESCO-sponsored Regional Conference of Ministers and Directors of Education of Arab States. which was held in Beirut Significantly. this conference was followed by another UNESCO-sponsored conference, the Meeting of Experts on the Access of Girls to Education, held in Tlemcen, Algeria, in 1964. The meeting recognized large sex differences in access to education in the Arab World and the need for closing this gap. Reflecting on the results of this meeting two years later (1966), Mr. Rene Maheu, Director-General of UNESCO, expressed satisfaction " with measures being taken in Arab states to offer girls equal educational opportunities with boys."[9]

1. Positively associated with per capita expenditure on education ;

Women students are far from being randomly distributed across the different specialty areas at university. This statement is equally true of earlier (1960) as well as later (1971) enrolment statistics. In examining the latest year (1971) for which statistics are available, we find that women are extremely under-represented in law, engineering and agriculture, and medical schools. (Table 3) In the large majority of Arab states, women are also under-represented in the social sciences (with the exception of Egypt and Saudi Arabia). In the natural sciences, they are only slightly under-represented. Contrariwise, women students are extremely over-represented in education, the humanities (with the exception of Egypt) and medical science (which includes basically nursing). The pattern of concentration has similarities to that found in the West with women being under-represented in law, medicine, engineering and agriculture, and over-represented in the more " appropriately " female fields of education and medical science (nursing). Differences such as those reflected in the representations in natural sciences may reflect the types of majors subsumed under this term. The differentials that do exist, however, between male and female concentrations at the university level can be seen as reflections of major differences in the socialization of children toward gender-appropriate interest areas. While university education may or may not have a practical relevance to vocational interests, the channelization of women into some interest areas as opposed to others limits their potential contributions to the high-level development needs of their nations.

DISCUSSION

The educational opportunities available for girls in the Arab World have improved substantially in recent years The improvement has occured not only at the primary, but also at the secondary and university levels Additionally, all of the Arab states under consideration have, in varying degrees, made special efforts to enhance the access of girls to education Notwithstanding these important developments, the available statistics show that a large number of girls are still out of school and that there are significant gender differences in access to educational opportunities This explores three main issues (1) reasons for the substantial

cularly for those countries where there is a large difference between the number of in-country foreign students and the number of nationals studying abroad

Unfortunately, there is no information on the proportion of female nationals studying abroad. But judging from the percentages of foreign female students enrolled at the third level in different Arab states, as well as the belief that the number of Arab female students enrolled in European or North American universities tends to be small, the general conclusions derived from Table 1 regarding college-bound women or third-level educational opportunities for women throughout the Arab World remain unchanged.

The high-level manpower needs of the Arab World can best be met through relevant university training. Table 3 shows the numbers and percentages of university students, by sex and field of study for twelve Arab states. In the absence of research evidence regarding the current or projected manpower needs of the Arab World, it will not be possible to make judgments about the responsiveness of Arab university systems to these needs. However, the table provides valuable information concerning university-level female enrolments, as well as the possibility of determining the over– and under-representation of women students across different faculties or fields of study.

It will be observed that between 1960 and 1971 the proportion of women students enrolled in institutions of higher learning increased steadily in all of the Arab states, with the exception of Iraq and Tunisia. (The 1960 figure for Algeria should be disregarded as it is based on enrolments prior to independence. Between 1965 and 1971, however, the proportion of female students enrolled at the third level in Algeria increased from 20 to 23%). Between 1960 and 1971, the highest percentage increases in female enrolments are to be found in Egypt (10%), Libya and Sudan (9% each), Jordan (8%), and Kuwait and Saudi Arabia (7% each).

Presently (1971), women constitute about one-fourth of the university enrolments in the Arab World. The only Arab state in which the university enrolment is about equally divided between the sexes is Kuwait. Judging from Tables 2 and 3, this appears to be due to the large proportion of foreign female students enrolled at the recently established Kuwait University, and to the stronger tendency among Kuwaiti males to seek advanced training abroad.

shows that between 1960 and 1970, there was an improvement in educational opportunities for women at the third level, as evidenced by the higher female gross enrolment ratios for the latest year. During the same period, however, at the university level as with the secondary level, **sex differences in gross enrolment ratios have, on the whole, widened.** Relative to men, the comparative position of women has deteriorated, notwithstanding the higher female G.E.R.'s for 1970 and the fact that more women were enrolled in universities in 1970 than in 1960.

According to Table 1, in 1970 the best educational opportunities at the university level for girls were in Egypt (G.E.R. = 4), Kuwait (G.E.R. = 3.30) and, to a lesser degree, in Syria (G.E.R. = 2.97) and Iraq (G.E.R. = 2.29). All of these countries had considerably lower female gross enrolment ratios in 1960.

Under certain conditions, the gross enrolment ratios at the university level can be misleading. They do not differentiate between foreign students and nationals, nor do they take account of nationals studying abroad (i.e.' outside of the Arab world. Table 2 provides information concerning foreign students in different Arab states, as well as Arab nationals studying abroad — either in an Arab state other than their own or in non-Arab countries.

Table 2 shows that in 1966, 41,528 foreign university students were enrolled in institutions of higher learning throughout the Arab World, in contrast to 48,972 nationals studying abroad (either in an Arab state other than their own or in non-Arab countries). The corresponding figures for 1971 are 49,987 and 57,750, respectively. Considering the Arab World as a unit, and assuming the validity and reliability of these figures, in-country foreign students and nationals studying " abroad " tend to cancel each other out.

This is also true of individual Arab states, with the notable exceptions of Jordan, Lebanon, Syria, Egypt, Morocco and Tunisia. The gross enrolment ratios, reported for the third level in Table 1, do not take into account the large number of university-bound students from Jordan and Syria (and, to a lesser degree, from Morocco and Tunisia) studying abroad, nor do they differentiate between foreign students and nationals in such countries as Egypt and Lebanon which receive large numbers of foreign students annually In view of the above, the enrolment ratios at the university level (reported in Table 1) should be viewed with caution, parti-

1. Between 1960 and 1970, there was an improvement in educational opportunities for females at the secondary level in the large majority of the Arab states under examination, as evidenced by higher gross enrolment ratios for the latest year The most outstanding improvement occured in Kuwait, with a 40-point difference in female gross enrolment ratios between 1960 and 1970.

2. Although female gross enrolment ratios for 1970 are higher and more girls were enrolled in different types of secondary schools in 1970 than in 1960, during the 1960-70 period sex differences in gross enrolment ratios, generally, widened throughout the Arab world. Hence, **relative to boys, the comparative position of girls at the secondary level has in fact deteriorated.**

3. In 1970, the educational opportunities for girls at the high school level were best in Kuwait (G.E.R. = 65), followed, to a much lesser degree, by Lebanon (G.E.R. = 30), Jordan (G.E.R. = 22), Syria (G.E.R. = 21), and Egypt (G.E.R. = 21).

4. Judging from the 1960 and 1970 gross enrolment ratios, it may be said that the secondary school system in the Arab World was and still is somewhat exclusive or " elitist." Although it has expanded during the ten-year period under consideration, the data suggest that **in the initial stages of the expansion of an exclusive or elitist educational system, educational benefits tend to be spread to class-disadvantaged males more than to gender-disadvantaged females.**

UNESCO statistics show that the extent of female participation in secondary education in the Arab World varies by area of specialization. For example, in 1970, the highest female participation rate is to be found in second-level teacher training where approximately four out of ten students enrolled were female ; vocational training programs at the second level had the smallest number of women, only two out of every ten students were female. Overall, female enrolment at the second level represents about one-third of the total enrolment.

University Education

Female participation in university-level education is the most restricted of all the levels under examination. Despite this, Table 1

Primary Education

With respect to primary education, by sex, Table 1 shows the following :

1. Between 1960 and 1970, there was an improvement in educational opportunities at the primary level for girls throughout the Arab World, as evidenced by higher gross enrolment ratios (G.E.R.'s) for the latest year. The most outstanding improvements occured in Libya (with a 60-point difference in female G.E.R.'s between 1960 and 1970), followed by Tunisia (30-point difference) Syria (27-point difference), Jordan (24-point difference), and Algeria (21-point difference).

2. Between 1960 and 1970, sex differences in gross enrolment ratios at the primary level appear to have generally narrowed. In spite of this, however, girls remain somewhat disadvantaged relative to boys in all of the Arab states.

3. In 1970, five Arab states (Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya and Tunisia) had a near-universal educational system at the first level. Male-female differentials in access to education are minimal. At the opposite extreme, three Arab states (Saudi Arabia, Sudan and Yemen, in that descending order) provided severely restricted educational opportunities both for boys and, more so, girls at the primary level. It is interesting to note that **sex differences in educational access at the primary level are least at the extremes of development, i.e., in the Arab states which offer a highly developed program, and as well, in those states which have only a minimally developed educational program.**

4. In 1970, the female gross enrolment ratios at the primary level were less than 50 in five Arab states : Iraq (41) ; Morocco (38) ; Saudi Arabia (22) ; Sudan (14) ; and Yemen (figure is not available for 1970, but it is judged to be very small).

Secondary Education

In contrast to the educational opportunities for females at the primary level, the educational opportunities for females at the secondary level are much more limited. Table 1 shows the following patterns regarding female education at the secondary (second) level :

Although relatively short, the period between 1960 and 1970 is, for present purposes, highly significant. First, during this period there were three major UNESCO-sponsored Conferences of Ministers of Education and Ministers Responsible for Economic Planning in the Arab States, along with several other important conferences of educational experts in specialized topics.[5] Second, by examining documents of this period, the researcher can isolate reasonably clear priorities and targets regarding educational development. Third, although not all of the professed targets have been reached, the 1960-70 period witnessed the allocation of large amounts of funds for educational development, as well as unprecedented expansion of educational systems. Within the decade under examination, issues regarding female education were openly discussed at the official level and relevant policy decisions were implemented.

Educational opportunities in the Arab states have expanded considerably. UNESCO statistics show that the number of students enrolled at all levels of education rose from 8,500,000 in 1960-61 to 12,500,000 in 1965-66 and to over 15,000,000 in 1970.[6] During the period 1960-68, the highest rate of growth was in secondary education (12% per year), followed by university education (11% per year) and primary education (6% per year).[7] In spite of the lower growth rate in primary education, it is at this level that educational opportunities have shown the largest numerical expansion. For example, of the age-group 6-11 years, the proportion who were enrolled rose from 50% in 1960-61 to 62% in 1967-68.[8] Comparable statistics for the current year (1975-76) are not available, but the proportion is believed to be much higher today.

The implications of this general pattern of growth for female educational opportunities are reflected in Table 1. This table shows the gross enrolment ratios for the three levels of education (primary, secondary and university) for selected Arab states, by sex. Expressed as a percentage, the "gross enrolment ratio" is obtained by dividing the number of students enrolled at a certain level by the total population of the age-group which corresponds to that level. The ratio will exceed 100 if the actual age distribution of pupils spreads over outside the official school ages. We will examine these data at each educational level : primary, secondary and university.

The issue of female education receives additional importance given the new feminist movements in many parts of the world, including the Arab Middle East The language of many of these groups parallels the language of liberation from economic, political and cultural dominance by the West that is common to many Third World countries. " Liberationist " movements world-wide carry the possibility of interlocking support. As such, countries which have glaring discrepancies between theory and practice, e g, between equality and sex differentials in educational enrolments, face the potential of political discomfort

This paper will first examine the recent progress of female participation in the educational systems of the Arab world. This will be followed by a detailed examination of three important issues, namely, reasons for the enhanced access of girls to education, reasons for the persistence of sex differentials in educational opportunity, and prospects for change in sex differences in access to educational opportunities in the Arab World

RECENT TRENDS

In examining trends in the education of females in the Arab World, we will, of necessity, make comparisons with male enrolments The statistical data presented have been compiled from the UNESCO **Statistical Yearbooks.** Some cautionary remarks need to be made about these data. There is a time gap between the gathering and publication of relevant statistics, hence currently available **Yearbooks** provide information up to and sometimes including the year 1971. It should also be noted that in recent years UNESCO has been refining certain statistical measures of educational development, with the result that some of the recently processed data are not comparable to older data For example, the concept of " enrolment ratio " has been transformed from an earlier " unadjusted " form to its new " gross " form (and, where data permit, to its new " net " form) [4] International education statistics for 1960 and subsequent years have been re-processed under the new concept of " gross enrolment ratio " Accordingly, the data reported in Table 1, which reports on enrolment ratios, are limited to 1960 and 1970

FEMALE EDUCATION IN THE ARAB WORLD

Sharon McIrvin Abu-Laban
Baha Abu-Laban *

Educational development is a multidimensional process. In the countries of the Arab World, educational development has involved, among other things, expansion of educational facilities, attempts to equalize educational opportunities for different population categories, curricular development, Arabization of the school system — particularly in Arab North Africa, teacher training, attempts to improve the quality of education, need for more efficient administration, attempts to establish a balance between different types and levels of education, initiation of adult education programs, efforts to coordinate educational and economic planning, attempts to control and eliminate wastage and, more generally, educational planning.[1] Although the process of educational development of the Arab World was initiated about thirty years ago, educators and social and economic planners in the Arab World, as in other Third World countries, have been preoccupied with the examination of various dimensions of educational development, including, for example, priorities, targets, and the relationship between the educational and economic sectors.[2] Within this context, yet in some ways apart, has been the issue of female education.

With the broad-based expansion of education and the increasing democratization of educational opportunity, differentials resulting from the ascribed status of sex become increasingly significant. Differentials in the enrolments of males and females are commonplace in developing countries, and, as well, not uncommon in industrialized countries — albeit occuring at higher levels of education. Nonetheless, the pattern for industrialized nations has been one of narrowing sex differentials.[3] These are the countries which have been traditionally looked to as models or guides for educational development by many Third World countries. The extent of their educational opportunities across gender categories serves as a point of potential comparison.

* Sharon and Baha Abu Laban are professors of Sociology at the University of Alberta.

BOOK REVIEWS IN ARABIC

1- L. Blakeslee, E. Heady and Frumingham, World Food: Production, Demand and Trade,

Reviewed by: **M.S. Abu-ALI**

2- A. Kelley, J.G. Williamson, Lessons from Japanese Development: An Analytic Economic History,

Reviewed by: **S. Al-Qudsi**

4- C. Furtado, Le Mythe du Developpment Economique,

Reviewed by: **A. Karam**

REPORTS

1- The Joint Jordanian-Syrian Economic Conference.

O. Al-Azab

2- The First Annual World Conference of Arab Economists.

I. Aisawy

GUIDE TO UNIVERSITIES

The Role of the Academic Advisor in Arab Universities.

F. Haddad

A GLOSSARY: ENGLISH-ARABIC

Economics: Terms and Concepts.

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

CONTENTS

VOL. IV JANUARY 1977 No. 4

ARTICLES IN ENGLISH

BOOK REVIEWES IN ENGLISH

ARTICLES IN ARABIC

SPECIAL SYMPOSIUM

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

***Subscriptions:**

- For individuals – KD 1.000 per year in Kuwait· KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); $ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- For public and private institutions – $ U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
- Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV NO. 4 January 1977

Kuwait University Press